

مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية

سلسلة «الدورات»

العوْلَمة والهُوية

موضوع الدورة الأولى لسنة 1997

الرباط

27 / 29 ذو الحجة 1417 هـ

5 / 7 مايو 1997 م



مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية

سلسلة «الدورات»

العوْلَمة والهُوية

موضوع الدورة الأولى لسنة 1997

الرباط

27 / 29 ذو الحجة 1417 هـ

5 / 7 مايو 1997 م

أكاديمية المملكة المغربية

شارع الإمام مالك، كلم 11، ص.ب. 5062

الرمز البريدي 10.100

الرباط – المملكة المغربية

تليفون : 75.51.24 / 75.51.13

75.51.89 / 75.51.35

فاكس : 75.51.01

الإيداع القانوني : 1997/1269

ردمك : 1 - 014 - 46 - 9981

أعضاء أكاديمية المملكة المغربية

ليوبولد سيدار سنغور السينغال
هنري كيسنجر · و.م. الأمريكية
موريس دريون فرنسا .
نيل أرمسترونغ و.م.الأمريكية .
عبد اللطيف بن عبد الجليل المملكة المغربية .
عبد الكريم غلاّب · المملكة المغربية .
أوطو دو هابسبورغ النمسا .
عبد الرحمن الفاسي المملكة المغربية .
جورج فوديل · فرنسا
عبد الوهاب ابن منصور المملكة المغربية
محمد الحبيب ابن الخوجة تونس .
محمد بنشريفة المملكة المغربية .
أحمد الأخضر غزال المملكة المغربية .
عبد الله عمر نصيف م.ع. السعودية .
عبد العزيز ابن عبد الله المملكة المغربية
عبد الهادي التازي المملكة المغربية .
فؤاد سزكين تركيا .
عبد اللطيف بربيش المملكة المغربية .
محمد العربي الخطابي المملكة المغربية
المهدي المنجرة المملكة المغربية .
أحمد الضُبيب م.ع. السعودية
محمد علال سيناصر المملكة المغربية
أحمد صدقي الدجاني فلسطين .
محمد شفيق المملكة المغربية .
لورد شالفونت · المملكة المتحدة .
أحمد مختار امبو السينغال
عبد اللطيف الفيلالي المملكة المغربية .
أبو بكر القادري المملكة المغربية .
الحاج أحمد ابن شقرون : المملكة المغربية .
عبد الله شاكر الكرسيفي المملكة المغربية
جان بيرنار . فرنسا .
روبير امبروكَجي : فرنسا .
عز الدين العراقي : المملكة المغربية .
دونالد فريدريسكون و.م.الأمريكية .

عبد الهادي بوطالب المملكة المغربية .
إدريس خليل المملكة المغربية .
عبّاس الجراري المملكة المغربية .
بيدرو راميريز فاسكيز المكسيك .
محمد فاروق النبهان المملكة المغربية .
عبّاس القيسي المملكة المغربية
عبد الله العروي المملكة المغربية
برناردان كانتان الفاتيكان
عبد الله الفيصل م.ع. السعودية
ناصر الدين الأسد م. الأردنية الهاشمية .
أناتولي كَروميكو روسيا
جورج ماطي فرنسا
كامل حسن المقهور الجماهيرية الليبية .
إدواردو دي أرانطيس إي أوليفيرا البرتغال .
عبد المجيد مزيان الجزائر .
محمد سالم ولد عدود موريتانيا
بّو شو شانغ الصين .
إدريس العلوي العبدلاوي المملكة المغربية .
ألفونصو دولاسيرنا المملكة الإسبانية.
الحسن بن طلال م. الأردنية الهاشمية .
فرنون والترز و.م.الأمريكية .
محمد الكتاني المملكة المغربية
حبيب المالكي المملكة المغربية
ماريو شواريس البرتغال
عثمان العُمير م ع .السعودية .
كلاوس شواب سويسرا .
إدريس الضحّاك المملكة المغربية .
أحمد كمال أبو المجد ج.م.العربية
ميشيل جوبير فرنسا.
مانع سعيد العتيبة · الإمارات ع م
إيڤ بوليكان : فرنسا .
شاكر الفحّام · سوريا .
عمر عزيمان : المملكة المغربية .

الأعضاء المراسلون

– ريشارد ب. ستون : و.م.الأمريكية . – شارل سْتوكْتون و.م.الأمريكية.

– حاييم الزعفراني : المملكة المغربية .

* * *

أمين السر الدائم : عبد اللطيف بربيش.

أمين السر المساعد : إدريس الضحاك

مدير الجلسات : إدريس العلوي العبدلاوي

* * *

مدير الشؤون العلمية : أحمد رمزي

مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية

1 - سلسلة «الدورات» :

1 - «القدس تاريخياً وفكرياً» ، مارس 1981 .

2 - «الأزمات الروحية والفكرية في عالمنا المعاصر» ، نونبر 1981 .

3 - «الماء والتغذية وتزايد السكان» ، القسم الأول ، أبريل 1982 .

4 - «الماء والتغذية وتزايد السكان » ، القسم الثاني ، نونبر 1982 .

5 - «الإمكانات الاقتصادية والسيادة الدبلوماسية » ، أبريل 1983 .

6 - «الالتزامات الخُلُقية والسياسية في غزو الفضاء» ، مارس 1984 .

7 - «حق الشعوب في تقرير مصيرها» ، أكتوبر 1984 .

8 - «شروط التوفيق بين مدة الانتداب الرئاسي وبين الاستمرارية في السياسة الداخلية والخارجية في الأنظمة الديمقراطية » ، أبريل 1985 .

9 - «حلقة وصل بين الشرق والغرب : أبو حامد الغزالي وموسى بن ميمون»، نونبر1985 .

10 - «القرصنة والقانون الأممي» ، أبريل 1986 .

11 - «القضايا الخُلقية الناجمة عن التحكم في تقنيات الإنجاب» ، نونبر 1986.

12 - «التدابير التي ينبغي اتخاذها والوسائل اللاّزم تعبئتها في حالة وقوع حادثة نووية»، يونيو 1987 .

13 - « خَصاص في الجنوب وحيرة في الشمال : تشخيص وعلاج» ، أبريل 1988.

14 - «الكوارث الطبيعية وآفة الجراد » : نونبر 1988 .

15 - «الجامعة والبحث العلمي والتنمية» : يونيو 1989 .

16 - «أوجه التشابه الواجب توافرها لتأسيس مجموعات إقليمية ، دجنبر1989 .

17 - «ضرورة الإنسان الاقتصادي من أجل الإقلاع الاقتصادي لدول أوروبا الشرقية»، مايو 1990.

18 - «اجتياح العراق للكويت ودور الأمم المتحدة الجديد» : أبريل 1991.

19 - «هل يُعطي حق التدخل شرعية جديدة للاستعمار ؟» ، أكتوبر 1991 .

20 - «التراث الحضاري المشترك بين المغرب والأندلس» ، أبريل 1992.

21 - «أوروبا الإثنتي عشرة دولة والآخرون» ، نونبر 1993 .

22 - «المعرفة والتكنولوجيا» ، مايو 1993 .

23 - « الاحتمائية الاقتصادية وسياسة الهجرة» ، دجنبر 1993 .

24 - «رؤساء الدول أمام حق تقرير المصير وواجب الحفاظ على الوحدة الوطنية والترابية»، أبريل 1994 .

25 - «الدول النامية بين المطلب الديموقراطي وبين الأولوية الاقتصادية»، نونبر 1994.

26 - «أي مستقبل لحوض البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي ؟» مايو 1995

27 - «حقوق الإنسان والتشغيل بين التنافسية والآلية»، أبريل 1996.

28 - «وماذا لو أخفقت عملية السلام في الشرق الأوسط ؟» دجنبر 1996.

2 - سلسلة «التراث» :

1 - «الذيل والتكملة»، لابن عبد الملك المراكشي، السفر الثامن، جزءان، تحقيق محمد ابن شريفة ، 1984.

2 - «الماء وما ورد في شربه من الآداب»، تأليف محمود شكري الألوسي، تحقيق محمد محمد بهجة الأثري ، مارس 1985.

3 - «مَعْلَمة المَلْحون» ، تصنيف محمد الفاسي ، القسم الأول والقسم الثاني من الجزء الأول ، أبريل 1986 ، أبريل 1987 .

4 - « ديوان ابن فَرْكون » تقديم وتعليق محمد ابن شريفة ، ماي 1987.

5 - «عين الحياه في علم استنباط المياه» للدمنهوري، تقديم وتحقيق محمد بهجة الأثري 1409هـ/1989.

6 - «مَعْلَمة المَلْحون» ، تصنيف محمد الفاسي ، الجزء الثالث ، «روائع المَلْحون» 1990.

7 - «عمدة الطبيب في معرفة النبات» ، القسم الأول والقسم الثاني ، لأبي الخير الإشبيلي ، حققه وعلق عليه وأعاد ترتيبه محمد العربي الخطّابي، 1990/1411

8 - «كتاب التيسير في المداواة والتدبير» ، لابن زهر، حقّقه وهيأه للطبع وعلق عليه محمد بن عبد الله الروداني ، 1991/1411م .

9 - «مَعْلَمة المَلْحون» ، تصنيف محمد الفاسي ، الجزء الثاني ، القسم الأول ، «معجم لغة المَلْحون»، 1991.

10 - «مَعْلمة الملْحون » ، تصنيف محمد الفاسي ، الجزء الثاني–القسم الثاني وفيه : والفكرية، 1993/1413.

11 - «بغيات وتواشي الموسيقى الأندلسية المغربية » ، تصنيف عز الدين بناني، 1995 .

12 - «إيقاد الشموع للذة المسموع بنغمات الطبوع » ، لمحمد البوعصامي، تحقيق عبد العزيز بن عبد الجليل ، 1995 .

13 - « معلمة الملحون ، مائة قصيدة وقصيدة في مائة غانية وغانية » ، تصنيف محمد الفاسي، 1997.

14 - «رحلة ابن بطوطة»، تحقيق عبد الهادي التازي، 5 مجلدات، 1997.

3 - سلسلة «المعاجم» :

1 - «المعجم العربي –الأمازيغي» ، تأليف محمد شفيق، الجزء الأول 1990/1410 .

2 - «المعجم العربي –الأمازيغي» ، تأليف محمد شفيق، الجزء الثاني 1996/1417 .

4 - سلسلة «الندوات والمحاضرات» :

1 - «فلسفة التشريع الإسلامي» الندوة الأولى للجنة القِيَم الروحية والفكرية، 1987.

2 - «وقائع الجلسات العمومية الرسمية بمناسبة استقبال الأعضاء الجدد»، دجنبر 1987 (من 1401هـ/1980 إلى 1986/1407).

3 - « محاضرات الأكاديمية »، 1988 (من 1403هـ/1983إلى1987/1407).

4 - «الحرف العربي والتكنولوجيا » ، الندوة الأولى للجنة اللغة العربية ، فبراير 1988 /1408

5 - «الشريعة والفقه والقانون»، الندوة الثانية للجنة القيم الروحية والفكرية، 1989/1409.

6 - «أسس العلاقات الدولية في الإسلام»، الندوة الثالثة للجنة القيم الروحية والفكرية، 1989/1409.

7 - «نظام الحقوق في الإسلام» ، الندوة الرابعة للجنة القيم الروحية والفكرية، 1990/1410 .

8 - «الثقافة الإسلامية والثقافة الغربية : الأخذ والعطاء» ، الندوة الخامسة للجنة القيم الروحية والفكرية ، 1991/1412

9 - «قضايا استعمال اللغة العربية»، الندوة الثانية للجنة اللغة العربية، 1993/1414.

10 - «المغرب في الدراسات الاستشراقية » ، الندوة السادسة للجنة القيم الروحية والفكرية ، 1993/1413.

11 - «الترجمة العلمية» دجنبر 1993

5 - سلسلة مجلة «الأكاديمية»

1 - العدد الافتتاحي ، وفيه وقائع افتتاح جلالة الملك الحسن الثاني للأكاديمية يوم الإثنين 5 جمادى الثانية عام 1400هـ ، الموافق 21 أبريل 1980م.

2 - «الأكاديمية» العدد الأول ، فبراير 1984 .

3 - «الأكاديمية» العدد الثاني ، فبراير1985.

4 - «الأكاديمية» العدد الثالث ، نونبر 1986.

5 - «الأكاديمية» العدد الرابع ، نونبر 1987.

6 - «الأكاديمية» العدد الخامس ، دجنبر1988.

7 - «الأكاديمية» العدد السادس ، دجنبر1989.

8 - «الأكاديمية» العدد السابع ، دجنبر 1990.

9 - «الأكاديمية» العدد الثامن ، دجنبر 1991.

10 - «الأكاديمية» العدد التاسع ، دجنبر 1992.

11 - «الأكاديمية» العدد العاشر، شتنبر 1993.

12 - «الأكاديمية» العدد 11، دجنبر1994.

العَوْلَمَــةُ والـهُوِيَّــةُ

مخطط المحاور

المحور الأول : العَوْلَمَةُ :

- مظاهرها ، أبعادها : اقتصادياً وتكنلوجياً وثقافياً .
- دور القوى المتقدمة تكنولوجياً .
- دور المنظمات الدّولية والشركات المتعدّدة الجنسيات .

المحور الثاني : الهُوِيَّة والعَوْلَمة :

- آثار العولمة على الهوية والخصوصيات الثقافية :
- ثورة وسائل الاتصال .
- هل العَوْلمة منظومة ثقافية تحمل قيماً معيّنة ؟

المحور الثالث :

البلاد المتنامية في مواجهة العَوْلمة :

- القدرات والتحديات .
- السعي إلى التكيف مع العَوْلمة والحرص على الخصوصيات .

المحور الرابع :

الحاجة إلى منظومة عالمية يتوافق عليها اتباع الحضارات في عصرالعَوْلَمة تتوخى الحفاظ على الخصوصيات في نطاق :

- حوار الأديان .
- حوار الحضارات .
- حقُّ التنوُّع الثقافي .

الفهرس

2 - ملخصات الأبحاث باللغات الأجنبية مترجمة إلى العربية

(أنظر مكان النصوص الأصلية انطلاقاً من الفهرس الفرنسي)

3 - المناقشات

الجلسة العمومية الرسمية

خطاب استقبال السيد شاكر الفحّام
عضوا مشاركا
بأكاديمية المملكة المغربية

محمد الكتاني

عندما بلغني أن صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني أعزه الله مؤسس الأكاديمية وراعيها ، تفضل بتعيين الأستاذ شاكر الفحّام عضواً مشاركاً بهذه الأكاديمية، غمرني شعور بالارتياح ، لكون هذا التعيين السديد في مرماه، المفصح عن مغزاه، قد انطوى في نظري على التنويه ببعدين في شخصية الأستاذ شاكر الفحام، أولهما بُعد الشخصية العلمية ، وثانيهما بُعد الأمة التي ينتمي إليها.

وحينما طُلب مني أن أتولى تقديم العضو الزميل جرياً على مألوف السُّنّة المتبعة في استقبال الأعضاء بالأكاديميات والمجامع العلمية تولاني الإشفاق على نفسي ، إشفاق لم يلبث أن تبدد وانجلى ، حينما تمثلت الشخصية التي نستقبلها في جوانبها المتعدّدة ، وبان أن كلا منها يمكن أن يستغرق التقديم ويستوجب التنويه.

وأودُّ قبل ذكر هذه الجوانب أن أشير إلى أن العضو الزميل السيد شاكر الفحام هو من مواليد مدينة حمص السورية سنة 1921، وأنه تلقى تعليمه بسورية حتى أنهى المرحلة الثانوية منه ، وأنه التحق بكلية الآداب بجامعة القاهرة في بداية الأربعينيات ، والحرب العالمية الثانية على قدم وساق. وأنه تابع دراسته بها

إلى أن حصل على الإجازة سنة 1946، وعلى الماجستير سنة 1960، وعلى الدكتوراه سنة 1963. وأنه التحق بعد ذلك مدرساً بكلية الآداب بجامعة دمشق وظل يترقى في درجات الأستاذية طبقاً للتقاليد الأكاديمية المعروفة.

ومنذ ذلك التاريخ أيضاً تجاذبت شخصية العضو الزميل عدة ميادين للعمل والممارسة وأداء واجبه القومي والتربوي والعلمي. أجل، لقد كانت لشخصية شاكر الفحام عدة أنشطة تمثلت من فرط كثافتها وحضورها الفاعل في عدة جوانب على مدى الثلاثين سنة الأخيرة، فمن تلك الجوانب أنه كان رجل تربية وتعليم، بذل من سخي الجهود وأنبلها ما أوصله إلى مسؤولية وزير التربية الوطنية مرتين. مرة سنة 1963، ومرة سنة 1978، فهو من هذه الناحية شخصية لها أثرها أو سمتها المؤثرة في مسيرة التربية والتعليم في بلاده.

ومن تلك الجوانب أنه لم يمنعه الاشتغال بالتدريس وبالتربية والجامعة عن خوض غمار الحياة العامة لمجتمعه ووطنه، فساهم في تولي مناصب المسؤولية السياسية والتمثيل الشعبي، فكان عضواً في مجلس الشعب السوري لمدة سنتين، وكان سفيراً لبلاده بالجمهورية الجزائرية لمدة أربع سنوات. كما كان وزيراً أكثر من مرة.

ومن تلك الجوانب ممارسته للعضوية في عدة مجامع وهيآت علمية وثقافية عليا بالبلاد العربية، فإلى جانب كونه رئيساً لمجمع اللغة العربية بدمشق منذ أربع سنوات، توجت عشرين عاماً من عضويته في هذا المجمع العتيد، هو عضو كذلك في المجمع العلمي العراقي، وعضو مراسل للمجمع العلمي الهندي بعليكرة، وعضو في مجلس الأمناء بمعهد تاريخ العلوم العربية الإسلامية بفرانكفورت بألمانيا، وعضو عامل في المجمع الملكي للبحوث في الحضارة الإسلامية بالأردن، وهو أمين عام مساعد لاتحاد المجامع اللغوية العربية، كما أنه يشغل منصب المدير العام لهيأة الموسوعة العربية بدمشق.

ومن تلك الجوانب خدماته الجلّى للغة العربية في شتى المؤسسات التربوية والمجمعية والهيآت العربية بالدعم المشهود له لتعريب التعليم العالي وإيمانه العميق بعبقرية اللغة العربية وقدراتها الفائقة في الوفاء بكل مطالب حياتنا المعاصرة إن نحن أحسنا التأتي لها بالمناهج المطلوبة، وإقحامها في كل المناشط الحيوية كالجامعة والإدارة، عملاً بالمبدإ القائل: «الوظيفة تخلق العضو».

ومن تلك الجوانب الكتابة والتأليف في مجالات البحث والتحقيق النقدي للنصوص التراثية ، والمساهمة في أعمال المجامع اللغوية والهيآت الثقافية . وفي هذا السياق يذكر أن العضو الزميل له أبحاث ومقالات عديدة في مجلات عربية معروفة كمجلة مجمع اللغة العربية بدمشق. ومجمع اللغة العربية بالقاهرة، ومجلة «العربي» الكويتية، ومجلة «المعلم العربي» الدمشقية، ومجلة «الثقافة» السورية، وغيرها من المجلاّت.

أما المؤلفات فقد ارتكز معظمها على الشعر العربي والشعراء، وفي مقدمتها كتاب الأستاذ الفحّام عن (الفرزدق) الشاعر الأموي الكبير؛ هذا الكتاب الذي يعد مرجعاً جامعاً ودراسة شاملة في بابه. ومن خلال هذه المؤلفات تظهر شخصية الناقد الأدبي في أبحاث الدكتور الفحام موازية لشخصية الباحث الجامعي المقتدر . وهو الجانب الذي أهله لنيل جائزة الملك فيصل العالمية سنة 1988 تقديراً لجهوده في دراسة الأدب العربي .

إن شخصية يتسع نشاطها لتنهض بكل هذه الأنشطة والممارسات الفكرية الجديرة بأن يكون لها من مؤهلات الخلق ورجاحة الفكر وطول الخبرة ما ينيلها كل هذه الاستحقاقات الوازنة ، جديرة بأن يكون صاحبها قد وظف كل ملكاته الأدبية والعلمية في خدمة مجتمعه وأمته ووطنه ، وفي خدمة المؤسسات التربوية والعلمية خير توظيف . وأنه حين يلتحق بأكاديميتنا عضواً مشاركاً فإنه سيكون بمثابة رصيد تضيفه الأكاديمية إلى رصيدها الغني الذي يساهم كل واحد منا بنصيبه فيه ، تحقيقاً للمقاصد العليا والأهداف العلمية المرموقة التي رسمها مؤسس الأكاديمية وراعيها جلالة الملك حفظه الله ، حين رسم في قانونها التأسيسي أنها تتألف من رجال بلغوا بفضل دراساتهم وإنتاجهم وأعمالهم أسمى الرتب واكتسبوا أكبر كفاية في جميع الميادين ، وأسدوا إلى بلادهم أَجَلَّ الخدمات وحققوا لها أعلى مراتب التفوق . وأن الأكاديمية بفضل هؤلاء ستمارس تشجيع وتنمية البحث والاستقصاء في أهم ميادين النشاط الفكري في العلوم الإنسانية والآداب والفنون والعلوم الرياضية والعلوم التجريبية وغير التجريبية والتربية والطب والدبلوماسية والإدارة والاقتصاد والصناعة والتعمير والتقنيات التطبيقية ، وأنها تهدف بهذا التنوع العلمي والفكري إلى إقرار تكافل مستمر بين هذه النشاطات في دائرة احترام القيم الأخلاقية والروحية .

هكذا أيها الزميل المحترم تلتحق بأكاديمية تعتبر نموذجاً لتعانق الاختصاصات وتداخل العلوم ،وحوار الحضارات ورعاية القيم الأخلاقية والروحية من غير تمييز أو تحديد .

ومن هذا المنظور الشمولي لمفهوم الأكاديمية نستقبلك حضرة الزميل المحترم بوصفك خبيراً منوه القدر في مجال اختصاصك . ونستقبلك ممثلاً لمساهمة بلد عربي شقيق وعريق في خدمة الحضارة الإنسانية ، بلد يعد أحد أركان الأمة العربية، هو الجمهورية العربية السورية بكل ما ترمز إليه من أصالة عربية وإسهام وفير في التراث العربي الإسلامي، بلد راسخ القدم في تاريخ الأدب العربي قديمه وحديثه .

وأعتذر إليكم حضرات الأعضاء الزملاء إن أنا وقَعت في الاستطراد فما يسعني وأنا أرحب باسمكم بالزميل المحترم إلاّ أن أرخي عنان الحديث لاستحضار بعض معالم عطاء سورية أو بلاد الشام في تاريخ الحضارة العربية الإسلامية بوجه خاص والفكر الإنساني بوجه عام ، هذا البلد الذي أنجب خيرة العلماء والمفكرين في التاريخ الإنساني على امتداده .

أجل ، لقد عُرف بلدكم أيها الزميل المحترم كما تعلمون باسمين تداولهما الناس منذ عهد المؤرخ اليوناني هرودوت وهما الشام وسورية . وأنه كان مهداً للحضارة المتوسطية منذ أربعة آلاف سنة على الأقل . وأن ما هيأه لهذه المكانة هو موقعه بين حضارتي وادي النيل بمصر وحضارة وادي دجلة والفرات بالعراق، وأنه كان معبراً نشيطاً بين الخليج العربي ، والبحر الأبيض المتوسط. وأنه أتاح لأبناء سورية أو أبناء الشام أن يتمثلوا الثقافات المختلفة من هيلينية ومصرية وآشورية وفارسية وهندية وثقافات الديانات السماوية الثلاث التي أصلت عقيدة التوحيد ، وأن عروبة بلاد سورية كانت قد سبقت الفتح الإسلامي، لأنها عرفت قيام دول عربية فيها قبل الإسلام مثل دولة تدمر ، والغساسنة ، فلما جاء الفتح الإسلامي وجد الأرض السورية خصبة ومؤهلة لإمراع الثقافة العربية الإسلامية، وازدهار اللغة العربية على وجه الخصوص ، فلا عجب أن نجد اللغة العربية والأدب العربي يجدان في بلاد الشام الفضاء الرحب والتربة المعطاء ، وأن تنجب الشام من الشعراء والكتاب في تاريخ الأدب العربي من يأخذون مكان الصدارة فيه . وحسبنا أن نذكر من أولئك الشعراء المتنبي والبحتري وأبا تمام والمعري . وأن نذكر من أعلام الثقافة الإسلامية وعلوم العربية أمثال الإمام

الأوزاعي وابن تيمية وابن القيم والإمام النووي والذهبي والخطيب القزويني وابن فضل الله العمري وابن كثير، وغيرهم كثير.

أما في العصر الحديث فدور الشام أو سورية في قيام حركة النهضة العربية الحديثة دور بارز وعميق ، بحيث لا يسمح المقام باستعراض معالمه ورجالاته وريادتهم في كل مجال كالمسرح والصحافة وإنشاء الجمعيات القومية والمؤسسات العلمية.

وحين نذكر أن العضو الذي نستقبله اليوم هو من مدينة دمشق ، حاضرة بلاد الشام الكبرى منذ القدم نتذكر أن هذه المدينة ذكرت في الشعر العربي على امتداد عصوره منذ العصر الجاهلي ، باعتبار ذلك دليلاً على أنها كانت دائماً مركزاً حضارياً وملتقى للثقافات وتشجيع الأدب والأدباء لدى أمرائها، وأنها المدينة التي عرفت بعدة أسماء منها «جلق». وبهذا الإسم الأخير ورد ذكرها في شعر العصر الجاهلي ، وفي شعر العصر العباسي ، وفي شعر عدد من شعراء العصر الحديث ، نذكر منهم حافظ إبراهيم الذي يقول :

أبت أمية أن تفنى محامدها على المدى وأبت أبناء غسان

فمن غطارفة في جلق نجب ومن عطارفة في أرض حوران أهل

إلى أن يقول ، وكأنما يعني لقاءنا اليوم بزميلنا المحتفى به :

إنا رأينا كراماً من رجالهم كانوا عليهم لدينا خير عنوان

أنى التقينا التقى في كل مجتمع أهل بأهل وإخوان بإخوان

وأعود إلى شخصية الزميل شاكر الفحام لأعرض في لمحة عابرة لما خبرته في شخصه عن كثب من صفات إنسانية وفكرية عالية.

فلقد لقيت الأستاذ شاكر الفحام أول مرة خلال شهر فبراير من سنة 1993 في اجتماعات لجنة التحكيم لجائزة الملك فيصل العالمية وسعدت حينئذ برفقته وبالحديث معه خلال ثلاثة أيام قضيناها جميعاً بالرياض ، وكانت الأحاديث تتشقق بيننا ، وتذهب كل مذهب . وقد كشفت لي من خلالها عن طيبة نفس ودماثة خلق وسعة علم بالعربية وآدابها إلى اهتمام باللغة العربية وقضاياها إلى انشغال بالقضايا القومية في مجال الثقافة العربية مثل الموسوعة العربية التي

كان يعمل مديراً لهيأتها ولعله ما يزال ، كما عرفت من خلال مناقشاته في لجنة التحكيم شيم العالِم المحقق والأديب المطبوع ، والمفكر المتزن.

ثم التقينا مرة ثانية حين حضر العضو المحترم أشغال الندوة التي نظّمتها هذه الأكاديمية حول« قضايا اللغة العربية » خلال شهر نونبر من سنة 1993 بالرباط ، وشارك في الندوة ببحثه القيم عن إشكالية المصطلح وضعاً وتوحيداً في اللغة العربية ، وعن دور مكتب تنسيق التعريب في خدمة المصطلح.

وأراني بعد هذا كله في مندوحة عن الإطناب ، فقد تكفي الإشارات السابقة في التعريف بالعضو الزميل ، وبنشاطاته المختلفة ، وبعطائه التربوي وخدمته للغة العربية على رأس مجمع لغوي من أهم مجامع اللغة العربية في الوطن العربي وأكثرها إنتاجاً وفعالية . وهل نستطيع أن نغض الطرف عما لعضويتكم في أكاديمية المملكة المغربية من تمثيل مشرف لمؤسسة مجمع اللغة العربية بدمشق، هذا المجمع الذي واكب في نشأته استقلال الشقيقة سورية في بداية العشرينيات ، فنهض بكل ما أُلقي عليه من تبعات علمية ولغوية ، وفي مقدمتها تعريب دواوين الحكومة والمؤسسات التربوية وتقويم لغة الكتابة والصحافة ونشر آداب اللغة العربية وتحقيق تراثها وإحياء صلة الأمة بلغتها على نحو لم يضارعه فيه جهد آخر.

وبهذه الجوانب كلها تستقبل أكاديمية المملكة المغربية اليوم في شخص الزميل الدكتور شاكر الفحام عضواً مشاركاً جديراً بانتمائه إلى هذا المنتظم لرجال العلوم والآداب والفكر والسياسة والقانون والعلوم الإسلامية.

ولا شك في أن أكاديميتنا ستعزّز بعضويته فريقَها من اللغويين والأدباء المفكّرين العرب ، وتفيد من خبرته وممارسته المجمعية وانفتاح أفقه على شتى الخبرات والإنجازات التي تمّت في مجامع أخرى ينتمي إليها العضو المحتفى به.

فمرحباً بالزميل المحترم في أكاديمية المملكة المغربية ، وهنيئاً له بثقة جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله منشىء هذه الأكاديمية وراعيها ، وهنيئاً لكافة الزملاء بانتمائه إليهم، وانتظامه في زمرتهم عن كفاية واقتدار.

والسلام عليكم ورحمة الله

خطاب الدخول الأكاديمي للعضو الجديد
السيد شاكر الفحّام

السيد أمين السر الدائم ،

السيد أمين السر المساعد ،

السيد مدير الجلسات ،

السادة العلماء الأعلام أعضاء أكاديمية المملكة المغربية ،

أقف اليوم بينكم يملؤني تهيُّب الإجلال والإكبار، وأنا أقابل هذه الصفوة المختارة الموقّرة من رجال العلم وقادة الفكر وروّاد الإبداع في الآداب والفنون، الذين كرّموني بثقتهم، وشرّفوني بزمالتهم، وآمل أن أكون عند حسن الظن، فأنير زاوية، وأبني لبنة، وأقدم خير ما عندي .

نبني كما كانت أوائلنا * تبني ونفعل مثلما فعلوا

وإني لأرفعُ أسمى آيات الشكر لمؤسّس الأكاديمية وراعيها الأمين جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله الذي أولاني هذا الشرف الباذخ ، فسمّاني عضواً مشاركاً في أكاديمية المملكة المغربية ، هذا الصرح الشامخ الذي افتتح صفحة مشرقة زاهية في حياتنا العلمية والثقافية ، واستطاع أن يحقّق المُعْجب المعجز ، إشادة بالقيم الإنسانية ، ودعوة إلى الحق والخير. وجاءت سنواته السبع عشرة حافلة بالعطاء في ميادين الفكر والمعرفة ، تبشّر بالمستقبل الزاهر المتألّق .

لقد أسعدني الحظ منذ سنوات سبع ، إذ كنتُ ضيف الأكاديمية في احتفالها الميمون بذكرى التأسيس العاشر . لقد كانت تلك الزيارة البرق المبشر بالغيث.

وها أنا ذا أحلّ اليوم في رحابكم عضواً مشاركاً يملؤني الاعتزاز والبهجة بزمالتكم ، أحمل الآمال العراض في أن أعمل معكم ، مستعيناً بخبرتكم ومعارفكم ، أفيد من صحبتكم كي أكون أحسن أداء لما يجب عليّ أن أنهض به في نطاق المسيرة المظفّرة لتحقيق أهداف الأكاديمية السامية . وأرجو أن أعان على ما نُدبت إليه .

ولقد مننتم عليّ مرة أخرى حين اخترتموني لأكون الخلف لسلفي الصالح الأستاذ العلاّمة محمد بهجة الأثري . وأنّى لي أن أقوم مقامه وهو من هو اتساعَ علم، وتنوّع معارف، وكفايةِ نادرة، ومقدرة فائقة في التحقيق، وجدّةً وابتكاراً في التأليف ، وإجادةً لا تُضاهى في نثره ، وتأنقاً فريداً في نظمه. وهو، إلى ذلك غزير النتاج، كثير التأليف، لم يتوقف عن العطاء . بدأ جَناه الطيّب في نحو العشرين من عمره ، ومضى على غُلَوائه يجري حتى وافته المنية مساء يوم السبت 1996/3/23م، فرحمه الله الرحمة الواسعة، وأسكنه فسيح جنانه مع الذين أنعم الله عليهم من النبيئين والصدّيقين والشهداء والصالحين وحسُن أولئك رفيقاً.

وسيرةُ الأستاذ الأثري العلمية والعملية حافلة زاخرة، ثرّة الينابيع، ويكفيني هنا، حرصاً على وقتكم الثمين ، وتقيداً بأعراف الأكاديمية، أن أعرض الملامح الأساسية التي لا تخلّ بالصورة العامة، ولكنها لا تتوقف عند التشعبات والتلاوين، وما أكثرها، وما أمتعها.

وُلد الأستاذ الأثري رحمه الله ببغداد نحو سنة 1904م ، في أواخر أيام الدولة العثمانية، وبدأ تعلّمه في الكُتّاب، على النهج المألوف، فتعلّم القراءة، وأتمّ قراءة القرآن الكريم ، وجوّد الخط، وتعلّم مبادىء الدين، ومبادىء الحساب .

وانتقل إلى المدارس النظامية، وكان التعليم فيها باللغة التركية، لسان الدولة العثمانية، وتعلّم إلى جانبها الفارسية والفرنسية. واحتل الإنكليز بغداد سنة 1917م، وعُطّلت المدارس.

ووجهه أبوه إلى التخصّص بالعربية وعلومها وآدابها ، فأقبل عليها إقبال وامق ، وأوتي حظّاً كبيراً بدراسته على علماء أعلام يأتي في مقدمتهم أستاذاه الألوسيان :

1 - العلاّمة الفقيه الشاعر اللغوي الأديب علي علاء الدين الألوسي (1860-1922م)[1].

2 - والعلاّمة المؤلف المحقق الشهير محمود شكري الألوسي (1856-1924م)[2].وأفاد من أستاذيه أيّما إفادة ، فحبّبا إليه الإسلام والعروبة والعربية ، وبدأ قرض الشعر حين كان يدرس على أستاذه الشاعر علي علاء الدين ، وأخذ يكتب المقالات مُنْشئاً وناقداً أيام دراسته على أستاذه محمود شكري . وكان الأثري على جانب كبير من الفطنة والذكاء ، ذا موهبة أدبية مبدعة ، وحافظة قوية مسعفة ، فألمَّ بالتراث العربيّ إلمامة واسعة ، وأحاط بجوانبه ، وقد أعانه ذلك على تجويد كتابته ، واختيار ألفاظه وهو في سنّ مبكّرة . ومما يدلّ على تمكّنه من العربية وآدابها ، وإتقانه مناهج البحث والنقد في تلك السن مقالاتُه التي نقد فيها الشاعر جميل صدقي الزهاوي (1863-1936م) ، منتصراً لأمير الشعراء أحمد شوقي (1868-1932م) ، وكذلك تصديه للرصافي (1875-1945م). كان ذلك في سنة 1923م .

اختار الأثري التدريس مهنة له (1924-1925م)، وتقديراً لكفايته طلبَتْه وزارة المعارف للتدريس في أبرز مدارسها ، وهي الثانوية المركزية ببغداد (1926-1936م) ، ثم انتقل إلى وظيفة المفتش الاختصاصي للغة العربية . وبلغ من تعشقه العربية وحبه لها أن طفق يبحث عن آثار السلف النادرة في الأدب واللغة والتاريخ لينشرها إحياءً لها . وفي مقدمة ما حقّقه آنذاك كتاب أدب الكتّاب للصولي (القاهرة 1341 هـ /1922م). ولم يَتَوانَ عن التبكير في التأليف الجيد . وكتابه : « أعلام العراق » (القاهرة 1345هـ/1926م) ، مَثَلٌ طيب لما بلغه الأثري في تجويد التأليف وهو في شرخ الشباب.

وكان لنبوغه المبكّر ومشاركته الواسعة في الكتابة في ميادين اللغة والأدب والاجتماع والسيَر أن عرفته المجالسُ العلمية والأدبية على نطاق واسع، وقدّرته التقدير الذي يستأهله، حتى إن المجمع العلمي العربي بدمشق قد اختاره عضواً مراسلاً في 1931/3/2م. خلفاً لأستاذه محمود شكري الألوسي، ولمّا

يبلغ الثلاثين من عمره[3].

ومن تأمل حياة الأثري ومسلكه وجد أن ثوابتَ ثلاثة قد استأثرت به، وملكت عليه نفسه ، ووجّهت نشاطه : الإيمان العميق بالإسلام ، والتعلق بالأمة العربية ، وشغفه باللسان العربيِّ المبين . إنها المبادىء والقيم التي استوحاها في حياته ، وعمل لها جاهداً دون كلال ، وإنها لتتراءى لك واضحة جليّة في سيرته ، وفي مؤلفاته وتحقيقاته، وفي أشعاره .

لقد تجلّى إيمانه العميق بالإسلام دعوة إلى التمسك بمبادئه ، وسمواً بعقيدة التوحيد أساساً لحياة الإنسان ونظام المجتمعات ، وكشفاً عن وجه الإسلام الصحيح . «فالإسلام دين عالمي ، مساير لسنن الطبيعة ، وفي رسالته الحق والخير » .

وتمسكاً بهذا الاتجاه أطلق على نفسه نسبة « الأثري » ، أي المتبع أَثَرَ الرسول عليه الصلاة والسلام : أي قوله وفعله . وقد التزم ذلك التزاماً صارماً طوال حياته. يقول : «ولانْتحالي لقَب الأثري منذ أول نشأتي العلمية، إشارة إلى عزوفي عن الانتساب إلى المدن والعشائر، وتعلقي بالإسلام الصحيح»[4].

ويبتدّى تعلقه بالأمة العربية التعلق الشديد في مواقفه من قضاياها عامة في وطنه العراق، وفي سائر أرجاء الوطن العربي. يقول :

وطني بلاد الضاد حيثُ هفا به ❋ نطقٌ، وبغدادُ العلا ميلادي
إني أوقّع صكَّ تفديتي لها ❋ بدمي وآنف خطَّه بمدادِ

لقد كان أحد ألسنة العرب القوالة ، وصف أحوال الأمة العربية ، وتحدّث عن آلامها وآمالها :

يا شباب العرب في شتى البلادْ ❋ لستُ أختصُّ شآماً أو عراقْ [5]

وعبّر عن مطالبها ومطامحها التعبير الصادق في شعر جميل رائع ، جمع بين الجزالة والطلاوة ، والغنى في المعاني والصور ، وسارت في أبياته تلك العاطفة الجيّاشة المتوثبة .

وإنك لتقرأ قصائده العاصفة التي تتحدث عمّا كان يعانيه العرب من الاستعمار في أوطانهم المختلفة ، كفلسطين ومصر وسورية ولبنان والعراق

والجزائر. . . فإذا هو يهيب بقومه إلى النهوض والمقارعة والنضال ، ويذكّرهم ماضيهم الزاهر، ومجدهم المؤثّل ، ويصبّ على المعتدين الغاصبين جامات غضبه وسخطه.

بل إنه كان يشارك المشاركة الفاعلة حين يتاح له ذلك ، ممّا جرّ عليه محناً ومصاعب شتى. لقد شارك في ثورة العراق عام 1941، فقضى في السجن ثلاث سنوات (1941– 1944) ما لاَنَ ولا تراجع.

وكان لإحساسه المتعالي بالعزة القومية ، وزهوه بمآثر العرب ومناقبهم أن عُني بالتاريخ العربي العناية البالغة ، ثم تصدّى للكشف عما أُلصق به من أخبار زوّرتها الشعوبية قديماً ، وكذلك للردّ على ما لُفّق حديثاً من تُهم تنال من أصالة العرب وإبداعهم . ويكفي أن نذكر هنا ردوده على الكاتب الكبير أحمد حسن الزيات في قصّة «وضّاح اليمن» (1930) التي وضعتها الشعوبية، وحديثَه عن أصالة المعجمية العربية التي شكّك فيها الباحثون الأجانب، فبيّن بالبرهان القاطع أنها إحدى «هذه المبتكرات المبدعات التي تفتقت عنها أذهان عباقرة العرب في الإسلام ...» [6].

أما شغفُ الأثري بالعربية فقد كشف عنه بقوله : « هذه الفصحى العذبة الخلاّبة الساحرة ، وقد ألفيتُ فيها أعذبَ ما ذقتُ والتذذتُ : من حلاوة اللفظ وجرسه وفصاحته ، ومن طلاوة البيان وسحر البلاغة الساحر ، وألفيتُ فيما حَمَلَتْه من جلال الوحي وجمال الروح أنماطاً وأفانين من النوازع الإنسانية خامرت قلبي، فوجدت بها نفسي ، وحين وجدتُ نفسي وجدتُ مجد أمتي العظيمة، فأوغلتُ فيها إيغالي هذا ...» [7] .

ولا بدّ أن نضمّ إلى ما ذكره الأستاذ الأثري من عذوبة الفصحى وسحر بيانها، وما حملته من جلال الوحي تلك المسارب الخفية التي تربط بين هذه المبادىء الثلاثة ، والتي تَروَّى منها وآمن بها الإيمان العميق، فكانت منارته الهادية في حياته كلها.

لقد شغفته العربية حباً، وأرمضه أن يرى واقعها وما نزل بها، فشمّر عن ساعد الجدّ ، وأشرع الراية يدعو إلى الإصلاح وينادي به كي يعود للعربية أَلَقُها وإشراقُها، وتصبح لسان الحياة يتداولها الناس بينهم ويتخاطبون بها، لا أن تحبس على لغة الكتابة فقط .

فأعاد النظر في الطريقة المتبعة في تعليم العربية ، وانتهت به الدراسة ، وهو العليم الواسع المعرفة ، الكفيّ القادر ، أن يتقدم بمقترحات حول مباحث رأى ضرورة مراجعتها ، وتجديد بحثها ، لتكون نموذجاً وشاهداً لما يتوقعه أن يتمّ على أيدي المصلحين ، مما يسهّل تعليم العربية ، ويُقَرّبها إلى الناشئة والمتعلمين . وقد جمع كتابه «نظرات فاحصة » سبعاً من تلك القضايا التي درسها ، وقدّم ما اهتدى إليه من وسائل علاجها . ويأتي في رأس تلك القضايا رأيُه في قواعدِ رسم الكتابة العربية ، ودعوتُه إلى «تحريرالمشتقات من مزاعم الشذوذ » ، وردّه على ما أورده النحاة من «مزاعم بناء اللغة على التوهم ».

لقد كان الأثري مجدّداً حقّاً ، لم يتعبّد للقديم ، بل فتح باب الاجتهاد على مصراعيه لدراسات جادّة مفيدة : يتصل بعضها بتقريب العربية إلى الناشئة، وتيسير تعلّمها، والسعي إلى ردم الهوة الواسعة بين اللغة المحكية واللغة السليمة، وتتناول جملةٌ منها التخلصَ من التعقيد في التقعيد وما أشبهه ممّا أقحمه النحاة على العربية ، ويأتي قسمها الثالث الهام في الاجتهاد الذي يطوّر العربية وينمّيها . يقول الأثري : « وما برح هذا الاجتهاد عمادَ الأصالة التي تميّز بها العقل العربي، والأصل الباعث على ارتقاء العلم وتطوّره ونموّه صعداً من أفق إلى أفق أعلى ...» (8).

وعُنيَ الأثريّ إلى جانب ذلك بأن يُبرز في جملة من مقالاته وبحوثه كفاية العربية ، وجمالها، ومزاياها، وما رُزقته من «هذا الفيض الغزير الثرّ من الكلِم ». وخيرُ مثلٍ نورده للدلالة على منهجه في هذا الباب مقالتُه : «الألوان فيَ الفُصحى والدراسات العلمية واللغوية»(9) التي كشف فيها عن مزية العربية وغناها في «التخصيص الذي يفصل لوناً من لون ، ويفرد نوعه وصفته ودرجته اللونية»(10) .

لغةٌ مدّت الظلال على الأر ❋ ضِ وأذكت مشاعر الإنسانِ
كيفما شاعت النفوس استجابت ❋ فهي طوعُ الأفكار والأذهانِ
سحرُ إيقاعها وجرس صداها ❋ باعثًا نشوةٍ وزهوِ افتتانِ(11)

وما عسيتُ أن أبلغ ، في هذه المدة القصيرة من الزمن ، من الحديث عنه وإيفائه حقّه ، وحياتُه حافلة بالجليل من الأعمال .

لقد كان الأثري رحمه الله جيلاً راسخاً من أجيال العلم كما يقول الأقدمون . قدّم لأمته الكثير الطيّب ، وأعطى دون توقف . وكان الوفيَّ أبداً لمبادئه ومُثُله وقيمه، يعمل ويؤصل لها ، ويدافع عنها ، وأنّى لنا بمثله .

سادتي العلماء والأعلام

تقتضيني سُنّةُ الأكاديمية أن أتحدّث عن اهتماماتي الأدبية . وهذه كلمات أوجزها على استحياء ، وأنا بحضرة السادة العلماء الجلّة ، والأساتذة الأفاضل .

يقولون : المرءُ ابن بيئته وعصره ، وما أصدقها كلمة . أذكرها وأنا أتمثل الجيل الذي أنتمي إليه . لقد نشأ جيلنا ، والثورة السوريةُ في أوج استعارها ، وبطولاتُ شعبنا وتضحياته تملأُ الأسماع ، فشببنا وهمُّنا الأولُ الوطنُ وحريته ، ووقفنا موقف التحدّي لكل ما خطّطه لنا الغاصبُ الأجنبي، وشاركنا في كل نضال، ورحنا نقرأ في حلقات المساجد ما نحسُّ حاجتنا إليه من علوم الدين وعلوم اللغة ، نتداركُ ما عزّ علينا تحصيله في المدارس الرسمية، وأقبلنا على كتب التراث نستجلي ما ضينا العريق حرصاً عليه وضنّاً به . وتبدّت لنا الحضارة العربية الإسلامية بوجهها المتألق المشرق وقيمها ومُثُلها، حين أظلّت العالم بأنوار علومها ، وقدّمت للغرب من عطائها الخير الكثير، فكانت لنا في معركتنا الحصن الحصين ، حفظت لنا هُويتنا ، وعصمتنا من الضياع .

وقد اخترتُ دراسة العربية : علومها وآدابها طريقاً يوصلني إلى ما أتشوف إليه من معرفة عميقة بتراث الأجداد ونفائسه . واتخذتُ التدريس مهنتي ، ورحت أُبصّر الناشئة بمآثر الأمة العربية ، وما أثّلتْ من مجد ، وما شيّدت من معالم الحضارة .

وراعتني أصالة هذه الحضارة العربية الإسلامية ، وما سطّرته من قيم ومبادىء ، وكانت الأيام لا تزيدني إلاّ إعجاباً بها وإكباراً لها . وأصبحتُ على مثل اليقين بأن أوجب واجب علينا أن نمضي سراعاً لمتابعة الكشف عن هذه الكنوز التراثية المخطوطة على اختلاف موضوعاتها ، وتحقيقها ، ثم العكوف على دراستها الدراسة المتأنية ، وإنزالها المنزلة التي تستحقها بين شبيهاتها ، لتأخذ مكانها الصحيح في تاريخ العلوم . وبذلك نزيل الحيف الذي لحقها أثراً من آثار الدراسات المتعجلة أو المنحرفة .

وبدا لي والأمة ماضية في طريق نهضتها الصاعدة، ترفع القواعد لحضارة الغد المنتظرة أن نلتزم في أعمالنا ودراساتنا ومبتكراتنا الالتزام الواعي بشعار الأصالة والمعاصرة، لنتجنّب العثار والاضطراب في مسيرتنا :

فتحفظُ الأصالةُ على الأمة ثوابتها التي تربط بين ماضيها وحاضرها، فلا حيرة ولا ضياع .

وتهيئها المعاصرةُ للتغيير المنتظر الذي يلبّي التطور ويستجيب لمتطلبات المرحلة نتيجة التقاء الثقافات وتبادل الأفكار، فتعيش الأمة عصرها الراهن، متفتحة على تيارات المعرفة، منطلقة إلى الغد الواعد، فلا جمود ولا توقف .

ولئن حالت أسباب عدة دون أن تمضي مسيرتنا الحضارية إلى غايتها طبقاً لما قُدِّر لها، إننا لنامل أن يُولي قادة الفكر وحكماء الأمة هذا الجانبَ عنايتهم، ليتبنوا الطريق الأوضح لطيّ المراحل، على هدي ما تكشف لهم من أسباب التلكؤ كي نبلغ الهدف في أقصر وقت مستطاع، ونشارك في مسيرة الحضارة الإنسانية قبل أن تتّسع الهوة، ويصعب علينا اللحاقُ بالركب الحضاري ومسايرته .

ولنا في أكاديمية المملكة المغربية الوثيقة البنيان، الفريدة في تكوينها، صانها الله وحفظها، خيرُ مُرشد ومعين. وهي التي ضمت « رجالاً يفدون من آفاق متباينة، وينتمون إلى أجناس مختلفة، وينتسبون إلى ثقافات وحضارات متغايرة، ويمتازون كلهم بالصيت البعيد، والشهرة الواسعة، والتجربة الوافرة، والحكمة البالغة » .

وشاء حسنُ الطالع أن يتفضل مؤسس الأكاديمية وراعيها الأمين جلالة الملك الحسن الثاني حفظه الله، فيجعل موضوع «العَوْلَمَة والهُوية» موضوع دورتنا هذه . فدلَّ التوجيه السامي على الأهمية البالغة لهذا الأمر الذي بات يقتحم علينا حياتنا دون استئذان، ودون تهيئة منّا لاستقباله بعدُ . وأهاب بنا إلى ضرورة معالجته المعالجة الموضوعية العميقة التي تفتح الأبواب لأفواج العلماء والباحثين كي يستكملوا الجولة لنستقبل القرن الحادي والعشرين، وقد أعددنا للأمر عدّته .

وإننا لنتطلّع إلى الدراسات القيمة التي يقدمها أساتذتنا العلماء في الأكاديمية والتي تتناول هذه الظاهرة بكل أبعادها، وتنير لنا الطريق لمواجهتها،

تلاؤماً معها في جانب ، وحفظاً لخصوصياتنا في جانب .

هذه نظرتي إلى التراث إحياءً ودراسةً ومتكأً من متكئات الإبداع . فإذا ولّيتُ وجهي شطر الاختصاص الضيّق ، ونظرتُ في أمر تعليم اللغة العربية ، وما آل إليه، أرّقني الهمّ ، وعناني من أمر اللسان العربي ما عناني ، وشعرتُ بتقصير مؤسساتنا التربوية والتعليمية ، والتبعة التي تقع على عاتقنا .

فقد كنا جميعاً شديدي التفاؤل ، يوم تصدت الدول العربية لنشر العلم على أوسع نطاق ، وجنّدت علماءها في التربية يرشدون المدرّسين والمعلّمين لتؤتي حملة التعليم أُكُلَها ، ونجني منها أطيب الثمار .

ونفاجأ من بعدُ بالناشئة العربية تعاني من الضعف في استعمال اللغة العربية ما تعاني ، مما أقلق الأوساط العلمية والتربوية أشد القلق على مصير العربية ، وأقضّ مضاجعها .

فاللغة من أبرز مقومات الأمة ، فهي وعاء الفكر ، وأداة التفاهم والتواصل بين أبنائها ، ولها الشأن الأول في توحيدهم فكراً وعاطفة وقيماً ، ولها الأثر البالغ في بنيان الأمة الثقافي . ولهذا كله عُنيت الأمم بلغاتها أشدّ عناية وصانتها، وسعت السعي الحثيث لتسهيل تعليمها وتيسير نشرها .

وقد قصرتُ الإشارة إلى اللغة وما تلقاه . ولم أعرض لقضايا أخرى قريبة الصلة بها ، تطلّ برؤوسها ، وتتطلب الدراسة واقتراح الحلول . واكتفيت بواحدة أراها تقف في المقدمة . ومما شجعني على عرض المشكل ما نصّ عليه الظهير الشريف الذي أنشأ أكاديمية المملكة المغربية ، التي طاولت في عملها ونتاجها أرقى المؤسسات العلمية والفكرية . يقول النص : « السهر، بتعاون مع الهيئات المختصة في الميدان المقصود ، على حسن استعمال اللغة العربية بالمغرب ، وعلى إتقان الترجمة من اللغة العربية وإليها ، وإبداء الآراء السديدة في هذا الموضوع » .

إننا ندرك جميعاً أن السهر على حسن استعمال اللغة العربية واجب في كل البلاد العربية ، لا يجوز التغافل عنه ، ولا بد أن تتعاون المؤسسات المعنية في الدول العربية لمعالجة هذه الظاهرة التي تثير مخاوفنا جميعاً . والأمل أن تشارك اللجنة المختصة في الأكاديمية في تناول هذا الموضوع التناول الذي يستحقه من العناية.

وبعد ، فمن تمام الحديث أن أقدّم الشكر أطيبه وأجزله إلى الأستاذ الكريم الدكتور محمد الكتاني ، فقد أضفى عليّ من لطفه ونبله حُلة قشيبة نسجها حسنُ ظنّه ، وجميل خُلُقه ، وحميد سجاياه . فله الحمدُ موصولاً بالثناء . جزاه الله عني خير الجزاء ، وأخذ بعضدي لأشارك المشاركة الجادّة في المجال الذي أُحسنه . وكلٌّ ميسَّرٌ لما خلق له .

الحواشي

(1) ترجم له الأثري في كتابه « أعلام العراق » (القاهرة -1345هـ) . 71-81.

(2) ألّف الأثري في الترجمة له كتابه الشهير « محمود شكري الألوسي » ، (القاهرة -1958) . وكان ترجم له من قبل في كتابه . « أعلام العراق » . 85- 242 ، ثم نشر له كثيراً من كتبه :

1) « بلوغ الأرب في أحوال العرب » .

2) « الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر».

3) « تاريخ نجد » .

4) « رسالة المسواك » .

5) « عقوبات العرب في الجاهلية » .

6) « الماء وما ورد في شربه من الآداب » ، (وهو من مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية – 1985 م) .

7) ونشر له أيضاً فتاوى أو تحقيقات لغوية ونحوية نادرة «الأكاديمية » ، 6 (63-83-1989م) .

(3) وقد قال الأثري مخاطباً الأستاذ محمد كرد علي في ذكراه المئوية مشيراً إلى ذلك :

أعْليتَ شأني ناشئاً ورفعتَ لي بين الأعاظم في البلاد لواءَ

(مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، مج 52 ، ج1/1977م ص .40) . وأول مقالة للأثري في مجلة مجمع دمشق شرح منظومة عمود النسب (مجلة المجمع ، مج 3 ، ج 4/ 1923 ، ص 105-110) .

(4) محمد بهجة الأثري المتربّي والمربّي للدكتور عبد العزيز البسّام (بغداد – 1994م) 23- 24 ، ترجمة الأثري بقلمه : 1 (كتب الترجمة في 1980/10/5) .

(5) «ديوان الأثري» 1 216 .

(6) «أصالة المعجمية العربية» ، بغداد – 1992م : 3-9 .

(7) «الألوان في الفصحى» (ط . بغداد) : 7 .

(8) مجلة «الأكاديمية » ، 6 . 64 .

(9) مجلة «الأكاديمية » ، 10 109-128- 1993م .

(10) مجلة «الأكاديمية » ، 10 . 112 .

(11) «ديوان الأثري» ، 1 : 128- 129 .

خطاب استقبال السيد عمر عَزيمان
عضوا مشاركا
بأكاديمية المملكة المغربية

عباس الجراري

بسم الله الرحمان الرحيم

حضرات السيدات والسادة

شاءت إرادة مولانا أمير المؤمنين ، جلالة الملك الحسن الثاني أيده الله بنصره المكين ، وهو يؤسس أكاديمية المملكة المغربية بفائق عنايته ، ويوليها رائق رعايته ، أن يجعلها مجمعاً متفرداً لبحث وتلاقح الأفكار؛ ومنتدى متميزاً للتأمل وتبادل الحوار؛ وأتاح لها كي تحقق هدفها الكبير النبيل ، تشكلاً نادر النظير والمثيل ، حتى لكأنها عقد يتخير لتنظيمه أغلى اللآلىء والجواهر، أو باقة ينتخب لتنسيقها أزهى الأقاحي والأزاهر .

وإن مشاعر السعادة لتغمرنا بالبهج والحبور وتفعمنا بالفرح والسرور، في كل مرة يلتئم جمعنا لاستقبال من فازوا فيها بكريم الإنعام، ونالوا إليها شرف الانضمام.

وإني لأحس باعتزاز يقصر عن كشفه البيان ، إذ أنوب عن سائر الأعضاء الإخوان ، في إلقاء تحية الترحيب بالأستاذ أبي حفص عمر عَزيمان ، بعد أن أحظاه راعي الأكاديمية ليشغل المقعد الذي كان لسلفه فقيد الدين والعلم والوطنية، الشيخ محمد المكي الناصري، طيب الله ذكراه ، وأكرم مثواه .

وأودُّ منذ البداية أن أشيد في هذه الكلمة التعريفية ، بما للرصيف الجديد من فضائل ومزايا نص الظهير المحدث للأكاديمية على ضرورة توافرها في المحتظين الذين يكونون لمرتبتها معتلين ، ولمقام الخالدين بها محتلين.

ومن ثم فإني أستأذنكم وإياه في أن أكتفي بإبراز بعض الجوانب، آثرتها وأنا أتأمل سجل حياته الثري بالمناقب، وإن كنت أخشى ألاّ أنصفه لو حاولت أن أستقصيها حديثاً وذكراً، لأني لن أستطيع لها عداً ولا حصراً، ولأن الوقت المخصص لن يسمح بإمكان البسط فيها والإسهاب ، على النحو الذي أريده وعلى الوجه الذي يستأهله بحق وإيجاب.

أخي العزيز

إلى أرومة عريقة المنابت والمحاتد، وأسرة راسخة في الأماثل والأماجد، يُعزى انتماؤك، ويعود انتسابك، مرتبطاً بأفذاذ حليت باسمهم صحائف تاريخ المغرب الناصعة الزهية، ودبجت سجلات عروس حواضر الشمال الرائعة البهية، من أمثال الفقيه محمد بن علي عَزيمان، المتوفى عام ثلاثة عشر وثلاثمائة وألف للهجرة، بعد أن كان في هذه المدينة تطوان، قد تولى القضاء لفترة طويلة بنزاهة وإخلاص وتفان. وإنها لسلسلة ذهبية يحتل فيها والدك الأستاذ محمد عَزيمان، مكان الدرة الغالية، بما كان له وما زال من جهود مثمرة في حقل التعليم والتربية، وفي شتى المجالات الفكرية والثقافية، أطال الله عمره وأبقاه ممتعاً بالصحة والعافية.

في حضن هذا البيت المجيد ولدت ، يوم سابع عشر أكتوبر سنة سبع وأربعين ، وفي كنفه نشأت ، وعلى نهج سيرة أفراده تربيت وترعرعت ؛ تحذو مثالهم حذوا ، وتنحو على إثرهم نحواً ، سالكاً خط سيرتهم ، ومقتدياً بسبيل سنتهم. وقديماً قيل : « إن المرء تكرم شمائله وخصاله ، إذا كرم حمله وفصاله » .

ولا عجب ، فمن معين لفظ نسبك ، وعمرية اسمك ، قويت عزيمتك ، وشحذت نيتك، وأعليت همتك ؛ فقطعت أشواط تعليمك مسابقاً أقرانك النظراء ، ومبارياً خلانك الأكفاء ، حتى نلت إجازة القانون الخاص من كلية الحقوق بجامعة محمد الخامس في الرباط سنة سبعين ، ثم دبلوم الدراسات العليا في قانون الأعمال من جامعة باريز بعد سنتين ، وتوجت ذلك كله بدكتوراه الدولة في القانون الخاص من جامعة نيس عام تسعة وسبعين ، بامتياز أهل عملك لأولى جوائز

أطاريح الباحثين ، إذ تناولت «المهنة الحرة بالمغرب» ، وهو موضوع كما لا يخفى مغر لجمهرة المعتنين والمهتمين .

ولم تلبث بعد هذا أن تدرجت سريعاً في سلم الأستاذية ، بنفس الكلية التي تلقيت فيها دراستك القانونية ، وأدركت أعلى مراتبه في اقتعاد للمكان، وامتلاك للعنان .

ولم يكن بدعاً وقد تجلى ما لك من كفاية وغناء ، وما أنت متحل به من نفاذ ومضاء، أن تدعوك للتدريس فيها مؤسسات جامعية أخرى مغربية وأجنبية ، كالمدرسة الوطنية للإدارة العمومية ، والأكاديمية العسكرية ، وككليات جزائرية وتونسية ، وأخرى فرنسية وإيطالية .

وقد تسنى لك بهذا أن تبرز في مدخل دراسة القانون بمختلف فروعه المدنية، بدءاً من نظرية الالتزامات والعقود والمسؤولية ، إلى التحفيظ والتجارة الدولية، فالمقارنات القانونية .

وإذا كان هذا التبريز قد ظهر في دروسك ومحاضراتك ، وفي تأطيرك للباحثين وإشرافاتك ، فإنه أفضى بك إلى رئاسة شعبة القانون الخاص بكليتك، وإلى الانتظام في سلك المحاماة ومجلس هيئتها بالرباط ، وفي لجان انخرطت فيها باغتباط ، محلية وعالمية على نحو عضويتك في لجنة ابن رشد ، ومؤسسة الملك عبد العزيز للعلوم الاجتماعية والإسلامية ، والجمعية الدولية للقانون الاقتصادي في بلجيكا ، ومعهد الدراسات والبرامج المتوسطية في إيطاليا ، والمجلس الأعلى بباريز لنظام التوفيق والتحكيم العربي الأروبي، وكذا تمثيلك للمغرب على مدى عدة أعوام في دورات الملتقى السنوي لمنظمة الأمم المتحدة فيما يخص القانون التجاري والدولي، ثم شغلك منذ العام الماضي كرسي اليونسكو لحقوق الإنسان ، وغير هذه وتلك من المؤسسات التي كان لك فيها الشفوف والظهور بما لك من اقتدار وعرفان .

ولم يقتصر تألقك على هذه النشاطات ، بل زدت فنظمت الكثير من اللقاءات والمؤتمرات، وشاركت في تأسيس غير قليل من الجمعيات، كالجمعية المغاربية للقانونيين الجامعيين بتونس ، ونادي علْمَي الأحكام والسوسيولوجيا القانونيين في «إكس أمبروڤنس»، واللجنة العلمية لمجموعة الدرس والبحث المتوسطية، والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، وقد ترأستها قبل أن يعينك صاحب الجلالة

أعزه الله وأعلى مقامه والشان ، وزيراً منتدباً لدى الوزير الأول مكلفاً بهذه الحقوق ما بين سنتي ثلاث وتسعين وخمس وتسعين . ولعمري إنه لمنصب لا يسند إلاّ لذي علم غزير ، وحلم وفير ؛ ولمن حسن سمته وبانت أناته، وتحلى بالسكون والوقار، وتجنب مآزق الانزلاق والعثار ؛ وكان موطأ الأكناف، ميسر الألطاف، يميز الحالي من العاطل، ويفرق الحق عن الباطل . وإنك كنت به حرياً جديراً، وللنهوض بأعبائه قميناً قديراً. فطوبى لك إذ نلت بذلك مكانة علية ومرتبة سنية. وقد قرأتُ فيما ينسب للخليفة المرضي الصديق، أن « أفضل الناس عند الله من عز بموقفه الحق، وشاع بقوله الصدق ، ورُتِقَ برأيه الفَتق».

وإن هذه المسؤوليات -على أهميتها وجسامتها- لم تحل دون مواصلتك البحث العلمي، تبذل فيه جهد طاقتك ، وتفرغ وسع استطاعتك ، غير متراخ ولا متوان، ولا مضيع من وقتك أية برهة أو آن ؛ تستسهل الوعر والصعب، وتقرب البعيد ومنيع المطلب. وكيف وقد الْتَأم لك الأمر واستقام، واتسق في اكتمال وانتظام، فهان عليك ما ثقل على غيرك وتعسر، وإنقاد ما تعذر على أمثالك وتعثر؟ وهذه دراساتك شواهد صادقة، ودلائل ناطقة، منذ رسالتك الأولى الجامعية عن «البنيات القانونية للبنوك المغربية»، إلى أطروحتك التي نشرتها في سفر نفيس، بتقديم كريم من السيد جان دوبريز الأستاذ بجامعة نيس . وقبل بضع سنوات، أخرجت كتاباً عن «العقد» لعله أن يكون فاتحة حلقات، عن «قانون الالتزامات».

إلى هذه الأعمال الجيدة البديعة، يضاف اشتراكك في إدارة إنجاز بعض المؤلفات الجماعية كسلسلة « النساء مواطنات الغد »وسلسلة« مقاربات »، وهما من ضمن ما أصدرت «الفنيك» من منشورات. وإليها كذلك تضم مجموعة من البحوث والمقالات كتبتها لموسوعات علمية، ومجلات متخصصة مغربية وأجنبية. وكنت قد ساهمت في إصدار بعضها، وتحمل أمر تسييرها، والمشاركة في لجان تحريرها، كـ «مجلة المغرب القانونية والسياسية والاقتصادية»، و«المجلة الدولية لنظرية القانون والسوسيولوجيا القانونية » و«دفاتر القوانين المغاربية».

ولا أخفيك - أيها الزميل الفاضل - أني كنت استمعت لما بلغ من أصداء هذه الكتابات ، فتاقت نفسي للاطلاع عليها تشوفاً وتشوقاً ، ثم قرأت بعضها - على بعد التخصص - فزادني إلى استقصائها تعلقاً وتعشقاً ؛ إذ وجدتك لا تقرب من الأغراض إلاّ ما أنت به مشغوف ومنهوم، أو ملهوف ومهموم، وألفيتك فيما تبحث تنقب وتدقق، وفيما تدرس تغور وتعمق، سالكاً نهج التأني والتمهل،

غير مجهض لموضوعاتك بأدنى ميل للتسرع والتعجل.

وفي هذا الذي حبّرت وأنشأت - وقد حررته باللغة الفرنسية ، وحبذا لو ينقل لتعميم النفع به إلى العربية - لفتت انتباهي جملة قضايا أثرتها، أستسمح في الإشارة منها إلى سعيك الحثيث، لربط القانون بالبيئة والمحيط ؛ وتأملك الدائم لمسألة التوفيق بين القانون الوضعي والتشريع الفقهي عند التأويل والتطبيق ؛ ومنظورك لحقوق الإنسان ، في نطاق المفهوم الإسلامي الذي ينطلق من تكريم الخالق المنان ، ليؤكد جميع هذه الحقوق وما تنبني عليه من قيم رفيعة كثيرة ؛ في نفي عن الدين كل تهمة في هذا المجال مثيرة، وفي ردّ ما يلاحظ اليوم من معاناة فيه إلى التوقف الذي اجتازه العالم الإسلامي فترة غير يسيرة.

ولا أريد أيها الصديق الأود، أن أختم هذه الإشارات المجملة ، وهي مجرد محطات في حياتك الغنية الحافلة ، من غير أن أذكر ما يجمعني بك - عبر القبس الأبوي - من رحم الإخاء ، ولحمة الوفاء ؛ وما لمسته فيك شخصياً من محامد أصيلة، ومكارم أثيلة ، أكدت لي ما ذاع عنك من حسن الذكر ، وما شاع من طيب النشر.

ولستُ بذلك أزعم مدحك أو تطريتك، كلاًّ ولا تقريظك أو تزكيتك، فإني أخشى - لوزعمت هذا وأنت له أهل - أن أغفل شيئاً من جميل مفاخرك، وجليل مآثرك، فأوصم بالتفريط والتقصير، في إبراز ما غيري به عليم بصير.

وإني إذ أرحب بك وأحييك ، باسم جميع زملاء الأكاديمية، وأهنيك بما حظك به راعيها مولانا الحسن الثاني أدام الله رفعته السامية، أتمنى أن يكون مقعدك بيننا في رحابها سانحاً بتحقيق واسع الآمال، وإنجاز نافع الأعمال ؛ بما يوافق ظن جلالته بك، وتقديره لك ، وثقته فيك ، وبما يتفق ومالك من غالي المؤهلات، وما نهضت به من عالي المهمات، وما هو معروف عن سامق همتك من طموحات وتطلعات.

وأختم بالدعاء إلى العظيم المتعال، أن يوفقك في مقتبل أيامك والأعوام، وأن يسدد خطاك في جميع مساعيك على الدوام، وأن يبقي عليك وعلى أهلك وأسرتك سوابغ آلائه ونعمه ، وفواضل مننه وكرمه ؛ في فوائد وعوائد موفورات، ولواحق بالسوابق موصولات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى والبركات .

خطاب الدخول الأكاديمي
للعضو الجديد
السيد عمر عَزيمان

عمر عزيمان

بسم الله الرحمان الرحيم

حضرات السيدات والسادة

بأي لسان أعبر عما أشعر به من عميق التأثر وعظيم الامتنان لمؤسس أكاديمية المملكة المغربية وراعيها الأسمى جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله لما شرفني به من عضوية هذا المحفل العلمي الذي رفع رأس المغرب عالياً في ميادين الفكر وخدمة المبادىء والقيم الروحية والفكرية والحضارية وتوثيق عرى التعاون والتلاقح بين مختلف المذاهب والثقافات والحضارات .

وإني إذ أشعر بالفخر والاعتزاز لهذا التشريف الرفيع ، يخالجني في نفس الوقت إحساس بالمهابة إزاء ما أنا مقبل عليه من العمل والبحث والاجتهاد إلى جانب هذه النخبة المختارة من الشخصيات ، من رجال الفكر والعلماء الأجلاء والباحثين المبرزين في مختلف العلوم والاختصاصات . لذا ألتمس منه سبحانه وتعالى أن يوفقني ، وأن يمدني بوافر عونه، حتى أكون أهلاً للعمل وإياكم مستفيداً من تجاربكم، مستنيراً بواسع علمكم، ومسترشداً بحكمتكم البالغة .

وتزداد هيبتي من جلال المسؤولية عظماً حين أدرك أنني سأشغل كرسياً سبقني إلى شَغْله أحد أعلام المغرب ومفاخره ، وأحد رجالات الإسلام ومفكريه ، الشيخ المكي الناصري ، العالم الفذ والزعيم الوطني والرائد العظيم بين رواد

النهضة الدينية والعلمية والثقافية والسياسية ببلادنا ، تغمده الله بواسع رحمته.

ليس بوسعي أن أتحدث أمامكم عن الشيخ المكي الناصري وأنتم أَعْرَفُ بشخصه وشخصيته وفضائله ومزاياه وعلمه وعمله ، بل وأنتم أدرى بمكانته كأحد زعماء الوطنية المغربية ، وكبار علماء الإسلام ، وأوسعُ اطلاعاً على ما حقّقه من منجزات علمية وثقافية عظيمة النفع سواء قبل الاستقلال أو بعده ، في شمال المملكة أو جنوبها ، حيث تكونت على يده أجيال وأجيال من الباحثين والعلماء في مختلف المؤسسات التربوية والجامعية ، نظراً لما حباه الله به من بلاغة لسان وسيولة قلم وقدرة على التعمق والإحاطة بالموضوعات التي تناولها في تحليلاته وأبحاثه ومحاضراته إحاطة شاملة .

إنني لن أجد في مقام التنويه هذا ما هو أبلغ من تنويه مؤسس الأكاديمية بالشيخ المكي الناصري عند تفضله بتعيينه عضواً في هذا المجمع العلمي في سنة 1981 . فقد نوه به جلالة الملك تنويهاً سامياً ، معرفاً بمزاياه العلمية والإنسانية ، وبما يتوفر فيه من ميزات الأهلية والكفاءة ، كما نوه بإتقانه الكبير للعلوم الإسلامية ، واطلاعه الواسع على فنون الآداب ، وفهمه العميق لمقاصد الشريعة مشيداً نصره الله بإسهامه الملحوظ في بعث الفكر الإسلامي وتفسير القرآن الكريم ، وإظهار ما يتضمنه من أحكام نبيلة ، وما يدعو إليه من أخلاق كريمة ، وما يرمي إليه من مقاصد سامية . وقد أوضح جلالة الملك في هذه المناسبة أن تعيينه للشيخ المكي الناصري عضواً مقيماً بأكاديمية المملكة المغربية يعتبر تشريفاً لشخصه ورعياً لخدماته وتقديراً لتعلقه بالقيم الروحية والثقافية والحضارية وتنويهاً بجدارته في الميدان الذي كرس له جهوده وجهاده.

لا أجد ما أضيف على هذا التنويه الملكي ، الجامع المانع ، الذي سلط الأضواء على مختلف جوانب شخصية الشيخ المكي الناصري رحمه الله ، وأبرز إسهاماته في الميادين التي اهتم بها ، والخدمات التي أسداها للدين والعلم والثقافة . ولذلك سأكتفي بالإشارة إلى أول فرصة سنحت لي للاتصال بالشيخ المكي الناصري اتصالاً شخصياً كان له عميق الأثر في نفسي .

ففي بداية عهدي بالتدريس في كلية الحقوق بجامعة محمد الخامس، في مستهل السبعينات ، كنتُ أقوم بإلقاء دروس في الفقه الإسلامي بالقسم الفرنسي، وكان الشيخ المكي الناصري يحاضر في نفس المادة في القسم

العربي ، فبادرت طوعاً إلى حضور دروسه ، ومتابعة محاضراته ، وهو لا يعرفني في ذلك الوقت معرفة شخصية ، على الرغم من أنه كان ، رحمه الله ، صديقاً حميماً لوالدي ورفيقاً له في الدراسة بالقاهرة ، وزميلاً له بعد ذلك في التدريس والعمل التربوي بتطوان .

لقد استفدت الكثير من تضلع الشيخ المكي الناصري في علوم الشريعة ، وأدركتُ من مواظبتي على حضور دروسه ، ما كان يتمتع به من اطلاع واسع وفهم عميق وفكر متفتح .

بهذه الشهادة الشخصية المتواضعة ، أختم كلمتي عن هذا الرجل العظيم ، وأنتقل إلى الحديث عن نفسي ، وفقاً لما تقتضيه تقاليد الأكاديمية في مثل هذه المناسبات .

إثر الكلمة البليغة التي قدمني بها الباحث الكبير الزميل الدكتور عباس الجراري، صاحب الدراسات القيمة والأبحاث النفيسة في الأدب المغربي ، والذي أتقدم إليه بخالص الشكر على كلماته الطيبة وحسن ظنه بي وما أحاطني به من تنويه نابع من نبل نفسه وكرم خلقه ، سأكتفي بالإشارة إلى بعض اهتماماتي العلمية ، وبعض ميادين النشاط التي صرفت جزءاً من حياتي عاملاً فيها ومنشغلاً بها .

يتعلق اهتمامي العلمي بمنهجية دراسة وتدريس القانون الخاص . فمن خلال دراستي وتدريسي لهذا القانون كنت أحس دائماً بأن هنالك مانعاً يحول دون الوصول إلى الفهم الشمولي ، والإدراك الجامع ، كما كنت أشعر بنوع من عدم الرضى رغم أنني تتلمذت على يد نخبة من الأساتذة الممتازين ، وعملت جنباً إلى جنب مع مجموعة من الباحثين المرموقين داخل المغرب وخارجه .

كنت أحس أنه لا يكفي أن ندرس القانون دراسة وصفية عن طريق عرض مكوناته من قواعد وأحكام ، مع تفسيرها وتأويلها وفق المنطق الداخلي للقانون، ثم تصنيفها بكيفية دقيقة وعقلانية ، بل كنت أرى أن القانون ظاهرة اجتماعية وحضارية وثيقة الصلة بالحياة الاجتماعية في مختلف جوانبها ، وأن على المنهجية القانونية أن تعكس كل ذلك وأن تدرس القانون في إطاره الاجتماعي العام وتطوره التاريخي ، مدركاً من جهة أخرى أن فهم القانون إذا كان يتطلب أساساً معرفة التقنيات القانونية ، فإنه يقتضي فضلاً عن ذلك الخروج من القانون

إلى العالم المحيط بالظاهرة القانونية ، مع الاستعانة بكثير من العلوم الاجتماعية الأخرى.

لذلك كان يهمني أن أخرج من إطار القانون ، بمفهومه الشكلي المنغلق إلى عالم أرحب حتى أعود إلى القانون وأنا أكثر وعياً وإدراكاً لأسبابه ومركزه ومكانته ووظيفته وطموحه وحدوده.

لقد سرت على هذا النهج فالتقيت مع تاريخ القانون ، وفلسفة القانون، وعلم الاجتماع القانوني ، كما التقيت مع الدراسات المقارنة للقوانين ومع عدد من التيارات النقدية للقانون، الأمر الذي حدا بي إلى أن أخصص بعض الأبحاث للعلاقات القائمة بين القانون والثقافة والإيديولوجيا ، وكذا للتفاعل بين القوانين الموروثة والقوانين المقتبسة ، ولدراسة الانسجام بين النص القانوني والتطبيق الفعلي ومتطلبات المجتمع.

لا أزعم أنني كنت مبتكراً في هذا الاتجاه ، بل أعترف أنني استفدت كثيراً من جهود من سبقني إليه في الخارج ، كما استطعت أن أحظى بمتعاطفين مع هذا الاتجاه في الداخل ، وإن كنت وجدت أيضاً من وقف معترضاً على هذه المقاربة معتبراً إياها نوعاً من الانحراف عن النهج التقليدي الذي كان سائداً في الدراسات الجامعية إذ ذاك .

مع ذلك لم تذهب هذه الجهود سدى ... فإذا كان لم يظهر لها إلى الآن أثر بيّن على مستوى المؤسسات والبرامج ، فقد تجلى أثرها واضحاً في تكاثر الزملاء المهتمين بهذا الاتجاه ، وفي ميدان البحث والإنتاج ، كما كان لها حضورها في العديد من المناظرات والندوات العلمية، بحيث يمكن القول إن هذا الاتجاه قد شق طريقه إلى المستقبل على نحو لاَ رجعة فيه .

إلى جانب انشغالي بمنهجية البحث في ميدان القانون ، اهتممت كذلك بمجال حقوق الإنسان ، وهو اهتمام ناشىء عن اقتناع فكري وخلقي راسخ بالمبادىء والقيم المؤسسة لكرامة الإنسان ، وحرمته وحريته ومسؤوليته . لقد اكتسى اهتمامي بهذا الموضوع منذ البداية صفة الالتزام النضالي حيث عملت ضمن بعض مجموعات العمل من أجل النهوض بقضية المرأة ، ثم في نطاق منظمات وطنية ودولية للدفاع عن حقوق الإنسان ، إلى أن كان لي شرف متابعة هذا العمل النبيل من داخل جهاز الدولة وذلك عندما تفضل صاحب الجلالة أيده

الله فعينني وزيراً مكلفاً بحقوق الإنسان ، حيث عملت مسترشداً بالتوجيهات الملكية السامية على هيكلة وزارة حقوق الإنسان ، وتحديد مهامها ، وتصفية الملفات العالقة ، ووضع جهاز لتدارس التظلمات ، وإرساء الأسس للنهوض بثقافة حقوق الإنسان عبر قنوات التدريس والإعلام والتوعية .

لقد عمق العمل النضالي من أجل احترام حقوق الإنسان ضمن الجمعيات الحقوقية وبالوزارة شعوري بالإشكاليات النظرية لحقوق الإنسان ووعيي بها، غير أن مواجهة المشاكل اليومية على أرض الواقع بوتيرة متسارعة لم تكن تسمح لي بالتفرغ للبحث والدراسة إلا بين الفينة والأخرى . لذا كان إحداث حكومة صاحب الجلالة بتعاون مع اليونسكو ، كرسياً لحقوق الإنسان بجامعة محمد الخامس بمثابة تأسيس خلية دراسة وتفكير وتكوين جامعي في ميدان حقوق الإنسان كان لي شرف تحمل مسؤولية الإشراف عليها، بعد انتهاء مهمتي بالوزارة المكلفة بحقوق الإنسان .

ولقد أصبح هذا الكرسي اليوم ، ولم تمض إلاّ مدة وجيزة على إنشائه مركز بحث يضم نحو عشرين أستاذاً جامعياً متخصّصين في القانون العام والخاص والفلسفة والتاريخ والاجتماع والاقتصاد، يحدوهم العزم الأكيد على إنجاز أبحاث ودراسات، وتنظيم محاضرات وندوات للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، وكشف تراثنا الروحي في هذا المجال من أجل تأصيل ثقافة لحقوق الإنسان من شأنها أن تُحوِّلَ احترام حقوق الإنسان من واجب يفرضه القانون إلى جبلة نفسية وطبيعة ثانية لدى المسؤولين وعموم المواطنين على حدّ سواء.

تلك بعض أوجه اهتماماتي الفكرية وانشغالاتي العلمية ، ومنها تدركون مقدار سعادتي وعظيم اغتباطي بما شرفت به اليوم من عضوية أكاديمية المملكة المغربية التي تضع في مقدمة أهدافها خدمة المثل الإنسانية النبيلة ، والقيم السامية باتباع المناهج العلمية وتعميق البحث والدراسة .

أسأل الله تعالى أن يوفقني لأسهم إلى جانبكم بنصيبي المتواضع في خدمة هذه الأهداف السامية، وحتى نكون جميعاً عند حسن ظن راعي هذا المحفل العلمي الشامخ ، صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركته.

أعمال دورة الأكاديمية

خطاب افتتاح أعمال الدورة

إدريس العلوي العبدلاوي

مدير الجلسات

أستفتح بالذي هو خير «ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير».

أصحاب المعالي والسعادة،

سيدي أمين السر الدائم،

سيدي أمين السر المساعد،

حضرات الزملاء الأفاضل،

حضرات السادة الضيوف،

باسم الله نفتتح الدورة الأولى لسنة 1417 - 1997 لأكاديمية المملكة المغربية ويسعدني ويشرفني أن أرحب أجمل ترحيب بالسادة الأجلاء أعضاء الأكاديمية ، والسادة الخبراء المشاركين في هذه الدورة ، والسادة الضيوف والمدعوين الأفاضل .

لقد اختار مؤسس أكاديمية المملكة المغربية وراعيها صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله لهذه الدورة موضوعاً في غاية الأهمية يوليه جلالته اهتماماً بالغاً ، يحمل في طياته تساؤلات كبيرة تهم حاضر ومستقبل الإنسانية ألا

وهو موضوع «العولمة والهُوية » ، إنه أحد مواضيع الساعة الذي يعرض على المجتمعات بإلحاح التفكير فيه والبحثَ عن قضاياه واحتواءَ ما يطرحه من مشاكل ، وانتقاءَ مايجب أن يرصدَ له من حلول .

إن المحاور التي يختارها جلالة الملك ويصوغ بنفسه حفظه الله عناوينها ويعرضها لتأملاتنا ودراساتنا ونقاشنا ثم لاستنتاجاتنا ، وكلها كانت في مواعيدها المتعاقبة مستجيبة لمتطلبات الفكر ولواجبه في أن يقوم بجولات في رحابها .

لقد عوّدنا مؤسس الأكاديمية وراعيها أعزه الله أن يطرح على تأملاتنا مواضيع مهمة مطروحة على الساحة الفكرية تملأ فضاء انشغالات الساعة ، وتستجيب لمتطلبات الفكر المعاصر ، ليغدق حفظه الله بذلك على مجمعنا من أفضاله وعوارفه ، ويقودنا في بحر الدراسات والبحوث من محور شيق إلى آخر أكثر استحثاثاً للتفكير والدرس ، وينَوِّع المحاور في فكر متتابع مسترسل في وحدة منسجمة بما يغني هذه الأكاديمية ، ويثري توجهاتها ، وما يجعل من استنتاجاتها مرجعية فكرية للباحثين والدارسين .

تحية إلى جلالته باسمكم جميعاً لرعايته الموصولة وتكريمه الممدود لأعضاء الأكاديمية ، وتقديراً منا جميعاً لتوجهاته السامية ولتوفيقه في اختيار محاور الندوات ، وما تميزت به دائماً من استجابة لمقتضيات ملحة .

حضرات السادة الأفاضل :

إذا كان التقارب بين الشعوب هو الوسيلة الوحيدة لبقائها واستمرار حياتها ، فإن هذا التقارب في الشكل الحديث للمجتمع الدولي لم يعد الآن غاية لذاته ، وإنما أصبح وسيلة للتعاون على تحقيق الخير للإنسانية . وهذا يؤكد بأن حاجة الشعوب إلى بعضها البعض ضرورة حتمية لاستمرار بقائها في الحياة ، وبأنه لا يمكن لأي دولة أن تعيش بمعزل عن الدول الأخرى ، بل هي في حاجة دائمة إلى الاتصال بكل أعضاء الأسرة الدولية لكي يُكتَب لها الوجود والتطور من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والفنية والثقافية والسياسية.

من أجل هذا كان التعاون من أهم المبادىء الأخلاقية على أساس أنه من ركائز استمرار الحياة الإنسانية وتحقيق الخيرات لكل الشعوب .

على أن التعاون والتبادل بين الدول لا تقتصر ضرورته على الناحية الاقتصادية، بل تمتد إلى مختلف النواحي الأخرى من علمية وفنية وروحانية .

إن حدة التمسك بالسلطان والسيادة المطلقة من جانب الدول بدأت تخف شيئاً فشيئاً بشعور زيادة الحاجة للتعاون والتضامن فيما بينها، وسوف يأتي اليوم الذي تشعر فيه الدول شعور اليقين بأن عالم اليوم عالم يجب أن تختفي فيه الحدود ، لتتعايش فيه الشعوب .

إن العولمة تنزع بالإنسان نحو الكمال الذاتي، كما أنها تتوخّى غاية نفعية ، هي إقامة النظام في المجتمع العالمي والمحافظة على كيانه وكفالة تقدمه وارتقائه وازدهاره ، والاستفادة من الخبرات والعطاءات ، كما أنها تتوخى غاية مثالية هي السمو بالإنسان والنزوع به نحو الكمال .

إذا كان من شأن سياسة الانفتاح الاقتصادي إتاحة الفرصة أمام رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية لاستثمارها في المشروعات الاقتصادية والاستفادة من التكنولوجيا المتطورة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية . فإن الدراسات الحديثة في الاقتصاد الدولي تتخذ من نظرية السلطة المهيمنة أساساً لتفسير استقرار العلاقات الاقتصادية الدولية أو لتحليل نشوب الصراعات بين أطراف التبادل التجاري الدولي في فترات زمنية محدّدة.

ويتلخص مضمون هذه النظرية في أن استقرار العلاقات الاقتصادية الدولية يستلزم وجود دولة مهيمنة تسعى لإنشاء هذه العلاقات وفرض المعايير المنظمة لها وقيادتها ، وذلك عن طريق التهديد أو تقديم الحوافز التجارية المختلفة أو ممارسة الإكراه في أحيان أخرى.

إن العلاقة بين هيمنة القيادة وسياسة التجارة الخارجية التي تتبعها هذه القيادة ، وتؤثر بها على اتجاه هذه السياسة عالمياً ، تتضح من خلال استقراء تعاقب وسيطرة بعض الدول على العلاقات الاقتصادية الدولية في فترة من الفترات .

لقد تركت الظواهر الاقتصادية بصماتها على النظام القانوني ، والقانون فن وعلم ، فهو فن له وسائله المتميزة لتحقيق أغراضه ، وهو علم يتناول بحث الظواهر الإنسانية التي تحدثها الإرادة البشرية .

إن النظم القانونية الجديدة التي ابتُدعت استجابة لحاجات المجتمع الصناعي استهدفت تنظيم علاقات متميزة في أشخاصها وفي أهدافها.

لقد أفادت الملاحظة الواقعية عدم فاعلية التنظيمات القانونية التقليدية في احتواء المشاكل الاقتصادية الطارئة ، ولقد ظهرت طرق علمية جديدة تنبىء عن زوال سيطرة المعطيات القانونية التقليدية على تحليل الظواهر الاقتصادية، وتعتمد على أفكار تبدو غريبة على المسلمات التقليدية . ولذلك قيل عندما لوحظ اعتماد الحلول القانونية على فكرة الملاءمة الاقتصادية أكثر من اعتمادها على نصوص جامدة ، أننا نعاصر ممارسة القانون من خلال أفكار غير قانونية .

إن من ملامح هذا التوجه العام نوبان القومية الوطنية في أشكال من الشراكة والتكتلات ، وسقوط ما يسمى بالحواجز القائمة على التمييز العرقي أو الديني.

يجب ألاّ تُتخذ القوة الاقتصادية أداة لنهب الخيرات ، والغزو الفكري طريقاً إلى تشويه الفكر وإضعافه .

إذا كانت ظروف الحياة والتعايش تُظهر النزعة إلى الاندماج ، فإن الاندماج الإيجابي الذي يتيح الحفاظ على الهوية ، والإبقاء على الجذور متصلة بالأصول، لا يمكن أن يتحقق إلا إذا توافرت الظروف وتهيأت الأسباب المساعدة على تحقيق التوازن اعتماداً على معادلات سليمة ومتكافئة ، وزالت أو خفّت العوائق النفسية والاجتماعية وانعكاساتها السلبية .

والهُوية بالنسبة لأي فرد هي ما يكون به «هو» أي مجموع المقومات والعناصر المكونة لشخصه والمميزة لذاته ، وما به يثبت وجوده ويؤكد حضوره في مجتمعه الصغير والكبير ، وما به كذلك يوجه أفعاله وانفعالاته ويضبط علاقاته الخاصة والعامة ، وبذلك كانت الهوية بمفهومها العام هي ما يكون به الشيء متميزاً عن غيره من حيث خصائصُه الذاتية ، ومن حيث تفرده واستقلاليته عن غيره.

إن لكل فرد هوية متميزة هي نتاج خصائصه ، ولكل أمة هوية هي نتاج ما تتميز به تلك الأمة من مكونات ومقومات وخصائص .

ليس أخطر على الإنسان من غياب المرجعية أو تضاربها ، لما لذلك من

انعكاس سلبي على المعادلات الاجتماعية والثقافية التي تحكم علاقة الإنسان بمجتمعه من جهة ، وبأصوله وجذوره من جهة أخرى . ومن شأن الفراغ في هذا المجال أن يُعمق الخلل ويُقوي الهزات التي يتعرض لها الفرد والمجتمع ، والنتيجة الحتمية لذلك هي تعرضُ المجتمع للتمزق ، وسريان الشك ، وزعزعة القيم ، والضعف العام الذي يقعُد بالأمة ويحول دون تحملها مسؤوليتها النبيلة في الحياة ، ويجعلها تابعة مستهلكة ، مفتقرة إلى شروط الإنتاج والإبداع التي تجعلها سيدة نفسها .

إن الأمم التي تملك مكونات حقيقية لهُويتها الوطنية ترفض الاستلاب وتُفشل كل مخطط لإفنائها ، ولا تقبل بأن تفرط في ذاتيتها وتحرص على أن تحافظ على وجودها .

إن الإنسان اليوم يريد أن يعيش عصره دون أن يفقد شخصيته ، يريد التمسك بالهُوية الأصلية وعدم الذوبان في الآخر.

لأجل ذلك وجب بحث إمكان التوفيق بين قيم الهوية ومقتضيات مدّ العولمة، وإن مع شيء من التطوير الذي لا يمسّ جوهر تلك القيم كما يجب البحث عن تموقع العولمة في الذات، وتموقع الذات في العولمة.

إن ركوب قطار العولمة الجامح يستلزم تكييف هذا المدمع الواقع وترشيده والعمل على بلورة المواثيق الدولية والتشريعات الوضعية في الواقع .

حضرات السادة الأفاضل :

لا يخامرنا أدنى شك في أن دورتنا المباركة هذه ، ستكون كسابقاتها مليئة بعطائكم ، طافحة بجهدكم العلمي الذي يميزكم جميعاً ، وستحقق بإذن الله تعالى الأهداف المتوخاة من عقدها ، كما أننا على يقين تام بأنكم تدركون الأهمية البالغة التي يكتسبها موضوع هذه الدورة ، وبأنكم ستتناولونه بالدرس والتحليل بموضوعية واعية متبصرة ، والمؤمل أن تخرج هذه الدورة حول هذا الموضوع الحيوي الهام بنتائج واستنتاجات إيجابية بناءة ، نُسهم بها في توضيح المشاكل والحلول وتوضيح المفاهيم ، وتساعد في تجلية الصورة المثلى «للعولمة والهُوية» .

وفقنا الله وأعاننا على كل ما ينتظرنا من أعمال .

السيد أمين السر الدائم،

السيد أمين السر المساعد،

السادة الزملاء الأعزاء،

لقد اقتضت الحكمة الإلهية أن ينفرد الباري سبحانه وتعالى بالدوام والبقاء، وأن تكون سائر مخلوقاته مشمولة بالزوال والفناء.

تنعقد دورة أكاديميتنا هذه المرة وقد فقدنا في السنة الماضية مجموعة من الأعضاء الأعزاء وهم على التوالي حسب تاريخ وفاتهم :

- الأستاذ محمد بهجة الأثري الذي انتقل إلى رحمة الله بتاريخ 23 مارس 1996.

- الأستاذ محمد ميكو الذي وافاه الأجل المحتوم بتاريخ 15 شتنبر 1996.

- الأستاذ أحمد عبد السلام الذي انتقل إلى عفو الله بتاريخ 21 نونبر 1996.

كما فقدت الأكاديمية من قبل بتاريخ 10 ماي 1994 الأستاذ الشيخ محمد المكي الناصري.

لقد كان الشيخ محمد المكي الناصري رحمه الله علماً مرموقاً من أعلام الوطنية والفكر ، وداعية من دعاة الإصلاح والتجديد والتحرر، وقد تبوأ - رحمه الله - مع الصفوة من جيل الرواد الكبار أسمى مكانة ، وأرفع منزلة صبراً وصموداً ، وتضحية وعملاً ، وجهاداً بالفكر والقلم ، لا يخاف لومة لائم في الصدع بالحق والحقيقة .إنه رجل الوطنية الذي رفع شعار «الشعب بالعرش، والعرش بالشعب» « الشعب قبل كل شيء ، والعرش فوق كل شيء» ، فكان من المخلصين والخدام الأوفياء للعرش العلوي المجيد ، صادق الولاء للدولة العلوية الشريفة ، مؤمناً بدورها في حماية المقدسات الدينية والوطنية . فكان بذلك مثلاً أعلى في الوطنية ، ورمزاً للوطنية الصادقة ، ومشعل نور في الدرب الطويل .

لقد كان الشيخ محمد المكي الناصري رحمه الله عنصراً فعالاً في نشاط هذه الأكاديمية، مؤثراً في أعمالها وتوجهاتها الفكرية مضفياً على فضائها الفكري طابعاً متميزاً.

أما الفقيد محمد بهجة الملقب بالأثري نسبة إلى أثر الرسول صلى الله عليه وسلم وإشارة إلى تعلقه بالإسلام الصحيح والسنة النبوية، فقد كان -رحمه الله- طودا شامخاً في العلم والتربية والثقافة والعمل الوطني والإسلامي ، ونموذجاً للعالم الملتزم ، الغيور على عقيدته ، كما كان معلمة تاريخية وموسوعة فكرية، وثروة علمية نادرة ، ومن عظماء الرجال الذين شعت أفكارهم في سائر الأرجاء، وانتشر علمهم في جميع الأنحاء ، واكتملت على أيديهم المعالم في الآفاق، وتكوّنت بعلمهم الأجيال ، وزخرت بمآثرهم المكتبات .لقد ألفت الأكاديمية جدله الغني العميق المنطلق من قدرته على النفاذ إلى أصول القضايا وصياغة أسئلتها الأساسية.

أما عن الفقيدين العزيزين الأستاذ محمد ميكو الرئيس الأول للمجلس الأعلى للقضاء ورئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ، والأستاذ العالم المرموق أحمد عبد السلام ، فإنه إذا كان الوقت المخصص للجلسة الافتتاحية لا يسمح باستعراض أعمالهما الجليلة وآثارهما العلمية وما أكثرها ، فإن الفرصة ستتاح -بإذن الله- لاستعراض بعض هذه المآثر والأعمال في الجلسة المخصصة لاستقبال خلفيهما كما جرت بذلك عادة الأكاديمية .

رحم الله زملاءنا الأعزاء ، وتغمدهم برحمته الواسعة ، وأسكنهم فسيح جنانه ، وأجزل لهم الثواب في دار النعيم والبقاء ، لقاء أعمالهم الجليلة وفضائلهم الفكرية والخلقية النبيلة التي طبعت سيرتهم ، وعطّرت ذكرهم ، وأثابهم الله على كل ما حققوا وأنجزوا ، وعلى ما بذلوا وأعطوا ، وجزاهم على ما أسدوا وأدوا ، وعوّضهم في أُخراهم ما قدموا في دنياهم . ولسوف يُجزون الجزاء الأوفى، وإنا لله وإنا إليه راجعون .

حضرات السادة الأفاضل :

يزدان عقد الأكاديمية الزاهي بالدرر اللاّمعة في سماء المعارف ، وكلما انفرطت منه درة سارع مؤسس الأكاديمية وراعيها الأمين إلى تعويضها بدرة كاملة الإشعاع كسابقتها متوخياً دائماً اختيار قيمة العضو الجديد ، وتوفير التمثيل الكامل في هذا المحفل الكبير لضروب المعرفة حتى لا يخلو من مشرب من مشاربها .

نكسب في هذه الدورة عضوين جديدين ، علمين شامخين في دنيا المعرفة والإبداع اختارهما مؤسس الأكاديمية وراعيها الأمين جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله ، فتفضل حفظه الله فأنعم عليهما وأعطى موافقته السامية على عضويتهما وليكونا من بين الدرر التي ينتظم بها عِقد هذه الأكاديمية وهما :

1 ـ السيد شاكر الفحام ،رئيس مجمع اللغة العربية بدمشق ، خلفاً للأستاذ محمد بهجة الأثري .

2 ـ السيد عمر عزيمان ، أستاذ بكلية الحقوق بجامعة محمد الخامس بالرباط، خلفاً للأستاذ الشيخ محمد المكي الناصري .

ويسعدني ويشرفني بهذه المناسبة أن أتقدم إليهما باسم السادة الأجلاء أعضاء الأكاديمية بالتهنئات الخالصة والتمنيات الطيبة والترحيب بهم في أكاديمية المملكة المغربية ، هذه الأكاديمية التي أراد لها مؤسسها وراعيها أن تحتضن رجالاً يفدون من آفاق متباينة وينتمون إلى أجناس مختلفة وينتسبون إلى ثقافات وحضارات متغايرة ويمتازون كلهم بالصيت البعيد والشهرة الواسعة والتجربة الوافرة والحكمة البالغة ، كما جاء في خطاب جلالة الملك أعزه الله في افتتاح الأكاديمية .

أجدد الترحيب بالعضوين الكريمين وأتمنى لهم كامل التوفيق بين زملائهم في أكاديمية المملكة المغربية ، كما أتمنى أن تستفيد الأكاديمية من عملهما ومعرفتهما ليضفيا على فضائها الفكري طابعاً متميزاً.

البحوث

البحوث

الهويّـة والعولمـة

ناصر الدين الأسد

يثير موضوع «الهوية والعولمة» من الأسئلة أكثر مما يقدّم من الأجوبة، وهو ـ كالموضوعات التي لا تزال مصطلحاتها ومدلولاتها في مرحلة التكوّن ـ يحتاج إلى التوقف عند الأسئلة التي يثيرها لعلها تفتح مغاليقه . وإذا كان الإسراع إلى الإجابة قد يوقع في الزلل فإن التريث عند الأسئلة وتأمّلها قد يتيح مجالاً للتأمل والتدبر . ولتحقيق ذلك ربما كان من الطبيعي لمن يبحث هذا الموضوع أن يتساءل :

هل العولمة ظاهرة جديدة مستحْدَثة في هذه السنوات القريبة ـ أو أنها لفظ جديد للتعبير عن واقع قديم كان ملازماً لجميع الحضارات الكبرى والإمبراطوريات العظمى التي استخدمت قوّتها - خلال عصور التاريخ - لبسط نفوذها ونشر مبادئها وتحقيق مصالحها ؟ فهل كان امتداد السيطرة الرومانية - مثلاً - على العالم المعروف في زمانها ، ونشر أنظمتها في الحكم وأنماط حياتها السياسية والاجتماعية والثقافية نوعاً من العولمة ؟ وماذا نسمّي ما رسّخته بريطانيا في الأقطار التي احتلّتها والتي كانت لا تغيب عنها الشمس ؟ ألسنا نرى أن اللغة وأساليب التفكير وأنماط الحياة الإنجليزية لا تزال سائدة في أكثر تلك الأقطار ؟ ألا يدلّ وجود منظمة الكومونولث على التشبث ببقايا ما كان ؟ هل كل ذلك عولمة ، أو شكل من أشكالها ؟

وليس من الحتم أن تكون هاتان الحالتان وأمثالهما في التاريخ متطابقة

ليكون الجواب بالإيجاب ، فضرب الأمثلة وتوضيح الأفكار يكفي فيهما التشابه والتقارب ، والقياس دائماً مع الفارق.

وكذلك لا بد لمن يتصدى لهذا الموضوع من أن يتساءل : هل العولمة في صورتها المعاصرة هي الأمركة ؟ وإذا كانت كذلك هل هي من أنواع الاستعمار الجديد الذي يتحقق دون وجود جيش محتلّ ؟ وهو سؤال يشتدّ الخلاف بين المجيبين عنه من مؤيّد ومن مفنّد ؟ ومن أجل ذلك يحتاج الجواب إلى قدْرٍ من التمحيص حتى تطمئن النفس إلى ترجيح يستند على مرجح واضح.

وتساؤل ثالث : هل نستطيع حقّاً أن نفصل بين العولمة وتقليص الهويات القومية والدينية للشعوب، أو القضاء عليها ، بما تتضمنه تلك الهويات من ثقافة ولغة وتقاليد وأنماط حياة ؟ وإذا كان جواب السؤال الأول عن صنيع الحضارات العظمى والامبراطوريات الكبرى هو أنّ هذا الصّنيع عولمةً . فهل استطاعت تلك العولمة أن تقضي على هويات الأمم والشعوب الأخرى، أو أن الإمبراطوريات زالت وبقيت القوميات والثقافات والأديان المتعددة المختلفة ؟ فكان بذلك تأثير العولمة وقتيّاً، أما تأثير القوميات والأديان فقد كانت له الغلبة والبقاء. ولا بدّ من التنبه للفرق الشاسع بين العصور القديمة وعصرنا الحاضر بوسائل اتصاله وشبكات معلوماته وقدرته على التغلغل والسيطرة .

وتساؤل رابع : هل تتناقض العولمة مع الديمقراطية ومع التعددية الثقافية والتنوع الحضاري ؟ إذا كانت تتناقض مع كل ذلك بحكم محاولتها السيطرة والسيادة والانفراد، وبحكم نشرها نموذجاً واحداً ونمطاً بعينه في الاقتصاد وفي الثقافة والاجتماع – وهما نموذج ونمط ينتميان إلى حضارة واحدة في مجموعها ، بل إلى مجتمع واحد – فما هو موقف الدولة العظمى التي طالما دعت إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان، وفرضت على الدول التي تنتقص منهما أنواعاً من العقوبات مثل الحصار والمقاطعة ؟ أليس هذا مثلاً من أمثلة ازدواجية المعايير ؟

وتساؤل خامس : هل العولمة تنتهي حقّاً بالتفاهم الدولي والسلام العالمي والتقارب بين الشعوب ، أو أنها لا بدّ ستثير مقاومة تلك الشعوب دفاعاً عن هويتها ومقومات شخصيتها ، وبذلك تكون العولمة قد نثرت بذور الحروب وأنواع الصراع بدل أن تنشر السلام ؟

ولست أدري أكانت هذه الأسئلة موضوعية محايدة أم أن صياغتها حملت بعض فكر السائل وأومأت إلى الإجابة إيماءً عامّاً يدل على اتجاهه وموقفه .

ومهما يكن من أمر فلا بدّ من محاولة الإجابة عن بعض تلك الأسئلة دون التقيّد بتسلسلها وترتيبها.

وأول ما نقف عنده قضية المصطلح. فالعولمة[1]، شأنها شأن «الهوية» و«الحداثة أو الحداثية» و«الديمقراطية» و«حقوق الإنسان» و«الخصخصة أو التخاصية» و«النظام العالمي الجديد» وبعض المصطلحات والألفاظ الأخرى الشائعة منذ سنوات ، التي لا تزال يكتنفها الغموض . والتي يذهب بعض النقاد والمبدعين والمحللين الاجتماعيين مذاهب مختلفة في فهمها وتعريفها وتفسيرها، ولذلك تأتي أحكامهم أحياناً غامضة ومتباعدة بسبب غموض منطلقاتهم واختلاف هذه المنطلقات ، حتى أصبح الباحثون في هذا الموضوع والمتحدثون عنه يتساءلون هل من الأفضل أن تُتْرَك هذه الألفاظ والمصطلحات وأمثالها دون تحديد (ربما لأنها بطبيعتها غير قابلة للتحديد)، وأن يُتَحدَّث عن بعض مظاهرها ونتائجها وعلاقاتها بغيرها، اعتماداً على وجود قدر مشترك من الفهم بين المتحدثين عن هذه الألفاظ والمصطلحات ، يتيح توصيل الآراء والتحليلات إلى الآخرين مهما اختلفوا في التفصيلات والفروع.

والعولمة في أصلها اقتصادية، قائمة على إزالة الحواجز والحدود أمام حركة التجارة، لإتاحة حرية تنقل السلع ورأس المال. ومع أن الاقتصاد والتجارة مقصودان لذاتهما في العولمة إلا أنها لا تقتصر عليهما وحدهما وإنما تتجاوزهما إلى الحياة الثقافية والحياة الاجتماعية بما تتضمنانه من أنماط سلوكية ومذاهب فكرية ومواقف نفسية ، وكل ذلك هو الذي يصوغ هويّة الشعوب والأمم والأفراد .

من أجل هذا يستشعر كثير من الدول التي لم تصل إلى مرحلة القوة الاقتصادية خطر العولمة ، بل إن بعض الدول المتقدمة أيضاً تحس شيئاً من هذه المخاطر، لأن تلك الدول المتقدمة متفاوتة فيما بينها . فتقوم بعض الاعتراضات من الدول الأوروبية التي تحس بوضوح أن العولمة هي أولاً لمصلحة الولايات المتحدة بسبب ضخامة اقتصادها وقوتها السياسية والعسكرية فتستطيع بكل ذلك أن تفرض إرادتها وتذلل كثيراً من العقبات التي تعترض نشر نموذجها الاقتصادي والاجتماعي وسيادتها الثقافية. وربما كان قيام

الاتحـاد الأوروبـي في مـجـمـوعـه مظهـراً من مظاهـر إحـداث قـوة توازي القـوة الأمريكية أو تساويها ، وتستطيع أن توجد شيئًا من التوازن أمامها ٠

وقد يكون مما يوضح العولمة ، أنها تجميع وتركيز وتتويج لمجموعة من المقدمات المتمثلة في اتفاقيات ومعاهدات سابقة مثل GATT و NAFTA ، ومثل قيام مؤسسات معينة كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، ومثل فرض اتجاهات معينة على الدول التي تعاني الضعف في اقتصادها كبرامج الإصلاح الاقتصادي ، ونقل ملكية مؤسسات الدولة إلى القطاع الخاص ، ورفع الدعم عن بعض المواد الأساسية ، وإحداث ضريبة المبيعات ، فهذه الاتفاقيات والمعاهدات والمؤسسات والبرامج وأشباهها يُقصَد منها إزالة القيود والحدود ورفع الحواجز بين الدول أو بعضها ، وهي من العناصر والمكوِّنات التي حين تتجمع معًا تؤدي إلى العولمة ٠

وليس من هدفنا هنا تفصيل الحديث في الجوانب الاقتصادية للعولمة – مع أنها هي الأساس فيها – وسنقصر حديثنا علـى نتائج هذه العولمة وما يترتب عليها بالضرورة ، وهي الجوانب الثقافية والحضارية لاتصالها بالهوية موضوع هذه المقالة :

فقد استشعرت بعض الدول الأوربية خطر العولمة ورأت أنها مرادفة للأمركة. فنجد أن فرنسا مثلاً رفضت أن توقع على الجزء الخاص بالسلع والمواد الثقافية في اتفاقية GATT٠ وكذلك نجد أن فرنسا واليونان كان لهما موقف صارخ في المؤتمر الدولي للسياسات الثقافية الذي نظّمته اليونسكو في المكسيك عام 1982٠ فقد ندد وزير الثقافة الفرنسية ووزيرة الثقافة اليونانية (وهي الممثلة المشهورة ميلينا مركوري التي توفيت منذ عهد قريب) بمواقف الولايات المتحدة التي تبذل جهوداً كبيرة لنشر الثقافة الأمريكية واستعمال جميع الوسائل المتاحة لتحقيق هذا الهدف، واستعملا في خطابيهما مـا أصبح كثير منا يتردد فـي التعبير عنه، وهـو تعبير «الغزو الثقافي»، وما ينتج عنه من تهديدٍ لبنية الثقافة الوطنية ومنظومة القيَم في بلديهما، ومن تغييرٍ لأنماط الحياة الاجتماعية والثقافية والسلوكية والأخلاقية٠

فـإذا كان هذا هو موقف البلاد المتقدمة من العولمة اقتصادياً وثقافياً، وفرنسا ـ كما نعلم ـ هي بلد النور والإشعاع الفكري ، مثلما أن اليونان هي بلد

الحضارة والثقافة الأغريقيتين اللتين كانتا من أهم عوامل النهضة الأوروبية ، فكيف إذن يكون موقف الأمم والشعوب التي لا تزال تتلمس طريقها لتوضيح هويتها وشخصيتها الثقافية ، ولبناء اقتصادها الوطني أو القومي ؟

ولكن الحديث عن الهوية وعن الشخصية الثقافية يثير دعاة العولمة، شأنهم في ذلك شأن دعاة الحداثية ، فهم جميعاً يرفضون فكرة الهوية ، بل إن بعض الدعاة والكتّاب عَدُّوا البحث عن الهوية نوعاً من الهَوَس ، وأصبح كثير من الألفاظ والمصطلحات يجد بديلاً له من أجل تحسين صورة المضمون وتجميلها ، أو من أجل تخفيف أثر ذلك اللفظ والمصطلح ووقعه في النفوس . مثال ذلك أن نفراً من المثقفين يرفضون مصطلح « الغزو الثقافي » ويعدّونه دعوة إلى الانغلاق، ويضعون بدلاً منه مصطلحات متعددة مثل « التواصل الثقافي » و « التبادل الحضاري ». ومع أننا نحن جميعاً ندعو إلى التواصل الثقافي والانفتاح بين الثقافات العالمية ، إلا أننا لا نرى أن هذين المصطلحين هما بديلان عن « الغزو الثقافي » ، فالمصطلحات الثلاثة وأشباهها قائمة ، ومفهوماتها موجودة متجاورة ، ولا بد من التفريق بينها تفريقاً يحدد معالمها ويوضح أيضاً نتائجها . فالانفتاح أو التواصل الثقافي سبب من أسباب نماء الثقافة وتطورها . وكثير منا يتحدث ويكتب عن انفتاح الثقافة العربية والإسلامية في العصور الأموية والعباسية. وهذا صحيح. ولكنها انفتحت في عصور قوتها وقوة الأمة السياسية والعسكرية ، وبذلك اختارت ما كانت تريد أن تختاره من الثقافات الأخرى ، وليس ما يفرض عليها فرضاً . ولا يجوز لأحكامنا على حالة القوة والنماء والازدهار الثقافي والفكري في عصورنا السابقة ، أن تمتدّ إلى حالة الوهن والضعف والفقر الثقافي والفكري في أيّامنا . فالقياس دائماً – كما قلنا سابقاً – مع الفارق ، والأحكام تختلف باختلاف الأحوال .

ومن تمام هذا الموضوع أن نشير إلى أن نفراً من الباحثين يرون أن العولمة قَدَر لا مردّ له ، وأنها ستصيب الأمم والدول جميعها ، ولا سبيل أمام تلك الأمم والدول إلا الخضوع والاستسلام . ولكن نفراً آخر من الباحثين لا يفتأون يحذّرون من هذه العولمة ، ويدعون إلى مقاومتها ، لما تحمله من أخطار اقتصادية تحصر النشاط الاقتصادي في عدد من الشركات العالمية في الدول الصناعية الكبرى ، ولما تفرضه من اتجاهات وقوانين تقلّص الصناعات الوطنية ، وتزيد فقر الفقراء ، وتُشيع البطالة ، وتقضي على سيادة الدول القطرية أو تنتقص منها . وهي كذلك تنتهي إلى نشر ثقافة واحدة ، وتغليب لغتها وما تنطوي عليه

تلك الثقافة من قيَم ومفاهيم وحضارة اجتماعية . وبذلك تكتسح أمامها الثقافات الأخرى وما تمثله من خصائص الأمم ومقوماتها وهوياتها.

ويميل كاتب هذه المقالة إلى أن العولمة، كالحداثة، إنما هي ظاهرة العصر وسمَتُه ، وأن الوقوف في وجهها أو محاولةَ تجنّبها أو العزلة عنها ، إنما هو خروج على العصر وتخلّفٌ وراءه. وعلينا أن نسارع إلى دراسة عناصر هذه العولمة وفهم مكوّناتها ، والتنبه لاتجاهاتها. ثم علينا أن نتعامل معها من موقع الثقة بالنفس والإدراك العميق لخصائص ثقافتنا واستخراج كوامنها الأصيلة وجواهرها الحقيقية ، وتعريضها للتفاعل مع تلك الثقافة العالمية الوافدة : أخذاً وعطاءً. ولا يجوز لنا أن نقف مكتوفي الأيدي ، عاجزين عن القيام بعمل حقيقي وفعل أصيل ، ثم نتخبط في ردود أفعال آنيّة تلفُّنا دوّامتها ، فندور حول أنفسنا حتى يصيبنا الدُّوار . أليس هذا التخبط والعجز هما اللذين أصابانا في مواجهتنا لقنوات البث الفضائية والقمر الصناعي العربي ، بالرغم من كل الدعوات والنداءات إلى وجوب إعداد البرامج الثقافية والعلمية والترويحية التي تبني شخصية الأمة وتلبّي حاجتها إلى مواكبة العصر ، وتقف في وجه السيل الهادر الذي يهجم علينا من القنوات الفضائية الأجنبية . ألم تكن النتيجة مخيبّة للآمال ؟فقد امتلأت قنواتنا الفضائية بالغناء الذي تمجّه أذواق الكثيرين منا، والرقص والبرامج الترفيهية الهزيلة واجترار الأفلام السينمائية العربية القديمة ، إلا ما ندر من البرامج ، وهذا النادر عليه مآخذ بالرغم من مظهره.

إن دعوتنا إلى التفاعل الثقافي مع العولمة : أخذاً وعطاءً، دون وَجَل ومن موقع الثقة بنفوسنا وبثقافتنا وبحضارتنا ، إنما تستلزم القدرة على الإسهام والمشاركة ، وذلك يتطلب أن يكون لدينا ما نسهم به ونشارك .

فهل نستطيع أن نصل إلى تكوين إطار عام أو خطوط عريضة لمشروع ثقافي حضاري ندخل به في الخطاب العالمي الثقافي والحضاري ، ونتفاعل مع هذا الخطاب بمشروعنا ونتعامل معه ؟ إن كان هذا ممكناً فإننا نستطيع ، حينئذ، أن نأخذ من العولمة ما نريد ، وما نحتاج إليه ، وأن نعطي بالقدر المتاح مهماً يكن ضئيلاً . وبذلك ندخل في موكب العولمة أخذاً وعطاء. وليس هذا من قبيل الخيال ولا هو حديث خرافة ، فقد سبقتنا إلى تحقيقه دول متعددة احتفظت بثقافتها وبأصالتها وتفاعلت مع العولمة من أوسع الأبواب ، ولنا في تجربة بعض

بلاد الشرق الأقصى مثال نستطيع دراسته والاستفادة منه.

ومن هنا تظهر قيمة هذا الموضوع الجليل الذي اختاره صاحب الجلالة راعي الأكاديمية ووجّه أعضاءها إلى بحثه.

هوامش

(1) لا أشعر بالحرج من استعمال مصطلح «العولمة» ومن تأصيله في اللغة العربية. إذ إن الوزن الصرفيّ «فَوْعَلَ» - فعلاً واسماً - هو من أبنية الموازين الصرفية. ومن الشواهد على ذلك: حَوْقَلَ الرجل: ضَعُفَ، ومصدره السماعي حيقالٌ، أما مصدره القياسي فـ«حوقلة». وقالوا: كوكبة، في الاسم. ومما جاء على وزن فوعل: الفَوْلَف. كل شيء يغطّي شيئاً، وفَوْقَل. للحجل، وشوشب: اسم للعقرب، ولَوْلَب: لولب الماء. والتَّوْرَج والنورجة. ومن كلام المُحْدَثين قولبة وبلورة، وحوسبة. وما جرى على كلام العرب فهو من كلام العرب.

هل في استطاعة العولمة أن تهْدر الهُوية ؟

عبد الهادي التازي

قبل نحو من أربعين سنة كنا في المغرب نعتمد في توقيتنا على الساعة التي كنا نسمّيها بالساعة العربية وهي تسبق التوقيت العالمي (گرينتش) بعدد من الدقائق حسب الزمان والمكان.

وقد كنت مضطراً خلال الأربعينات وأنا أعد (اليومية المغربية) وأضبط أوقاتها لأن أقتصر على ذكر الساعة العربية باعتبارها الساعة الموجودة ، ولم ألبث أن أخذت أثبت أيضاً عدد الدقائق التي تزيد بها الساعة الإدارية على العربية. بيد أننا اليوم لا نجد إطلاقاً من يردّد ذكراً للساعة العربية ... وإنما فقط الساعة الإدارية ! ومثل هذا أقوله عن التاريخ الذي كان بالأمس القريب يقتصر فقط على التاريخ الهجري ... بينما نجده اليوم يعتمد أيضاً على التاريخ الميلادي إن لم يقتصر عليه !

وإذا ما رجعنا مثلاً إلى أرشيف الصور التي كانت توجد للمواطنين المغاربة فإننا سنلاحظ أن المغاربة ، وعلى رأسهم رجال الحركة الوطنية الذين كانوا يمثلون النخبة الواعية في البلاد ... كانوا جميعهم ، كما نرى في الصورة المعروضة علينا ، يرتدون الجلباب المغربي ، ولا يوجد واحد منهم ، بمن فيهم الدارسون في المدارس الأجنبية ، من يرتدي البذلة الأوروبية ، ومعنى هذا أن المغاربة إلى العهد القريب كانوا لا يكترثون بما يجري خارج المغرب مما يخالف تقاليدهم وعوائدهم.

لكنا بعد استرجاع استقلالنا في أواخر الخمسينات أخذنا نتأثر أكثر بما يجري في الجهة الأخرى . وما لبثنا أن تركنا الساعة العربية ، وتركنا التاريخ الهجري وأخذنا نستبدل الجلباب بالبذلة الأوروبية . وبطبيعة الحال شاركت المرأة المغربية الرجل في هذا التحول الذي لم يقتصر على ما ذكرته من أمثلة بسيطة ، ولكنه تجاوز ذلك إلى عشرات الأمثلة ، في طريقة استقبالنا للضيوف وما نقدمه لهم. وهكذا نافست المشروبات الأخرى كؤوس الشاي ، إلى آخر الأمثلة والصور . وقد استمررنا نتطلع إلى ما يجري في الساحات الأخرى حتى في اختيار الأسماء والألقاب العائلية لولا أن الحكومة كانت واعية لآثار ذلك «الغزو» فأصدرت عدداً من المراسيم لتطويق كل ما من شأنه أن يمس بالهُوية المغربية . ومع ذلك فإن أحداً لا ينكر التأثير الخارجي علينا .

والواقع أن هذا الموضوع الذي نتطرق إليه اليوم كان مشغلة لمن عاشوا قبلنا : لعدد من المؤرخين ورجال القانون ، عالجوه على مختلف الصُّعُد ، وتحت عناوين متنوعة كان آخرها في الخمسينات عندما أخذنا نقرأ عن بحوث تتحدث عن (الأصالة والمعاصرة) وهو الموضوع الذي يعني قريباً مما نسميه اليوم : «العولمة والهوية ».

إن الشعور بضرورة التعرف على الآخر أخذ ينمو رغم تباعد الأوطان واختلاف الأديان وتعدّد المذاهب . لقد أصبح ذلك الشعور يتزايد يوماً عن يوم ، طبعاً في حدود تمسك كل بخصوصياته التي كان يرى فيها حماية له من الذوبان في بيئة غيره.

أقول هذا وأنا أتحدث كمواطن عاش مع تاريخ بلاده ، ورأى رؤيا عين أن المغرب كان حريصاً منذ كان على الاحتفاظ بهويته المتمثلة أساساً في العقيدة الإسلامية واللغة العربية ، وكان إلى جانب ذلك التعلق لا يرى أي مانع في التعامل مع المجموعة الأوروبية والأمريكية فيما يتصل بالتعاون من أجل ازدهار العلاقات بينه وبين تلك المجموعات . وهكذا وجدنا أن المغرب كان يعتمد دائماً في خطابه السياسي للدول التي كان يتعامل معها ، بما في ذلك رسائله إلى قداسة البابا ، أقول كان يعتمد على اللغة العربية الفصحى . كلسان يعبّر به عما يقتضيه المقام، كما أنه من جهة أخرى لم يكن يتردّد في إفهام أصدقائه بأنه ينتمي إلى الملّة الإسلامية ، وأنه على هذا الأساس يبني تعامله مع الآخرين .

ومن المهم أن أذكر هنا بوثيقة دولية تعبر أصدق تعبير عن تمسك المغرب بهُويته في الوقت الذي يتفتّح فيه على بقية العالم، مقدماً بذلك النموذج الأمثل لدولة لا تحتفظ فقط بهويتها ولكنها تطرق الأبواب الأخرى .

تحمل الوثيقة تاريخ 7 شعبان 1191 الموافق لتاريخ 10 شتنبر 1777، وهي الوثيقة المعروفة المذكورة، وهذا التصريح يتعلق أساساً بفرنسا والأراضي المنخفضة والسويد وروسيا . ولكنه لم يلبث أن شمل بعد ثلاثة شهور دولاً أخرى كمالطة وسردينية وروسيا ونابولي وهنغاريا وطوسكانيا وجنوة وألمانيا وأمريكا .

ومن غير أن نستعرض سائر الفصول التي يحتوي عليها ذلك التصريح الذي توجد منه نسخ في سائر أرشيفات الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية ، لكنّا نذكر أن نصوصه نقلت مترجمة إلى اللغة الفرنسية من لدن البروفيسور جاك كايّي في كتابه « الأوفاق الدولية للسلطان سيدي محمد بن عبد الله».

وينص الفصل الرابع منها على تحريم أسْر الشيوخ الذين جاوزوا السبعين سنة وعلى تحريم أسْر المرأة كيفما كان عمرها والأطفال كذلك ، فلا سبيل لأحد لهدر حقوق هؤلاء .

أما الفصل الخامس الذي يتعلق بحرية الملاحة ، فإنه ينص بالخصوص على أن المراكب المحملة بالقوات إلى جهة من الجهات ، ممنوع أبداً التعرض لها سواء أكانت مشحونة إلى بلاد النصارى أو بلاد المسلمين ، لأن حجزها أو التعرض لها قد يؤدّي إلى حرمان النفس الإنسانية من القوت فتهلك بسبب ذلك ، وفي ذلك إضرار بالإنسان الذي كرمه الله .

والطريف في هذا أن التصريح يستدل على هذا المبدأ بقول النبي صلى الله عليه وسلم : « في كل ذي كبد حراء أجر».

(1) C'est un bienfait à voir de la clémence pour tout ce qui porte vie.

أريد القول : إن الشعور بالخصوصية والهُوية ظل يلازمنا منذ وجودنا كأمة، ولكنا ظللنا حريصين على أن نبقى في ركاب المجموعة الدولية طالما أن تلك المجموعة لا تمسٌنا في كرامتنا وفي شعائرنا . لا تمنعنا من الصلاة ولا تهدّد طريقنا نحو أداء مناسك الحج !

لكنا اليوم أمام ظاهرة أخرى . لقد أصبحت أوروبا وخاصة في العقدين الأخيرين اللذين كثرت فيهما الاتصالات مع العالم الخارجي ، أصبحت بكامل دولها وبكل ثقلها ومعها القارّة الأمريكية والقارة الأسيوية تعيش معنا في داخل بيوتنا صباح مساء ، يكفي الضغط على زرّ جهاز صغير لتشهد ما يجري في أقصى المعمور ، فهل في استطاعتنا أن نرفض من يخاطبنا بلغة غير اللغة العربية ؟ بل هل في استطاعتنا أن لا نفاوض أحداً دون ما أن نفكّر في التنازل عن بعض خصوصياتنا ؟

ينبغي أن نتذكر أن أكاديمية المملكة المغربية خصّصت دورتها قبل أربع عشرة سنة، عام 1403= 1983 بمدينة فاس لمعالجة موضوع في منتهى الأهمية، له صلة وثيقة بموضوعنا اليوم ، ذلك الموضوع يتناول السيادة الدبلوماسية . هناك وما نزال نذكر، استمعنا إلى عروض تكاد تُجمع كلها على ضرورة قبول التنازل عن بعض الالتزامات الوطنية من أجل تحقيق تعاون اقتصادي دولي، بمعنى أننا وقد أصبحنا نكوّن مع فرقائنا من مختلف جهات العالم ، نكوّن مجموعة واحدة، فلابد إذن من أن نقبل التكيف مع المستجدات .

بالإشارة إلى ما عالجناه في ذلك اللقاء مما كان يعني أن التقارب بين الأمم أصبح يفرض علينا أن نقبل بما يقتضيه ذلك التقارب ، أقول بالإشارة إلى ذلك أذكر أنه لا ينبغي أن نتجاهل أننا في ممارستنا اليومية نقوم – سواء أحببنا أو كرهنا – بالتنازل تدريجياً عن ملامحنا بالأمس ، بالتنازل عنها في مناسباتنا الاجتماعية، في احتفالاتنا ، في تعاملنا ، في تعليمنا وثقافتنا على ما أسلفناه .

وهكذا نشعر بأن الغد لا يقدّم لنا إلاّ اختياراً واحداً هو العيش ، عاجلاً أو آجلاً في الكوكب الذي يعيشه سائر الآخرين ، ولن يبقى أمامنا بعد هذا إلاّ محاولة إنقاذ ما يمكن إنقاذه .

نحن نشاهد يومياً – وأقول يومياً وأنا أعني ما أقول – نشاهد صراعاً واضحاً بين هذه «العوْلَمة» وبين الهُوية ، نعيش هذا الصراع لكنا كثيراً ما نستسلم أمام الآليات التي تحملنا على التنازل عن بعض ما كنا بالأمس القريب نتشبّث به .

وأعتقد أن عدداً من المنظمات الدولية الإقليمية إنما نشأت وظهرت ، كردّ فعل لمحاولة استلاب اعتبرها الناس عدوانا على كيانهم : إنشاء الجامعة العربية نفسه يُعبر عن هوية، إنشاء منظمة دول عدم الانحياز ، إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي . غير هذا من المنظمات والمؤسسات كان يعني عدم الخضوع للسير في ركاب كوكب واحد من شأنه أن يقضي على وجود وعلى حضارة وحتى على معتقد .

شاهدنا جميعاً يوم الخميس 1997/4/24 الرئيس الروسي بوريس يلتسين B.ELTSINE ونظيره الصيني جيانك زيمين J. Zemin يوقعان إعلاناً مشتركاً يدعو إلى نظام عالمي لا يخضع لهيمنة واحد ، أي لا يهدف لاستلاب الآخرين خصوصياتهم . ومعنى هذا أن «العولمة» بالرغم من طابعها الاقتصادي بالدرجة الأولى لكنها أمست تحمل الناس على الاعتقاد بأنها ، أي العولمة ، تقصد استيعاب الآخرين !!

لقد أردت أن أفاجىء حفيدي قبل أيام بزيارتي لحجرته لأتفقده ولأعرف كيف يعيش مع كتبه وأدواته المدرسية ، لقد كانت المفاجأة بالنسبة إلي أكثر بكثير منها بالنسبة إليه !! كانت الموسيقى التي يسمعها غير التي تعودت أن أسمعها مع والدي ! كان جدار الحجرة مغلفاً بصور لوجوه لا أعرفها ولا توجد صلة بين حضارة أصحابها وحضارتنا ، كانت الكتب المتناثرة بجانب فراشه مكتوبة بأحرف هي غير الأحرف التي تزخر بها مكتبتي . وأخذت أتساءل عن مصير مكتبتي مع أبنائي وحفدتي ؟ !

رسمتُ هذه الصورة بكل صدق وأنا أبحث عن طريق لمحاولة تغييرها . وإني لمؤمن بأنها صورة تتكرّر لدى معظم الأسر ، فماذا عسانا أن نقوم به لمواجهة هذا التحدّي أو بالأحرى للحفاظ على هُويتنا ؟

ولقد كانت لي فرصة في الشهر المنصرم أن أعيد زيارة لجهة من الخليج كنت زرتها قبل نحو من ثلاثين سنة وقد راعني أن أجد نفسي بعد ثلاثة عقود في جهة لا تمت إلى الجهة الأولى إلاّ بصلة الإسم الجغرافي وحدود الطول والعرض! أما المطبخ فهو مطبخ العولْمة ، وأما الآليات فهي آليات قوم آخرين ، وأما الغِناء وأما لغة الترحيب ولغة المجاملات فهي لغة العولمة كذلك !

لقد كنا نسمع في منظمة اليونسكو أواخر الخمسينات وأوائل الستينات عن الدعوة إلى العمل من أجل محو فكرة الحروب بين البشر عن طريق خلق مشاريع تهدف للتقريب بين الشعوب والقضاء على الفوارق بين الناس حتى لا يعود هناك شعور بتمييز هذا الفريق على ذلك ، ومن هنا نسير نحو طريق واحد ولا أدري هل ما إذا كانت لمحاولات اليونسكو في ذلك الوقت علاقة بهذه العولمة التي نعيشها اليوم .

إن انعقاد هذه الدورة اليوم حول هذا الموضوع بالذات ليعبّر عن الشعور بالقلق من الوضع الذي نعيشه ويعيشه العالم معنا.

ومن هنا سأتخلص لجواب عن السؤال الذي اخترته لتدخلي : هل في استطاعة العولمة أن تهْدِر الهُوية ؟

هناك فريق من المفكّرين يعتقدون أن العولمة وُجدت لتكون بديلاً لكل الانتماءات الأخرى ، ويقف إلى جانب هذا الفريق سائر رجال الأعمال الذين لا يهمهم من الحياة إلاّ الكسب ! يضاف إلى هؤلاء فريق آخر هو الفريق الضائع التالف الذي يشعر بالإحباط .

وقد كان من بين العناوين التي انتصبتْ أمامي وأنا أقرأ عما كتب حول هذا الموضوع ، عنوان : العولمة آتية لا محالة . وعلينا أن نعمل في اتجاه أخلاق كوكبية مشتركة ...! كما كان مما قرأته من عناوين : الهُوية تعني فكراً رجعياً بينما العولمة تعني فكراً تقدمياً !

على أن هناك فريقاً آخر يمكن أن ننعته بالفريق المتفائل وهو الذي يميل إلى الاعتقاد بأنه لا يوجد تناقض إطلاقاً بين العولمة وبين الهُوية ، فالعولمة تسير في طريقها المعروف تعتمد على سيادة العلْم ، بينما يكون من حق كل واحد أن يحتفظ بهُويته كما شاء وعلى الطريقة التي يريدها ، ولو تعدّدت الهُويات داخل هذه العولمة !

وهذا الفريق لا يُعجزه ضرب الأمثلة بعدد من الدول التي بالرغم من أن لغتها لغة مهجورة عالمياً نطقاً ورسماً ، لكنها ، أي تلك الدول ، تواكب العولمة بكل أنواع المواكبة في الوقت الذي تحتفظ فيه بعاداتها وتقاليدها ومعتقداتها.

ويذكرون في صدر هذه الدول كمثال على هذه المرونة : اليابان والصين

وكوريا، ولِمَ لا نذكر إسرائيل من بين تلك الجهات التي نعرف طريقة إملائها وكتابتها ، ومع ذلك فإنها تقوم وبصفة مستمرة ومنتظمة بترجمة سائر الكتب العلمية التي تظهر بلغات أخرى في سائر بقاع العالم ، تُترجمها فوراً إلى لغاتها الوطنية على مختلف الصّعد حتى لا تضعف أمام مسايرة الركب العالمي خطوة خطوة في الوقت الذي تحافظ فيه على هُوية أبنائها وخصوصياتهم .

ومن هنا أتخلص إلى القول بأنه إذا كان من حق الدول أن تختار لنفسها ما يناسبها ، فإن علينا أن نكون في مقدمة الذين يستفيدون من العَوْلمة شريطة أن نكون على أتم استعداد لمقاومة كل المغريات التي قد تعمل على إذابة شخصيتنا والقضاء على ثوابت هُويتنا .

ولن تكون تلك المقاومة مجدية ومفيدة إلاّ إذا تمسّكنا بلغتنا وجعلناها وسيلتنا عن طريق الترجمة الأمينة لتلقي سائر العلوم ، ولن تكون تلك المقاومة مجدية ومفيدة ، إلاّ إذا عرفنا كيف نحترم نحن عقيدتنا ونقوم بشعائرنا دون ما شعور بمركب ضعف .. إن ذلك هو الذي سيحمل الآخرين على الالتفات إلى مقوماتنا .

لقد سمعنا قبل أيام عن خبر جعل عاشر ذي الحجة من كل عام هجري : عيد الأضحى، جعْله عطلة رسمية لدى الأمم المتحدة . وهذه في نظري مبادرة جيدة في تاريخ المنتظم الدولي الذي أراد أن يشعر المنتمين إلى الأمم المتحدة بأن هناك إلى جانب الأيام العالمية المحتفى بها يوماً عالمياً آخر عند المسلمين يجب الوقوف عنده والتأمل في مغزاه .

وسأختم حديثي هذا بالعودة مرة أخرى إلى الجواب عن سؤالي ، بالسلب ، أي أنه ليس في استطاعة العولمة أن تقضي على هُوية الناس ، بل إن الأمر على العكس من ذلك فإنه بمقدار ما يشعر المرء بأن هناك جهة ما تقصد إلى النيل من ماضيه والإجهاز على شخصيته وهدْر كرامته ، هناك يأخذ في البحث عن جذوره وأصوله، وهناك تتكاثف جهوده ليعبّر عن حضوره ووجوده بكل الوسائل التي يمتلكها .

رأينا هذا رؤيا عين في بعض مهاجرينا إلى الخارج ممن كنا نعتقد أنهم ابتُلعوا وراحوا ، ولكنا لم نلبث أن سمعنا هؤلاء أنفسهم يطرقون علينا الباب ليسألوا عن ماضيهم ! وأخشى ما نخشاه من محاولة العولمة هدر الهُوية ، أن

يتنبّه أصحاب الهُويات إلى ما يُحدِق بهم . وهنا تكون المواجهة على أشدها بين الهُوية والعولمة ، هذه المواجهة التَي سوف لا تنتهي إلاّ باحترام العولمة للهُوية واعتراف الهُوية بجدوى التعاون في إطار العَوْلمة.

أي منظور لمستقبل الهوية
في مواجهة تحديات العولمة

محمد الكتاني

لم يكن الحديث عن مفهوم «الهوية» فيما مضى من الزمن يتجاوز دوائر محدودة تقتصر على المشتغلين بالفلسفة والمنطق الذين تعتمد مناهجهم على التجريد ومناقشة المفاهيم والتصورات الفلسفية . أما اليوم فإن الحديث عن «الهوية» أصبح من الموضوعات الثقافية العامة ، ومن قضايا الفكر السياسي والاجتماعي ، فالمتغيرات المتسارعة التي يعيشها كل مجتمع ، ذي تراث وهوية حضارية ، تدفع أبناء هذا المجتمع إلى طرح مسألة هويته الثقافية أو الوطنية بوصفها تعبيراً عن ذاتيته واستقلاله وأصالته ، وبوصفها كذلك مرجعاً للحفاظ على تلك الذاتية وسط المتغيرات .

ويمكننا أن نؤكد أن القرن العشرين الذي نعيش آخر سنواته، كان بالنسبة لعالمنا العربي، ومن خلال كل الأحداث الجسام التي عشناها فيه، من استعمار واحتلال ومقاومة وتحرير وإعادة بناء الدولة الوطنية، كان بمثابة اختبار للهوية العربية الإسلامية، ومدى قدرتها على الصمود في وجه التحديات المتعاقبة. وخلال هذا التاريخ الحديث تداول فكرنا العربي مسائل النهضة والتحديات ومفاهيم الأصالة والمعاصرة والقديم والجديد والخصوصية والكونية. فكان يعالج هذه المفاهيم والقضايا باعتبارها إشكاليات يفرزها الواقع الناشىء عن اللقاء الحضاري بين الشرق والغرب. وبقدر ما كان التحديث والعصرنة أمرين مرغوباً في تحقيقهما في المجال السياسي والاقتصادي لبناء مجتمعاتنا على أسس

حديثة وتحقيق تنمية اجتماعية شاملة بقدر ما كان التحفظ والرفض يتنامى تجاه نتائج «التحديث» و «العصرنة» في مجال الثقافة القومية. لأن هذا «التحديث» كان يحمل في طياته عوامل القضاء علي التراث والأصالة والقيم الإسلامية، لأنه يحمل في طياته منطقاً يناقض منطق الهوية الإسلامية والعربية، وينشر لغات تعتبر آليات أساسية في عملية «التحديث» واكتساب التكنولوجيا والعلوم الحديثة، لغات ما لبثت أن حلت محل اللغة القومية ونبذتها وكشفت عن ضعفنا في إقدارها على خوض مجال العلوم الحديثة والتكنولوجيا المتطورة. وهكذا كان «التحديث» لا يعني اكتساب العلم والتكنولوجيا بمفردهما وحسب، وإنما كان يعني إدماجنا في الحضارة الغربية، ما يحمد منها وما يعاب كما قال الدكتور طه حسين في بداية أربعينيات هذا القرن، وقبول التبعية للغرب في جميع جوانب حياتنا العقلية والثقافية والاجتماعية .

ومما زاد في اتهام « الحداثة» بكونها ليست سوى منطق حضاري جديد لبسط الهيمنة الغربية على شعوب إفريقيا وآسيا أن مشاريع الدولة الوطنية بعد الاستقلال الذي حققته هذه الشعوب من أجل إنجاز النهضة والتنمية الشاملة ظلت تتعثر. وطغت عليها التوجهات الإيديولوجية التي كانت تحرّكها من رأسمالية أو شيوعية ، ليبرالية تعدّدية أو اشتراكية أحادية كلية . فباءت تلك المشاريع بالفشل لأسباب لا يعنينا بيانها الآن . وظلت الجماهير التي كانت تضحي بمقومات أصالتها في سبيل التقدم والتنمية تعاني ما كانت تعانيه من قبل ، فأسقطت فشل نجاح مشروعات النهضة والتحديث على الحضارة الغربية نفسها ، باعتبارها حضارة برّاقة لا تحمل عدالة اجتماعية حقيقية أو حقوقاً إنسانية جديدة لغير إنسان الغرب . وجاءت أحداث كبرى اختبرت فيها الحضارة الغربية على نحو آخر . وذلك تجاه قضايا الوطن العربي المصيرية والعادلة ، وفي مقدمتها قضية فلسطين . فظهر الغرب ممالئا لتكريس الهيمنة الاستعمارية ووزن القضايا بالميزان المزدوج ، ودعم كيان إسرائيل الذي رجحت مصالحه في ميزانها بمصالح الأمة العربية والإسلامية كلها .

وها نحن اليوم على مشارف القرن الواحد والعشرين نرى دخول العالم مرحلة جديدة من الهيمنة الاقتصادية التي تمسك بخيوطها القوى الصناعية الكبرى الممسكة بزمام التكنولوجيا المتطورة ، القادرة بثرواتها المتراكمة على تطوير البحث العلمي وتصدير إنتاجها إلى كل أسواق العالم في الاتجاه الذي يخدم مصالحها ، ويبقي على تفوقها التكنولوجي والعسكري والاقتصادي . وبهذا

التطور تواجه شعوب عديدة في عالمنا من بينها شعوب العالم العربي وشعوب إفريقية تحديات جديدة من جراء فرض نظام عالمي جديد في الاقتصاد تطلق عليه صيغة «العولمة» .

ربما كان هذا الوضع غير جديد بالنسبة لشعوب العالم الثالث . فقد سبق أن واجهناه في منعطفات متعدّدة من هذا القرن ، وفي صيغ مختلفة ، وإثر أزمات وأحداث وطنية معروفة . وكان علينا كما هو الشأن اليوم أن نعي منطق التاريخ الذي هو من سنن الكون وأن نتفاعل مع هذا المنطق في تحديد مصيرنا ، وفي التخطيط للحفاظ على هُويتنا ودعم مصالحنا الحيوية ، مع التفاعل النافع مع حضارة الغرب في جوانبها الإيجابية . وهنا نتساءل : ماقيمة ما نتعاطاه من ملاحظات واستنتاجات في مجال العلوم الإنسانية كالتاريخ والاجتماع والفلسفة، إذا ظلت أحكامنا واستنتاجاتنا مجرد فرضيات لا يصدقها أو يكذبها تجريب أو اختبار . ومن قبيل ذلك القول «بالهُوية» الشخصية أو الاجتماعية أو القومية . فهناك من يشكك في هذه القيم ، وهناك من يجعلها من الثبوت والقوة بحيث تفوق كل قيمة أخرى ، وهناك من يعتبرها فوق الحداثة وفوق التطور ، وهناك من يعتبرها كلحاء الشجرة ، الذي يتساقط أمام دفقة النمو والتطور . هكذا نواجه في البداية مسألة الهُوية ومكوناتها ، قبل أن نضعها في سياق المواجهة للعولمة .

إننا نواجه في البداية إشكالية مكونات الهوية في التصور الفلسفي قديمه وحديثه. فهناك من الفلاسفة القدماء والمحدثين من يعتبر أن للأشياء التي هي موضوع تفكيرنا حقائقها الموضوعية الثابتة، فيسمونها حينئذ ماهيات، أي معقولات يضفي عليها العقل وجودها الذهني. وقد تعدّدت مصطلحاتهم في هذا السياق، فالذات عندهم تسمّى «حقيقة» من حيث ثبوتها في الخارج ، وهي «ماهية» من حيث إننا نجيب عن السؤال ما هي، وهي «ذات» من حيث إننا نحمل عليها لوازمها، وهي «مدلول» من حيث إنها معنى للفظ الدّال، وهي «جوهر» من حيث إنها محل لتعاقب الحوادث والأعراض. وهي «هوية» من حيث إنها متميّزة عن الأغيار.

ولا تكون للذات «هوية» إلاّ إذا توافرت لديها خصائص الوحدة والثبات والمغايرة . وإذا كان هناك من الفلاسفة من يسلم ببداهة هذه المعقولات ويبني عليها تصوراته الفلسفية فإن طائفة أخرى من الفلاسفة من قدماء ومحدثين من لا

يسلم بثبات الذوات أو الماهيات في واقعها الموضوعي . فهذا الفيلسوف اليوناني هيرقليتوس الذي عاش قبل خمسة وعشرين قرناً كان يرى أن قانون الكون الطبيعي هو التغير ، ويعبّر عن حتمية التغير المستمر فيه بعبارته المأثورة : « إنك لا تستطيع أن تسبح في النهر مرتين» مشيراً بذلك إلى أن مياه النهر تتغير باستمرار ، وبذلك يتغير النهر بصورة سرمدية . وكان يرى أيضاً أن هذا التغير في عالم الطبيعة هو سرّ تطورها واستمرارها ، وأنه تغير لا يتحرك عشوائياً ، بل يتحرّك وفق قانون يتجلى في صراع الأضداد ، والتفاعل فيما بينها ، فيتحول كل شيء من وضع إلى وضع آخر، وهكذا إلى غير نهاية .

ولم يكن هذا الفيلسوف يرى خارج الكون الماديّ أي وجود آخر يفترض فيه الثبات . وأن «اللوغوس» ، وهو المنطق الذي يحكم ظواهر الطبيعة والصيرورة هو كامن في المادة نفسها، وهو لا يأبه للذين يزعمون أنهم يلاحظون الثبات في أنواع الطبيعة وذواتها ، لأنهم يعتمدون على الحس ، والحس مخدوع في هذا المجال ، أما العقل فهو الذي ينفذ إلى ما وراء ظواهر الحس ، فلا يرى سوى التغير السرمدي للظواهر والأشياء . وقد لقيت فلسفة هيرقليتوس على مرّ العصور قبولاً لدى عدد من المفكرين ، إلى أن جاء العصر الحديث فصاغها صياغة جديدة عدد من الفلاسفة، وعلى رأسهم كارل ماركس الذي طور هذه النظرية وطبقها في مجال تحليل ظواهر المادة وظواهر التاريخ والمجتمعات ، وسماها فريديرك أنجلز المادية التاريخية.

ومؤدى نظرية المادية التاريخية التي صاغها الماديون في العصر الحديث أن المجتمع الإنساني هو الذي أنتج الحياة المادية . ومن خلال هذا الإنتاج تحددت علاقات الأفراد فيما بينهم ، كما تحددت أنماط إنتاجهم بفعل طبيعة تلك العلاقات . ثم تحدّدت طبيعة وعيهم لوجدانهم ، فالكائن الإنساني لا هوية له إلاّ من خلال الوعي الذي ينشأ عن طبيعة العلاقات المادية المتغيرة بفعل الصراع الطبقي . ومن خلال هذا التصور الماديّ للمجتمع يعتبر ثبات الهُويات والماهيات ضرباً من أوهام الحس وأوهام العقل . أما خصوم هؤلاء الماديّين الجدليين فكثيرون أيضاً ، ولا تعوزهم الأدلة على تهافت نظرية المادية التاريخية وتهافت القول بنفي «الهوية» ، ومن المعلوم أن الفلاسفة القدماء والمحدثين الذين قاموا بإثبات الهُويات كانوا قد تجاوزوا إشكالية التغير والثبات عن طريق تمييزهم بين الأعراض والجواهر. فالذوات بحسب ماهياتها الثابتة وكونها محلاً لتعاقب الأحوال والكيفيات المختلفة هي جواهر . أما الأعراض فهي ما يلابس تلك

الجواهر من صفات متغيرة مفارقة أو ملازمة من أحوال الكيف والكم والأين والوضع والفعل والانفعال.

وعندما بنى الفيلسوف ديكارت إثبات وجوده في «الكوجيطو» المشهور عن طريق إثبات أنه يفكر، فإنه قد برهن على وجوده بالفكر الذي هو جوهر الذات. ومعنى ذلك أنه لم يثبت وجوده بالجسم المادّي الذي يتقمص ذلك الجوهر، وإنما أثبت هذا الوجود المادّي نفسه بإثبات جوهره الروحي. وهذا ما أفضى به إلى اليقين بوجوده في فلسفته المشهورة . لقد أيقن أن هناك نوعين من الجواهر، وهما الجواهر الروحية العاقلة كالفكر والعقل والنفس الناطقة ، وهي جواهر ليس لها أبعاد في المكان ، ولا يمكن الإحاطة بمعرفتها لأنها غير متناهية، وهناك الجواهر المادية المتناهية الممتدة في المكان، وهي التي يمكن الإحاطة بها . ويعني بها الطبيعة المادية الجامدة والحية بكل ميكانيزماتها .

هذا التصور للوجود الإنساني الذي تتكامل فيه الجواهر المادية والروحية لم يكن سوى تأكيد لحقيقة طبيعة الإنسان المزدوجة من جسد وروح، وهو تصور يمكننا من فهم ما يتفق فيه البشر وما يختلفون فيه. فهم يتفقون في بشريتهم من حيث هي نظام بيولوجي وفيسيولوجي تفسّرهما علوم الحياة والفيزياء والكيمياء. وهم يختلفون في الجواهر الروحية من حيث هي فكر ووجدان وإرادة ونطق وبيان .

ومن هذه الجواهر ما يدرك بالبداهة ، وهو جوهر النفس والفكر ، فيعلم الإنسان بالبداهة أنه غير الآخرين ويعلم بالبداهة مشاعره ، وأنه يتحرك بإرادته ، فكل ذلك يعلمه علماً مباشراً من غير تعلم بواسطة خارجية . أما البنية المادية للجسم فلا يدركها إلاّ بعلم مكتسب ومعرفة واختبار . وقول الإنسان «أنا» وإرادته في الحركة والتعبير والاختيار لشيء ما لا يتوقف على علمه بالأعضاء التي تساعده على تحقيق الحركة والاختيار والسلوك والنزوع ، ولكنه مع ذلك يشعر مباشرة بكينونته النفسية وإرادته . وقد تتعرض بعض أعضائه المادية للبتر أو للتغيير أو للنمو والانتقال من صغر إلى كبر ، ومع ذلك يشعر بأن هُويته تظل هي هي مع مرور الزمان وتبدّل الأحوال والانتقال من الطفولة إلى الشباب ، ومن الشباب إلى الشيخوخة ، ومن الضعف إلى القوة ، ومن القوة إلى الضعف . بل يظل شعور الإنسان حاضراً مستمراً باستمرار حياته بأنه مسؤول عن أفعاله في الماضي والحاضر ، وأنه سيظل على نفس الشعور في المستقبل ، ولولا ذلك لما كان هناك معنى للمسؤولية والالتزام ولا للجزاء ولا للعقاب ، ولا للتشاريع

والقوانين التي تنظم المجتمعات ، لأنها مؤسسة كلها على تحديد الهُويات ، واعتبار الأفراد أشخاصاً ثابتي تلك الهُويات ، متحملين للمسؤوليات .

ومن ثم كانت البداهة في الإحساس بالهُوية أولى بالتصديق من الفكر النقدي والتحليل الفلسفي حين يشك في هذه الهُوية . وكانت البداهة أصدق دلالة على الاختلاف بين الهُويات مما عداها من وسائل الإثبات . فالإنسان من حيث هو مفكر ومريد وواع للعلاقة بينه وبين العالم الخارجي هو ذو «هُوية» يستطيع بواسطتها أن يحّدد موقعه من هذا العالم ومسؤوليته وسط أفراد نوعه ، ويستطيع أن ينمي ذاته بالمعارف والخبرات ، وأن يسعى لتحقيق وجود أفضل لهويته . وهو يشعر بأن هُويته ليست ثابتة كصورة شمسية في ورقة التعريف ، بل هي ذات حية وكينونة متفاعلة مع أفراد النوع الإنساني ، تحمي وجودها وتسعى نحو الأفضل دائماً . ولذلك لا تحتاج بوصفها فكراً وإرادة إلى شيء مثل احتياجها إلى الحرية . لأنه بالحرية تتماهى مع ذاتها ، وبغير الحرية تفقد قدرتها على التماهي ، فالإكراه والتقييد ينزلقان بالهُوية إلى التمويه والتزييف ، ويخلقان انفصاماً بين الذات وواقعها .

وعندما نقول الحرية فإنما نعني الحرية التي تتحقق للذات داخل المجتمع والتي تتيح للذات أن تتفاعل مع هذا المجتمع داخل منظومة من العلاقات الإنسانية والاجتماعية المتبادلة .

في هذا السياق تطرح إشكالية علاقة الفرد بالمجتمع . فهناك من يعتقد أن الفرد هو قاعدة المجتمع ولبنته الأساسية ، وأنه الحقيقة الواقعية التي تصدر عن كيانها وأفعالها حياة المجتمع ، فالفرد من منظور هذا الموقف ذو وجود مستقل بكيانه وطاقاته عن مجتمعه ، مستقل بهويته الوجودية مختلف بها عما عداه من الأفراد ، وأن المجتمع ليس سوى حصيلة مجموع أفراده وتعاقدهم الاجتماعي على التعايش المشترك . وهناك من يعتقد عكس ذلك . فيرى أن المجتمع هو الحقيقة الواقعية التي يتشخص الفرد في بوتقتها ، وأن الفرد ليس سوى جزء من كل ، ومنفعل بهذا الكل ، وأن هويته جزء من هُوية مجتمعه . ولكل نظرية من هاتين النظريتين ما يؤيدها وما يفندها ، والحق أن المجتمع كما نرى –هو عبارة عن نظام من العلاقات بين الأفراد الذين لا تنحصر هوياتهم في أنهم أشخاص موجودون على صورة ذرات كذرات الرمل ، وإنما هم كيانات فاعلة ومنفعلة داخل نظام من العلاقات المتبادلة، وتتوقف هوياتهم على تفعيلها داخل ذلك النظام من

العلاقات . وباعتبار العقيدة واللغة ومشاعر الانتماء من مكونات الهوية الفردية فإن هذه الهوية تظل مدينة لما أتاحه المجتمع لها من أسباب التشكيل والتخليق .

ونخلص من هذا التحليل إلى استنتاج أول وهو أن الإنسان لا يستطيع تحقيق هويته إلاّ في وسط اجتماعي يتحقق فيه التفاعل بين الذات وغيرها من الذوات ، وأنه لا يدرك مدى هويته إلاّ من خلال المسؤولية التي يستشعرها تجاه الآخرين ولا ينمي هذه الهوية إلاّ بالإبداع والمعرفة والخبرة من خلال حياة اجتماعية نشيطة، كما نخلص أيضاً إلى استنتاج ثان ، وهو أنه من خلال إرادات الأفراد المجتمعين ينشأ المجتمع ، وتنشأ الهوية الاجتماعية المتميزة ، وتنشأ من تفاعلهم جميعاً الثقافة التي يبدعها أولئك الأفراد ، وهي ثقافة تعكس بصدق مشاعر ذلك المجتمع وذوقه ونمط سلوكه ومعتقداته وقيمه الأثيرة لديه . ومن هذه الثقافة تنشأ الحضارة وتقوم المؤسسات الاجتماعية التي تشخص المصالح والحقوق والقيم الاجتماعية ،ومن خلالها يسعى المجتمع لتوريث الهوية الاجتماعية للأجيال المقبلة .

ولا يهمنا في هذا السياق مناقشة مسألة ترتيب مكونات الهُوية الاجتماعية من حيث الأسبقية والتأثير أو الفاعلية . من لغة وجنس ، وتاريخ وعقيدة وأرض ، ومصالح مشتركة ، لأنه بحكم استقراء التاريخ نلاحظ مع عدد من الباحثين أن الدين أو العقيدة يمثلان من بين جميع عناصر الهوية الاجتماعية العنصر الأقل تعرضاً للزوال أو للتطور أو للتخلف ، والعنصر أبطأ استجابة لجدلية التغيير نفسها . فالهوية العرقية أو السلالية أو اللغوية تتخلى في كثير من الأحيان عن دورها الرئيس في خضم الانفعال بالعقيدة ، إذا كانت هذه العقيدة لا تقيم أي تمييز بين الأجناس والسلالات في تقدير قيمة الإنسان وتحقيق كرامته وشده إلى عبادة خالقه ، كما هو الشأن في الإسلام . ولذلك نستنتج أيضاً أن «الهوية» الاجتماعية بغير عقيدة ضرب من التوافق الاعتباطي العابر ، وإن كان مثل هذا التصور لا يمت إلى الواقع الاجتماعي بصلة .

لقد درس المؤرخ الكبير أرنولد توينبي حضارات العالم الإحدى والعشرين ، ولاحظ أنه لم يبق من تلك الحضارات سوى خمس حضارات تشترك كلها في أنها كانت تنطوي على عقيدة دينية أو اقتبست تلك العقيدة اقتباساً من خارج تربتها مما جعلها قادرة على بثّ روح التسامح في أتباعها وخلق الحماس الروحي أو النزوع الأخلاقي لتجديد تلك الحضارات كلما نضب معين الإبداع لدى أهلها أو

أوقعهم التاريخ في وهدة الركود والتخلف . فالحضارات الخمس وفي مقدمتها الحضارة الشرقية الإسلامية والحضارة الغربية المسيحية إنما قامت على أساس هويات ثقافية متميزة ، وإن تمثلت في تاريخها الطويل ثقافات مختلفة التقت معها وتأثرت بها . والحضارة الإسلامية نموذج فريد في هذا الباب . فقد استطاعت أن تنشر ظلالها الوارفة على شعوب مختلفة من آسيا وإفريقيا وأوروبا ، وأن تحتفظ لهم بخصائصهم في ظل ثقافتها العامة ، وأن تصمد في وجه كل التحديات ، وأن تستوعب كل الثقافات من فارسية وهندية وهيلينية ولاتينية . وأن تصوغ ما أخذته في كيان متماسك .

ويمكننا أن نقدم تفسيراً أفضل لفاعلية الدين في صياغة الهوية الاجتماعية، وتفعيل كل الأجهزة من سياسية واقتصادية وثقافية ومؤسساتية داخل المجتمع تفعيلاً يستهدف غايات واحدة ، وذلك بأن ننظر إلى الدين باعتباره مصدراً للالتزام الأخلاقي كما في الإسلام . فحينما نقول الدين نقول الفعل الأخلاقي ونعني الالتزام الأخلاقي الذي يعني ضمنياً مجموعة من القيم الثابتة التي تمثل ما يسمّيه الفيلسوف كانت « ملكوت الغايات» . وهو عبارة عن منظومة من القيم يلتزم المعتنقون للدين بالسلوك وفقها . وقد كان الفيلسوف الألماني يرى أنه إذا كانت الطبيعة المادية تعمل وفق قوانين مادية ثابتة ، فإن الإنسان وهو جزء من هذه الطبيعة يمتلك جهازاً روحياً أو عقلياً يجعله يتصرف على نحو مماثل ، أي وفق قوانين أخلاقية معيّنة . وقد تكون هذه القوانين من وضع الإنسان أو تكون من وحي السماء ، لكنها في الحالين معاً تعتبر مشروعة وجديرة بالاحترام ، ومحصنة بالإرادة الجماعية التي تحميها وتسهر على استمرارها .

هذا الملكوت من القيم والغايات ، إما أن يكون من وضع إلهي غير مؤسس على رعاية مصالح فئة اجتماعية معيّنة فيحقق اجتماعية الإنسان وينقله حضارياً من الحرب إلى السلم ، ومن المعاداة إلى التعايش، ومن الأنانية الهوجاء إلى الغيرية السمحة، ومن التعزي بالعرقيات الضيقة إلى الانتماء الإنساني الرحب .

وإما أن يكون هذا الملكوت للقيم صنيعة من صنائع السياسات الظرفية أو القومية المتطرفة الموجهة لتغذية الصراع العرقي والتنافس السياسي والتسابق إلى السلطة ، وحينئذ توظف اجتماعية الإنسان توظيفاً مشحوناً بالتعصب والصراع ، ويقع إسقاط هذا الصراع على مختلف مكونات المجتمع من لغة

وتاريخ وتراث .

وقصارى القول في استنتاج ما يمكن استنتاجه في هذا السياق أن الهُوية التي تكون لأمة أو لشعب إنما تتحقق من خلال «هوية ثقافية»، وأن قوام كل هُوية ثقافية ذات بنية عضوية متماسكة هو العقيدة التي تنشىء منظومة من القيم القادرة على تفعيل الإرادات المختلفة في بناء مجتمع متماسك عضوي البناء ، مؤمن برسالة أخلاقية ومثل عليا تحظى بالإجماع والتقديس . وتعتبر اللغة التي تتماهى مع تلك الثقافة مقوماً أساسياً من مقوماتها لأنها تكون بمثابة الدم داخل الجسم الحي ، فهي تحمل كل خصائص ذلك المجتمع العضوي البناء إلى كل فرد من أفراده . فاللغة هي أساس التواصل التلقائي وهي بمثابة شبكة التواصل وقنوات النقل للتراث والمعرفة الوافدة إلى الذات أو الناقلة من الذات إلى الآخر. فضلاً عن كونها وسيلة الإفضاء بما في النفس إلى النفوس الأخرى بشفافية وصدق ونبض حياة . فلا جرم حينئذ أن يعتصم كل مجتمع بهُويته الثقافية من خلال تشبثه بلغته . وأن يستمسك بهُويته الثقافية عقيدة وقيماً عليا ولغة معبرة واصلة بينه وبين الأجيال. وأن يجدَّ في الحفاظ عليها لأنها إطار كيانه الاجتماعي وتميزه عن غيره من الكيانات ، والهُوية الثقافية في أعم تحديداتها هي التعبير عن تفاعل المجتمع النوعي مع المنظومة العليا للقيم التي يدين لها بالولاء . فالهُوية الثقافية هي ملاك البقاء ومصدر المقاومة في وجه كل غزو ثقافي أو حضاري يحاولان الاستقطاب أو فرض التبعية .

وإذا كنا قد أثبتنا للهُوية نوعاً من الثبات والاستمرار، فهي من غير شك تواجه ضروباً من المتغيرات والتحديات التي لا تتوقف ، بسبب كون الواقع الموضوعي يحملها على التكيف مع تلك المتغيرات . ونحن نعيش اليوم هذا الواقع المتطور ، الذي ينقل العلاقات الإنسانية والاجتماعية من البساطة إلى التعقيد، ومن الوحدة إلى التنوع ، ومن التقليد إلى التجديد، ومن يقين المعرفة الجاهزة إلى شك النقد وثورة العلم وتسارع التطور وتغير المفاهيم وتصدع عالم الثبات. وهذا ما حملته الثقافة الغربية الحديثة إلى عالمنا الإسلامي في أعقاب حركة الاستعمار للبلاد الإسلامية . فأتاحت لأجيالنا الجديدة الأخذ بهذه الثقافة بكل الوسائل التي أتاحتها الحضارة الغربية نفسها . فكان ذلك اللقاء الحضاري منطوياً على صدام وصراع عميق ، صراع بعث فينا من جهة النقد الذاتي والرغبة في تصحيح أوضاعنا، كما بعث فينا من جهة أخرى روح المقاومة ورفع التحدّي، بإثبات هُويتنا الثقافية واسترجاع سياداتنا الوطنية في المشرق والمغرب . غير أن

التاريخ المعاصر لم يتجه بنا إلاّ إلى فرض الثقافة الغربية بصورة أشد وأقوى، وتوسيع حركة التحديات والعصرنة إلى حدّ أننا نرى أجيالنا المتعاقبة خلال هذا القرن قد رُوضت على استيعاب كل ضروب الحداثة ، حتى بالنسبة لأكثر الظواهر خصوصية في ثقافتنا كالشعر والفن . إن هذا التحديث لم يكن إلاّ صيغة مهذبة (للأوربة) وأقصد بها ما يعرف بالتغريب ، أي العمل على التكيف مع النموذج الغربي أو الأوروبي في الفكر والحياة الاجتماعية والثقافية .

واليوم تستبدل صيغة التحديث و«الأوربة» بصيغة جديدة هي «العولمة». إلاّ أن الفرق بين الحركة الأولى وهي « التحديث» والحركة الثانية وهي «العولمة» يبدو فرقاً جوهرياً. ففي «التحديث» أو «الأوربة» كانت ثقافتنا الأصيلة أو هُويتنا الثقافية تواجه هُوية ثقافية أوروبية ، مؤسسة على قيم جديدة لحياة الإنسان. فكانت المواجهة بين ثقافتين لكل منهما بنيتها العضوية ونظرتها الكونية الشمولية، ولكل منهما أبعادها من عقيدة أو إيديولوجية أو فلسفات أو قوانين. فكنا نواجه كل بعد من تلك الأبعاد الوافدة بما يناسبه في ثقافتنا في حوار موضوعي حيناً وفي انفعال عاطفي حيناً آخر. وكنا نقف مع الآخر على أرض مشتركة من التسليم «بالهوية الثقافية» . أما حركة «العولمة» التي نعيش بدايتها في نهاية هذا القرن فهي لا تحمل فيما يبدو لنا أي هوية ثقافية ، ومن ثم فهي لا تنطوي على عقيدة أو فلسفة أخلاقية، أو أي بدائل توازي أو تتقابل مع هُويتنا الثقافية . بل إنها على العكس من ذلك تُهَمِّش كل ثقافة ذات طابع إنساني أو أخلاقي. وهذا ما يجعل من مواجهتنا للعولمة مواجهة معقّدة ، بحيث لا نقف معها على أرض مشتركة، لأنها تنفي ما نثبته وتثبت ما ننفيه.

ولكي نحدّد مدى التقابل أو مدى التعارض بين الحركتين لا بد أن نبرز منطق كل منهما ومدى قدرة هذا المنطق على تفعيل الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ونظن أن منطق الهُوية يرتكز على القول بمشروعية التنوع والاختلاف في آلية العقل الإنساني وفي مجرى الخبرة الإنسانية . أما منطق العولمة فيرتكز على القول بوحدة العقل وقطبيته في الحياة الإنسانية وبأن القانون العام الذي تفسّر به ظاهرة من الظواهر ينطبق في جميع العصور على تلك الظواهر. هذه النزعة الوثوقية التي لا تتردد في تأليه العقل كانت قد نشأت وتعاظمت حين خيل للفكر الغربي، ومنذ قرنين ، وبعد أن طور العلوم الحديثة تطويراً ملموساً وأقام عليها أبنية شامخة من التكنولوجيا المتطورة، خيل إليه أنه اكتشف الحقيقة الكونية بصورة نهائية ، وأن هذه الحقيقة ليست إلاّ المادة التي

تتحرّك ضمن قوانين حتمية ، وأن العقل الغربي حين تحرّر من الميتافيزيقا وتحرّر من الأديان وتحرّر من كل مثالية أصبح في رأي نفسه ينفذ إلى قانون الكون في مجاليه : الطبيعة والإنسان.

في هذا المناخ الوثوقي بالعقل ظهرت نزعتان متقابلتان لكل منهما منهج خاص في تصور آليات تنمية المجتمعات الإنسانية وتطويرها . وهما نزعة المذهب الليبرالي الذي يعطي الفرد وسط مجتمعه كل حرية في التصرف والمبادرة . ونزعة المذهب الاشتراكي أو المادية الجدلية التي تعطي الفاعلية الحق للمجتمع وللطبقة الاجتماعية التي تفرض مصالحها داخل جدلية الصراع الطبقي. وقد زعمت النزعة الليبرالية أنه متى سلمنا بقانون حرية الفرد وأرخينا لها عنان التصرف فإن النتائج الاقتصادية والاجتماعية في تنمية المجتمعات ستمر بنفس الأطوار وتحقق نفس النتائج ويمكن تطبيقها على كل شعوب العالم ومجتمعاته وأن المنافسة الحرة تظل المبدأ العام الذي يحكم تطور وتنمية المجتمعات، وفي مقابل هذه النزعة كانت المادية التاريخية تزعم أن الصراع الطبقي هو قانون المجتمعات الذي يمكنه وحده أن يفسر قوانين التاريخ الإنساني ويستطيع التنبؤ بأطوار المستقبل.

هاتان النزعتان انطلقتا معاً من اعتبار العقل آلة موحدة في طبيعتها وأحادية القرار ، وأسقط هذا العقل الواحد الموحد على العقل الأوروبي وحده، فنشأت عقيدة راسخة عن مركزية الغرب وقطبيته ، في العالمين الرأسمالي والشيوعي على حدّ سواء، وكان لا بد من أن يفضي أحدهما عند تنحية الآخر إلى فرض العولمة على النمط الذي يريده . وفي الحالين معاً سيظل الغرب هو الغرب حامل المدنية إلى الإنسان ، وأن الهويات الثقافية والحضارية التي كشف عنها علم الأنتربولوجيا ليست سوى تنوعات هامشية حول المركزية الغربية وفلسفاتها الاجتماعية من ليبرالية رأسمالية وشيوعية كلية .

وللتذكير فإن الليبرالية المركزية الغربية قد ازدادت قوة إلى قوتها في بداية التسعينات من هذا القرن، وذلك بعد إسقاط سلطان خصمها، وهو النظام الشيوعي المركزي الذي كان يمثله الاتحاد السوفياتي سابقاً، فقد تمكنت بعد سقوطه، من أن تزعم بأن الإيديولوجية الاشتراكية لا تنطلق من منطق تؤيده قوانين الاجتماع الإنساني، وتمكنت إثر ذلك من أن تقوض التوازن العالمي الذي كانت تستفيد منه شعوب العالم الثالث ، بل تمكنت هذه الرأسمالية من أن تخترق

كل المجالات التي كانت مسدودة أمامها قبل التسعينات وسارت قدماً نحو ترسيخ نظام القطب الواحد . ولا يعنينا من يكون هذا القطب ، لأن النتائج التي تترتب على وجود القطب الواحد ستظل واحدة مهما كانت الجنسية التي تنفرد بهذه القطبية ما دامت تقوم على نفس الإيديولوجية وهي مركزية الغرب الذي يحق له وحده في زعمها أن يقود حضارة الإنسان ويهيمن على العالم .

وها هي العولمة اليوم تجسّد اقتصادياً هذه النزعة وتنطلق من نفس العقيدة الليبرالية في تفعيل الحياة الاقتصادية والاجتماعية للإنسان . وإذا كانت حركة الحداثة التي واجهتنا في الحضارة الغربية منذ أكثر من قرن كانت تحمل في منطقها الهوية الثقافية للإنسان الأوروبي ، فإن حركة العولمة لا تحمل فيما يظهر أي هوية ثقافية لأنها لا تنطوي على عقيدة في الإنسان أو على فلسفة أخلاقية ، وإنما تعبر عن تضخم ليبرالية ذات نزوع اقتصادي إلى اكتساح أسواق العالم بقدرات تقنية عالية وشركات عملاقة مستهدفة في الأساس تحرير الأسواق والتجارة الدولية من كل الحواجز الاحتمائية التي تقيمها الدول الوطنية هنا أو هناك .

وقبل أن نستنتج ما يمكن استنتاجه من هذه الحركة نقدم بعض الآراء والتحليلات الواردة في تقييمها . ومن المعلوم أنه بعد التوقيع على اتفاقية الگات اعتبرت الدول الغربية هذا التوقيع مكسباً لها وانتصاراً لاقتصاد السوق ، وخطوة نحو عولمة الاقتصاد . إلاّ أن الواقع كان يعني أيضاً أن إلغاء الحواجز الجمركية سيمكن الآلة الاقتصادية الغربية من أن تستغل وحدها الأسواق العالمية في الوقت الذي تعاني فيه الدول النامية كل النتائج السلبية التي ستنعكس على اقتصادها من جراء تداعيات إزالة الحمائية أمام السلع الأوروبية . وبذلك ستجد الدول النامية نفسها أنها تتلقى ضربات موجعة لاقتصادها . وهذا ما عبّر عنه مؤتمر سلفادور (مؤتمر قمّة أمريكا اللاّتينية) في تحذيره للدول المصنعة من مغبّة السيطرة الجديدة للدول الغنية على الدول النامية . وللإبقاء على هذه السيطرة فكّرت كثير من الدول الأوروبية في وضع حواجز قوية في وجه الاستفادة من التكنولوجيا الغربية ، من لدن طلاّب الشعوب الإفريقية والآسيوية ، فوضعت شروطاً دقيقة في وجه طلاّب الدراسات المتخصّصة في التقنيات العالية ، لتظل الجامعات الغربية والمختبرات العلمية فيها وقفاً على طلاّب الدول الغربية وحدها . وهذه العراقيل تعني بوضوح الحد من تصدير التكنولوجيا إلى دول العالم الثالث التي تشكّل في نظر الغرب تهديداً بالغ الخطورة على الأمن الأوروبي.

وبهذا المعنى يعتبر الخطاب الليبرالي الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية والتبادل الحر وعولمة الاقتصاد مجرد مطية لتمكين الغرب من فرض سيطرة مادّية وتقنية مطلقة على دول العالم الثالث.

ومما يعزّز هذا الاستنتاج أن يقول أحد الباحثين : « إن الفكر الكوني والكلي خاصية أساسية للفلسفة الغربية ، فلو ألقينا نظرة سريعة على الأنساق الفلسفية الغربية لوجدنا أنها تخلط دائماً وأبداً بين الكلي والشامل والكوني ، وبين الفكر الغربي ، لأنها تعتبر أن العالم ينحصر في الشعوب الغربية ، بينما تظل الشعوب الأخرى «متوحشة» . وكثيراً من الأحيان ما نجد أن هذه الكونية تصبُّ في اللاّهوتية المسيحية . فالعقل الكلاسيكي الموحّد هو عقل إقراري للهوية الغربية واستبعادي للغير على أن شرط إمكانية هذه الكونية في الفكر الغربي يكمن أساساً في توحيد المعارف والأفكار وبناء النموذج الفكري الذي يجبرك على محاكاته ، واعتباره الفكر الأوحد الذي يستطيع الوصول إلى معرفة الحقيقة. وبهذا يعتبر التنوع في الفكر بالنسبة للغرب قاتلاً للهيمنة الفكرية الأوروبية أو على الأقل معارضاً لها . لأنه يقر بحق الاختلاف ، ويعترف بنسبية المعارف وخصوصياتها ، كما ينصت إلى الآخر ولا يعترف بمركزية الفكر».

وهناك من الباحثين من لاحظ أن هذه العولمة الاقتصادية تسير وفق منهج يفضي إلى النتائج المتلاحقة التالية وهي :

1 - تطويق الإنتاج القومي الاقتصادي بمنافسة غير متكافئة مما يؤدّي إلى المزيد من توسيع البطالة .

2 - تقليص تدخل الدولة الوطنية في توجيه اقتصادها وفي تحقيق التوازنات الضرورية لحماية المصالح القومية .

3 - تطويق الإبداع الأدبي والفني لدى الشعوب ذات الهويات الثقافية بإغراقه في تسويق صناعتها وإنتاجها .

4 - تهميش الثقافة الوطنية واللغة القومية بفرض لغة وثقافة القطب الاقتصادي الذي ينتج وحده ويفرض لغته وطريقته عبر وسائل الاتصال والتواصل وحده .

5 - تقليص العلاقة الحميمية بين المثقف وبين الخبرة المباشرة بعمله وبالحياة من حوله ، فعولمة الإعلام تقدم للمتعلم وللمثقف كل ما كان يختبره بنفسه تقدمه جاهزاً موثقاً فتغنيه عن الانتقال في الزمان والمكان وعن معاناة تطوير خبرته الجمالية والاستدلالية ، فيصبح تلقيه للمعارف والخبرات تلقياً آلياً تمهيداً لجعل إنسان المستقبل نسخاً متكرّرة تفكّر وتتذوق وتستدل بطريقة شبه موحّدة ، أما ما يستعصي على التوحيد والآلية فسينقرض تدريجياً كالفلسفة والشعر.

إن التساؤل الذي يفرض نفسه هو هل تحمل «العولمة» طابعاً «لعولمة» الحياة الإنسانية عن طريق عولمة الاقتصاد ، وتهميش كل الهويات والخصوصيات القومية لتنتهي إلى فرض النموذج الوحيد للحياة الإنسانية في مجال الاقتصاد والاجتماع والثقافة ؟

إننا لا نعتقد أن العولمة تستطيع أن تقدم أي نموذج ثقافي يكون قادراً على تهميش الثقافات وإفراغ كل الهُويات الثقافية من محتواها، ولا سيما الهوية الإسلامية العقدية والحضارية الأقوى صموداً في هذا السياق. ذلك أن إنشاء ثقافة عالمية هو ضرب من الأوهام ، لأنه إذا أمكن أن تتحقق عولمة للصناعة، أو عولمة للعلوم المادية ، أو عولمة للإنتاج التكنولوجي، أو عولمة لوسائل الإعلام نفسها ، فإن هذه العولمة تظل طبيعية ، لأنها لا تمس في الحقيقة سوى الجوانب المادية في حياة الإنسان من إنتاج زراعي وصناعي، واستهلاك وتنافس في مجال التكنولوجيا بنفس المنهج الذي تشترك فيه أمم الشرق والغرب . وهي جوانب لا يختلف فيها إنسان عن إنسان أو شعب عن شعب، لأن الهدف الماديّ والمعرفي يظل واحداً . أما الجوانب المعنوية في حياة الإنسان من لغة وعقيدة وذوق وتراث حضاري فإنها جوانب تختص بها الثقافة وتعبّر عنها الهويات الثقافية المختلفة، لأن الثقافة معناها التعبير عن الهويات المتعدّدة التي هي في نفس الوقت تعبير عن الحرية الإنسانية في أعمق معانيها .

إن الثقافة بهذا المعنى تعارض الفكر الكلي والثقافة المركزية . وقد أكدت ذلك فلسفة التنوع والاختلاف بصورة جلية في النصف الأخير من هذا القرن . وذلك في مواجهة قطبية الغرب أو أي قطبية أخرى . وحين يفكّر أحدنا في أن يجعل من الثقافة ثقافة عالمية ومن وحدة العقل ووحدة مفهوميته منهجاً واحداً فمعناه تغييب حرية الإنسان وتزييف هويته وتحويله إلى قطيع واحد . وقد كان

التاريخ الاجتماعي للإنسان ، وبالنسبة لكل الحضارات يكذب إمكان نجاح أي منطق يتجاهل التعددية أو ينكر التنوع . لذلك نعتقد أن العولمة التي نسمع عنها اليوم إن كانت ستنحو هذا المنحى فإنها لن تحقق غير نفس النتائج لحركات سابقة ، زعمت أنها تقدم التفسير الكلي للعالم وأنها تستطيع صياغة حياة إنسانية وفقه.

إننا لا نشاطر الكثيرين توقّع نجاح العولمة في محو الهُويات الأخرى. فقد تنتصر العولمة كما قلنا في مجال الحياة المادية كما في الاقتصاد والتجارة الدولية والتكنولوجيا، وفي التسلح وفي وسائل النقل والإعلام ، ولكن العولمة تظل دون تحقيق أي انتصار في مجال إقصاء الهويات الثقافية ، ولا سيما الهويات التي تقوم على منظور شمولي للكون والحياة من خلال العقيدة الدينية التي تعتنقها . لكن علينا أن ندرك أن الاحتفاظ بالهُويات الثقافية لا يأتي عفواً أو بدون جهد أو بدون تفعيل الهوية نفسها في الحفاظ على كيانها.

وعندما تحاول الشعوب العربية أو الإسلامية اليوم حماية هوياتها فلن يتحقق لها ذلك إلاّ إذا استطاعت أن تحصن تلك الهويات الثقافية بتعميقها واصطناع كل تقدم تكنولوجي وإعلامي في حمايتها ونشر إشعاعها . بل إنه يتحتّم علينا أن ننتقل في الحفاظ على هوياتنا الثقافية من موقع الدفاع إلى موقع المواجهة . ولا نعني بالمواجهة سوى العمل على نشر إشعاع ثقافتنا وتعميق قيمنا الروحية والدينية وسط الفراغ الذي تعانيه الأجيال وذلك بوضع سياسات ثقافية شاملة توازي سياسات التنمية وتحتويها مع دعم الفكر الحر الملتزم بتلك القيم الروحية العليا وسط التيارات المتطرفة التي تريد وأد قيمة الحرية الإنسانية نفسها . لأنه بقدر ما يتسع الفراغ الروحي وتهتز القيم الروحية ويشيع التطرف في أي اتجاه ويسود النظام الاستبدادي ، بقدر ما يكون المجتمع أكثر تطلعاً إلى من يخرجه من متاهاته، ويدله على فطرته ، وينقذه من المادية العمياء ومن الأنانية الهوجاء . وبهذا المنهج قد تتحول تحديات العولمة إلى استنهاض الإرادات نحو النضال من أجل استعادة حرية الإنسان في أن يتماهى مع هويته ويحقق فيها ذاته عن طريق الإبداع والتميز والاختلاف .

إيجابيات العولمة وسلبياتها

محمد الحبيب بلخوجة

إن لاختيارات راعي الأكاديمية أمير المؤمنين جلالة الملك المعظم مولاي الحسن الثاني ، نصره الله، للموضوعات التي يتقدم معالي الأستاذ الدكتور عبد اللطيف بربيش أمين السر الدائم باقتراحها على أعضاء هذه الأكاديمية الملكية في دوراتها المتعاقبة ، تجعل هذه الكوكبة المتميزة من العلماء ، ومن ينضم إليهم من السادة الخبراء ، يعكفون على مدى ثلاثة أيام في كل دورة على قضية من أهم قضايا الساعة، يوسعونها درساً ، ويبحثونها من جميع الأوجه ، ويتناولونها بالشرح والتعليل والتحليل ، ويقدمون حولها في نهاية كل دورة حصيلة آرائهم التي يكاد يلتقي عليها الأخصائيون في أطراف العالم ، ويبرز من خلالها الحوار الحضاري العميق الحر الذي يبني ولا يهدم، وينير ولا يغم.

وإذا كان موضوع هذه الدورة يرتبط بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد المتمثل في العولمة ، فإن الأحرياء ببحثه ، والإسهام إسهاماً علمياً ومركزاً في تقصي جوانبه ، ولفت النظر إلى أهميته وآثاره المستقبلية ، إنما هم رجال الاختصاص من العلماء والاقتصاديين والساسة . ونحن غير أهل الاختصاص جمهور واسع من المجتمع الإنساني ، يعنينا أمر هذا النظام الذي ستنبلج حقائقه لا تساعه وشموله في بدايات القرن الجديد . فمن منا لم تستوقفه أجهزة الإعلام المختلفة صباحاً أو مساء بعرضها للأنباء الاقتصادية العالمية ، وحديثها عن المؤسسات التجارية والمالية ، والمنظمات الدولية والإقليمية ، وإعلانها عن

قرارات هذا المؤتمر أو ذاك الذي انعقد بالدار البيضاء أو مراكش أو عمّان أو ليل أو جنيف أو سنغافورة أو ماليزيا . ولقد نهلنا على كل حال مما دوّن في هذا الغرض ، ومما كتب من بحوث ودراسات عنه ، ومما عقد من ندوات ومؤتمرات فيه ، شغلتنا كما تشغَل الكثيرَ من الناس من قريب أو بعيد لمواكبتنا لها استماعاً وقراءة ، وتساؤلاً واستفساراً ، وتعليقاً واعتراضاً . وهذا ما تتطلبه منا الحياة التي نعيشها ونتأثر بها ونتعامل معها ، فلا ننزوي عنها أو نبوء بأحد الأسوأين الجهل بواقعنا أو الفرار منه.

وإن عدم الانزواء ليفرض علينا اليوم في عالمنا النامي أن لا نظل دهشين بما يجري حولنا في أطراف العالم ، أو نقف منه معجبين ، بل يحملنا ذلك على متابعة التغيرات والتطورات ، والإفادة من التجارب والفرص المتاحة ، لنقطع أشواطاً جديدة في اللحاق بمصاف الدول المتقدمة الصناعية .

التغيرات والتطورات العالمية

إن تلك التغيرات والتطورات لسُنّةٌ كونية تخضع للرغبات والحاجات ، وتعتمد الطاقات والإمكانات، وتتفاعل مع الأوضاع والأحوال التي تمرّ بها المجتمعات . وقد ألمع الأستاذ لسترثرو عالم الاقتصاد الأمريكي إلى ذلك في حديث له [1] حين قال : « في القرن التاسع عشر كان الفائزون هم الذين تمكنوا من اقتصاديات الطاقة البخارية ، وفي القرن العشرين كان الفائزون هم الذين جلبوا الأبحاث العلمية إلى الصناعة ، وفي القرن الحادي والعشرين سيكون الفوز الاقتصادي من نصيب الذين سيتمكنون من ثورة الاتصالات ويقودونها » . وفي إشارة منه إلى موقف العرب من التكنولوجيا قال : « إن عدم المشاركة في اختراع العجلة ليس أمراً مزعجاً ، لكن المزعج هو التأخر ولو لحظات عن استخدام العجلة بعد اختراعها».

وهذه الأوضاع المتغيرة أو الثورات المتتالية هي التي جعلت العالم يشهد في نهاية القرن الثامن عشر الثورة الفرنسية . فتأثرت بها أوروبا عميق التأثر عدة قرون . ولم تكن مجرّد حدث سياسي واجتماعي ، ولكنها كما قيل عيّنة إحصائية دقيقة لنتائج تحوّلات الاقتصاد والمجتمع بها . ثم جاءت على حدّ قول تركي الحمد [2] الفتوحات التكنولوجية اللاّحقة المعزّزة لقدرة الإنتاج، والثورة في طرق ووسائل الزراعة، والهجرة إلى العالم الجديد في الغرب،

والاستعمار لأقطار العالم القديم بالشرق ، والترتيبات السياسية والقانونية الجديدة التي حدّت من صراع المجتمعات ، وفسحت المجال لمشاركة القادمين الجدد في أمور السياسة والاجتماع ، ودعت إلى التغيرات التي أملتها الثورة الصناعية الثانية بعد الحرب الباردة ، وانهزام الشيوعية ، وانهيار القطبين ، واستقلال النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي الجديد الذي حاول نقل العالم في هذه السنوات من قبضة الأنظمة الكليانية إلى الأنظمة الشمولية التي أطلقوا عليها العولمة [3] .

تعريفات للعولمة وتصورات لها

وهنا لا بد من وقفة نستقبل فيها ما صدر من تصورات عن العولمة، أو تعريفات لها توذن بها، وإن لم تبلغ الصحة والدقة المطلوبتين في الحدود بحكم أن العولمة أمر أنف غامض، أو غائم لم يتم تشكله تشكلاً نهائياً بعد.

يعتقد الدكتور محمد عابد الجابري أنها نظام أو نسق ذو أبعاد تتجاوز دائرة الاقتصاد . وأنها نظام عالمي يشمل المال والتسويق والمبادلات والاتصال كما يشمل أيضاً مجال السياسة والفكر والأديولوجيا[4] .

وقد يماشي هذا التصور إلى حد ما القول بأن العولمة عبارة عن القولبة الكلية للأحادية الأكثر اتساعاً وشمولية ، تنجرف إليها الأوضاع الدولية مدفوعة نحوها بالثورتين الاقتصادية والمعلوماتية المذهلة [5].

وجاءت بعض التصورات ناظرة في استمداد حقيقة العولمة إلى العلاقة التي يفترض أن تقوم بين المتقدم والنامي من الدول ، وبين الغني والفقير منها. فهي تعني ، في إطلاق الأستاذ علي أحمد سليمان ، أستاذ علم الاقتصاد، تحقيق اندماج البلدان النامية (دول العالم الثالث) بدرجة أكبر وفعّالة في الأسواق العالمية .

ولا يقف هذا الاندماج في الأسواق العالمية عند تصدير السلع فقط ، ولكنه يتجاوز ذلك فيشمل الخدمات ورؤوس الأموال [6].

ويختلف عن هذه التصورات القول بأن العولمة موجة جديدة اقتصادية تلي الثورة الزراعية والثورة الصناعية، وأنها أعلى مراحل الرأسمالية الجديدة التي أفرزتها الثورة المعلوماتية وما يرافقها من تطور في مجالي الاتصال والإعلام[7].

وتؤكد تصورات أخرى أن القصد من العولمة توسيع النموذج الأمريكي وفسح المجال له ليشمل العالم كله . فهي بذلك ترادف الأمركة . ويشدّد فريدمان على هذه الحقيقة حين يصرح ، في اعتداد وزهو : « نحن أمام معارك سياسية وحضارية فظيعة ، العولمة هي الأمركة والولايات المتحدة قوة مجنونة ، نحن قوة ثورية خطيرة ، وأولئك الذين يخشوننا على حق . إن صندوق النقد قطة أليفة بالمقارنة مع العولمة . في الماضي كان الكبير يأكل الصغير ، أما الآن فالسريع يأكل البطيء » (8).

والمتأمل في هذه التصورات يجدها كلها متطابقة في الجملة من حيث الموضوع، وإن ظهرت مع ذلك متفاوتة بما امتدت إليه من اهتمامات عند محاولة التعريف بالحقيقة الواحدة. ولعل السبيل إلى وضع حدّ كامل سيتجلّى لنا بعد من خلال المؤسسات القائمة لإنجاز العولمة ، ومن الاتفاقيات الصادرة عنها هنا وهناك بين الدول في العالم ، مشاركة منها في بناء النظام الاقتصادي الشامل الجديد، وإشاعة له في أطراف المعمورة، رغم معارضة البعض منها لذلك النظام أو تردّدها في الانتماء إليه والإسهام فيه بدعوى أن العولمة عندها ليست في واقع الأمر شيئاً آخر سوى ربط الناس اقتصادياً وسياسياً وثقافياً بشيء خارج الوطن، خارج التاريخ (9).

تاريخ العولمة

تعتقد زمرة من الاقتصاديين أن العولمة ليست أمراً بدعاً في المجال الاقتصادي لأن هناك عولمتين قديمة وحديثة . ظهرت الأولى مع الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر ، واستطاعت تنفيذاً لخطّتها أن تزيد في إنتاج السلع زيادة كبيرة دفعت بأوروبا إلى البحث عن أسواق جديدة أقامتها عن طريق إنشاء المستعمرات بأمريكا وآسيا وإفريقيا ، كما مكّنتها هذه من الحصول على المواد الخام بأسعار جدّ منخفضة . وهذا يفسّره ما كان من اندماج للدول الفقيرة المستعمرة في اقتصاديات الدول الصناعية الأوروبية.

أما العولمة الثانية ، العوْلمة الحديثة فإن تحققها سوف لا يكون عن طريق الاستعمار في شكله القديم وما كان يوفّره من آليات ، ولكن عن طريق تحرير التجارة الدولية والتنافس على النطاق الدولي (10) بالاعتماد على التقدم التكنولوجي وتطوره في مختلف المجالات، وتسابق الدول على اقتنائه وامتلاك

أزمته . ومن أجل ذلك كُتبت البحوث والدراسات ، وأُقيمت الندوات والمؤتمرات لبحث أوضاعه المختلفة ، وتطوراته المتلاحقة ، وما توحي به من ثورات عميقة وكبيرة في حياة المجتمعات الإنسانية .

مؤتمر الدراسات والبحوث الاستراتيجية بأبو ظبي

كان موضوع المؤتمر الذي نظمه مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية بأبو ظبي من 1-3 يناير 1997 مركّزاً على ثورة المعلومات والاتصالات وتأثيرها في المجتمع والدولة في العالم العربي. ولقد حضر هذا المؤتمر عالم الاقتصاد الأمريكي ليستر ثرو، والدكتور حامد مولانا، عميد كلية الخدمات الدولية في الجامعة الأمريكية بواشنطن ، كما شاركت فيه نخبة من الخبراء من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وبلدان الخليج. وكان من أهم القضايا المطروحة عليه للدرس : الإعلام الجمهوري ، وصياغة العملية السياسية، ودور وكالات الأنباء العملاقة، ومفهوم القرية العالمية ، والتضليل الإعلامي، وفن تكنولوجيا المعلومات، واستخدام التكنولوجيا المعلوماتية في إعادة صياغة هيكل تجارة النفط والغاز الدولية . وقد كان من بين النتائج التي توصل إليها المؤتمر على مدى الأيام الأربعة لانعقاده رسم ملامح ثورة المعلومات والاتصالات التي تعين على العولمة ، بل تمعن في الإلحاح عليها . ذلك أن ثورة المعلومات هذه سيكون لها دور أي دور في ازدياد سوق رأس المال العالمي تفرز بالتضافر مع قوى التغيير العالمية حقبة جديدة يتقلص فيها التضخم وتسرع دورات رأس المال والأعمال، وتشهد أسواق العملات هزّات قوية بسبب القواعد والاستراتيجيات الجديدة التي سوف تحكم هذا النظام [11] .

ومن ثم كانت المناداة بتحرير تكنولوجيا المعلومات لتظهر آثار ذلك على التجارة العالمية، وعقدت مجموعة الدول الأربعة : الولايات المتحدة وكندا واليابان ودول الاتحاد الأوروبي اتفاقية في ميدان تكنولوجيا المعلومات ، وحرصت الدول النامية على الانضمام لهذه الاتفاقية . كل ذلك يجعل العولمة تطرح تحديات فكرية جديدة في مستوى الرهانات السياسية والاقتصادية والثقافية تقتضي لزوم الحذر ، ووجوب الوقوف من تلكم التطورات وقفة تأمل وتحليل .

منظمة التجارة الدولية

إن الأساس الذي ينبني عليه هذا النظام الشامل الرأسمالي الجديد المتعدّد

الجوانب ليعود تاريخه في الواقع إلى 1948 حين أنشئت بجنيف من طرف ثلاث وعشرين دولة أعضاء في اللجنة التحضيرية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة منظمة التجارة الدولية لتكون العمود الثالث بجانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي [12] .

جولة أُركواي = الكات وأهدافها

إن الهدف الأساسي لاتفاقية الكات التي يشار إليها أحياناً بجولة أُركُواي لكون هذه الجولة هي الجولة الأخيرة التي صدرت عنها الاتفاقية العامة في التعريفات والتجارة بين العديد من الدول ، لهو التوصل إلى تحرير التجارة الدولية بقدر كبير، وإن الثمار التي تحرص الدول المؤسسة للمنظمة والموقعة على اتفاقية الكات على اجتنائها لتتمثل أولاً وبالذات فيما نصّت عليه بنود الاتفاقية، من منافع وتسهيلات تحمي الدول وتعينها على توفير إنتاجها، وذلك :

1- تخفيض الضرائب الجمركية وإزالة المعوقات غير الجمركية . ويتناول هذا الإجراء التخفيض في قطاعي الزراعة والمنسوجات والملابس الجاهزة.

2 - تعزيز المنافسة بين الدول والشركات الكبرى المصدّرة، ومكافحة أسلوب الإغراق وهو تعويم الأسواق الخارجية عن طريق تخفيض الأسعار دون تكلفة إنتاج السلعة.

3 - توسيع قاعدة التجارة الدولية بجعلها شاملة للخدمات كخدمات التأمين والمصارف ، وبالحفاظ على حقوق الملكية الفردية والاستثمار.

4 - إنشاء منظمة التجارة الدولية التي يكون من وظيفتها رعاية تنفيذ اتفاقية الكات من جهة ، والفصل في قضايا المنازعات التجارية الدولية .

الدول المشاركة في الاتفاقية

ويجدر بنا أن ننبّه هنا إلى أن الدول المؤسسة الثلاثة والعشرين ، وكذا الموقعة على اتفاقية الكات تعتبر أعضاء في المنظمة . وقد التحق بها اليوم ثماني دول عربية بتوقيعها على الاتفاقية ، وهي : الإمارات والبحرين وتونس والكويت وقطر والمغرب وموريتانيا. كما أن هناك دولاً أربعة عربية أخرى تتفاوض حالياً من أ جل الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية هي : الأردن والجزائر والسعودية والسودان[13] .

المرحلة الانتقالية

ولعمق التغييرات وأبعاد التطورات التي ستنجم عن وجود الگات فإن تلك الثمار والإنجازات لن تتحقق في التوّ ، ولن تظهر آثارها منتشرة في أطراف المعمورة إلاّ بعد مرحلة انتقالية تمتد عشر سنين من يناير 1995 إلى سنة 2005. وإنها لمرحلة جدّ ضرورية لمجموعة الدول الأعضاء وبخاصة الدول النامية لاحتياجها الأكيد إلى إعادة هيكلة اقتصادها ، وإلى التأهيل الشامل المطلوب لها بغية إكسابها القدرات والإمكانات الإنتاجية التي تتيح لها في المحيط التنافسي ، عند تصديرها المنتجات أو الملابس الجاهزة أو ممارسة تجارة الخدمات على المستوى الدولي، مواجهة مباشرة مع الإنتاج العالمي(14). فتخفيض الضرائب الجمركية على المنسوجات والملابس سوف يكون بمقتضى نصوص الاتفاقية على التدريج . وهذا نفسه من شأنه أن يفتح الأسواق بطريقة متزايدة أمام الدول النامية والدول العربية .

مؤتمر الدار البيضاء

وللتنويه بهذه التطلعات ومناقشة الأطاريح الاقتصادية قدم مؤتمر العلاقات العربية الأمريكية وتحديات العولْمة المنعقد بالدار البيضاء على مدى ثلاثة أيام أوائل مارس 1997 دراسات وبحوثاً جدّ هامة لثلة من الساسة والاقتصاديين والمفكرين نذكر من بينهم :

– مايكل فيشر، الذي تحدث عن الخصائص المحلية وتأثيرها السياسي في مسار العولمة.

– بول وولفيونيتز، الذي تناول في بحثه السياسة الأمريكية ونظرتها للشرق الأوسط .

– عبد الحميد الإبراهيمي، الذي قدم للمؤتمر نظرة اقتصادية للواقع السياسي والاقتصادي .

– برهان غلبون، الداعي إلى وضع مقاييس وضوابط للعولمة.

وقد تلا هؤلاء جماعة من المعلّقين نخص بالذكر منهم : توم فريدمان، وعبد الله الشايجي، ومحمد الشرفي، وجوشوا مورا فتشيك، ومارك جيننز بورج (15) .

مواقف مناهضة للعولمة

جاءت تلك المواقف المعلنة في جملتها معززة لأعمال مؤتمر أبو ظبي عن المعلومات والاتصالات ، وإن ظهرت إلى جانب ذلك مواقف مناهضة لما روجت له الأوساط السياسية والاقتصادية حول النظام المالي الشمولي الجديد ، تشكّك في العولمة وتصور مفهومها الغائم واتجاهها الجديد .

فمن مقال عن العولمة لأحد الكتاب المصريين السيد حسين معلوم يتبين لنا أن الاقتصاد الرأسمالي الذي كان يعتمد حرية السوق ، ويقوم في أوروبا في ظل الدولة القومية، صار يتحول في مرتكزاته وأسسه ومنهجه وتعامله مع الواقع عن خط السير الذي كان عليه . فبعد أن كان سلطانه وامتداده يستندان إلى الحكومات المحلية أو الإقليمية باعتبار ما لها من دور في السياسة والاقتصاد وفي بناء قاعدته الإنتاجية من حيث تحصيل الموارد والحماية لها، ومن حيث تدخل الدولة أو الحكومة لدفع النمو الاقتصادي، وانتشال الأوضاع المعيشية المتردية، وظهور سياسات التضامن الاجتماعي، ألغت العولمة كل ذلك ودعت إلى انحسار السياسات الوطنية عنها إزاء مجموعة القيم والالتزامات الجديدة التي تولّدت عن النظام الشمولي العالمي الجديد. كما ألغت تعدّد نماذج الإنتاج لفائدة نظام ليبرالي مفتوح ، واعتمدت التنافس آلية في نظام السوق. وهي بسياستها تلك ، تحاول تعميم نموذج مغاير لمفهوم المواطنة، ولمعاني الإحساس بها ، كما تحاول الحدّ من حرية الدول في اتباع سياسات وطنية مستقلة في غير ما قضية[16].

ويمكن أن نضيف إلى هذا الموقف ما صدر عن ندوة معهد العالم العربي والبنك الدولي بباريس من دراسات وبحوث تناولت طرق ووسائل التأقلم مع عولمة الاقتصاد، والتعليم والتأهيل المهني للقرن الواحد والعشرين، والعولمة والبنى الثقافية والتاريخية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والقطاعين العام والخاص نحو مشاركة جديدة . وقد لعلع في هذه الندوة صوتان أكد أحدهما أن عولمة الاقتصاد خطر على المصالح العربية ، وشدّد الآخر على أن القطاع الخاص لا يملك ثقافة المخاطرة[17] .

آثار العولمة

ونحن بعد هذا العرض الموجز تدفعنا أولاً التيارات المختلفة والأحكام

المتناقضة حول تنامي الاندماج لأسواق السلع والخدمات ورؤوس الأموال ، وثانياً ما يترتب على العولمة من آثار متنوعة كتغيير المسرح السياسي العالمي بطرائق جوهرية من شأنها ظهور اندفاع واسع النطاق نحو تحرير التجارة ، وثالثاً أسواق رأس المال ، وزيادة إنتاج الشركات ، واستراتيجيات التوزيع والتغيير التكنولوجي الذي يقضي بسرعة على الحواجز التي تحول دون إمكانيات التجارة الدولية في السلع والخدمات وحركات رأس المال ، إلى تتبع ما سجلته البحوث والدراسات من نتائج لها علاقة بالعولمة ، إيجابية كانت أو سلبية ، وبما تتيحه العولمة في الدول النامية بالخصوص من فرص الانطلاق الاقتصادي المناسب لها ، وما تفرضه عليها مقابل ذلك من تحديات لا بد لها من مواجهتها وإيجاد الحلول الكفيلة بالتغلب عليها .

إيجابيات العولمة

فمن إيجابيات العولمة ما ضمنته اتفاقية «الگات » من المطالب والمقاصد للدول الصناعية والنامية على السواء . وما قامت بتنفيذه على فترات في المرحلة الانتقالية ، وما وعدت بالوفاء به وفاءً تامّاً ابتداء من سنة 2005. فمن ذلك ما أشرنا إليه قبل من تخفيض الضرائب الجمركية، وتعزيز المنافسة بين الدول والشركات الكبرى المصدّرة ، ومكافحة أسلوب إغراق الأسواق ، وتوسيع قاعدة التجارة الدولية بجعلها تشمل الخدمات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمواصلات التي مكّنت من تصميم المنتجات أينما تتوفر المهارات والمعرفة الضروريتين ، وإنتاج أجزائها المطلوبة في أرخص مكان يمكن صناعتها فيه ، ثم شحنها للتجميع في أرخص مكان يمكن تجميعها فيه، وكذلك فتح الأسواق العالمية أمام سلع ومنتجات الدول العربية وغيرها من الدول النامية [18] .

وقد تجلت آثار ذلك في ارتفاع حصة التجارة بسرعة في الناتج المحلّي الإجمالي للبلاد النامية من 23% في منتصف الثمانينات إلى 43% حالياً .

وتبع الاندماج المتزايد للبلاد النامية في التجارة العالمية اندماجها المتنامي في التمويل العالمي . فتدفق رؤوس الأموال الخاصة إلى البلاد النامية تضاعف أربع مرات من 1990-1994.

وأصبحت المتدفقات أكثر تنوعاً مما كانت عليه قبل حين كانت مقصورة

في الغالب على القروض البنكية . وهكذا شاهدنا حصة البلاد النامية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم تقفز من 23% في منتصف الثمانينات إلى أكثر من 40% فيما بين 1992-1994 .

ويغلب على الاعتقاد أن مرد زيادة تدفقات رؤوس الأموال الخاصة يرجع جزئياً إلى التحسينات التي طرأت على سياسات وإمكانات الدول النامية ، وإلى التغييرات الهيكلية في البلدان المانحة والمتلقية ، كإلغاء اللوائح وتحرير الأسواق ، وتنويع الأصول ، وتدويل العمليات متعدّدة الجنسيات [19] .

ولا ننسى هنا أن نذكّر بما توصلت إليه مجموعة الأربع : الولايات المتحدة وكندا واليابان ودول الاتحاد الأوروبي من الحصول على اتفاقية في ميدان تكنولوجيا المعلومات ، سوف تكون تمهيداً بعزم 128 دولة ، إلى إبرام اتفاقية ثانية شاملة تستهدف تحرير التجارة في تكنولوجيا المعلومات في المستقبل القريب وتضييق الخلافات بين الدول الصناعية ودول العالم النامي وذلك بتقديم الدعم لأفقر 48 دولة في العالم وتحسين قدرتها على التعامل مع الفرص التي يوفرها النظام التجاري العالمي الحديث [20] .

تحديات

ومع تقديرنا لهذه الفرص التي تتيحها العولمة للبلاد النامية ، ندرك تمام الإدراك ما سيواجه الإدارة الاقتصادية بالدول النامية من تحديات جدّ قاسية. فالاندماج يتطلب انتهاج تجارة حرة ونظاماً استثمارياً حرّاً لا بد من الالتزام بهما والإبقاء عليهما، كما أن العولمة تزيد من المنافسة فيما بين أنظمة السياسات [21].

وإن الدول النامية لمدعوة إلى تصميم بيئة تنظيمية مناسبة لصناعة الخدمات وإلى تحقيق الاستثمارات الضرورية في شبكات تكنولوجيا المعلومات الحديثة، مثلما هي مدعوة إلى تطوير الأنظمة التعليمية حتى تتماشى مع عصر المعلومات، وتعدّ بذلك أجيالاً مقتدرة على الاستفادة من ثورة الخدمات ومن الإنترنيت، وإن شبكة الإنترنيت لتعدُّ أهم التطورات في مجال الشبكات الدولية. وهي لدى التأمل شبكة تتألف من شبكات متعدّدة. كانت نشأتها في الولايات المتحدة في أواخر الستينات. وكان الارتباط بها في البداية قاصراً على مجتمع البحث في الجامعات وعلى مقاولي الدفاع. ولكن سمح بالدخول بعد ذلك لمستخدمي الكومبيوتر في منازلهم عام 1976 . ومنذ ذلك التاريخ أصبح النمو

هائلاً (يتزايد عدد مستخدمي كومبيوتر الإنترنت بأكثر من 20% كل ربع سنة)، وتكاثرت الروابط الدولية بها . وفي أوائل 1995 بلغ عدد المستخدمين لشبكة الإنترنيت أكثر من 4,8 مليون من بينهم مليون ونصف المليون أو أكثر يوجدون خارج الولايات المتحدة . وباكتشاف الشركات أهمية الإنترنيت زاد العدد المسجل على الشبكة من أقل من 100 سنة 1990 إلى ما يقرب من عشرين ألف شركة في أواسط عام 1994 [22].

مواقف الدعاة للعولمة

ولا بدع بعد الوقوف على كل هذه الجوانب وذكر بعض إيجابيات هذا النظام الشمولي الجديد أن نجد الدعاة إليه بين غاضب متحمّس مثل توم فريدمان الذي يقول : « العولمة أمر واقع ، وعلى اللاّعبين العالميين إما الانسجام معه واستيعابه أو الإصرار على العيش في الماضي ، وبالتالي خسارة كل شيء. ذلك أن الخيارات باتت اليوم أضيق منها في الزمن الماضي، وأنه لا بد من قبول الأمر الواقع »[22].

وبين عالم متأمل هو لستر ثرو ينظر إلى العولمة من زاوية خاصة هي زاوية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيقول : « هي فرصة تاريخية لكسر طوق التخلف عن الدول النامية » [23].

ورجل يمجد العولمة مثل سالوف كوستا بعد عرضه للمراحل الثلاثة التي مرت بها البشرية منوّهاً بمقوّماتها العجيبة ، يصف عصر الاتصالات المقبل على البشرية قائلاً : «إن الدماغ والأعصاب ستكون فيه هي أدوات الإنسان، وإن المعلومات هي مصدر سلطته، والمبادلات الإلكترونية طريقه في التعامل». ومن هنا فإن العولمة عنده سوف تقرّر ليس مصير حضارة معيّنة أو أمم محدّدة، بل مصير البشرية كلها[24]

وموقف عالم باكستاني ينتمي إلى البلاد النامية يعمل اقتصادياً ورئيساً بالمكتب الإقليمي للبنك الدولي يتأمل الواقع ويتدبّر الوضع فيقول : « إن تحقيق اندماج البلدان النامية بدرجة أكبر في الاقتصاد، وإن اشتمل على بعض التحديات الصعبة ، يستحق السعي إليه. وسوف تحقق البلاد الصناعية والبلدان النامية على السواء كسباً كبيراً من وراء ذلك »[26].

سلبيات العولمة

وحين نلتفت إلى الوجه الثاني للعولمة نجد مواقف الشك في جدواها، والتردّد في قبولها، والنقد اللاّذع لها. ويستشري هذا الواقع بين فئات من الناس، بل بين الجماهير الكبيرة منهم : يصكون في وجهها الباب، ويصدّون عنها خشية منها أو بغضاً لها.

ولعل أول أسباب ذلك خروج الأمر والتوجيه والتصرف من يد الدول كما كان بالأمس القريب إلى نحو مائتي قوة رأسمالية اقتصادية جديدة تمثل أكثر من نصفها شركات متعدّدة الجنسية تملي مناهجها الرأسمالية المتوحّشة وسياستها الاقتصادية على العالم كله من حولها.

وهكذا انهارت الصلة بين الهُوية الوطنية القومية وبين المجال الإنتاجي للدولة عندما تقلّص لصالح نظام عالمي يخترق مشمولات الكيانات القطرية في أكثر خصوصياتها التقليدية . واستحكمت الأزمة الاجتماعية في أغلب الساحات الغربية رغم مؤشرات الانتعاش والنمو. وأبرز ما يمثل ذلك استفحال البطالة، وإفلاس المرافق العمومية ، وانهيار سياسات الضمان الاجتماعي، وزيادة نسبة الفقر وفساد القضاء والإدارة (27) .

وقد أوضح أحد الكتاب أن الدعوة إلى العولمة إذا صدرت عن بلد أو جماعة فإنها تعني تعميم نمط من الأنماط التي تخص ذلك البلد أو تلك الجماعة وجعله يهيمن على الجميع على العالم كله . ومن ثم اعتبر أن العولمة عبارة عن تنازل الدولة الوطنية أو حملها على التنازل عن حقوق لها ، لفائدة العالم أي المتحكّمين فيه (28).

وقد استوقفنا صاحب هذا الرأي عند تحديده للأنظمة الكليانية والأنظمة الشمولية مقارناً بينهما حيث نقل لنا مقالة إينياسيو راموني : « الأنظمة الكليانية هي التي كانت مهيمنة في العالم الشيوعي وأكثر أقطار العالم النامي، والأنظمة الشمولية التي تدعو إليها العولمة لا تقل عن الأولى وحشية وقساوة ». ويمضي في تحليل ذلك بقوله : « فلئن كانت الأحكام الكليانية تتميز برفض المعارضة المنظمة ، وتحجيم الحريات العامة باسم منطق الدولة وسيطرة النظام السياسي على مختلف مجالات المعترك الاجتماعي ، فإن الأنظمة الشمولية التي ظهرت مؤخراً تقوم على عقيدة العولمة كفكر آحادي لا يقبل رفضاً ولا معارضة ، إذ هي

وحدها مناط السياسة الاقتصادية المقبولة ، كما تتميز الأنظمة الشمولية بإخضاع الحقوق الاجتماعية للمواطنين للمنطق التنافسي ، وتوكل للأسواق المالية القيادة التامة للنشاطات المجتمعية » [29].

ويمضي آخرون إلى القول بأن نظام العولمة عالم بدون دولة ، بدون أمة، وبدون وطن، عالم المؤسسات والشبكات يقفز نظامه على الدولة والأمة والوطن ويعمل مقابل ذلك على التفتيت والتشتيت[30].

مواقف التخويف والتحذير

ويتبين من هذه الأقوال الحكم على العولمة بكونها ثورة رهيبة تجتاح كل شيء في طريقها . وليس على الدول إلاّ مسايرتها والمضي في ركبها قبل أن يلحقها الخسران المبين . وأشار فيشر إلى أن العولمة مسيرة متطورة وظاهرة من الضروري الخشية منها ، حتى فرنسا فإنها متخوّفة منها[31]. ويتهمها آخرون باعتبار أن أديولوجيتها تتميز بفقرها الرمزي والتصويري. فهي لا ترضي التطلعات البشرية الدفينة ، ولا تتوفر على عناصر الحكم والأمل التي تلازم الرؤى الجماعية لضبط العالم وتغيره [32] .

ونلفي من بين الكارهين لها ، الناقمين عليها ، الوزير الأمريكي روبير ريتش الذي يأخذ على العولمة مضيّها في إنشاء نظام من الطبقة السفلى داخل الديمقراطية الصناعية ، يتسم بالفقر وانعدام الأمل[33] .

وقد نتج عن ذلك كله تعثّر كثير من البلاد في الشرق الأوسط وبالبلاد النامية في اللحاق بركب العولمة لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة تؤكد لدى كل واحدة منها خشيتها والنفور منها ، أو التردّد في الميل إليها والدخول عن طواعية تحت مظلّتها . ولتيسير التعامل معها شرقاً وغرباً دعا السيد برهان غليون إلى وضع مقاييس وضوابط تعمل على تنقيتها من كثير من الشوائب ، وتجعلها مطلباً ضرورياً ليساعد الدول النامية على مجاوزة أوضاعها وبناء اقتصادها . وتناول السيد عبد الحميد الإبراهيمي في مؤتمر العلاقات العربية الأمريكية بالدار البيضاء دفع ذلك كله عندما تقدم باقتراحه البنّاء، مذكراً بأن الدول العربية الساعة تتخبّط في صعوبات مختلفة. ومن أجل مواجهة التحديات الداخلية والخارجية يكون من الضروري الإسراع في تشكيل حيّز اقتصادي قادر على تحمل مسؤولية تسوية المشاكل، ومن ثم التقدم نحو

المشاركة في العولمة. ولَفَتَ النظر لبعض الحقائق المرة قائلاً : « إن الغرب يصور الإسلام الآن عدواً مستقبلياً . وقد شنت الدول الغربية حرب مواجهة ضده على عدوتي البحر الأبيض المتوسط ». وبعد دعوته إلى جعل بلاد العُدوتين الشمالية والجنوبية حوض حوار وتلاق بين الحضارات نادى بتعزيز الديمقراطية، واستعادة الثقة والمصداقية عن طريق احترام القيم الأصلية والعدالة ، وضرب الفساد، واستنهاض روح المسؤولية والتحفز في المجتمع . ثم مضى يقول : « إن تعزيز موقع الكرامة الإنسانية وإعلاء شأن العولمة الإنسانية يجب أن يتصدر أولويات العالم العربي [34].

وإن هذا المنعرج الإنساني في هذه الدعوة لَقياس وضابط للتصرفات البشرية بعامة، وللتعامل الرشيد بين الناس بخاصة . وإن الشرائع الإلهية لتبرز ذلك وتفرضه بعد التسليم بالغرائز الهائجة والاعتراف بأثرها في قيام الحياة واستمرارها. فليست الأحكام منها إلاّ تقييداً وضبطاً أو قضاء على مظاهر الظلم والقهر والتسيب .

وما من شك في أن كل الأطوار الاقتصادية وما نجمت عنه من ثورات هي ظواهر لغريزة حب المال التي بلغت حدّ الإسراف في بعض الأزمان، وعند طوائف من الناس، فأكلت التراث أكلاً لمّاً وأحبّت المال حبّاً جمّاً. وقد جاءت شريعتنا، إلى جانب دعوتها إلى توفير الإنتاج وزيادة الكسب والحرص على التنمية وطلب الوسائل إلى ذلك وإعداد القوة ، تنبه على خطر ما اتسمت به بعض الأوضاع الاقتصادية من إسراف وظلم وذلك بوضع الموازين والقيم والمبادىء والأصول والتصورات المستقيمة نفياً لما علق بالفكر من عناد في التوجه، ودفعاً للكزازة والقساوة في المعاملة . وثبّتت الكلمات الإلهية العدل وأمرت به في حرص : ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾. ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ﴾. وهي مع تسليمها بمشروعية السعي ، بل الكدح في طلب الرزق ، رغم اختلاف الطبائع والمشارب والتصورات والاهتمامات بين الناس وهو ما يوذن به قوله سبحانه : ﴿ إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى﴾، يأتي التقرير للحقائق والتنبيه إلى العواقب والتوجيه إلى العدل والإحسان في كل الحالات بتذكير الإنسان بأنه قاطع رحلةَ حياته على الأرض كادحاً ، يحمل عبئه ويجهد جهده ويشق ليصل في النهاية إلى ربّه، وإلى الحساب والجزاء عن عمله . فإلى الله المرجع والمآب بعد الكدّ

والكدح والجهد.

﴿يَا أَيُّهَا الإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحاً فَمُلاَقِيه﴾، وحاصل على جزاء سعيك إن خيراً فخير ، وإن شراً فشر.

ومن آداب هذه الشريعة ومناهجها في الدعوة إلى الخير ، والتواصي بالحق، ومقاومة الظلم، ودرء الشر وأنواع الفساد في الأرض حديث الاستهام في السفينة وذلك قوله **ص** : « مثل المدهن في حدود الله (القائم عليها) والواقع فيها مثل قوم استهموا سفينة ، فصار بعضهم في أسفلها وصار بعضهم في أعلاها . فكان الذين في أسفلها يمرّون بالماء على الذين في أعلاها ، فتأذّوا به، فأخذ فأسا ، فجعل ينقر أسفل السفينة ، فأتوه فقالوا مالك ؟ قال تأذيتم بي، و لا بد لي من الماء . فإن أخذوا على يده أنجوه ونجّوا أنفسهم، وإن تركوه أهلكوه وأهلكوا أنفسهم ».

تلك هي أمارات الحق ودلائل الصدق، وما دعا إليه العقل وأيده الدين، فإن كانت الغلبة للعواطف والشهوات، فإن هذه غير مستقرة ولا ثابتة، وهي مطايا الأهواء والشرور، نستعيذ بالحق منها، والله ولي التوفيق . وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الشـروح

(1) الحياة . 1997/1/22

(2) هذا الكوكب إلى أين ؟ . الشرق الأوسط 1997/2/2

(3) إنياسيو راموني . العالم في السنوات الأخيرة . العالم الدبلوماسي . يناير 1997 .

(4) أسئلة يجب الوعي بها . الشرق الأوسط . 1997/2/4 .

(5) السيد ولد أباه . مأزق إيديولوجيا العولمة . الشرق الأوسط 1997/2/2

(6) الأموال : س 1، ع 2 ، ص 118.

(7) الشرق الأوسط : 1997/2/2.

(8) الشرق الأوسط : 1997/3/2

(9) د . محمد عابد الجابري . إيديولوجيا العولمة . الإمبراطورية العالمية . الشرق الأوسط 1997/2/6 .

(10) الأموال : س 1، ع 2 ، ص 118 .

(11) الحياة : 1997/1/8 .

(12) أ.د. نبيل السمّان . النظام التجاري العالمي على مشارف القرن الحادي والعشرين . الأموال س 1، ع 2 ، ص. 12 .

(13) د. علي أحمد سليمان ، العولمة والبلاد العربية ، فرص وتحديات . الأموال س 1 ، ع 2 ، ص. 118

(14) الحرية 1996/11/14 .

(15) الشرق الأوسط : 1997/3/2 .

(16) الحياة : 1997/2/10 .

(17) الشرق الأوسط : 1997/3/16 .

(18) الأموال : س 1 ، ع 2 ، ص .118-119 ، فرصة تاريخية ، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، تجزئة الإنتاج ، الحياة . 1997/1/22

(19) ضياء قريشي ، العولمة فرص جديدة وتحديات صعبة ، التمويل والتنمية : مارس 1996 ، 30-31 .

(20) الأموال . س 1 ، ع 2 ، ص. 121 .

(21) ضياء قريشي ، التمويل والتنمية : مارس 1996 ، 31 .

(22) التمويل والتنمية : 34-35 .

(23) الشرق الأوسط : 1997/3/2 .

(24) الحياة 1997/1/22 .

(25) الحياة : ثورة المعلومات والاتصالات : 1997/1/15 .

(26) التمويل والتنمية : مارس 1996 .

(27) السيد ولد أباه ، مأزق إيديولوجيا العولمة : ش 1997/2/2 .

(28) الشرق الأوسط : 1997/2/4 .

(29) لوموند ديبلوماتيك : يناير 1997 .

(30) ش : 1997/2/7 .

(31) الشرق الأوسط : 1997/3/2.

(32) الشرق الأوسط . 1997/2/2

(33) لايكونوميست 1996/2/1.

(34) نظرة اقتصادية للواقع السياسي والاقتصادي ، الشرق الأوسط : 1997/3/2 .

واقع العولمة من الصراع الحضاري
إلى التقاء الحضارات

عبد المجيد مزيان

عالمية الحضارة في تصور ابن خلدون

يقول ابن خلدون في الفصل السابع عشر من الباب الرابع من المقدمة بأن رسوخ الحضارة يحصل بتعاقب الدول على الأقطار والأمصار العريقة ، مثلما كان يشاهد في مصر والعراق والشام . وإذا كانت مشاهدات صاحب علم العمران خاصة بالعالم الإسلامي وقد نقصته مشاهدة أوروبا وبلاد الشرق الأقصى ، فإن في بلاد الإسلام ما يكفي من ظواهر حضارية في القرن الرابع عشر ، لاستخراج بعض القواعد التي تشخص العولمة من وجهة تراكم وتلاحم المكتسبات الصناعية والثقافية على ممر الأجيال . ويضرب لنا المثل بمصر إذ يقول : « إن القبط دام ملكهم في الخليقة ثلاثة آلاف من السنين ، فرسخت عوائد الحضارة في بلدهم مصر ، وأعقبهم بها ملك اليونان والروم ، ثم ملك الإسلام الناسخ للكل. فلم تزل عوائد الحضارة بها متصلة».

وقد يعجب القارىء من جمع صاحب المقدمة بين مفهومي الرسوخ والنسخ الحضاري في أمة عريقة مثل الأمة المصرية ، ولكن التدقيق في تصور ابن خلدون للحضارة العالمية ، والحضارة المتميزة ، يجعلنا نعلم أن ما يعد عنده ثبوتاً ورسوخاً وثراء ، إنما هو عمران الأمصار وتزايد صناعاتها والتفنن فيها،

واكتساب المهارات المختلفة بما فيها العلوم والفنون ، لأنها من جملة الصناعات في نظره ، وأن النسخ إنما يقع بالتغيير السياسي وتداول الدول ، كما يقع بالتحول الديني واللغوي . وكأنه يفصل فصلاً قاطعاً ومبسطاً بين مفهومي حضارة وثقافة فيعطي صفة العالمية للحضارة بعمرانها وصناعتها وعلومها، ويعطي صفات التميز للثقافة بسبب اختلاف الدول والملل واللغات . فالحضارة راسخة في مثال الحواضر المصرية سواء كانت قديمة كالإسكندرية أو مستحدثة في الإسلام كالقاهرة ، فإن عمرانها البشري عريق لم تتغير أسسه، رغم أن أعاليه الثقافية قد حولها الإسلام ونسخها .

يمكن أن تناقش هذه النظرة بمعطيات الأنثروبولوجيا الحديثة ، فيظهر أن ما يراه ابن خلدون عالمياً ، قد يكون خاصّاً بالحضارة المصرية ، كما يظهر أن نسخ الإسلام للوراثات القديمة قد ذهب إلى الأعماق ، فحول الحضارة من هوية إلى هوية أخرى . لكن الفكر الخلدوني يبقى ، رغم قابليته للمناقشة فكراً رائداً في التعريف بظواهر الحضارة .

وما يلفت النظر في تاريخ الفكر الأندلسي انتباه القاضي أحمد أبي القاسم صاعد الأندلسي المتوفى سنة 1370 للميلاد إلى تميز الحضارات وذلك في كتابه المشهور «طبقة الأمم». وعلى غرار ما كان يفعله الأدباء من إلصاق النعوت المميزة بالأجناس والأقطار ، فإن الخطاب الذي يحاول أن يكون علمياً، عند صاعد الأندلسي، يتكلم عن الخصوصيات الحضارية لمختلف الأمم. فالأمة الصينية أمة صناعات ومهارات فنية ، وأمم الهند أمم حكمة وروحيات ، وأمة الفرس أمة سياسات وتدبير اجتماعي . ولقد خُصّت أمتان في نظره بالحكمة والعلوم وهما: أمة يونان وأمة العرب المسليمن . ولا مفر من الاستنتاج ، بعد هذه التصنيفات بأن قمة الحضارة ، أو ما سيصبح فيه التقاء الإنسانية جمعاء هو الحكمة والعلوم.

ولقد كان من المؤكد عند حكماء العرب من الكندي إلى ابن رشد أن العلوم والحكمة من المعارف المشتركة بين جميع الأمم ، وعالميتها مشاهدة في كل عصر وفي كل حضارة. ولا يشذ أي نص فلسفي عن هذه القناعة بأن العلوم العقلية فطرية في البشرية جمعاء.

يقول ابن خلدون في هذا الغرض وفي الفصل الثالث عشر من الباب

السادس الخاص بالعلوم : « أما العلوم العقلية فهي طبيعية للإنسان من حيث أنه ذو فكر. وهي غير مختصة بملّة، بل يوجّه النظر فيها إلى أهل الملل كلّهم ، ويستوون في مداركها ومباحثها . وهي موجودة في النوع الإنساني منذ كان عمران الخليقة، وتسمى هذه العلوم علوم الفلسفة والحكمة».

جذور العولمة في الإنسية

لقد تحدّدت منذ القرن السادس عشر، أي عصر النهضة بأوروبا، مفاهيم الإنسية على أنها انفتاح ثقافي يخرج من إطار الدراسات المسيحية التقليدية إلى بعث الوراثات اليونانية واللاّتينية . لكن التحديد المستحدث الذي يضع فاصلاً بين النهضة وما قبلها ، قليلاً ما يشير إلى دوائر الفكر الإنسي التي لم تزل قوية الأنشطة منذ بداية القرن الثالث عشر بمختلف جهات أوروبا . لا ننسى أن بالرمو في عهد روجار ، صاحب الإدريسي، وما يونس في عهد فردريك الثاني، وطليطلة في عهد الفونسو العاشر، ومدرسة بادو الرشدية في القرن الخامس عشر بإيطاليا، وكذلك ناربونا ومونبولي في القرن الثالث عشر، كانت تأوي علماء ومترجمين من الملل الثلاث يعتنون بنقل ونسخ كتب العلوم والحكمة التي خلّفها اليونان والعرب . وللدوائر الرشدية نشاط مشهور في تاريخ الإنسية التي يلتقي فيها المفكّرون المنتمون إلى العقلانية من خلال الحكمة والعلوم.

يقول بيكو دولا ميرندولا، وهو من رواد الإنسية بإيطاليا، في أواسط القرن الخامس عشر ، في كتابه الذي يحمل عنوان «كرامة الإنسان» : « لقد قرأت في كتب العرب بأنه لا يمكن أن يرى في الوجود أحسن وأكثر إثارة للإعجاب من الإنسان ». وإذا كانت بعض الدوائر الرشدية ، وبعض رواد الإنسية في القرن الخامس عشر يدركون مدى التواصل الموجود بين الإنسية الإسلامية، والإنسية الغربية، فإن رجال النهضة قلما يلتفتون إلى عطاءات الشرق . ولعلهم كانوا السبب ، سيما بعد العهد الديكارتي ، في تشويه صورة العصر الوسيط ونعته بعصر الظلمات والتعصب الديني . من أجل هذه النظرة التقاطعية تنوسيت عطاءات الفكر الإسلامي ، حتى في تنبيه الغرب إلى حكمة أسلافه اليونان الذين تكونت بسببهم إنسية عصر النهضة . ولقد كانت إنسية المفكرين المسلمين شبه فطرية ، لما ثبت في ذهنيتهم من تعاليم الإسلام التي تمجّد العقل وتمقت التميز العرقي ، وقد كيفوا الحكمة اليونانية بهذه التعاليم ، فمهّدوا بذلك للأمم مميزات العولمة انطلاقاً من هذه الإنسية الإسلامية. ولا زلنا نذكر أن مجهود مفكّري

الإسلام في التوفيق بين الحكمة والدين كانت له آثاره في جميع الملل ، وهذا جانب من مكتسبات الالتقاء الحضاري الذي يجب أن يُنتبه إلى أهميته في طريق الإنسانية إلى العالمية .

صراع الحضارات والتقاؤها كظاهرة اجتماعية في تكوين الحضارة العالمية

لقد تعود الأنثروبولوجيون ، حسب انتماءاتهم المدرسية أو المذهبية ، على التطرق إلى ظواهر الحضارات من وجهات مختلفة تتلخص في صراع الحضارات، وفي التحول الحضاري ، وفي التداخل والتأثر. وقلما يتطرقون إلى العولمة كمعطى شمولي ومثالي كما تفهمه المثاليات الفلسفية، أو كما أتت به أديان التوحيد في مبادئها وأحلامها بخلاص الإنسانية من تناقضاتها. وذلك أن الحضارة بمعناها العام ، وفي مفهوم بعض علماء الاجتماع، ليست نموذجاً موحّداً يسيطر على العالم ويمحق الهُويات في حضارة كونية ، بل إنها قاسم مشترك من المكتسبات تعتمدها كل الهويات . ويرى آخرون أن الواقع أكثر حركية من هذه النظرة المجردة ؛ إذ أن روح السيطرة والمقاومة ، وأن الحلم بما هو أحسن ، وفشل الأحلام ، أو تحقيق جزء منها ، كلها عوامل موضوعية وروحية لها آثارها على الحضارات في تميزها ، وعلى الحضارة الإجمالية .

فالعولمة تبقى بهذا المنظار مشروعاً منفتحاً إلى الأبد . ولا يمكن للأنثروبولوجيا أن تموضعه إلاّ كظاهرة ثقافية موجودة في إنسيات دينية أو فلسفية تحرك الضمائر إلى الخروج من عهد الصراع إلى عهد توحيد الإنسانية .

ومهما كانت الخلافات المدرسية فإن الأنثروبولوجيا اليوم ، وبعد متاهات التصنيفات التي تقول بالمجتمعات البدائية ، وأقوام ما قبل المنطق ، وتفاوت النوع البشري في الاستعداد للحضارة ، قد أصبحت ملتزمة بمسلمات فلسفية مثل وحدة النوع الإنساني ، واستعداد كل المجتمعات للحضارة . فالعلم نفسه حامل بمعاني العولمة منذ أساسيته لأنه يقول بوحدة الإنسانية ، تماماً كما تقول بها أديان التوحيد .

ثم إن لفلسفة التاريخ دورها المهم في تصورها للعولمة من خلال تطور الحضارات في صراعاتها وتمازجها ، وفي التركيبات الكبرى التي نقلت

الإنسانية إلى الأنظمة الحالية ، المتجسّمة في التشريعات المدنية والاقتصاد العالمي، مع بقاء الحلم بتوحيد البشرية في حضارة واحدة .

فالماديون من فلاسفة التاريخ يُلحّون على جدلية الصراع والخروج إلى النظام التركيبي ، الحامل هو الآخر لصراع جديد ، إلى أن تزول الطبقات والفئات المتصارعة في عالم إنساني موحّد .

ويرى المثاليون أن الفكر هو القوة الخلاّقة التي تحقق الوحدة الإنسانية بعد الأطوار الجدلية التي تمر بها الحضارة .

وترجع كل من الفلسفة المادية والفلسفة المثالية للتاريخ إلى الهيجيلية التي تعتبر الضمير الإنساني الموحّد أصل الحضارة وهدفها في مسيرة جدلية تفسّر الصراعات واللقاءات .

وإننا إذا تتبّعنا هذه المسيرة من خلال العروض التي جاء بها فيلسوف التاريخ توينبي المنتمي إلى المثالية ، نستخلص أن الحضارة العالمية بدأت تظهر بقوة في الممالك المنعوتة بالكونية حول المتوسط ، وفيها الالتقاء والصراع بين الغرب والشرق . لقد نجحت هذه الكونية مؤقتاً في مملكة الإسكندر التي فرضت لغة اليونان وعلومهم وأنظمتهم من أوروبا وشمال إفريقيا إلى الهند . ثم سادت الحضارة الرومانية على نفس البقاع مع تقلّص الحدود الشرقية ، فكانت مظاهر عولمتها في العمران والأنظمة المدنية .

لكن هذه الوحدة الحضارية كانت تحتضن وضعيات متناقضة اجتماعياً وثقافياً ، بالإضافة إلى تحرك الشعوب المجاورة المترصدة للاستيلاء على بقاع الحضارة . وكانت نتيجة الصراعات الداخلية والخارجية أن تحضرت الشعوب الجرمانية بعد مهاجمة روما ، وآثرت ثقافات الشرق بواسطة المسيحية في الحضارة الغربية .

وكانت حصيلة التركيب الحضاري الجديد هي الجمع بين مدنيات الغرب وروحيات الشرق .

وباستثناء المؤرخ الإنكليزي فرايزر الذي عُرف في بداية هذا القرن بأطروحاته المتشائمة عن سقوط الحضارة الرومانية واستبدالها «بالهمجيات السياسية والدينية» ، حسب تعبيره ، فإن جل فلاسفة التاريخ يشهدون بأن

المملكة الشرقية في بيزنطة كانت حصيلة الالتقاء بين الحضارتين الغربية والشرقية. ولا يمكن أن يقال بأن الغرب فقد هُويته في هذه الحصيلة ، بل إن هذه الحضارة الجامعة بين عدة ثقافات قد اكتسبت قدرات جديدة على التطور الخلاّق . كذلك كان الرسوخ الحضاري في الإسلام بعد أن تداولت على السلطة ممالك وعصبيات مختلفة من عرب وفرس وبربر وأتراك ومغول أتوا بتجاربهم المختلفة مع الزيادة في إثراء الهُوية الحضارية الإسلامية . وهذا وجه من وجوه العولمة ، لأن الحضارات الكبرى، والأديان التي يسميها فلاسفة التاريخ الأديان العليا لها عالميتها .

الغرب والإسلام وعولمة المستقبل

لقد توقف كثير من فلاسفة التاريخ في بداية وأواسط هذا القرن عند مستقبل الحضارة العالمية هل هي صراع مستمر حتى تذوب كل الحضارات في الحضارة الغربية المسيطرة ؟ أم هي حضارة عالمية جديدة بمبتدعاتها ومقاطعتها لأساليب التواجد الماضية ، كما تحلم به الفلسفات الإشتراكية ؟ أم هي حضارة توافق وتعايش سلمي بين الحضارات ؟

غير أن كل الفلسفات التي تعرضت لمستقبل العالمية تعطي الحضارة الغربية دورالغلبة والقيادة والمسؤولية عن مستقبل الإنسانية في الوحدة أو التشتت.

ترى الماركسية بأن الروح البروميثوسية أي الثورية الاختراعية التي يمتاز بها الغرب منذ القرن الثامن عشر لم تترك الفرص لحضارات ما قبل رأس المال في صنع الأحداث العالمية الكبرى ، ولكن الاشتراكيات الناشئة من الفكر الماركسي تبقى متفائلة بمستقبل الإنسانية بعد محنة الصراع بين الطبقات والأمم القوية من جهة والطبقات والأمم الضعيفة من جهة أخرى . ولا يُظن أن فشل الرأسمالية الذي تتنبأ به هذه الفلسفة يكون متبوعاً بتدهور حضاري كما يراه المتشائمون من فلاسفة التاريخ مثل سبينجلر في أطروحاته عن «أفول الغرب» . إن موت حضارة تقودها الصناعة الآلية وتقودها الأموال، موت حتمي في نظر هذا المفكّر ، ولكن الأمل في انبعاث روح خلاّقة جديدة يبقى من الممكنات .

ويُجمع المفكّرون الأوروبيون حتى أواسط هذا القرن على أن قابلية العطاء خارج الحضارة الغربية المسيطرة اليوم تعد ضئيلة ، وأن حضارات الشرق بما فيها الإسلام لا تشارك في العولمة إلاّ بالقدر اليسير لأنها لا تزال في طور المقاومة الضعيفة الأثر . يعتقد سبينجلر مثلاً أن كل حضارات الشرق الأوسط من كلدانية وبابلية وزرادشتية ويهودية وإسلامية تدخل في تصنيف واحد وهو «الثقافة العربية» المنعوتة باللا تحول التاريخي، أي بالمحافظة واللاّ اختراع.

ويعالج توينبي موضوع الصراع واللقاء بين الغرب والإسلام بنفس الذهنية مع بعض الانفتاح على إمكانات الإسلام الروحية في مستقبل الحضارة الإنسانية الشاملة . يقول في كتابه الصادر في أواسط هذا القرن تحت عنوان : «الحضارة في الامتحان» ، وفي الفصل الذي يدعى : «الإسلام والغرب والمستقبل» ، بأن «الإسلام أصبح مرة أخرى مغلوباً ، وصفة المغلوب التي يتحملها اليوم أشد بكثير من الانكسار الذي حمّلته إياه الصليبيات، وذلك لأن الغرب أقوى من الإسلام عسكرياً وتقنياً واقتصادياً وثقافياً وروحياً . ونعني بالروحي تلك الطاقة الداخلية الخلاّقة التي تنتج عنها تحقيقات كل مظاهر الحضارة».

إن المقصود من هذا الكلام هو التأكيد بأن الحضارة العالمية هي حضارة الغرب المفروضة بالقوة منذ عهد الاستعمار ، وأن الحضارات الأخرى ومنها الحضارة الإسلامية قد خضعت نهائياً ، وأن لا عطاء لها في العولمة الحالية إلاّ أن يُنظر في المستقبل .

ويزيد توينبي في شروحه : فيقول باختصار بأن الإسلام يقاوم الآن بطريقتين ، كلاهما مقاومة ضعف لا ينتفع منهما لا الإسلام ولا الحضارة العالمية . فالطريقة الأولى هي طريقة الغيرة على الذات ، والطريقة الثانية هي المسايرة والانطياع . ويرى في المقاومة الشعبية المتمثلة في السنوسية وما يشاكلها من حركات دينية شديدة المحافظة والتقليد أمثلة حية للموقف الأول، كما يرى في الثورة الكمالية بتركيا نموذجاً للانطياع . ويعتبر كلاً من المنهجين فشلاً ذريعاً ، لأن الأول منهما ليس أكثر من انكماش بعيد عن مستوى قوة وإبداعات الحضارات العالمية ؛ والثاني استسلام وانسلاخ عن الهوية الحضارية الإسلامية التي لها عظمتها التاريخية وإمكاناتها للمشاركة في الحضارة العالمية .

واستيحاء من تاريخ المقاومة اليهودية للاحتلال الروماني قبيل ميلاد المسيح ، يمثل توينبي النوعين الإسلاميين من المقاومة بمواقف الوفائيين الذين يُطلق عليهم إسم الزيلوتيين الذين لا يهمهم شيء إلاّ المحافظة على الهُوية ، هذا من جهة ؛ والهيروديين الذين يقلدون الحضارة الغالبة ، مثلما فعل الحاكم اليهودي هيرودوس الذي اندمج دون تحفظ في الحضارة الرومانية، مخاطراً بهويته ، وهذا من جهة ثانية .

هل العولمة مجرد انطياع بالنسبة للمغلوبين ؟

نقول ردّاً على الأوصاف المختصرة التي جاء بها توينبي في الصراع بين الحضارتين الغربية والإسلامية بأن واقع الحضارة الإسلامية وواقع الحضارة العالمية التي يتزعمها الغرب لا يُفسر بهذه البساطة ، وذلك للأسباب الآتية :

أولاً : لأن العولمة لا زالت تخترع وتحقق مكتسباتها الأولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ونهاية الاستعمار ومنذ تحرير الشعوب وصعودها إلى مستوى المشاركة في صنع الأحداث العالمية.

ثانياً : لأن العالم الأسيوي والإفريقي يحقق الآن، أي في مرحلة ما بعد العرقية تحولاً ذهنياً إنسانياً له آثاره في العالمية الجديدة . وبهذه الذهنية يراجع الغرب تصوراته عما كان يسمى بالإنسانية الأخرى المتخلفة ، والخارجة عن الحضارة .

ثالثاً : لأن العولمة لن تتحقق من الآن فصاعداً بمحو الهُويات المختلفة في هُوية الأقوياء . بل أصبح من الضروري أن تتصف المكتسبات المدنية والأخلاقية بالإجماع العالمي، مع محافظة الحضارات والوطنيات المختلفة على خصوصياتها.

ولنا في هذا دروس من فلسفة التاريخ . يرى توينبي نفسه وهو المتأثر بالجدلية الهيجلية عن الغالب والمغلوب ، بأنه لا بد بعد الصراع من الوصول إلى أوضاع تركيبية ، كما وقع ذلك بين الشرق الديني والغرب المدني ، وكما يقع اليوم في التقاء الحضارات العالمية المختلفة ، وخصوصاً بين الغرب والإسلام في تآثر أعمق وأكثر تعميماً من التطرف إلى المحافظة المنكمشة أو الانطياع بانتحار الهُوية .

ومن الاحتمالات التي يفترضها توينبي أن الغرب الغالب والإسلام المغلوب وبجانبه الحضارات الشرقية الكبرى أي الهند والشرق الأقصى ، يمكن بعد قرون أن يتساووا في المظاهر الماديّة والتقنية ، ولكن زبدة الحضارة التي هي الروحيات أي الأديان والأخلاق بالدرجة الأولى مع أهم تطبيقاتها المدنية ، مشروع بعيد ، وهو العالمية الحقة ، وهو الحلم الكبير الذي تعبر عنه المسيحية «بمدينة الله» ، ويسميه الإسلام «أرض العدل بعد الجور».

نلتقي دائماً بالعولمة الحلم . إذ من الصعب حقّاً أن تتخلص مشاريع العولمة من الأحلام . ولقد شاهدنا في جيلنا هذا مغامرات أحدثها الحلم بمجتمع المساواة والعدل الاجتماعي ، وفك الإنسانية من أغلال الاستبداد . وإذا كانت الممارسات تدعو إلى الواقعية ، فإن الأزمات المتزايدة تدعو إلى الأمل الذي هو باعث مُخيّلة الاختراع . فهل للإسلام قوة روحية باعثة للاختراع ؟

يرى توينبي أن المسار الإنساني نحو العالمية سينتفع بكل تأكيد من عطاءات الإسلام في موضوعين : الأول والأهم منهما هو القضاء على العرقية بجميع تفرعاتها ، والثاني هو التخلص من مظاهر الانحطاط التي أحدثتها مجتمعات الكحول والملاهي .

إمكانات الإسلام في فكره الاجتماعي

قلنا إن العرض الخاص بالصراع والالتقاء بين الغرب والإسلام لا يمكن أن يقع بمثل هذا التبسيط الذي جاءت به فلسفة التاريخ في بداية وأواسط هذا القرن . وليس الفكر الاجتماعي الإسلامي محصوراً في لمسات أكدها التاريخ هي المساواة بين الأعراق في عالم المستضعفين ، أو العفة الاقتصادية التي اشتهرت بها مجتمعات المسلمين ؛ بل إن للحضارة الإسلامية أصولاً فكرية وقوة روحية قادرة على المساهمة في تحقيق مكتسبات إنسانية كبرى في التغيير الاجتماعي ، وتحريك العالم الاقتصادي نحو الأخلاق والخروج من الفوضى ، وبلوغ الكرامة الإنسانية التي تدوسها سيطرة المال .

يؤكد الفكر الإسلامي دوماً على الأصل الأول الذي هو التوحيد بمضامينه الإنسانية الخاصة بوحدة النوع الآدمي . ولا يرضى هذا المبدأ بالتصنيفات التي تنشطر بها البشرية أشتاتاً في الأعراق والثقافات العليا والسفلى . لقد كان في بداية الإسلام الأميون والكتابيون ، فتحركت الأمم الضعيفة إلى استيعاب البلاغ

الإسلامي عقيدة ، وكُسرت الحواجز بين الحضارة واللاّ حضارة فأُلحقت صفوف الشعوب الضعيفة بنُخب فارس والروم .

وإن ما يتوهمه اليوم بعض فلاسفة التاريخ من تقسيم الثقافات إلى صف «بروميثوسي» بمصطلح سبينجلر ، وهو صف الاختراع والمغامرة ، وإلى صف السكون واللاّ تحول ، إنما هو تصور أحدثته النظرة المأساوية في ثورة العقل المادّي على ديمومة الروح والأخلاق . ومن حسن الحظ أن ديمومة الروح والأخلاق قاسم مشترك بين جميع الثقافات وأن الحضارة الغربية في جانبها المسيحي لا زالت زاخرة بالحيوية ، وقادرة على التجديد . وإن الانسلاخ عن الدين لم يُحقق بكامل أطماع الفلسفة المادية في ولوج عهد اللاّ دين . بل العهد الجديد هو عهد الخروج من التعصب بما فيه تعصب المادية إلى تعايش الأديان والفلسفات . من هنا يقع اللقاء والحوار بين الحضارتين في تصور مكتسبات جديدة لإنسانية واحدة .

وإذا كان المبدأ الأول للفكر الاجتماعي الإسلامي هو التوحيد بمضامينه الإنسانية، فإن مبدأ التكريم تنطلق منه أهم معاني التحرير ويُعد من الأصول الزاخرة بالمفاهيم كخلافة الإنسان في الأرض ، والأمانة على العدل ومناصرة المستضعفين، وتشخيص المجتمعات الظالمة، والإعانة على إصلاحها .

ولا يمكن أن تُلصق هذه المعاني بالحركات الشعبية الأمية التي وُصفت بالتقليد الضيق والانعزال عن الإنسانية بدعوى المحافظة على هُوية إسلامية منهجها المقاومة بالانكماش . بل إنها تُلمس في معاصرة الانفتاح كما ظهرت عند محمد إقبال ، أو في التجديد الثوري كما جاء عند رائد الإصلاح جمال الدين الأفغاني . ولا زال أمام الأجيال الحاضرة وأجيال المستقبل إمكانات لتعميق هذه المفاهيم وعرضها للحوار الواسع بين الحضارات .

مستقبل العولمة

يجمع المفكرون اليوم على أننا حققنا فيما يسمّى بالتاريخ البطيء، أي في تاريخ ما قبل الثورة الصناعية ، مكتسبات علمية ومدنية هي أسس العولمة . إن الوطنيات بتنظيماتها المعاصرة ، والعلم وتطبيقاته الكبرى ، والتبادل المكثف في جميع الميادين المالية والاقتصادية ، جعل الإنسانية تخوض تاريخ القرون المقبلة، أي تاريخ التحول السريع ، بمكتسبات تقاربية أكثر وأغنى مما كان في الماضي .

قد يتشاءم البعض في مسار هذا التحول لأنه تحول فيه حتماً بقايا من الصراع والفوضى ، ولكن الغالبين والمغلوبين في هذا الصراع يبرزون اليوم بإرادة وقدرات متقاربة على الخروج من تناقضات وفوضى عالمية اليوم .

يشهد الأقدمون دون تعجب أن البشرية متحدة أو متقاربة في حساب الزمن ، وفي النمط العمراني ، وفي أهم القوانين ، وفي العلوم العقلية ، بل وحتى في كتابة الحروف والأرقام ، ليس عن تشاور، ولكن منذ ظهور الممالك الكونية التي بُنيت هي الأخرى على الصراع ثم اللقاء أي منذ مملكة الإسكندر ودولتي روما والإسلام . وقد توسّعت رقعة التعارف الحضاري اليوم إلى الشرق الأقصى بإمكاناته .

ولعلنا مع كل هذه التحقيقات والاتجاهات التقاربية لا نزال في عولمة جمع الشتات . وذلك لأن الهويات الوطنية والحضارية تقاوم الوطنيات المتسلطة المتربعة على عرش العالمية . فعولمة الانسجام الصحيح بين الحضارة العالمية والوطنيات التي تتعايش فيها المجموعات الثقافية المختلفة لا تزال مشروعاً للقرن المقبل .

ولقد تخيل بعض فلاسفة التاريخ ، وعلى رأسهم توينبي ، عالمية القرون المقبلة بأنها تحصل بالتقاء الأديان الكبرى كما أشرنا إليه من قبل . ولكن الخروج من عصر المادة الذي قد يدوم ثلاثة قرون أو أكثر قد يحصل بتدهور وموت حضاري، ويبكي عليه البكاؤون كما بكوا على حضارة روما ، وإن الوقوف على مشارف التاريخ للتشوف إلى هذا المستقبل الملحمي المأسوي ليس أكثر من رومانسية تُفسر بها فوضى مجتمعات الاستهلاك بطريقة شعرية مؤثرة.

ولكننا نرجع في قراءة مستقبل الحضارة العالمية إلى فجر علم التاريخ وعلم الاجتماع ، إلى ابن خلدون وعقلانيته الفطرية التي تحتاج طبعاً إلى كثير من التطويع والتلوين ، فنقول معه بأن الحضارة بمعناها الإنساني الشامل ترسخ في مختلف الأوطان ، رغم تعاقب الدول . إنها ترسخ حسب عبارته القديمة ، بالتفنن في العمران المدني ، وبالصنائع والعلوم ، رغم توالي السلط السياسية . ولا تناقض في مثل هذه النظرة بين العولمة والهوية لأن الإنسان في نظر هذه الأنثروبولوجيا الخلدونية المتأثرة بالعقيدة الإسلامية ينتسب لمشروع حضاري توحيدي ، رغم اختلاف الهويات في الثقافات والألسنة والأنظمة السياسية .

لابدّ من تكامل العولمة والهُوية
ليكون العالم واحداً ومتعددا

عبد الهادي بوطالب

إن الربط بين العولمة والهُوية الذي جاء في صياغة عنوان المحور الذي طرحه على تأملاتنا في هذه الدورة راعي الأكاديمية يوحي بأن يسفر نقاشنا عن تحديد ملتقيات للعولمة والهُوية، باعتبارهما غير متعارضتين أو متنافيتين، ويحفزنا على إيجاد تصوّر توفيقي بين أغراضهما، لتوظيف إحداهما في خدمة رسالة الأخرى.

وهذا هو الموضوع الذي اخترته للمساهمة به في إغناء بحث المحور المطروح على التأمل والنقاش، منطلقاً في ذلك من أن العوْلمة التي يراد أن تكون الطابع الأصيل المميز للنظام العالمي الجديد الذي أخذ يصنع اليوم، قد اتخذت – ولما تزل في منطلقاتها الأولى – شكل الأخطبوط الذي يمتدّ على كل مجال، ويوظف مكتسباته بالتشبّث بها لنيل المزيد، ويوشك وهو يقفز على الحواجز والقيود أن يمتص ويزدرد كل شيء.

وسنتوقف عند مفهوم العولمة وتطورها في اتجاه هيمنتها الكاملة على عالمنا، بحضورها في جميع المجالات واستيعابها، وعن علاقة عولمة الاقتصاد بالليبرالية الرأسمالية العالمية، مستعرضين الميادين التي تجري عولمتها، ومثيرين خطابها الذي تتوجه به إلى العالم، والخطاب المضاد لها، والمقاومة

التي تواجهها ، في سعي من مناهضيها للحفاظ على بعض خصوصياتهم المهدّدة في مصيرها ، مبرزين ما للعولمة من آثار حميدة وعواقب وخيمة ، ومنتهين إلى السؤال : أي عالم نريد أن يقوم في ظل القرن الواحد والعشرين الذي يطرق أبوابنا للدخول ؟ ومجيبين بأننا نطمح إلى أن يكون عالماً معولَماً ، ولكن إلى حد ما ، عالماً محافظاً على خصوصيات البشر المتنوعة وهوياتهم المختلفة ، عالماً واحداً ومتعدّداً في آن واحد .

مفهوم العولمة وتطوره :

إن الاتجاه إلى عولمة حياة البشر اتجاه قديم ، وليس هو من وحي العولمة المعاصرة ، ولا من تنظير مفكّريها ، فالقيم الأخلاقية التي انطلقت من تنظيرات وفلسفات عبر العالم متجاوزة حدوده الجغرافية والسياسية كانت تريد أن يلتزم بها الإنسان كله . والإسلام الدين العالمي ألغى في ثورته التحريرية الكبرى اختلاف الحدود والجنسيات والمواطنة والطبقات والفروق العرقية والقبلية لتكون دعوته عالمية بلا حدود ، ومعتنقوه مواطنين عالميين ، ولم يبق من الحواجز بين البشر إلاّ تفاضلهم بمقياسي الفضيلة والتقوى ، أو الرذيلة والانحراف .

وفي الغرب فإن الدول الكبرى المنتصرة في الحروب كانت دائماً تريد أن تضع العالم بعد انتصارها في قبضتها ، وتصوغه على شاكلتها . وحين يكون المنتصر مجموعة من القوات الدولية ، يكون النزوع إلى اعتبار نظمها السائدة الغالبة أجدر النظم بعولمة العالم على شاكلتها .

هكذا انتهت الحرب العالمية الأولى - التي شنت بين القوى الاستعمارية - إلى عولمة عالم المنهزمين . وتم ذلك بسقوط أربع إمبراطوريات لم يعد لها نصيب في كعكعة العولمة بالمعنى الخاص المراد في ذلك الحين .

أما في الحرب العالمية الثانية التي خرجت فيها جبهتان متعارضتان منتصرتين، فقد أصبح للعولمة معنيان بتقسيم مضمونها إلى ما عولمه على شاكلته الاتحاد السوفياتي، وما عولمه الحلفاء الغربيون الذين كانت الولايات المتحدة الأمريكية زعيمتهم الأولى . وكان التعايش بين القطبين يعني هذه العولمة المجزأة، كما كان يعني أن تظل المناطق التي لم تتمحّض تبعيتها لهذه الجبهة أو تلك مسرحاً للتنافس لعولمتها إما في قالب الاقتصاد الحر، أو الاقتصاد

الموجه ، في الرأسمالية ، أو الشيوعية .

وببعض التجاوز يمكن أن نقول - ونحن نجمع النظائر لرصد مفهوم ظاهرة العولمة تاريخياً - إن محاولة عولمة المغرب كسوق دولية مفتوحة كانت ضمن مداولات المؤتمر الدولي المنعقد بالجزيرة الخضراء في سابع أبريل 1906 الذي حاول أن يفرض على المغرب في المجال الاقتصادي ما سمي آنذاك نظام الباب المفتوح .

ومنذ ثمانينات قرننا تلاحقت أحداث تركت بصماتها على العالم ، وكانت وراء العمل على تغيير نظمه وتوحيدها في نظام عالمي جديد ، أو عالم جديد تضافرت جميعها مؤشرة إلى سقوط قطبية الاتحاد السوڤياتي وبداية عهد الأحادية القطبية مشخصة في الولايات المتحدة الأمريكية .

ففي سنة 1985 أعلن كورباتشوف ثورته الهادئة بالشروع في إقامة نظام جديد بالاتحاد السوڤياتي أساسه الإصلاح (البيروسترويكا) والشفافية (كلاسنوست) .

وفي سنة 1987 تضخم حجم العالم بتجاوز سكانه خمسة ملايير نسمة .

وعرفت سنة 1989 تفكّك الاتحاد السوڤياتي وسقوط جدار برلين .

وتلتها سنة 1989 مُسجِّلة توحّد ألمانيا في دولة رأسمالية ديمقراطية.

وفي سنة 1991 اجتاح العراق الكويت ونادت الولايات المتحدة الأمريكية حلفاءها الغربيين إلى حرب «عاصفة الصحراء» ، ووقف الاتحاد السوڤياتي يتفرج على المشهد ، مسجّلاً تخليه عن التنافس على القطبية ، ودعا الرئيس بوش إثر الانتصار إلى إقامة نظام عالمي جديد .

وفي 3 يناير 1992 استجاب مجلس الأمن لدعوة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إلى عقد قمّة صدر عنها بيان كان الوثيقة الدولية الأولى التي أفسحت المجال للمنظمات العالمية المتخصّصة لإصدار تقنيات وتنظيمات أخذت تؤلف ما يمكن أن يطلق عليه استراتيجية العولمة . فما هي هذه العوْلَمة ؟ وما هي مجالات عملها ؟

عولمة الاقتصاد :

كان البدء بعولمة الاقتصاد يستهدف ـ كما قيل ـ تحقيق تنمية اقتصادية عالمية شاملة ، وتشخيص تعاون العالم على صعيد الاقتصاد كمنطلق لتعاونه الشامل في سائر المجالات الأخرى .

وقد بدت عولمة الاقتصاد امتداداً لنظام التحررية الرأسمالية العالمية الذي يهدف إلى تمكين الرأسمال القوي من تحقيق أوفر الأرباح عن طريق تحرير التجارة وإخضاعها للتنافس الحر ، وهو نظام الاقتصاد الحر الذي يقوم على فتح الأسواق للرأسمال القادر على غزوها ، والذي يسمّى اقتصاد السوق .

لكن اتسع حجم عولمة الاقتصاد مع بداية التسعينات نتيجة الترابط الذي أحكم بين رؤوس الأموال العالمية من جهة ، وبين أسواق المنتوجات والخدمات العالمية من جهة ثانية ، وبفضل تسارع الدول التي لم تلتحق بمنظمة التجارة (الگات) إلى الانخراط فيها والالتزام باتفاقية التجارة العالمية . وازداد حجم عولمة الاقتصاد اتساعاً بعد جولة الإيرغواي الثانية التي انبثقت عنها منظمة عالمية جديدة باسم المنظمة العالمية للتجارة عوضت منظمة (الگات) . وقد جاءت مقتضياتها وأوفاقها تؤكد مبادىء حرية تنافس رؤوس الأموال ، والإلغاء التدريجي للحواجز والقيود التي تعترض حرية تنقلها وتدفقها على الأسواق ، كما جاءت تؤكد حرية تنقل الإنتاج الوطني بين الأسواق . فالسلع والخدمات التي تنشأ في فضاء اقتصادي محلي أو وطني تصمم وتنتج في فضائها ، وتوزع وتستهلك في فضاء دولي ، ويتناسى منشأها وأصلها . وبذلك تندمج الاقتصاديات الوطنية شيئاً فشيئاً في الاقتصاد العالمي في نطاق ما أصبح يطلق عليه اسم الانفتاح الاقتصادي الشامل.

ولا نحتاج إلى القول بعد هذا إن عولمة الاقتصاد تتطلب أن تتخلى الدولة أو القطاع العام عن دوره لفائدة الرأسمال الخاص الوطني والأجنبي ، وأن تعتمد الدولة الوطنية سياسة تخصيص القطاع العام (التي أطلق عليها المغرب اسماً غريباً عن العربية هوالخوصصة ، وحملت في جهات عربية أخرى اسماً أغرب هو(الخصخصة)، وأن ترتفع القيود على سياسة التخصيص هذه حتى تنتهي إلى تجريد القطاع العام من صلاحياته السابقة التي كانت تعطي للدولة الوطنية الرتبة الأولى في تسيير الاقتصاد الوطني . وكل ذلك لفائدة القطاع الخاص الذي أصبح

فاعلاً في مجالات التشغيل والصحة والتعليم والمحافظة على البيئة ، وتسيير بعض المرافق الإدارية كمصالح الماء والكهرباء والمقاولات الوطنية .

إن العولمة تعهد بهذا التسيير إلى القطاع الخاص وإلى الشركات متعدّدة الجنسيات التي تقول الإحصائيات عنها ، إنه كان يوجد منها في العالم سنة 1970 ما يناهز 100 شركة ، فتصاعد عددها إلى ما يتجاوز اليوم 40 000 وتضيف الإحصائيات أنه صنفت منها مائتا مؤسسة اقتصادية ما بين دولة وطنية وشركات متعدّدة الجنسيات على أنها أكبر المؤسسات الاقتصادية حجماً، فتجاوز عدد الشركات الخاصة المائة ، وأخذت الدولة الوطنية فيها أقل من النصف الباقي.

وهذا يشير بجلاء إلى التحول الذي طرأ على الاقتصاد العالمي نتيجة عولمة الاقتصاد وتخصيص القطاع العام ، وتقليص دور الدولة ، ويبرز المسافة التي قطعها نظام عولمة الاقتصاد في مسيرته التي أصبحت تبعده عن مسيرة نظام الرأسمالية التحرّرية العالمية الذي كان يمضي في طريقه على مهل واستحياء .

وبخصوص الشركات متعدّدة الجنسيات يحسن أن نتوقف عند إحصائيات أخرى تقول عنها إنها لا تساهم إلاّ بنسبة 7% في التشغيل العالمي، ولا تؤدّي إلاّ 9% من مجموع الضرائب العالمية ، بينما تحتكر 80% من التجارة الدولية .

اتساع العولمة :

لكن العولمة تجاوزت مجال الاقتصاد لتعولم الإنسان في كل مجال، متحدية قدرة خصوصياته القومية والفردية على الصمود في وجه مدها ، وواضعة مناعته الذاتية موضع اختبار صعب.

على سمع العالم وبصره وفي غفلة من بعض فصائله المهمشة تجري عولمة الإعلام والعلم والتيكنولوجيا والثقافة والملكية الفكرية ، تواكبها محاولة عولمة القيم والأخلاق وأنماط العيش ومناهج التفكير، وفي ظل هذه العولمة الشاملة يراد أن تتعولم الهويات والخصوصيات كذلك.

إن العولمة ذات أبعاد سياسية ، واقتصادية ، وثقافية ، وإيديولوجية . وكان البدء بالميدان السياسي عندما انخرط العالم في نظام الديمقراطية الغربية الذي أصبح لا مناص من تطبيقه بتقنياته مضموناً وشكلاً ، مما تعولم معه شكل الحكم ونوع المشاركة فيه ، وتعولمت معه الآليات الموصلة إلى إفراز اقتراع شعبي

سليم . وتكفلت المنظمات الدولية بعولمة القانون الدولي والشرعية الدولية وحقوق الإنسان . وعولمت مواثيقها نظم الحرب والسلم وطرائق التعاون الدولي . وبذلك تعولمت السياسة في أوسع معانيها التي تشمل تنظيمات الحكم وشروط التعاون الدولي والعلاقات الدولية العامة . وأصبح المجتمع الدولي يضبط دقائق هذه العولمة ويتحكم فيها من أصغر مكوناته إلى هيأة الأمم المتحدة بمرافقها وعلى رأسها مجلس الأمن .

أما في المجال الاقتصادي فإن عولمة الاقتصاد التي تحدثنا عنها مست كل ما يتصل بعيش الإنسان من إنتاج واستهلاك وتوزيع وتبادل .

وفي المجال الثقافي أخذت العولمة تمسّ الثقافة بمعناها العام، أي كل ما يجيش به فكر الإنسان من تصورات ونظريات وممارسات ، وما يخفق به قلبه ويرتاح له ضميره من تمتع بحرية الفكر والتفرد بالخصوصية والشعور بالذات، والحوار بلغة الذات مع النفس والناس .

ولنتوقف بسرعة وفي شكل ومضات لنرصد عمل العولمة في المجالات التي أشرنا إليها :

عولمة الإعلام :

تمضي عولمة الإعلام عن طريق عولمة وسائل التواصل والاتصال ، أي تكنولوجية الإعلام المتقدمة . وهي شبكات الاتصال ، وقنوات البث الفضائي التي تنقل معلومات بنوك المعطيات عبر الكرة الأرضية ، وبذلك جعلت منها قرية صغيرة كما قال عنها ماك لوهان .

وقد أصبح الإنسان يحيا في فضاء عالمي بدون حدود ، يعيش مع الآخرين لحظات أفراحهم وأتراحهم ساعة وقوعها ، ويشاهد بعينه كل يوم صورة واضحة المعالم والقسمات عن نظيره في كل مكان . ودور «الأنتيرنيت » اليوم أساسي في هذه العولمة أو هذه الثورة العالمية التي تتحكم في مسيرتها شركات الاتصال والتواصل متعدّدة الجنسيات ، وتعمل بالتنافسية الحرة : الركن الأساسي في العولمة . وأغلبيتها الساحقة أمريكية .

وإن معظم القنوات التلفزية الفضائية ، وبمعونة شركة الإشهار متعدّدة الجنسيات إذ تمجد عولمة الاقتصاد ، تعمل في نفس الوقت على عولمة الفكر

وتوحيد نمط العيش ، بالحث ـ بالأسلوب السيكولوجي المؤثر ـ على الأخذ بفوائد الاستهلاك الضخم ، وتفضيل الإنتاج الغربي عن طريق توفير إشهار واسع له يعمل بوسيلتي الإغراء والإثارة. وفي طليعته الإنتاج الأمريكي مادة وفكراً ونهجاً .

ويكفي أن نعلم أن اللغة السائدة في بث هذه القنوات هي اللغة الإنگليزية التي يظهر أن العولمة تتجه إلى جعلها لغة العالم .

إن 88% من معطيات « الإنتيرنيت » تبث باللغة الإنجليزية مقابل 9% بالألمانية ، و 2% بالفرنسية ، و 1% يوزع على بقية اللغات الغربية .

وتبدو عولمة الإعلام مشخصة في تراجع المكتوب ، ونهاية حضارة الورق، وانحسار مدها أمام اتساع وسائل الاتصال المتطورة أو حضارة التطور التيكنولوجي. واليوم فإن أربعة وكالات أنباء عالمية غربية تحتكر وحدها الخبر وتصوغه بكل حرية . هي الوكالة المشتركة للصحافة «أصوصيتد بريص» وهي أمريكية وأعظم وكالة أنباء في العالم ، والوكالة المتحدة للصحافة «يونايتيد بريص» ، وهي أيضاً أمريكية ، و«رويتر» الإنجليزية ، و«فرانس بريص» الفرنسية.

وإذا عرفنا أن أكثر من خمس سكان العالم أمّيون، أي لا يحسنون القراءة والكتابة، وأن الأغلبية الساحقة من سكان العالم أمّيون حضاريون ، أي لا يعلمون شيئاً عن تطورات الحضارة التيكنولوجية والمعلوماتية ، إما لأنهم لا يستعملونها بالمرة ، وإما لأنهم يكتفون باستعمالها في الحدود الدنيا ، علمنا أن عولمة العالم في مجال الإعلام لا يستفيد منها إلاّ القادرون على اكتسابها ، أي أقلية نادرة بين البشر . وهو ما لا يزعج العولمة التي تقوم على حرية التنافس وتمكين الأفضل والأقوى من ربح رهانها ، مما دفع بعضهم إلى أن يطلق عليها إسم الداروينية الاجتماعية .

عولمة العلم :

لم تعد عظمة الدول تقاس باتساع ما تستحوذ عليه من فضاء جغرافي واسع الامتداد ، ولا بمقدار توفرها على أدوات النفوذ العسكري وتفوقها في التسلح المتطور، بل أضيف إلى ذلك وقبله قدرتها على التحكم في الاستفادة من الشبكات الاقتصادية ومراقبتها، وتوجيهها لقنوات الإعلام والاتصال، وأيضاً مقدار ما تملك من قدرات البحث والمؤهلات العلمية للاختراع وهذا ما يتوفر بتفوق وعلى تفاوت للمجموعة العلمية الثلاثية أو الثالوث : (TRIADE) : أمريكا

الشمالية، وفي طليعتها الولايات المتحدة الأمريكية ، والاتحاد الأوروبي، واليابان.

وتقول الإحصائيات إن نفقات - البحث - التنمية (.R.D) كانت تبلغ في مجموع العالم سنة 1992- 25 مليار دولار. وكان ينوب هذا الثالوث وحده منها 82,6% موزعاً كما يلي : الولايات المتحدة الأمريكية 38,5% والاتحاد الأوروبي 28,3% واليابان 15,8% ودول آسيا 9,5% ، وروسيا «الاتحاد السوفياتي سابقاً» 4% ، وينوب أمريكا اللاّتينية أقل من واحد في المائة ، وإفريقيا 0,2% فقط .

وقد ساعدت أدوات التطور التيكنولوجي على عولمة العلم بما جعل معطياته وقواعده تتوحّد، ولكن الأرقام السابقة تجعلنا نتعرف على من يتحكم في تطوير عولمة العلم ، وبالتالي من يسود عالم اليوم .

عولمة الثقافة :

إن عولمة الاقتصاد والسياسة ونظم الحكم والإعلام والتيكنولوجيا تفضي حتماً إلى عولمة الثقافة التي يراد لها أن تصبح نموذجاً فكرياً وحيداً ترتكزه في العقول والضمائر الأشرطة المتلفزة وأشرطة الفيديو أو ذلك الذي تبثه قنوات الفضاء وتطرق به البيوت وتقتحم الأسر ، وتقدمه كإحدى وسائل الإيضاح التربوي المعاصر ، أو بواسطة شبكات الإشهار، وأغلب ذلك يبث باللغة الإنجليزية .

ولقد أصبح أغلب ثقافة اليوم هو محتوى ما يبث عن طريق هذه الشبكات ، وضمنه ما يزخر به من قيم وأخلاقيات تعكس أخلاقيات من يشرفون على تلك الشبكات ويوجهونها .

والكل يعلم أن النمط السائد في هذه الثقافة هو النمط الأمريكي . وعلى سبيل المثال فإن 80% من واردات صناديق التذاكر في دور السينما البريطانية تأتي من عرض أشرطة أمريكية . وإن نسبتها في فرنسا تبلغ 60% ، بينما تصل نسبتها في ثلاث دول أوروبية شرقية إلى 90% هي التشيك وبولونيا وهنغاريا.

كما تقول الإحصائيات إن الإنتاج السينمائي الأمريكي كان يبلغ سنة 1944 ستين بالمائة من الإنتاج العالمي ، فقفز في سنة 1985 إلى 76 في المائة . ومن المؤكد أن هذه النسبة قد تنامت طيلة الإثنتي عشرة سنة الأخيرة التي لا أتوفر على إحصائياتها .

عولمة الملكية الفكرية :

كذلك يبدو النزوع إلى عولمة الثقافة على صعيد مداولات المنظمة العالمية للملكية الفكرية (O.M.P.I.) فيما يخص إخضاع حقوق المؤلف للعولمة ، إذ طرح الأمريكيون على بساط البحث طلباً بتخلي أصحاب حقوق تأليف الكتب والأغاني وجميع أشكال الإنتاج الفكري عن تسيير ملكيات حقوقهم والعهد به إلى المجموعات الكبرى الخاصة . وعارضت دول الاتحاد الأوروبي هذا النوع من العولمة ، ولكن قبلته بريطانيا وحدها فأحدثت بذلك ثغرة في صف أعضاء الاتحاد الأوروبي . والمجموعات المراد منها أن تمارس تسيير حقوق الملكية الفكرية هي المجموعات الأمريكية القادرة على كسب رهان التنافس حتى في هذا المجال أيضاً .

ولقد قامت أوروبا ـ بقيادة فرنسا ـ بحملة داخل المنظمات الدولية المتخصّصة مطالبة بمنح «الاستثناء الثقافي» لمجال الإعلام السمعي والبصري والإنتاج السينمائي، لأن فرنسا تعتبر أنها سبقت هوليود إلى اختراع السينما، وبالتالي فمن حقّها أن تطالب لإنتاجها السينمائي خاصة، والثقافي عامة باستثنائه من التعامل معه كمجرد إنتاج اقتصادي لم تعد اتفاقية التجارة العالمية تسمح بحمايته .

عولمة الأخلاق والقيم :

ويثور نقاش صاخب حول عولمة الأخلاق والقيم ، خاصة عندما يصل التعامل مع الأخلاق المتعارف عليها كأخلاق عالمية إلى المس بها بإدماج عناصر تقييم جديدة فيها تضع الأخلاق والديانات موضع التساؤل.

عندما قدت وفد المغرب إلى مؤتمر بكين حول المرأة ، اصطدمنا بصعوبات نتجت عن سعي وفود جمعيات غير حكومية خاصة إلى إدماج حقوق ما سمّته بجنس بشري ثالث ضمن حقوق الإنسان ، جنس قيل عنه إنه لا يريد أن يكون لا ذكراً ولا أنثى . وعارضت الأغلبية الساحقة من الوفود هذا الاتجاه الشاذ . واحتد النقاش بين مؤيديه ومعارضيه ، وأخيراً فشل المتعصّبون للاعتراف له بحقوق الزواج والميراث والهوية المتميزة ، ولم يتمكنوا من انتزاع قرار من المؤتمر بتخويله حقوقاً متميزة عن حقوق الجنسين . وكان تبريرهم لموقفهم الشاذ أن حقوق الإنسان ينبغي أن تعولم على ضوء تقسيم البشر إلى ذكر وأنثى وما

بينهما. وأن تعطى لهذا الجنس الثالث حقوق متساوية مع حقوق الجنسين .

وهكذا نرى أن العولمة كما قلنا في طليعة هذا الحديث تريد أن تمتد امتداد الأخطبوط .

إدارة العولمة :

للعولمة إدارة اقتصادية عالمية تمارسها بحزم وقوة وبتقنيات علمية مؤسسات دولية على صعيد التنظير والممارسة ، أكبرها البنك العالمي ، وصندوق النقد الدولي ، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي يقال عنها إنها نادي الأغنياء.

وكلها تفكر بالمنطق الأمريكي وتستمد تنظيرها من نمط الاقتصاد الأمريكي الناجح المتوفر على رؤوس الأموال الكبرى القادرة على كسب الرهان في مجال تنافس الرأسمال العالمي . وهذه الإدارة هي التي توجه سياسة العولمة وتضغط على الدول للعمل بتوجيهاتها.

وهذا يقودنا إلى القول إن كل شيء يؤهل الولايات المتحدة لتفوز بقصب السبق في نظام العولمة الذي أخذ العالم يعيشه ، والذي لا يقوى على المنافسة المحدودة فيه بعد الولايات المتحدة وبتفاوت ، إلاّ كندا في أمريكا الشمالية، ومجموعة الاتحاد الأوروبي ، ومنطقة شرق وجنوب شرق آسيا التي تضم اليابان والصين والتنينات الصاعدة التي ترتد ببصرها إلى الشرق وتقتبس من النهج الياباني.

خطاب العولمة :

تواجه العولمة بخطابها العالم كله بعد أن هدّت معاقل الأيديولوجيات المناهضة لليبرالية الاقتصادية . ويقول الخطاب الأمريكي إن العولمة ليست مجرد خيار قابل للتبنّي والرفض ، بل هي حتمية لا مناص عنها في توجه النظام العالمي الجديد. ولا خيار للعالم النامي غيرها إلاّ خيار بقائه محبوساً في تخلفه. ويضيف هذا الخطاب أن العولمة هي أقرب الطرق وأجداها لتحقيق الحداثة السياسية والاجتماعية والفكرية للعالم المتخلف، وهي أنجع الوسائل لطيه بسرعة مراحل التنمية الشاملة ، لأنها وحدها الكفيلة بتأهيله اقتصادياً ، وبالتالي فكرياً واجتماعياً، بل يذهب الخطاب إلى القول إن تغيير العالم إلى أفضل مرهون

بتطبيقها . وبذلك يأخذ شكل الهجوم وإحكام ليّ الطوق على حرية الاختيار، لأن العولمة بمقتضى هذا الخطاب هي السبيل الوحيد إلى تنمية عالم بلا حدود اقتصادية ، عالم لا يسوده إلاّ قانون السوق ، ولأن برنامجها وحده الكفيل بتضييق الهوة الفاصلة بين الأغنياء والفقراء ، وبين المجتمعات المتقدمة اقتصادياً والأخرى الطامحة إلى النمو.

ويضيف الخطاب الأمريكي مدللاً على العولمة أنه لم يعد في إمكان الدول الصغرى أن تستغل تناقضات الكبار كما كانت تفعل أثناء الحرب الباردة ، وبأن الانفتاح السياسي الذي تحقق بين العالم بعضه على بعض لا ينفصل عن الانفتاح الاقتصادي، فهما معاً أساسيان في مفهوم العولمة ، لذلك تربط الولايات المتحدة بينهما ربطاً عضوياً ،وترهن تعاونها مع الغير بمدى احترامه والتزامه بالانفتاحين معاً .

عمل إدارة العولمة :

ويواكب هذا الخطاب المنهجي حملة تقنية رديفة تقوم بها المؤسسات الاقتصادية الدولية التي تمثل الإدارة التي تعمل بها العولمة ، مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي لإسناد الخطاب الأمريكي بتقارير معزّزة بإحصائيات عن الوسائل الكفيلة بانتشال الاقتصادات الوطنية من ركودها أو تعثرها ، وعن الآليات التي يجب على الدول النامية أن تستعملها لتحقيق النهضة الاقتصادية على درب التنمية الشاملة ، ومنها ما عرف ببرامج التقويمات الهيكلية، والتخصيص الشامل، وانحسار دور الدولة الوطنية ، وتخلّيها عن الإنفاق على ميادين الرعاية الاجتماعية التي تثقل كاهلها في مجال التربية والتعليم والصحة والإعلام والبيئة والتشغيل والمنافع الاجتماعية ، وتحرير الدولة من أعباء صندوق المقاصة بترك الأسعار للتنافس الحر وقانون العرض والطلب، وتخفيض كلفة المقاولة، والالتزام بالليونة والمرونة في علاقات الشغل .

وهكذا فالعولمة بمقتضى هذا الخطاب دينامية واعدة بمستقبل أرغد للبشرية، وبفضلها تستطيع فصائل العالم تحقيق التغيير الذي كانت تطمح إليه، والتي كانت تفتقد - قبل التوجه نحو العولمة - وسائله وآلياته. ويتوجه منظرو العولمة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى العالم بهذا الخطاب دون أن يغفلوا تركيز الاقتناع لدى شعوبهم أنفسهم بحسناتها. فالرئيس الأمريكي بيل كلينتون يخاطب الأمة الأمريكية ويقول : «ستكون العولمة حظ الولايات المتحدة الواعد، ولن

تشكل أية عرقلة لتقدمها. ستقيم عالماً جديداً بحدود جديدة يجب توسيعها، ولن يشكل قيام العولمة أي تهديد لنا». ولكن هذا بالنسبة للأمريكيين، فماذا عن الآخرين ؟

الخطاب المضاد لمناهضة العولمة

والعمل على الحفاظ على الهوية .

يخشى الكثيرون على الهوية والخصوصية من امتداد العولمة ، هذا الامتداد الكاسح، ويعارضون الخطاب الأمريكي بخطاب مضاد يهاجمون فيه الولايات المتحدة الأمريكية ويشيرون إليها على أنها لا تسعى من وراء عولمة العالم إلاّ إلى «أمركته» وصياغته على شاكلة عالمها.

والمنظرون الفرنسيون أكثر الأوروبيين دعوة إلى التحفظ من هذه العولمة المجازفة ، وإلى حماية هويتهم من مخاطر ابتلاعها من لدن العولمة التي ينعتونها بالمتوحشة . ويشارك في هذا الخطاب حتى شخصيات فرنسية حكومية تقتعد أعلى مستوى في صنع القرار .

ويصف بعضهم الغزو الفكري الأمريكي بأنه إمبراطورية جديدة فضاؤها العالم كله بلا حدود .

وتنوع فرنسا خاصة مجال مقاومتها لهذا الغزو ، فتفرض الحكومة الفرنسية على قنوات التلفزيون الفرنسي أن يخصص 60% من برامجه للإنتاج الأوروبي حتى لا يطغى عليه الإنتاج الأمريكي . كما أصدرت الحكومة الفرنسية تعليمات بحجب المساعدات المالية والمادّية عن جميع التظاهرات الثقافية الفرنسية التي لا تجعل الفرنسية لغة أعمالها . وهناك اتجاه في فرنسا لإيجاد تقنين يمنع على المسؤولين الحديث في التظاهرات العامة بغير اللغة الفرنسية .

وغير بعيد ألحت فرنسا ـ تكريماً لهُويتها وتمجيداً للغتها ـ أن لا ينتخب على رأس الأمانة العامة لهيأة الأمم بعد بطرس غالي من لا يمتلك اللغة الفرنسية .

ودفاع فرنسا عن هُويتها وخصوصياتها اللغوية والثقافية في مواجهة عوْلَمة بدون حدود هاجس يؤرق المثقفين والمفكّرين والساسة ، حتى ليمكن القول إن فرنسا تجتاز أزمة هُوية وصفها بعض الكتاب بأنها «أزمة عصبية جماعية» نتيجة طغيان الثقافة الأمريكية الناطقة باللغة الإنجليزية على ثقافتها ولغتها وعلى

حساب تقلّص دورهما عبر العالم . وفي ذلك كتب ميشيل سيريس : «إن الأغنياء وصانعي القرار في فرنسا أصبحوا لا يتحدّثون إلاّ بالإنجليزية . والفرنسية أصبحت لغة الفقراء ».

وفي آخر قمّة شهدها الرئيس ميتران للدول الناطقة بالفرنسية دعا المؤتمرين إلى مساعدة فرنسا على الدفاع عن لغتها وهُويتها في مواجهة الغزو الفكري الأمريكي «ولكن الدول الفرنكفونية التي كان يستنجد بها لا تشكّل سوى 3% من سكان العالم».

أما وزير الثقافة الفرنسي فقد شن حملة على الولايات المتحدة الأمريكية في اجتماع اليونسكو بالمكسيك قائلاً : « إني أستغرب أن تكون الدول التي علمت الشعوب قدراً كبيراً من الحرية ودعت إلى الثورة على الطغيان ، هي التي تحاول أن تفرض ثقافة شمولية وحيدة على العالم أجمع » . وأضاف : «إن هذا شكل من أشكال الإمبريالية المالية والفكرية لا يحتل الأراضي ، ولكن يصادر الضمائر ومناهج التفكير واختلاف أنماط العيش » .

ولقد ذهب الرئيس شيراك في الدفاع عن نمط العيش الفرنسي إلى حدّ أنه عارض أن يقام مطعم «ماكدونالد» في برج إيفيل ليظل فضاؤه على الأقل منفرداً بنمط العيش الفرنسي . إن حرباً باردة لا تعلن عن نفسها محتدمة عبر العالم في مجال الحفاظ على الهوية الوطنية يسجل فيها أنصار العولمة الشاملة ضربات للهُوية لم ترق إلى أن تكون قاتلة ، ولكنها مقلقة.

وإن النرويج حين عارضت اتفاقية ماستريخت ، كانت إنما تدافع عن هُويتها التي خشيت عليها من الاندماج في الهُوية الأوروبية الواحدة بالرغم من انتمائها جغرافياً إلى الفضاء الأوروبي.

وسنغافورة الجزيرة التي تقوم بها دولة متحرّرة الاقتصاد ومتقدمته، تتعامل بتحفظ مع «الأنتيرنيت» ، وتخشى على قيمها الكونفوشيوشية من الانحدار إلى الانحلال والتفسخ والعصف بخصوصيتها.

وفي يناير 1997 كانت كوريا الجنوبية (التي كان يضرب بها المثل المشخص لنمط دولة رأسمالية متحرّرة عظمى منفتحة على الاقتصاد العالمي مؤمنة ومطبقة لنظام العولمة) مسرحاً لإضرابات واضطرابات للدفاع عن حقوق العمال التي فقدت اعتبارها في ظل عولمة الاقتصاد ، لأن رعايتها تتنافى مع

توجهات العولمة ، فنظمت لأول مرة الفيديرالية النقابية المحظورة إضرابات المطالب الاجتماعية . ووصفت هذه الإضرابات بأنها ثورة على العولمة التحرّرية المجازفة .

ولنختم بالقول إنه يوجد حتى في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها تيار شعبي ممنهج فكرياً ينادي بالحفاظ على الهُوية الأمريكية التي أصبحت مهدّدة بتدفق الهجرة العالمية .

لابد من تكامل العولمة والهُوية

إن التشبّث بالهويات لا يمكن أن يقتلع بين عشية وضحاها من ضمائر الشعوب وفكر الأمم. ولا يمكن للعولمة أن تقتحم حصون الهويات والخصوصيات المنيعة بممارسات مجازفة غير مدروسة.

والعالم الذي تريده الشعوب هو عالم لا تزدرد فيه العولَمة الهُويات والخصوصيات بما يجعله عالماً «روبوتي» السمات والحركات ، الفرد فيه نسخة مكرّرة طبق الأصل ، والبشرية فيه فاقدة نعمة تنوع بشرتها ، ولذة اختلاف طعمها ونوقها ولونها ونمط تفكيرها وعيشها ، أي كل ما يتصل بالهوية المميّزة والتفرد المثري لفصائل البشرية المخصب لعطائها . ولا بدّ من تكامل العولمة بحسناتها وآثارها الحميدة مع الهوية بخصوصياتها وتميزاتها ليكون عالم الغد عالماً واحداً (أو مفرداً)، ومتعدداً (أو جمعاً) في آن واحد .

أسس الحوار بين الأديان

ادريس العلوي العبدلاوي

إن الدعوة الإسلامية دعوة عالمية موجهة للناس كافة ، تقوم على الكرامة والحرية والعدل والمساواة ، وفي إطار من هذه الشمولية ، كفل الإسلام للإنسان الحق في الحياة والكرامة والعدل ، والمساواة وحق العمل والأمان وحق الهجرة ، كما كفل للإنسان حرية العقيدة والتفكير والضمير والرأي والمسكن والتنقل وغير ذلك من الحقوق الأساسية .

وصرح الخالق العظيم سبحانه بهذا التكريم ، فقال تعالى : ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً﴾ (الإسراء 70) .

وهذه الآية من سورة الإسراء المكية، والقرآن المكي يتعلق في أغلبيته بتقرير العقيدة الإسلامية في النفوس ، ودفاع عن الرسالة المحمدية ، وعناية بأمور البعث والآخرة وله تعلق آخر ، وهو المبادىء الأخلاقية والإنسانية والاجتماعية .

وإن هذا التكريم كما تدل الآيات والأحاديث ليس خاصاً بعنصر دون عنصر، ولا بجنس دون جنس ، بل الجميع سواء في التكريم ، وقد قال النبي ص «كُلُكُمْ لآدم وآدم من تراب ، لا فضل لعربي على أعجمي إلاّ بالتقوى » ، فالكرامة الإنسانية يقرّرها القرآن والسنة لكل من يتحقق فيه معنى الإنسانية .

لقد أكد الإسلام كل ما جاءت به الرسل والكتب المنزلة ولم ير أيّ ميز عنصري بين بني الإنسان ، إذ ليست فروق الجنس واللون واللغة سوى مظهر لحكمة وعبقرية الباري عز وجل . ولم يخل الإسلام من حلول ناجعة ضمن عالمية فعالة ومعارف شاملة وضبط رصين لمسار الحياة الإنسانية بصورة تؤلف بين الشعوب والحضارات والأجناس واللغات واللهجات المختلفة . ولعل أبرز هذه المبادىء اعتبار المجتمع الإنساني كياناً واحداً ، بل أسرة واحدة يسودها نظام متكامل يضمن حرية الفرد وحقوقه طبقاً لمقتضيات الشريعة ، كما يقرر تكافل أفراد الأمة والمجتمع في نطاق مسؤولية جماعية ومواجهة مشتركة بناءة لمتطلبات العصر مع فرض احترام حقوق الأقليات غير الإسلامية ، داخل المجتمع الإسلامي ضمن تسامح عادل واستفادة كاملة من موارد الدولة .

لقد امتد الخلق السياسي وروح التسامح والحس بالمواطنة الإنسانية حيثما امتدت معاملات الدولة الإسلامية ، ومهما تناءت التخوم ، دون أي اعتبار للمصالح غير المشتركة ، أو لما يمكن أن يجنيه هذا الجانب من مكاسب على حساب الجانب الآخر . فالروابط الإنسانية لا يمكن تقييمها - في المفهوم الإسلامي - بالمكاسب المادية ، ويكفي هنا أن نشير، على سبيل المثال، إلى الدور الذي اضطلع به يهود المغرب بفاس العاصمة الروحية للمملكة المغربية حيث أقاموا - في ظل الإسلام - علاقات موصولة بمراكز التلمود في العالم باركها ملوك المغرب طوال ألف عام ، كما تساكنوا حول جامعة القرويين التي ضمت طلبة من أوروبا منذ القرن الرابع الهجري ، في طليعتهم «جيربير» Gerber الذي شغل منذ عام 999 ميلادية كرسي البابوية في الفاتيكان . أما المسيحيون فإن سلطان المغرب المولى إسماعيل كما كان - كما أجمع على ذلك مؤرخو المسيحية - أكبر حماة طائفة الفرنسيسكان Franciscains التي خولها امتيازات لم تجرؤ أية أمة مسيحية على المطالبة لها بها .

إن الأسس التي قامت عليها دعوة الإسلام تعتبر الناس أمة واحدة لا تفرق بينهم الأجناس والألوان واللغات والعصور، وأنهم خلقوا ليتعارفوا ويتعاونوا، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ (الحجرات، 13). كما يسعى الإسلام لتوحيد البشرية على ما فيه صلاحها وتدعو تعاليمه وتشريعاته إلى الخير بالحكمة والموعظة الحسنة ، ويجادل المخالفين

بالتي هي أحسن ، فلا ضغط على الحريات ، ولا إكراه في الدين، ولا فرض للأفكار والمعتقدات.

لقد ضمن الإسلام حقوق جميع الناس ودعا إلى السلام العام بين جميع البشر فقال جل جلاله : ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلاَ تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾. (البقرة، 208).

إن التعامل بين الناس والشعوب والتعاون بينهم علي الخير يقتضيان أن يكونوا مسالمين لبعضهم بعضاً، ولو اختلفوا في العقيدة والجنس واللغة واللون. والإنسانية لا تتحقق مطامحها العادلة ، ولا يضمن الناس راحتهم واطمئنانهم وسعادتهم إلاّ إذا ساد السلام وعم الرخاء وابتعد الجميع عن الشحناء والبغضاء، فلا صلاح للبشرية ولا سعادة لها إلاّ بالسلام المبني على الحق والعدل للجميع. وحرصاً من الإسلام على قيمة السلام والأمن ، وتربية للمسلمين على التعلق بالسلام والأمن، كانت تحية المسلمين لبعضهم ولغيرهم هي لفظة «السلام»، وأمر المسلمون إذا خرجوا من صلاتهم بعد إقبالهم على ربهم أن يخرجوا بلفظة «السلام عليكم» يقولونها مرتين : مرة على اليمين ومرة على اليسار إشعاراً بأنه بعد الإقبال على الله يتجهون في معاملتهم لبعضهم عن طريق السلام ، والإسلام دار السلام ، والخير دار السلام ، وربنا سبحانه هو السلام ومنه السلام. «فاللهم أنت السلام ومنك السلام وإليك يعود السلام ، فحينا ربنا بالسلام».

وتجدر الإشارة إلى أن كلمة «السلام » وردت في أكثر من مائة آية من آيات كتاب الله الكريم ، في حين لم تذكر كلمة حرب ومشتقاتها إلاّ في ست آيات فقط. ومن ثم فإن السلام والسلم من صميم الإسلام وتعاليمه الثابتة ومقاصده السامية. بينما تعد الحرب من الحالات الاستثنائية في العلاقات الدولية الإسلامية، وقد ورد في سورة البقرة 216 ، ﴿كُتِبَ عَلَيْكُم القِتَالُ وَهُو كُرْه لَكُم﴾. (البقرة، 216).

فالإسلام ينبني على روحانية مفتوحة لكل الناس ، وعلى الحرية والتسامح والعدل والمساواة ، كما أن الإسلام يأمر بالعمل من أجل السلم في العلاقات الدولية.

لقد اعتبر الإسلام الناس جميعاً أمة واحدة ، الإنسانية تجمعها، وإذا فرقت الأهواء فالأصل واحد، وما دام الأصل واحد فالوحدة شاملة . ﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ

اتَّقُوا رَبَّكُمُ الّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ (النساء، 1)، وقد جاء في سورة البقرة التصريح بأن الإنسانية أمة واحدة : ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً، فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيئِينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾ ، (الآية 213) .

ولم يكن اختلاف اللغات والألوان بمانع من الوحدة الإنسانية الجامعة ، بل إن هذا الاختلاف من سنن الله تعالى في خلق الإنسان ، إذ جعل فيه قوة يتكيف بمقتضاها على حكم بيئته ويتجاوب معها ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلافُ أَلْسِنَتِكُم وَأَلْوَانِكُمْ﴾ (الروم، 22).

وإن اختلاف الناس شعوباً وقبائل لم يكن ليتقاتلوا ويختلفوا ولكن ليتعارفوا ويتعاونوا ﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لَتَعَارَفُوا﴾ (الحجرات 13). وليس في الإسلام بمقتضى المبادىء المقررة الثابتة اختلاف في المعاملة بسبب اختلاف الألوان، وأن التفاوت بين الناس بالعمل لا باللون. وكما حارب الإسلام فكرة التمييز بالألوان حارب التمييز بالعنصر والجنس، فالناس جميعاً لآدم ، كما حارب الإسلام العصبية القومية والإقليمية، ليكون العدل هو السائد ولكي تكون المودة بين الناس وفي كل بقاع المعمورة .

إن التعاون الإنساني مبدأ عام في كل الجماعات الإنسانية كما قرره القرآن، فقد جاء في سورة المائدة الحث على التعاون المطلق على البر، ومنع التعاون على الإثم والعدوان، ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى البِرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ (المائدة، 2).

وقد أعلن النبي صلى الله عليه وسلم أن الله يمدُّ بالقوة كل من يعاون أخاه الإنسان في أي إقليم أو في أي موطن فيقول عليه السلام : «اللهُ فِي عَوْنِ العَبْدِ، مَا دَامَ العَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ». ولم يخص ذلك الأخ، بل عممه، فيعم الأخوة الإنسانية ولا يقتصر على الأخوة الدينية أو الإقليمية.

كما دعا الإسلام في نطاق إقامة صرح دعائم العلاقات الإنسانية إلى

التسامح غير الذليل ، فالإسلام يبني العلاقات الإنسانية سواء كانت بين الآحاد أم كانت بين الجماعات على التسامح من غير استسلام للشر أو تمكين للأشرار «ادفع بالتي هي أحسن ، فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم» والصفح الجميل أبرز ما يكون ظهوره عند الانتصار. فما كانت الحرب للثأر والانتقام، بل لإعلاء الحق ودفع عدوان الباطل.

إن الشخصية الإنسانية، سواء أكانت شخصية آحاد، أم شخصية معنوية لجماعة أو دولة لا تتوافر إلاّ في ظل الحرية الوارفة . والحرية الحقيقية تبتدىء بتحرير النفوس من سيطرة الأهواء والشهوات ، وجعلها خاضعة لسلطان العقل والإيمان . ولذلك دعا الإسلام إلى تحرير النفوس من هذه السيطرة ، وندد بالذين يتبعون أهواءهم من غير أن تسيطر عقولهم وإرادتهم .

إن من أساس العلاقات الإنسانية في الإسلام التمسك بالفضيلة ، سواء أكانت بين الآحاد أم كانت بين الجماعات ، وسواء أكانت العلاقة في حال السلم أم في حال الحرب ، وأياً كان النوع أو جنس الذين يتصلون بهم ويختلفون معهم ، ذلك لأن قانون الأخلاق قانون عام يشمل الأبيض والأسود ، ويشمل الناس جميعاً في كل الأقطار والأمصار .

لقد قامت كل علاقة إنسانية في الإسلام على العدالة ، واعتبار الناس جميعاً سواء ، وإن كان ثمة تفاضل فبالأعمال والجزاء عليها إن خيراً فخير، وإن شراً فشر، وإذا كان لكل دين سمة يتسم بها ، فسمة الإسلام هي العدالة ، وهي شعاره وهي خاصته . والعالم لا يصلح إلاّ إذا كانت العدالة ميزان العلاقات الإنسانية في كل أحوالها .

إن السبيل لاستقرار السلام هو معاهدات الأمان ، وعدم الاعتداء ، وإن المعاهدات لا تستمد قوتها من نصوصها ، بل من عزيمة عاقديها على الوفاء ، ولذلك حث القرآن على الوفاء واعتبر الوفاء بالعهد والميثاق قوة : ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلاَ تَنْقُضُوا الايمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾، (النحل، 91-92-93-94).

وإذا كان الناس أمة واحدة فإن الأخوة الإنسانية يجب وصلها ، ولا يصح قطعها . وقد أمر الله تعالى بأن توصل القلوب بالمودة ، وإن الإسلام لا ينهى عن بر كل من لا يعتدي على المسلمين : ﴿لاَ يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي

الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (الممتحنة 8 و 9).

ويمكن إرجاع أسس الحوار الإسلامي بين الأديان إلى ما يلي :

أولا : ينطلق أساس الحوار الإسلامي من المبدإ الإسلامي في الدعوة إلى الكلمة السواء التي نادت بها الآية القرآنية : ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلاَّ نَعْبُدَ إِلاَّ اللَّه ، وَلاَ نُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً وَلاَ يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ (ال عمران، 64).

ومع ذلك يأمر الله سبحانه وتعالى أن يتسم هذا الحوار بالحكمة والرصانة حيث يقول تعالى : ﴿وَلاَ تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ (العنكبوت، 46).

إن الإسلام دين البشرية جمعاء ، وهو ليس بدين طائفة أو قوم ، لأن أمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ليست منحصرة في مجموعة من صدّقوه وآمنوا به ، بل هي الجنس البشري الذي توجه إليه الخطاب النبوي على عهد الرسالة وبقي مفتوحاً في وجه الأجيال المتلاحقة إلى يوم الدين : قال تعالى : ﴿وإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُم أُمَّةً واحِدَةً﴾.

ثانياً : كما ينطلق الحوار الإسلامي من أن القوة والعنف لم تكن عاملاً في انتشار الإسلام الذي اعتمد على الدعوة والحوار الحر النزيه : ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ (النحل، 125).

كما وجه النبي صلى الله عليه وسلم رسله ومبعوثيه بقوله عليه الصلاة والسلام : «بَشِّرُوا وَلاَ تُنَفِّرُوا ، وَيَسِّرُوا وَلاَ تُعَسِّرُوا» .

لأجل ذلك كان الحوار الإسلامي شاملاً ومفتوحاً لا يستبعد منه إلاّ الشرك الذي ليس موضوع تساؤل أو محط جدال .

قال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ (الحجرات، 13).

لأجل هذا لا يمكن من منطلق الحوار الإسلامي النظر إلى أية طائفة عالمية كأنها أفضل أو أقل درجة من غيرها ما دام الله لا يفرق بينهما إلاّ بالتقوى، ويبقى الحوار خاضعاً لآداب الإسلام الداعية إلى الاعتدال وإلى عدم الانفعال أو التعالي واحتقار الآخر . قال تعالى : ﴿وَلاَ تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْواً بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ (الأنعام، 108).

ذلك أن للإسلام مواقف ثابتة ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ (يوسف، 108).

ثالثا : يرتكز الحوار الإسلامي على مبدإ حفظ الدين بجانب حفظ النفس والنسل ، مع السماح بالتعايش مع الديانات الأخرى وترك الحرية لممارستها . قال تعالى : ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ ، ﴿لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾.

رابعا : من أسس الحوار الإسلامي وأبعاده العقدية أن الدعوة الإسلامية لم تكتف بحض المسلمين على تجنب التطرف والغلو . فالغلو مرفوض بنص القرآن والسنة والقواعد الفقهية ، بل توجه القرآن الكريم بنفس الخطاب إلى أهل الكتاب مصححا تعاملهم بدينهم فقال تعالى : ﴿يَاأَهْلَ الْكِتَابِ لاَ تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ﴾ (النساء، 171).

خامساً : من الأبعاد العقدية للحوار الإسلامي ، أن الشرائع السماوية والوصايا الدينية والدراسات العلمية اتفقت على أن جوهر الإنسان واحد لا يختلف بعضه عن بعض إلاّ بالصقل الثقافي والتقوى الدينية والتسامح الفكري . فالبشرية مدعوة إلى لقائها على كلمة سواء توحد أجناسها وأعراقها وقاراتها وانتماءاتها الحضارية. فعلى أساس وحدة الخالق تلتقي الأديان السماوية الموحى بها التي جاء الإسلام مؤكداً لمبدئها ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنبياء، 22).

فالناس وحدة متماسكة، مهما اختلف لونهم وعنصرهم وعرقهم «كلكم من

آدم وآدم من تراب»، كلهم يلتقون على أرضية مساواة تنوب فيها الفوارق.

لقد تجاوز الإنسان المعاصر التعصبات والعنصريات، بل لم يعد يستسيغها ولم يعد لها تصور مقبول في الفكر والوجدان . فقد جاءت الرسالة الإسلامية تخاطب العقل قبل الوجدان، لأن العقل هو الآلية التي وهبها الله للإنسان ليدرك بها ويميز الحقائق بعيداً عن هوى النفس .

لأجل ذلك مكّن التقدم العلمي الإنسان من تكسير الطوق ، وتحطيم القيد، وخلق اتصال دائم مستمر بين أبناء البشر، وتبديد أسباب الخلاف والنزا ع، بتأسيس أرضية صالحة لبناء المجتمع الإنساني السليم .

سادساً : من أبعاد الحوار الإسلامي العقدية ، وحدة الرسالة السماوية التي جاء بها الوحي على مراحل، على لسان الأنبياء والرسل الذين اصطفاهم الله لتبليغ رسالته . قال تعالى : ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيئِينَ مِنْ بَعْدِهِ، وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالاَسْبَاطِ وَعِيسَى وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ، وَآتَيْنَا دَاوُودَ زَبُوراً وَرُسُلاً قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلاً لَمْ نَقْصُصْهُم عَلَيْكَ، وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً﴾ (النساء، 163 - 164).

لقد اكتملت وحدة الرسالة بما أنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بحكم المكانة التي خصّه الله بها خاتماً للأنبياء والمرسلين ، مصدّقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيمناً عليه . قال تعالى : ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ يَابَنِي إِسْرَائِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَاةِ وَمُبَشِّراً بِرَسُولٍ يَاتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ (الصفّ، 6).

سابعاً : لقد اعتبرت الأمم المتحدة السلام من أهم عناصر الحياة الدولية، وبأنه يسبق أي اعتبار آخر، ولذلك حظرت استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية كما أوسعت المفاهيم بضرورة استخدام الأمن الجماعي ضد الدولة التي تستخدم القوة أو أعمالاً غير مشروعة تهدّد بها الأمن والسلم الدولي، وأوضحت ديباجة الميثاق ذلك عندما أشارت بأن شعوب الأمم المتحدة عزمت على أن تأخذ أنفسها بالتسامح وأن تعيش في سلام وحسن جوار، وأن تضم قواها من أجل الاحتفاظ بالسلم والأمن وتحقيق الاستقرار في المجتمع الدولي.

والأمن والسلام والاستقرار من المبادىء العامة الأخلاقية، لأن الأخلاق فضيلة وواجب ، والأمن والسلام والاستقرار هما تعبير عن مفهوم العدالة بمعناها العام ، والعدالة من أسمى الفضائل الأخلاقية ، كما هي أيضاً تعبير عن أهم الواجبات التي تفرضها المبادىء العامة الأخلاقية حيث إن عدم الاعتداء أو الإخلال بالأمن والسلم أو بالأمور والأوضاع المستقرة في الحياة الإنسانية من الواجبات السلبية التي تمس بالنواهي ، والالتزام بالأعمال التي تحقق السلام والاستقرار ودفع كل الأخطار التي تهدّد أو تخل بالأمن الدولي من الواجبات الإيجابية وتسمى أوامر.

وإذا كانت الشرائع السماوية هي مصدر كل القيم والمبادىء الأخلاقية فإن جميعها قد أشارت وأكدت على ضرورة المحافظة على الأمن وعدم الإخلال به مع العمل على وحدة الشعوب وعدم تفرقها عن طريق التضامن والتعايش تحت مظلة السلام والاستقرار لدعم المحبة والترابط الأخوي.

والشريعة الإسلامية باعتبارها خاتمة الشرائع السماوية قد عبرت عن ذلك، حيث أشارت في أكثر من موضع بأنها تتخذ طريقها إلى السلام والاطمئنان وتركيز الحياة الإنسانية على موازين العدل والمساواة. وهكذا يتضح أن الإسلام كان سباقاً في تعامله وعلاقاته مع غيره من الدول والشعوب إلى وضع الأسس الأخلاقية الشريفة للتعامل والتعايش والتساكن ، مؤكداً على تكريم بني الإنسان، معتبراً الناس أمة واحدة لا فرق بين جنس وجنس ، ولا بين دين ودين ، فيما يتعلق بالعدل والحرية والكرامة .

قال تعالى : ﴿إِنَّمَا الْمُؤمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ، وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ (الحجرات، 10).

وقد كانت دعوة كل رسول ترتكز على أن الاعتداء والإخلال بأمن الناس من أبغض الأمور عند الله سبحانه وتعالى ، ومن أخطر عوامل الشر التي قد تهدر الحياة الإنسانية. لأجل ذلك نادت الديانات السماوية بضرورة الود، والتعايش المستقر على السلام، وبأن يخاطب الناس بعضهم بعضاً بالإخلاص والمحبة وأن يسعوا نحو الخير، ويقاوموا الشر والعدوان ، وبأن يزيلوا الأنانية والحقد والكراهية من قلوبهم حتى يظلل عليهم سلام الإنسانية الشامل.

إن الإسلام هو الشريعة الأسمى الصالحة للعالمين في كل الظروف. قال

تعالى : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾ (الأنبياء، 107). ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيراً وَنَذِيراً﴾ (سبأ، 28).

وبحكم هذه الصفة العالمية يكون من أهداف الإسلام الأساسية استتباب الأمن والسلم عبر المعمور ، والعمل على إشاعة السكينة والطمأنينة والاستقرار بين أرجائه ، قال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾ (البقرة، 208). ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً﴾ (المائدة، 92). ﴿وَلاَ تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لاَ يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ (المائدة، 87).

ثامنا : إذا كان التقارب بين الشعوب هو الوسيلة الوحيدة لبقائهم واستمرار حياتهم ، فإن هذا التقارب في الشكل الحديث للمجتمع الدولي لم يعد الآن غاية لذاته ، وإنما أصبح وسيلة للتعاون على تحقيق الخير للإنسانية . وهذا يؤكد بأن حاجة الشعوب إلى بعضها البعض ضرورة حتمية لاستمرار بقائها في الحياة ، وبأنه لا يمكن لأي دولة أن تعيش بمعزل عن الدول الأخرى ، بل هي في حاجة دائمة إلى الاتصال بكل أعضاء الأسرة الدولية لكي يكتب لها الوجود والتطور من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والفنية والثقافية والسياسية. وقد نصت كل الشرائع السماوية على أن التعاون من أهم المبادىء الأخلاقية على أساس أنه من ركائز استمرار الحياة الإنسانية وتحقيق الخيرات لكل الشعوب ، وقد تضمن القرآن الكريم العديد من الآيات التي تشير إلى ذلك مثل قوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ (الحجرات، 13).

فقد جعل الله سبحانه وتعالى التعارف بين الشعوب والأمم ومختلف الجماعات الإنسانية من أهم أسباب خلقهم وإيجادهم ، وهذا التعارف لا يمكن أن يتم إلاّ باتخاذ طريق التعاون ، كما قال تعالى : ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ (المائدة، 8).

وهنا يطلب الله سبحانه وتعالى من كل البشر أجمعين أن يتعاونوا على الخير ، ويتجنبوا أو يبتعدوا عن الاشتراك في أعمال الشر ، حتى يكتب لهم الصلاح والاستقرار والحياة الكريمة، ولذلك فالإسلام كخاتم للشرائع السماوية

يعتبر كل البشر أمة واحدة، وأنهم وإن اختلفوا وتشعبوا يجب أن يتلاقوا من خلال التعاون الإنساني حتى يتحقق لهم الخير، بصرف النظر عن عقائدهم الدينية .

تاسعاً : العدل شعور يخاطب كل شخص، إذ لا حياة إنسانية بدون عدل، ولا انتظام واستقرار بين الأفراد أو الجماعات في ظل أوضاع وعلاقات ظالمة بينهم. لأجل ذلك كان العدل أساس الوجود الإنساني ، وبأن الحياة الصالحة لا بد أن تكون قائمة عليه.

وقد ركزت كل الشرائع السماوية وخاصة الإسلام على ضرورة تحقيق العدل في الحياة الإنسانية وجعلت منه قاعدة عامة لا بد أن تستند عليها كل علاقات البشر حتى تكون صحيحة مثل قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ﴾. ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُم أَنْ تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ (النساء، 58). ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ (المائدة، 8).

فالله سبحانه وتعالى يأمر بالعدل في كل شيء لكي تكون المساواة الإنسانية أساساً للعلاقات من أجل تحقيق الخير والإخاء والمحبة بين كافة شعوب العالم .

عاشراً : وباعتبار الشريعة الإسلامية شريعة عالمية وخاتمة الشرائع السماوية قد تضمنت مبادىء عديدة تؤكد أخلاقية المجاملات الدولية والإنسانية منها قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ الَّذي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ (النساء، 1). ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ (الأعراف، 189). ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (الحجرات، 13).

ومعنى ذلك أن شعوب العالم بأجناسهم المختلفة قد خُلقوا من نفس واحدة مما يؤكد وحدة الأصل للبشرية جمعاء ، وأنه من مقتضى هذه الأخوة يجب عليهم أن يتعارفوا على المحبة والمودة . وقوله تعالى : ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا

بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءامَنُوا لاَ يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْراً مِنْهُم وَلاَ نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْراً مِنْهُنَّ وَلاَ تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلاَ تَنَابَزُوا بِالأَلْقَابِ بِيسَ الاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الإِيمَانِ وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ، يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءامَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيراً مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلاَ تَجَسَّسُوا وَلاَ يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضاً أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَاكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيِّتاً فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ﴾ (الحجرات، 10-12). ﴿لاَ يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾. ﴿وَلاَ تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُم وَقُولُوا ءامَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ (الممتحنة، 8).

﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُم وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ المُومِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ (المائدة، 5). ﴿وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ ءامَنُوا الَذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارى ذَلِك بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَاناً وَأَنَّهُمْ لاَ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ (المائدة، 82). ﴿وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾.

يستخلص من كل ذلك أنه من منطلق الأخوة الإنسانية يجب على كل الشعوب أن يتعارفوا ولا يتناكروا، ويتواصلوا ولا يتقاطعوا، ويتصافوا ولا يتشاحنوا ، ويتحابوا ولا يتباغضوا ، ويتّحدوا ولا يتفرقوا ، ولا يحل أن يَسْخَر شعب من شعب آخر أو يتعالى عليه ، ولا يجادل المسلمون أهل الكتاب ليتجنبوا المراء الذي يوعز الصدور ويثير العدوان لأن الإسلام قد أباح مؤاكلة أهل الكتاب وتناول ذبائحهم ، ومصاهرتهم والتزوج من نسائهم مع ما في الزواج من سكن ومودة ورحمة ، كما وضعهم موضعاً قريباً في قلب المسلمين على أسس من المودة والرحمة.

إحدى عشر : إن تقرير الحقوق والواجبات في الإسلام مصدره الله عز وجل الذي هو الحق المبين ، وتشريعه هو العدل المطلق الذي لا يُحابي ولا يتحامل .

والإيمان بالله خير ضمان لحقوق الإنسان من حيث تقريرها ومن حيث تدعيمها والنضال من أجلها.

لقد خلق الله الإنسان ، واستخلفه في الأرض ، ينفذ أحكامه ويطبق شرائعه، وكلفه بالسعي فيها وعمارتها ، ومنحه العقل الذي يدرك به بعض أسراره في كونه ، إذا أطال النظر، وأمعن التفكير، وسخّر له كثيراً من مخلوقاته.

ومن استقراء الأحكام الشرعية في المجالات المتعددة ، يتضح أن تكاليف الشريعة ترجع إلى حفظ مقاصدها في تنظيم الخلق ، وهذه المقاصد ضرورية وحاجية وتحسينية .

وفي دائرة هذه المقاصد تروج الأبعاد العقدية للحوار الإسلامي وحقوق الإنسان اللاّحقة له لأجل ذلك كان دين الإسلام الأسبق في الدعوة للحوار بين الأديان وإعلان تلك الحقوق بمفاهيمها الكاملة ، وضماناتها الشاملة في أحسن صورة وأتم بيان .

وكان الأسبق في ربط الحقوق والحريات العامة بوظيفتها الاجتماعية، إذ أناط بهذه الحريات تحقيق المصلحة العامة وابتغاء وجه الباري سبحانه.

ومهما سما العقل البشري في هذا المجال، فهو عاجز وقاصر عما أرشد إليه القرآن من أصول ومبادىء خالدة على مر الزمان.

ويعتبر مجيء الإسلام في حدّ ذاته ثورة شاملة على جميع الأوضاع الفاسدة المزرية التي بلغتها الإنسانية في عهود مظلمة سابقة ، حيث أهدرت فيها حقوق الفرد وامتهنت كرامته.

وكان الإسلام حامياً شخصية الإنسان بشقيها المادّي والروحي ضماناً لعدم التفكك الاجتماعي، والانحلال الخلقي، موازناً بين مصلحة الفرد في صيانة حقوقه الأساسية، ومصلحة الجماعة في التجريم والعقاب.

وكان كتاب الله الميزان الأعلى، والمعيار الأسمى، والمعين الذي لا ينضب، والسلسبيل الذي لا يغور ولا يذهب، والنبراس المنير الوهاج حين يغم الظلام وتلتطم الأمواج. إن أول سورة نزلت من سوره ، كانت تحمل من معاني التكريم الإنساني، والاهتمام بشأنه وتلمح إلى آثار تكريم الله سبحانه لهذا الإنسان، إذ بمحض الكرم وُجد، وبخالص الجود والعطاء اهتدى ورشد، كما تشير هذه السورة

التي بدأت بها الرسالة المحمدية إلى سبق العناية الإلهية بهذا الإنسان ، على سائر المخلوقات فجعله مهذباً له قابلية للعلم والفهم .

قال تعالى : ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ، خَلَقَ الإِنْسَانَ مِنْ عَلَق ، اقْرَأْ وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ عَلَّمَ الإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾.

وصرح الخالق العظيم سبحانه بهذا التكريم ، فقال تعالى : ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً﴾ (الإسراء، 70).

كرامة بني آدم واضحة في منظور الإسلام وفي بيان القرآن ، بنص هذه الآية وبالنصوص الأخرى التي تتحدث عن إسجاد الملائكة وأمرهم بالسجود لآدم، وعن استخلاف الإنسان في الأرض لعمارتها . وإن عناصر التكريم والتمييز التي اختصّ الله بها بني آدم حتى يستطيعوا أن ينالوا هذه المكانة ، وأن يؤدّوا هذه المهمة يمكن إجمالها في الملاءمة الجسدية من حيث تناسق تركيب الجسم ومن حيث كفايته الوظيفية أعضاءً وكلاّ ، ومن حيث تلاؤم الإنسان مع البيئة واستطاعته التكيف معها . فهناك علاقة بين الأرض والسماء ، وبين تصوير الإنسان في أحسن صورة وبين رزقه من الطيبات . كل هذا التكامل والاكتمال والتفاعل والتبادل والتأثير يجعل الإنسان قادراً على إثبات وظيفته وخلافته وعمارة الأرض .

إن هذه المقومات كلها أهلّت بني آدم للكرامة ، ومنحهم الله مقومات تلك الكرامة قدراً وشرعاً فيما شرعه لتحقيق وضمان هذه الكرامة وصيانة مقوماتها وتنميتها .

إن كرامة الإسلام هي لبني آدم جميعاً ، والله تعالى كما خلق الشمس للمؤمن والكافر ، أنزل من السماء ماء للمؤمن والكافر ، وهكذا منحت شريعة الإسلام ما يكفل تنمية مقومات الإنسان أياًّ كان ذلك الإنسان .

والإنسان في تحقيق كرامته ليس مطالباً بالمعجزات فإنه إنسان، وحسبه أن يسعى لسد قصوره .

وليضيف الحق سبحانه للإنسان كرامة إلى كرامة وتكريماً إلى تكريم وحقّاً

إلى حقوق يقول عزّ من قائل : ﴿وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ (الإسراء، 70).

هذا الحمل في البر والبحر ، في السماوات والأرض، قائم على قوانين يستطيع الإنسان أن يتعرف عليها بعقله، وأن يتعلمها بما أودع الله هذا الإنسان من طاقات وقوانين الحركة والروافع والجاذبية والمقاومة والطفو والضغط الجوي والرياح وغير ذلك، طاقة العقل تكتشف القوانين والسنن والنواميس، ليستطيع الإنسان أن يُحمل في البر والبحر وأن يتعامل مع ذلك الكون الفسيح الواسع الرحيب، وليتنقل في هذا العالم، وكأن هذه الآية إشارة إلى أن الإنسان مخلوق ليكون عالمياً، وليكون متنقلاً في أرجاء الأرض، ليس مقصوراً على مكان هو مسقط رأسه، ولا متحركاً في نطاق محدود ، وإنما تحمله أجواء الماء وأجواء الفضاء وأرجاء البر إلى كل العوالم التي يستطيع أن يكتشفها تسبيحاً بحمد الله وفضله في الآفاق .

يقول الله تعالى : ﴿اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ قَرَاراً وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾ (غافر، 64).

كل هذا يعمل معاً، الأرض والسماء وصورة الإنسان وملاءمته الوظيفية، وكفايته الجسدية، مع ما أودع الله في الأرض من موارد ، وفي الكون من موارد ، كل ذلك يعمل جميعاً لكي يعمر الإنسان الأرض ، وفي القرآن الكريم إشارات كثيرة لمواردالثروة النباتية والحيوانية والمعدنية والمائية . وما أسبغ الله على عباده من نعم ظاهرة وباطنة ، وقد تحدث الفقهاء أخذاً من دلالات القرآن والسنة على فضل الزرع والتجارة وفضل العمل بإطلاق ، وكل ذلك إنما يهيء للاستفادة من الطيبات ، فإن الإنسان لا يرزق إلاّ إذا سعى وجدَّ .

لقد خلق الله قَدرا موارد الثروة وسخّرها لعقل الإنسان ، حتى يستعمل طاقات أكبر من طاقاته ، وقوىً أكبر من قواه ، وهذا هو معنى التسخير الذي كشف عنه العلم ، باستطاعة الإنسان معرفة القوانين ، والاستعانة بالقوانين على القوانين ، وبالنواميس على النواميس .

أما شرعاً فقد شرع الإسلام التنمية البشرية والمادية لتنمية الطاقات العقلية والنفسية والبدنية، واستثمار الموارد الطبيعية إنتاجاً واستهلاكاً وتبادلاً وتداولاً وتوزيعاً ، لأن كل هذا متداخل مع بعضه البعض ، فالإنتاج ييسّر الاستهلاك،

والاستهلاك يفتح السبيل للإنتاج ، ولفتح سوق العمل . وبذلك تكتمل الدورة الاقتصادية والدورة الحضارية فيقوم إنتاج جديد للطيبات من الرزق ، زراعة وصناعة وإنتاجاً وتداولاً وتوزيعاً. كما يكمل كل هذا الدورة لعمارة الأرض، وتداول الثروات بنسبة عادلة وعلى عموم الفائدة للجميع .

إن الإسلام لا يقيم مجتمعاً نمطياً، بل إن الناس تستوي في الحقوق، وتستوي في الإنسانية ، لكنها تتفاضل في الطاقات والملكات، والإسلام يزكي التنافس كما يدعو إلى التعاون لكي يتكامل الناس، ولكي يتنافسوا في نفس الوقت في الخير والبر والمعروف ﴿وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ﴾ وبذلك تتوازن الحقوق والواجبات وعلاقات الفرد والجماعة ، فليس في الإسلام تطرف نحو الفردية ، ولا تطرف نحو الجماعية ، ولا تطرف في التسلطية الشمولية والإنسانية العالمية تعين الناس على التواصل وعلى التعاون في اقتسام الطيبات حتى يكون العالم كله سوقاً للعمل ، وسوقاً للإنتاج ومجالاً للتبادل والتداول ، ولا تقوم حواجز ظالمة بين منتج وآخر مستهلك ، أو بين منتج في سلعة لقطر وبين منتج لسلعة أخرى في قطر آخر ، كما يجب أن لا تكون هناك حواجز ظالمة أمام اليد العاملة وقصرها على فئة دون أخرى، وإنما يكون التعاون والتآزر في تلك القرية العالمية التي نعيشها في زماننا .

إن الحوار بين الأديان قادر على محق أسباب الحروب والعدوان لتحقيق العدالة والأخوة والمساواة ، فحينما بزغت شمس الإسلام ، صاح في الناس بوحدتهم في الربوبية لرب واحد ، وبوحدتهم في الإنسانية لهدف واحد ، صاح فيهم بالوحدة في كل ذلك ، وقضى على مظاهر التفرقة التي اخترعها الإنسان وجعل بها من نفسه طبقات .

لقد انتصر الإنسان المعاصر على البعدين المكاني والجغرافي فتلاشت بذلك المسافات التي تفصل بين القارات والأقطار وبقي لزاماً عليه أن ينتصر على المسافات التي تفصل بين العقول والأفكار والتي تقيم حدوداً وسدوداً تحول بينه وبين التفاهم والتعارف وأن يقيم علاقات التعاون لبناء عالم جديد ينسى فيه ما سببت له هذه الحدود والسدود من جهل الإنسان للإنسان ، وتجاهله لرسالته التعميرية في الأرض ، وما تبع ذلك من حروب مدمرة ومآسي تطفح كتب التاريخ بسردها . فالإنسان خُلق كما رأينا ليكون عالمياً ومتنقلاً في أرجاء الأرض .

إن التعارف والتعاون بين البشرية استراتيجية تلقائية فطرية لحفظ النوع

البشري والتسامي بقدراته ومواهبه ، تعتمد على الحوار والتفاهم ونبذ السيطرة الفكرية والاستعلاء العرقي والتمييز اللوني .

لقد اتفقت الوصايا الدينية والشرائع السماوية والدراسات العلمية على أن جوهر الإنسان واحد لا يختلف بعضه عن بعض إلاّ بالصقل الثقافي والتقوى الدينية والتسامح الفكري .

لقد تجاوز الإنسان المعاصر التعصبات والعنصريات، بل لم يعد يستسيغها ، ولم يعد لها تصور مقبول في الفكر والوجدان المعاصرين ، فأصبح استمرارها تعبيراً عن التأخر والجهالة .

إن الأديان السماوية قادرة على إشاعة السلام والتفاهم بين الأمم وتحقيق العدالة والمساواة بين الناس جميعاً ، وعلى محق أسباب الحروب والعدوان لتحقيق العدالة والأخوة والمساواة ، وإلى خلق الحوار بين الأديان السماوية منطلقة من المبدإ الإسلامي في الدعوة إلى الكلمة السواء التي نادت بها الآية القرآنية : ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلاَّ نَعْبُدَ إِلاَّ اللَّه وَلاَ نُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً وَلاَ يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ (ال عمران، 64).

إن الديانات الثلاث هي ديانات القيم ، فإن كان الإسلام دين السلام ، فإن المسيحية دين المحبة، واليهودية دين التشريع. أما الانحرافات عن المبادىء الدينية القويمة فإن الجميع يدينها لأنها غيرت الكلام الإلهي عن مواضعه وأفسدت مسار الإنسانية وقادتها إلى سوء المصير .

وهذا ما أكد عليه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله في خطابه الموجه إلى مؤتمر القمة الإسلامية المنعقدة بالدار البيضاء بتاريخ 10 رجب 1415 الموافق لـ 13 دجنبر 1994 حيث قال جلالته :

«إن الإسلام يوجد في كل مكان من المعمور، ويمتد عبر القارات، ويتوزع بين الحضارات والثقافات ، ويشكل حزاماً مترابطاً متيناً ، ويتوفر على كبير طاقات وعظيم إمكانات، وكل شيء فيه يؤهله ليقدم عطاءاته وإسهاماته لخدمة العالم في تعاون مخلص نزيه مع المجموعات العالمية الأخرى، ذلك أن الإسلام ليس ديناً فحسب، بل هو دين ودنيا»، بل قال عنه الرسول الكريم : «إنه المعاملة »، أي التقيد بضوابط حسن السلوك وقواعد أخلاقية للتعامل الشريف في طليعتها

الالتزام بالتسامح، والتمسك بالتعايش، والجنوح إلى السلام.

لقد ظلت الأمة الإسلامية وشعوبها المؤمنة في كل بلد وعصر وجيل متمسكة بإسلامها، محافظة على دينها ومقدساتها، معتزة بقيمتها وأصالتها، عاملة على اجتماع شملها وكلمتها ، متسامحة مع بعضها، واعية برسالتها الإسلامية الخالدة، مقدرة لمكانتها الاجتماعية والحضارية بين الأمم والشعوب الأخرى، فلم تضعف فيها جذوة الإسلام ، ولم تنطفيء فيها شعلة الإيمان في يوم من الأيام، بل كانت الأمة الإسلامية في مجموعها تتمتع دائماً بصحوة إسلامية مستنيرة متبصرة، ينبه لها ويأمر بها الخلفاء والملوك الصالحون المصلحون، يدعو لها العلماء والمفكرون والدعاة العاملون المخلصون، وتحيي في أفئدة ونفوس الأمة المسلمة تلك الشعلة الإيمانية، وتغرس في أعماقها ومشاعرها تلك الروح الدينية ، فتزداد الأمة إيماناً ويقيناً بربها ، وحماساً للتشبت بمباديء دينها القويم، وأخلاقه الكريمة الفاضلة، ومن بينها مبدأ التسامح الذي يعتبر أساساً لكل تماسك وتعاون بين أفراد الأمة الإسلامية وشعوبها المؤمنة، وركيزة لكل تآخ وتضامن، ونهوض ورقي، وسير نحو التقدم والازدهار والاطمئنان .

والتسامح في مفهومه الإسلامي الواسع الجلي ، يعني تسامح المسلم مع أخيه المسلم ، وتسامح الأمة مع بعضها ، أفراداً وشعوباً ودولاً ، فيما يدعو إلى ذلك ، ويستوجبه ويقتضيه من مواقف وأحوال لصالح المسلمين والإسلام . كما يفهم من التسامح في الإسلام التسامح مع غير المسلمين والتعامل معهم، ومسالمتهم ومعايشتهم على أساس تقدير الأمة الإسلامية وشعوبها المؤمنة في دينها ومقدساتها، واحترامها في بلادها وأوطانها ووحدتها وسيادتها، وشخصيتها وحريتها، وكرامتها وعزتها التي أثبتها الله لها بقوله المبين : ﴿لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الغَيِّ﴾ (البقرة، 256). ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلاَّ نَعْبُدَ إِلاَّ اللَّهَ وَلاَ نُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً وَلاَ يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ (آل عمران، 64). ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلاَ تَفَرَّقُوا﴾. ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (الحجرات، 13).

لقد واجه الإسلام في مسيرته الحضارية جميع التحديات بالفكر المبدع

الخلاّق ، والدعوة إلي الحوار بالحكمة والحجة والبرهان والمنطق السليم المقنع ، قال تعالى : ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (البقرة، 111). ولم يكن العنف في يوم من الأيام من أساليب الإسلام حتّى في دعوة أعدائه، فأحرى أن يكون من أساليبه في دعوة أبنائه.

لقد كان الإسلام وما يزال دين سلام وأمن واستقرار وتساكن وتعايش وتسامح وتوسط واعتدال وتعارف وتعاون وتكافل وتضامن وتآخ . وهو إنساني عالمي، وبذلك فهو دين واسع الاكناف، قادر على استيعاب الحضارات، واحتواء الثقافات، لكونه دين الحنيفية السمحة، التي تمنحه المرونة والقدرة على التكيف مع جميع الظروف والأحوال وتجعله صالحاً لكل زمان ومكان.

ولم تكتف الدعوة الإسلامية بحض المسلمين على تجنب التطرف والغلو، بل توجه القرآن بنفس الخطاب إلى أهل الكتاب مصحّحاً تعاملهم بدينهم، فقال : ﴿يَاأَهْلَ الْكِتَابِ لاَ تَغْلُو فِي دِينِكُمْ﴾ (النساء، 171).

وذلك لأن الإسلام يقف موقف الوسط في خياراته وتعاليمه وتشريعاته، سواء في الميدان الاجتماعي أو الاقتصادي ، وفي ميدان المعاملات وممارسة العبادات.

لقد جاءت الشرائع السماوية الثلاث متدرجة وفق تطور مستوى الفكر البشري لتتلاءم ومدارك الإنسان ، وتساير قدراته على استيعاب مضامينها . ومن ثم اختصت الوصايا العشر في اليهودية بالدعوة إلى نظام قانوني قام على وضع أحكام ردعية تنطلق أغلبها من مبدإ النهي : « لا تجعل لك إلاهاً غيري، لاتحلف باطلاً باسم إلهك الرب، لا تقتل، لا تزنِ، لا تسرق، لا تشهد زوراً، لاتشته بنت قريبك، لا تشته امرأة قريبك».

أما المسيحية فلم تأت - كما هو معروف - بنظام قانوني ، وإنما جاءت بعدد من أدبيات الرحمة أو الأخلاقيات المستمدة من الطبع السليم والفكر القويم، متمثلة في المقومات والإحسان والفضيلة، وحسن التربية والسلوك، فهي قبل كل شيء رسالة تهذيب في زمن بدأ فيه الإنسان يخرج من بدائيته ليتعامل مع مفاهيم معنوية ويستكين إلى هدي القيم العليا.

ولما تأهل الفكر البشري ليرقى إلى مستوى الاستنباط الفلسفي

والاستنتاج العلمي، جاء الإسلام نظاماً متكاملاً ومكملاً لما قبله، مع ميزة خاصة هي أنه ، خلافاً لليهودية والمسيحية ذاتي النزعة العرقية والقومية ، أتى هو نظاماً عالمياً شمولياً جديداً متجدداً. لقد جاء ت الدعوة الإسلامية في شكل نظام جديد يقوض أسس المجتمعات القائمة ،ويحدث بها ثورة تحريرية شملت جميع مجالات الإنسان فرداً وجماعة ، فكرياً وسياسياً ، اجتماعياً واقتصادياً ، وكان منطلقه الفلسفي هو تحرير الإنسان وتكريمه.

إن البشرية مدعوة إلى لقائها على كلمة سواء ، توحد أجناسها وأعراقها وقاراتها وأقطارها ، وانتماءاتها الحضارية، هي التي تشكل القاسم المشترك بين وحداتها العالمية ، فعلى وحدة الخالق تلتقي الأديان السماوية الموحى بها التي جاء الإسلام مؤكداً لمبدئها هذا . والناس في ظل هذا النظام وحدة متماسكة عبر العالم، مهما اختلف لونهم أو عنصرهم أو عرقهم أو ثقافتهم .

كما تلتقي الأديان على وحدة الرسالة السماوية التي جاء بها الوحي على مراحل على لسان الأنبياء والرسل الذين اصطفاهم الله لتبليغ رسالته ، قال تعالى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيئِينَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالأَسْبَاطَ وَعِيسَى وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ وَآتَيْنَا دَاوودَ زَبُوراً وَرُسُلاً قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلاً لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً﴾ (النساء، 163-164). وقد كانت رسالة سيدنا محمد عليه السلام آخر حلقات الرسالات وأعلاها وذلك بحكم المكانة التي خص الله بها رسوله عليه السلام خاتماً للأنبياء والمرسلين مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيمناً عليه ، قال تعالى : ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَاةِ وَمُبَشِّراً بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ (الصفّ، 6).

ومن ثم فالإسلام ليس دين طائفة أو قوم ، بل هو دين البشرية جمعاء. ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾. ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيراً وَنَذِيراً﴾. ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ (الأنبياء، 92).

لأجل هذا كان الحوار الإسلامي شاملاً ومفتوحاً متمسكاً بالحكمة والرصانة ، قال تعالى : ﴿وَلاَ تُجادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنَ﴾.

وسيظل الإسلام يخاطب الأفواج المتعاقبة برسالة التوحيد دون توقف ولا انقطاع . ﴿ادْعُ إلى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنَ﴾ (النحل، 125). ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلى اللّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ (يوسف، 108).

لقد أقرّ الإسلام مبدأ التساكن بين الأديان السماوية وحرم الإكراه في الدين كماأقرّ الإسلام مبدأ المعايشة بين الشعوب ، على أساس أن يبقى المسلم شديد الاعتزاز بعقيدته ودينه ، مؤتمناً على أرضه ومقدساته ، متمسكاً بتراثه وثقافته وقيمه .

لقد كانت الأمة الإسلامية ولا تزال هدفاً لألوان من التحدّي الثقافي وأنواع من الغزو الفكري ، ومن المؤكد أنه لا سبيل لها إلى الصمود وتحقيق الأمن المنشود إلاّ بحفاظها على هُويتها بما تقوم عليه من مقومات تجمعت في تراثها الغني المشرق الذي كان عماد حضارتها الشامخة خلال عصور البناء . ولا سيما هذا التراث يتميز على تعدد لغاته ، بأن الوحي أساسه ومُنطلقُه ، وهذا ما يؤكد الاتصال المتين بين الدين والفكر في حياة الأمة ، ولذلك كان عماد هُويتها، وحافظَ كيانها من الذوبان والانقياد.

إن الإنسان يتطلع دائماً إلى احترام تلك النفس التي يقدر قيمتها ، فيقدم نحوها كل ما يليق بها من احترام وتقدير ، ويسعى عن طريق ضميره الذي طُبع عليه بفطرته نحو الخير من أجل تأمين حياته ومعيشته ، والوصول إلى أعلى درجات احترام شخصه وكيانه الإنساني، كما يجاهد بكل ما لديه من قوة في استغلال كل ما يغذي نفسه من عوامل التربية العقلية والأدبية للوصول بطبيعته الفطرية نحو الكمال ، ليتسع إدراكه في تحديد المفاهيم الأخلاقية والقيم الإنسانية ، فيبني وجوده في الحياة بأخلاقه الشخصية ، فيعاهد نفسه بأن يكون كريم الخُلق في تعامله مع الآخرين ، وأن يسعى للوصول إلى محبتهم، كما يعزم في قرارة ذاته نحو التطلع لتحقيق أهدافه وبناء مستقبله، والمكسب المادي الذي يحقق له حياة كريمة ، بالإضافة إلى اجتهاده في اكتساب احترام الآخرين في

المجتمع الذي يندمج فيه ويتكايف مع أفراده للتغلب على مصاعب الحياة وتطويع ما تنتجه الطبيعة لخدمتهم. والقانون في تنظيمه للروابط الاجتماعية إنما يتوخى غاية نفعية هي إقامة النظام واستقراره في المجتمع، لأجل ذلك كانت وظيفة القانون ضبط السلوك الإنساني المعبر عن الضمير الأخلاقي.

إذا كان الإنسان هو النواة التي يتشكل منها كل مجتمع، فإن عناية الله سبحانه وتعالى بالإنسان وخلقه في أحسن تقويم، متحلياً بالفطرة الخيّرة، هي من أجل أن يعمر هذا الكون، وعمارة هذا الكون لا تكون إلاّ عن طريق بناء المجتمعات التي يترابط فيها الأفراد على المحبة والتعاون والتآخي. فالإنسانية واحدة، وجميع شعوب العالم رغم اختلاف أجناسهم ومعتقداتهم إخوة، وأن الوحدة الإنسانية هي القدرة والشيء الوحيد لصلاحية الحياة في هذا الكون.

إن جوهر الديانات السماوية جميعاً - وعلى رأسها الإسلام - هو الدعوة إلى ترشيد وتوجيه الاستخلاف الإنساني في الأرض بما يصل بالإنسانية إلى إقامة عالم متوازن يكون موقف الإنسان فيه عقيدة وفكراً وسلوكاً متسقاً مع حركة الكون والحياة وغير متصادم مع الناس والأحياء.

ومهما اختلفت الآراء في الحضارة الإسلامية أو أصالتها فمن المؤكد أنها كانت الشعاع الذي بدد ظلمات أوروبا ففتحت عينيها على معالم جديدة للحياة الخصبة المزدهرة بمجد العلم وآيات المدنية، لأجل ذلك فإن عبقرية الإسلام تكمن في اعترافه بالحضارات كالأديان ... ولم يكن موقف الإسلام الرفض، بل القبول، وهو علاقة قوة ووثوق وتفتح وانفتاح.

لقد خاطب القرآن أهل الأديان السماوية السابقة، وهم اليهود والنصارى بألطف العبارات وأجمل الألفاظ فكان وصفهم دائماً بلفظ ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ﴾، حيث وردت هذه الكلمة في واحد وثلاثين موضعاً وخاطبهم أيضاً بلفظ ﴿الذينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾، وذلك في ثلاثين موضعاً، وقد امتدح القرآن الذين اتبعوا الحق وكانوا خاشعين فقال: ﴿إِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُومِنُ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ خَاشِعِينَ لِلَّهِ﴾، (آل عمران، 199).

ثم سمى القرآن علماء أهل الكتاب المتبعين للحق بأنهم الراسخون فقال جل من قائل: ﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُومِنُونَ يُومِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا

أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ (النساء 162).

وتحدث القرآن الكريم عن خشوع أهل الكتاب وخضوعهم للحق الذي جاء على لسان نبينا سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فقال: ﴿وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى ذَلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَاناً وَأَنَّهُمْ لاَ يَسْتَكْبِرُونَ وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ﴾ (المائدة 82 و 83).

لقد اعترف الإسلام بالديانات السابقة، واحترم المخالفين في الاعتقاد والرأي وقرر ما جاء في الأديان السابقة، قال تعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾، (الكافرون، 6).

كما قال جل من قائل: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾، (المائدة، 48).

لقد أقام الإسلام العلاقة بين أبنائه المسلمين وبين المواطنين غير المسلمين على أسس وطيدة من التسامح والعدالة والبر والرحمة وهي أسس لم تعرفها البشرية قبل الإسلام، وأساس هذه العلاقة قوله تعالى: ﴿لاَ يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُم أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينِ إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ، وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (الممتحنة، 8 و9).

وقد جاءت كتب الحديث زاخرة بالأحاديث النبوية الشريفة التي تحذر من ظلم غير المسلمين من أهل العهد والذمة ومنها قول الرسول ص: «من ظلم معاهداً أو أنقصه حقه أو كلفه فوق طاقته أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس، فأنا حجيجه يوم القيامة»، رواه أبو داود عن عدة من الصحابة.

وقال أيضاً: من أذى ذمياً فأنا خصمه، ومن كنت خصمه خصمته يوم

القيامة » (جامع الأحاديث للإمام السيوطي ، الجزء الثاني ص. 547). وقال أيضاً : «من أذى ذمياً فقد آذاني ، ومن آذاني فقد أذى الله»، (جامع الأحاديث للإمام السيوطي).

وتدعو الأخوة الإسلامية إلى الترابط والمودة مع غير المسلمين ، حيث يتجلى ذلك بأروع صورة في قوله تعالى : ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُم حِلّ لَهُمْ والمُحْصَنَاتُ مِنَ المُومِنات وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إذا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلاَ مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ﴾ (سورة المائدة، 5).

إن تقوية الأمة وجمع الكلمة من مقاصد الشريعة الإسلامية المباركة، قال تعالى : ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلاَ تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً﴾ (آل عمران، 114).

كما أن المقصد العام لشريعة الإسلام هو الصلاح والإصلاح وإزالة وسائل الفساد، سواء بين الشعوب والأفراد ، قال تعالى : ﴿لاَ خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلاَّ مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلاَحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾ (النساء، 103).

إن من المبادىء العامة التي يُبنى عليها الدين الإسلامي الأمر بالحسنى ، والصفح الجميل ، سواء مع المسلمين أو غير المسلمين ، وقد طبق رسول الله (ص) ذلك في صلح الحديبية، وفي فتح مكة حين خاطب عليه السلام جماعة المشركين بقوله : «ما تظنون أني فاعل بكم؟» ، قالوا أخ كريم وابن أخ كريم ، فقال الرسول الكريم : «أقول لكم ما قاله أخي يوسف لإخوته : « لا تثريب عليكم اليوم ، يغفر الله لكم، اذهبوا فأنتم الطلقاء » .

إن روح التعاون بين الأمم، مما يؤكد الأواصر الاجتماعية ، ويقضي على بوادر النزاع والخلاف والتناحر .

ويعتبر الوفاء بالعهد من مقومات دين الإسلام ، وركائز الإيمان ، حض عليه القرآن الكريم ، وحث عليه الرسول عليه السلام .

قال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أُوفُوا بِالْعُقُودِ﴾ (المائدة، 1)، والعقد نوع من العهد . قال تعالى : ﴿وَأَوفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْؤُولاً﴾ (الإسراء، 34).

وأجمع آية في ذلك قوله تعالى : ﴿وَأَوفُوا بِعَهْدِ اللَّه إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلاَ تَنْقُضُوا الاَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلاً إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ وَلاَ تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثاً﴾ (النحل، 91 - 92).

وفي السيرة النبوية نماذج حية من الوفاء بالعهود وما تفرع عن ذلك من تنظيم المعاهدات بينه وبين أعدائه ، فأول معاهدة دولية عقدها الرسول الكريم بين المسلمين واليهود والمشركين بعد هجرته من مكة إلى المدينة وهي من أنفس العقود الدولية ، وتعتبر أصلاً للعلاقات الدولية، وهي وثيقة تهدف إلى حسن الجوار والتحالف الدفاعي والتعاون ضد العدوان .

وأشاد الرسول عليه السلام بحلف الفضول الذي عقد في الجاهلية ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم حاضراً فيه حيث وقع التحالف على رد المظالم، وإنصاف المظلوم من الظالم ، واعتبار مكة حرماً ومأمناً للناس ، وفيه يقول عليه السلام :

«لقد شهدت في دار عبد الله بن جدعان حلف الفضول، ما لو دعيتُ إليه لأجبت وما يزيده الإسلام إلا شدة».

إن كل جوار في الإسلام ، مبني على الإكرام والإجلال، وعدم الإذاية والإضرار، ولو كان الجار مشركاً، فللجوار حرمة كحرمة الإيمان.

وفي هذا الإطار يقول الله سبحانه: ﴿لاَيَنْهَاكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ (الممتحنة، 8).

فالإسلام يعتبر الناس جميعاً أمةً واحدة، وإن اختلفت أديانها ومذاهبها، والبرّ ثابت للمسلم وغير المسلم، ولذلك فدين الإسلام لايعترف ولا يقرّ العنصرية ولا السلالية، ولا أيّ شعار يهدم روح الإنسانية، فالإنسان مكرّم في حدّ ذاته،

سواء كان مسلماً أوغير مسلم.

وإذا كان فقهاء القانون الوضعي يرون أن قواعد القانون الدولي تفتقد عنصراً أساسياً من عناصر القاعدة القانونية هو عنصر الإلزام، فإن الشريعة الإسلامية تعتبر المواثيق والعهود من أي نوع كانت ملزمة سواء على صعيد الأفراد أو الدول.

إن كل شيء في هذا الكون يسير على وثيرة واحدة من الاتزان والاستمرار بإذن الواحد القهّار ليكون بهذا المنوال أدعى إلى الحكمة ومعرفة العليم الخبير وليدل على الانسجام والوئام ، فليس بين هذه الآيات الكونية والمشاهدات الخارجية تنافر ولا تناحر، بل بينهما تعايش وحصن تجاور، رغم اختلاف الطبائع والصور والمدار. قال تعالى : ﴿لاَ الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلاَ اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ وكلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ (يس، 40).

ومن خلال هذه الطبيعة الهادئة المنسجمة ، ألف عبرة للإنسان الواعي المفكر ، لتكون أحواله جارية على منوالها المحكم الرتيب . قال تعالى : ﴿وَفِي الأَرْضِ قِطَعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ وَزَرْعٍ وَنَخِيلٍ صِنْوَانٍ وَغَيْرِ صِنْوَانٍ تُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الأُكُلِ﴾ (الرعد، 4).

الهُويّة والعوْلَمة من منظور حق التنوع الثقافي في ضوء فلسفة حوار الأديان والحضارات

عبد العزيز بن عثمان التويجري

لما تلقيتُ الدعوة من معالي أمين السر الدائم لأكاديمية المملكة المغربية للمشاركة في هذه الندوة، وبعد تأمل غير قصير في موضوعها، رأيت أن أكتب حول "**الهوية والعولمة وحق التنوّع الثقافي**"، وطلبت من مكتبة الإيسيسكو الوثائق التأسيسية للأكاديمية الملكية لأطّلع على الظهير الشريف المؤسِّس لها، والخطاب السامي الذي ألقاه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني في افتتاحها. وقد لفتت نظري، واستوقفتني في خطاب جلالته، عبارةٌ تلخّص واقع البشرية اليوم، وتحدّد أسباب مشاكلها وأزماتها، وحاجتها إلى الدعة والتفكير فيما يعيد البشاشة ويفيض الانشراح ويردّ عازب الأمل.

قال جلالة الملك مؤسِّسُ الأكاديمية وراعيُها في شهر أبريل سنة 1980 :

«إن الظروف التي تجتازها حياةُ البشر، ظروفٌ عسيرة عصيبة بما يتلاحق من مشاكل، ويتفجّر من أزمات، ويتجهم الخلق من سحاب، ويتطاول للمادة من نفوذ، ويتضاءل من جاه للروح وسلطان، ويشيع في النفوس من قلق وخوف، ويتوالى على الألسنة والقلوب من أسئلة لايطرَحها التفاؤل والاستبشار. وما أشدّ حاجة الإنسان، والظروفُ التي تحيط بحياته لاتُنبت الاطمئنان ولاتُزهر بالأمان، إلى حظٍّ كبير من الدعة، ونصيبٍ وفير من التفكير فيما يُعيد البشاشة، ويفيض

الانشراح، ويردّ عازب الأمل».

وأقول مؤكداً كلام جلالته : هل هناك مسلك غيرُ التعايش الحضاري في إطار التنوع الثقافي والاحترام المتبادل يقدر على إعادة البشاشة وإفاضة الانشراح ورد عازب الأمل، وتخليص البشرية من ويلات تطاول نفوذ المادة وتضاؤل جاه الروح وسلطانها ؟

إن حديثي إليكم اليوم هو إسهام في دراسة العَوْلَمَة وما تحمله من مضامين فكرية واقتصادية وسياسية لها انعكاسات بالغة التأثير في حياة الناس على اختلاف ألسنتهم وأديانهم وأوطانهم. أرجو أن يكون إسهاماً موفور الحظ من الصواب والإفادة.

حضرات السادة والسيدات الكرام،

ما العَوْلَمَةُ ؟ ـ هل هي مذهب فكري جديد ؟ أم العَوْلَمَةُ نظامٌ سياسيٌّ عالميٌّ أفرزته المتغيّرات الدولية والمناخُ السياسيُّ العالميّ في أعقاب انتهاء الحرب الباردة بعد سقوط حائط برلين، وتوحيد ألمانيا، وانهيار الاتحاد السوفياتي؟

رجعتُ إلى معجم (ويبسترز) (WEBSTER'S)، فوجدتُ فيه أن العَوْلَمَةَ (Globalization) هي إكسابُ الشيء طابعَ العالمية، وبخاصة جعل نطاق الشيء أو تطبيقه عالمياً (To globalize : to make global ; esp : to make worldwide in scope or application)[1]

ولكني ألفيتُ أن هذا المعنى شديدُ البراءة بالغُ الحيدة، لاينسجم في عمقه مع دلالة اللفظ ومفهوم المصطلح، كما يشاع في العالم اليوم.

إن المفهومَ السياسيَّ والثقافي والاقتصاديَّ للعولمة، لايتحدّد بالقدر اللازم، إلا إذا نظرنا إليه من خلال رؤية عامة تدخل في نطاقها جميعُ المتغيرات السياسية والثقافية والاقتصادية التي يعيشها العالم منذ مطلع التسعينيات.

فالوعي بطبيعة المرحلة التاريخية التي تبلورت فيها فكرة العَوْلَمَة، أو نظام العَوْلَمَة، يفتح أمامنا السبيل إلى تحديد المعالم الرئيسَة لما يمكن أن نسميه (هُوية العَوْلَمَة).

ولعلنا بالرجوع نصف قرن إلى الوراء، إلى الفترة التي أعقبت الحرب

العالمية الثانية، نجد أن من المفاهيم والنظريات السياسية الجديدة التي ظهرت عهدئذ، نظرية (ملء الفراغ)، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، أو بعبارة أدق في المنطقة العربية.

وكان هذا المفهوم يقوم على أساس أنه بانسحاب بريطانيا من المنطقة العربية، كإحدى النتائج التي أسفرت عنها الحرب، فإن هذه المنطقة باتت في حالة فراغ، وأنه لابد للقوة الجديدة التي كان لتدخلها في الحرب الأثرُ القويُّ في انتصار الحلفاء، من أن تملأ هذا الفراغ، وأن هذه القوة الوليدة صارت هي الأحق بهذه المنطقة، وبمناطق أخرى من العالم، تمارس عليها سيادتها، إن لم تكن السيادة القانونية المباشرة، فلا أقل من أن تكون السيادة الفكرية والثقافية، والهيمنة السياسية والاقتصادية.

وإذا عدنا إلى عصرنا الراهن، وبالتحديد إلى فترة أوائل التسعينيات، نجد أن نظرية (ملء الفراغ) التي فرضت على مسرح الساحة الدولية قبل خمسين سنة، قد أُعيدت صياغتها بما يتلاءم ومقتضيات الوضع العالمي الجديد، وفي شكلٍ ينسجم مع التطورات العاصفة التي عرفها العالم، والتي لايزال يعرفها إلى اليوم، وبما يستجيب لتطلعات القوة التي خرجت منتصرة من الحرب الباردة. فهل لنا أن نعدَّ فكرةَ العَوْلَمَة، أو نظرية العَوْلَمَة، طبعةً جديدةً من نظرية ملء الفراغ ؟

إن هناك سؤالاً محورياً آخر يفرض نفسَه في هذا السياق، وهو :

– هل تؤدي العَوْلَمَةُ إلى الانتقاص من سيادة الدول، وتجاوز اختصاصاتها، والتأثير على استقلالها الوطني، والمساس بحقها في اتخاذ قراراتها ؟. أو بصيغة أخرى، هل العَوْلَمَة تُلغي وظيفة الدولة الوطنية ذات السيادة الكاملة وفقاً لما هو مقرر في القانون الدولي ؟

إن العالم يعرف شكلاً من أشكال العَوْلَمَة يتمثل في وجود قوى دولية ـ غير الدول ـ تشارك بصورة مباشرة في السياسة العالمية، عبر قنوات متعددة تصل المجتمعات بعضها ببعض، وفي شكل علاقات غير رسمية تقوم بين نُخُبٍ غير حكومية، وبواسطة منظمات عابرة للقوميات، كالمنظمات الدولية والشركات والبنوك متعددة الجنسيات، تلعب دوراً مهماً في تلك العلاقات[2].

ويتكامل هذا الشكل من أشكال العَوْلَمَة مع النظام العالمي الذي استقر في

أعقاب الحرب العالمية الثانية بإنشاء منظمة الأمم المتحدة والمنظمات والمؤسسات والوكالات المتفرعة عنها والعاملة في إطارها. فهذان نَمَطَان للعَوْلَمَة، يخلوان من الهيمنة والسيطرة وفرض النفوذ الواسع بدعوى الانفراد بالقوة المتفردة. وقد عاش المجتمعُ الدوليُّ في ظل هذين النظامين ما يزيد عن أربعة عقود، إلى أن تغيّرت الخريطة السياسية العالمية، وظهرت القوة الأكبر التي انفردت بزعامة العالم، واستتبعت انفرادَها هذا بفرض نظامٍ للعَوْلَمَة يحقق لها مصالحها.

وإذا كان النظام الدوليُّ الذي أخذ في التّبلور والتشكيل في أعقاب إنتهاء الحرب الباردة، قد انتهى إلى إيجاد صيغةٍ للتعامل على المستوى العالمي تقضي بإخضاع العلاقات الدولية في مجالات التجارة والاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا، إلى نظام ذي طابع عالمي، أو إلى إكساب العلاقات الدولية الطابع العالمي، وهو ما يصطلح عليه بالعَوْلَمَة، فإن المصالح المشتركة للشعوب والحكومات لن تتحقّق في إطار هذا النظام بتجاوز هُويّات الأمم والشعوب، أو بمحو خصوصياتها الثقافية والحضارية، حتى ولو كان وراء ذلك كلّه، قوةٌ باطشةٌ وإرادةٌ قاهرة.

وأيّاً كانت الأسباب وراء طبيعة العلاقات بين الدول، فإن هناك اتفاقاً بين الدارسين على أن هذه العلاقات تنطوي على (**صراع لاينتهي على القوة ومن أجل المصالح**). ومن هنا فإنَّ السعي وراء القوة هو الهدف الحقيقي للدول، ولكن على أساس ما يُعرف في العلوم السياسية، وفي الفلسفة الاجتماعية السياسية تحديداً، بنموذج (**الاعتمادالمتبادل**) الذي يؤكد على الأبعاد التعاونية في الطبيعة الإنسانية وفي العلاقات بين الدول. وهذا النموذجُ يستند إلى قوى التعليم والتفاعلات الثقافية والتنمية الاقتصادية والتجارة الدولية والتقدم التكنولوجي، لكي يعزّز إمكانات السلام الدولي والكرامة والحريات الإنسانية. وهذا النموذج يرى العالم على أنه يمثّل (**مجتمعاً**) من الدول التي تتفاعل فيما بينها على مستوى عالٍ له ديناميكيتُه الذاتيةُ في مجالات التبادل الديبلوماسي والاقتصادي والاجتماعي(3).

ولذلك فإن العولمة لايمكن أن تكون بحالٍ نقيضاً للهوية، ولن تكون بديلةً عنها. والعولمةُ بهذا المفهوم، وفي هذه الحدود، وفي إطار التنوّع الثقافي وازدهار هويات الشعوب، وفي ظل الحوار الراقي الهادف بين الأديان والحضارات، هي الخيارُ الإنسانيُّ المتاح والمفتوحُ أمام مستقبل البشرية. وهو

الأمر الذي سيؤدي، بالتتابع وبتراكم التجربة، إلى تعميق الاحترام المتبادل بين الجميع.

إن التسامح أمرٌ لاغنى عنه للعلاقات السلمية في أي مجتمع. وعندما يتحول التسامح إلى احترام متبادل، وهي صفة أكثر إيجابية، فإن نوعية العلاقات ترتقي بشكل واضح. ومن ثم فإن الاحترام المتبادل يشكّل أساساً لإقامة مجتمع إنساني تعدّدي، وهو نوع المجتمعات الذي يمثّله الجوارُ العالميُّ ذاتُه، لايتميّز بالاستقرار فحسب، بل باحترام تنوّعه الذي يُغنيه(4).

وإذا فقدت نظرية العَوْلَمَة هذا العنصرَ الإنسانيَّ، وعدمت هذا الأساسَ الأخلاقيّ، كانت إلى الإيديولوجية الشمولية أقرب منها إلى النظام القانوني القابل للتطبيق لصالح البشر كافة.

إن النظام القانونيَّ الدوليَّ لايكون في خدمة الإنسانية، إلاَّ إذا قام على قواعد القانون الدولي، واستمدّ من روح الإنسانية وقيمها، مبرّراتِ وجوده وعناصر بقائه واستمراره ؛ أي أن العولمة ذاتَ النفع العام، لابد وأن تكونَ محكومةً بقوة القانون الدولي الذي يكفل للدول سيادتَها كاملةً غيرَ منقوصة، وللإنسان حقوقَه موفورةً غيرَ مهضومة.

وهذا يقتضي العملَ بأحكام القانون الدولي، خاصة المادة الثالثة عشرة من ميثاق الأمم المتحدة التي تنصُّ على **إنماء التعاون الدولي** في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية، والإعانة على تحقيق حقوق الإنسان والحريات الإنسانية للناس كافة، والمادة الثالثة والسبعين التي تؤكد على **كفالة تقدم شعوب العالم** في شؤون السياسة والاقتصاد والاجتماع والتعليم، **ومعاملتها بإنصاف وحمايتها** من ضروب الإساءة. كل ذلك مع مراعاة **الاحترام الواجب لثقافة هذه الشعوب.**

إن حماية حق التنوّع الثقافيّ تقضي بتنمية التعاون الدولي في ميادين التربية والعلوم والثقافة، في إطار العهود والمواثيق والاتفاقيات القائمة التي تحكم عمل المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية، وفي الوقت نفسه، فإنَّ ممارسة حق التنوّع الثقافي على مستوى العالم، لن تتم إلاَّ إذا انتعش الحوارُ بين الأديان والثقافات والحضارات ونما وتطوّر، وأدّى هذا الحوارُ إلى ترسيخ قيم التوافق والتعاون والتعايش بين أتباع الحضارات، وإلى تدعيم التعاون الدولي في إطار

المنظمات الدولية والإقليمية القائمة، والتي تشكّل في حدّ ذاتها المنظومةَ العالميةَ التي تجتمع حولها الشعوبُ والأمم والدول والحكومات، والتي يتوافق عليها أتباعُ الأديان والثقافات والحضارات.

ولكن الحوار والتفاعل بين الثقافات والحضارات، لكي يكونا حواراً هادفاً مؤثراً، وتفاعلاً فاعلاً وبانياً، يجب أن يقوما على قاعدة الاحترام المتبادل، بالمعنى الأخلاقي الرفيع، وبالمدلول الحضاري السامي، كما يجب أن يقوم الحوار والتفاعل بين الثقافات والحضارات، على قواعد اجتمع البشرُ على صحتها وسلامتها، وانعقد إجماعُ الإنسانية على اعتبارها القانونَ الذي يحكم المجتمعَ الدوليّ، حتى يكون الحوارُ والتفاعل الحضاري في هذا الإطار، مستندَين إلى الشرعية الدولية، وإلى قواعد القانون الدولي، التي تشكّلُ القواسمَ المشتركةَ بين جميع الشعوب والحكومات في عالمنا المعاصر، وهي المرجعيةُ المتفقُ عليها، بينما المرجعيات الدينية والثقافية والحضارية جميعاً، هي محلُّ اختلافٍ وخلاف، وموضعُ تنازعٍ ونزاع، بل هي مصدرُ صراعٍ نراه نحن أبناء الثقافة والحضارة الإسلاميتين، ومن وحي هذه الثقافة وهذه الحضارة، تدافعاً بين الشعوب والأمم، وبالتالي بين الثقافات والحضارات.

وهكذا يصير الحوارُ المفضيُّ إلى التفاعل الحضاري، فعلاً إنسانياً مؤثّراً في حركة التاريخ، وعنصراً مساعداً على استتباب الأمن والسلام على الأرض، وقوة دفعٍ لاستقرار الحياة الإنسانية، ولازدهارها، ولرقيّها.

إننا من واقع حرصنا على التشبّث بالهوية الحضارية وحماية الشخصية الثقافية لشعوبنا، لانريد حواراً وتفاعلاً بين الثقافات والحضارات، هما مجرد ترف فكري، ولانريد حواراً وتفاعلاً بين الثقافات والحضارات لاتكون لهما انعكاسات على الواقع المعاصر، ولاتصل آثارُهما إلى دوائر صنع القرار، ولانريد حواراً وتفاعلاً بين الثقافات والحضارات، ينطلقان من الإحساس بالتفوق العنصري، وبالاستعلاء الحضاري، ويصدران عن روح الهيمنة الثقافية.

إنه ينبغي أن يكون هدفُنا الرئيسُ من السعي إلى إقامة الحوار الذي ينتج عنه التفاعل الحضاري بين أهل الثقافات والحضارات، ومن هذه المنطلقات تحديداً، هو إشاعة قيم التسامح بالمعنى الراقي للتسامح، كما يفهمه المؤمنون بالله، والمؤمنون بوحدة الأصل الإنساني، وبوحدة المصير الإنساني أيضاً [5]، وإلى ترسيخ الهوية الثقافية والحضارية.

لقد أضحى الحقّ في التنوّع الثقافي اليوم قاعدةً من قواعد القانون الدولي، وذلك استناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة والعهود والاتفاقات التي تحكم علاقات التعاون الثقافي بين المجموعة الدولية. وفي كفالة هذا الحق من حقوق الإنسان، تأكيدٌ على الخصوصية الثقافية لكل شعب من شعوب العالم، وإبرازٌ للهويات الوطنية ذات السمات الحضارية التي تشكّل في مجموعها الهويةَ الإنسانيةَ العامةَ القائمة على أساس وحدة الجنس البشري، ووحدة الصفات المشتركة التي أودعها الخالقُ الباريء الطبيعةَ الإنسانية.

جاء في المادة الأولى من إعلان مبادئ التعاون الثقافي الدولي [6] :

«1- لكل ثقافة كرامةٌ وقيمةٌ يجب احترامهما والمحافظة عليهما.

2 - من حق كل شعب ومن واجبه أن ينمّي ثقافته.

3 - تشكل جميع الثقافات، بما فيها من تنوُّعٍ خصب، وبما بينها من تباينٍ وتأثيرٍ متبادلٍ، جزءاً من التراث الذي يشترك في ملكيته البشر جميعاً».

وليس في تنوّع الهويات وتعدّد الخصوصيات ما يتعارض وقضاءَ المصالح المشتركة بين الشعوب والأمم في إطار التعاون الإنساني القائم على قاعدتَيْ التعارف والتعايش. وإنما ينطوي هذا التنوّع على عناصر تغذي الميول الإنسانية الفطرية نحو امتلاك أسباب التقدم والرقيّ بحافزٍ من التنافس الطبيعي، وبوازعٍ من التدافع الحضاري.

ومادامت الهويةُ بهذا الرسوخ في طبائع الأمم والشعوب، فلا سبيل إلى تجاوزها، أو محوها، أو انصهارها في بوتقة هويةٍ واحدةٍ مهيمنةٍ ذات سيطرة ونفوذ، مهما تكن الذرائع، وبلغت ما بلغت الأسبابُ والدوافع، فليس في ذلك فقط خروج على طبيعة الأشياء، وتمرد على سنن الكون وفطرة الحياة، وإنما في محاولة إلغاء هويات الشعوب بالقهر والقسر والإكراه، خرقٌ للقوانين المتعارف عليها عند البشر، ومسٌّ خطير بقواعد القانون الدولي، وتهديدٌ للأمن والسلم والاستقرار في العالم.

إن فهمنا للهُوية ينبني على تراثنا الحضاري، فالهوية في ثقافتنا العربية الإسلامية هي **الامتياز عن الأغيار من النواحي كافة**. ولفظ الهوية يطلق على معانٍ ثلاثة : التشخص، والشخص نفسه، والوجود الخارجي. وجاء في كتاب

«الكليات» لأبي البقاء الكَفوي، أن ما به الشيءُ هو باعتبار تَحَقُّقه يسمى حقيقةً وذاتاً، وباعتبار تشخصه يسمى هوية، وإذا أُخَذَ أعمَّ من هذا الاعتبار يسمى ماهية. وجاء في هذا الكتاب أيضاً أن الأمر المتعقل من حيث إنه مقول في جواب (ماهو) يسمى ماهية، ومن حيث ثبوتُه في الخارج يسمى حقيقة، ومن حيث امتيازه عن الأغيار يسمى هوية [7].

والهويةُ عند الجرجاني في (التعريفات) : «الحقيقة المطلقة، المشتملة على الحقائق اشتمال النواة على الشجرة في الغيب المطلق» [8].

وتستعمل كلمة (هوية) في الأدبيات المعاصرة لأداء معنَى كلمة Identité, Identity التي تعبر عن خاصية المطابقة : مطابقة الشيء لنفسه، أو مطابقته لمثيله[9]. وفي المعاجم الحديثة فإنها لاتخرج عن هذا المضمون، فالهوية هي "حقيقة الشيء، أو الشخص المطلقة، المشتملة على صفاته الجوهرية، والتي تميّزه عن غيره، وتسمى أيضاً وحدة الذات".

ولذلك فإذا اعتمدنا المفهوم اللغويَّ لكلمة (هوية)، أو استندنا إلى المفهوم الفلسفي الحديث، فإن المعنَى العام للكلمة لايتغيّر، وهو يشمل الامتياز عن الغير، والمطابقة للنفس، أي خصوصية الذات، وما يتميّز به الفرد أو المجتمع عن الأغيار من خصائصَ ومميزات، ومن قيّمٍ ومقوّمات.

وخلاصة القول أن الهوية الثقافية والحضارية لأمة من الأمم، هي القدر الثابت والجوهري والمشترك من السمات والقسمات العامة، التي تميّز حضارة هذه الأمة عن غيرها من الحضارات، والتي تجعل للشخصية الوطنية أو القومية طابعاً تتميّز به عن الشخصيات الوطنية والقومية الأخرى [10].

فكيف يتسنَّى المحافظةُ على الهوية الثقافية والحضارية في ظل العَوْلَمَة الباسطة نفوذَها اليومَ على المجتمع الدولي؟.

بل كيف يمكن التوفيقُ بين مقتضيات السيادة الوطنية، وبين متطلبات العَوْلَمَة ؟.

إن اتجاهات العَوْلَمَة تسير نحو التأثير السلبي على الهوية والسيادة معاً. وأول مايثير الانتباه عند التأمّل في موقف الغرب من هويات الشعوب، هو جمعُه بين موقفين متناقضين ؛ فهو من جهة شديدُ الاعتزاز بهُويته حريصُ عليها، وهو

من جهة ثانية رافضٌ للاعتراف بالهويات الوطنية لشعوب العالم، لإحساسه بأن العَوْلَمَة من شأنها أن تؤدي إلى مزيدٍ من الوعي بالخصوصية الثقافية والحضارية. وتلك في نظر الغرب عموماً، هي المعضلة الكبرى التي يصطدم بها. ويعبّر مفكروه عن هذه الحيرة الفكرية بوضوحٍ وصراحةٍ لا مزيد عليهما.

ففي أحدث دراسة لصمويل هنتنجتون (SAMUEL HUNTINGTON) لم يُسلَّط عليها الضوءُ كما جرى مع دراسة له سابقة، يتبيّن التناقض الذي تقع فيه القوة الجديدة المنفردة بزعامة العالم، وتتّضح الحيرة العاصفة التي تسود مجتمع النخبة في الغرب. فقد كتب هنتنجتون في عدد شهري (نوفمبر – ديسمبر 1996) من مجلة (شؤون خارجية)[11]، دراسة تحت عنوان مثير للغرابة فعلاً : (**الغرب : متفرد وليس عالمياً**) –The West : Unique, Not Universal–، يفرّق فيها بين (التحديث) –Modernization– وبين (التغريب) –Westernization–، ويقول : «**إن شعوب العالم غير الغربية لايمكن لها أن تدخل في النسيج الحضاري للغرب، حتى وإن استهلكت البضائع الغربية، وشاهدت الأفلام الأمريكية، واستمعت إلى الموسيقى الغربية. فروح أي حضارةٍ هي اللغةُ والدين والقيم والعادات والتقاليد، وحضارة الغرب تتميّز بكونها وريثة الحضاراتِ اليونانية والرومانية والمسيحية الغربية، والأصولِ اللاتينية للغاتِ شعوبها، والفصل بين الدين والدولة، وسيادةِ القانون، والتعدّديةِ في ظل المجتمع المدني، والهياكلِ النيابية، والحرية الفردية**».

ويضيف قائلاً : «**إن التحديث والنمو الاقتصادي لايمكن أن يحققا التغريب الثقافي في المجتمعات غير الغربية، بل على العكس، يؤدّيان إلى مزيدٍ من التمسك بالثقافات الأصلية لتلك الشعوب. ولذلك فإن الوقت قد حان لكي يتخلى الغربُ عن وهم العَوْلَمَة، وأن ينمّي قوةَ حضارته وانسجامها وحيويتها في مواجهة حضارات العالم. وهذا الأمرُ يتطلب وحدةَ الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ورسمَ حدودِ العالم الغربي في إطار التجانس الثقافي**».

فهل العَوْلَمَةُ صيغةٌ جديدةٌ من صيَغِ المواجهة الحضارية التي يخوضها الغربُ، بالمفهوم العام للغرب، ضد هويات الشعوب وثقافات الأمم، ومن أجل فرض هيمنةِ ثقافةٍ واحدة، وإخضاع العالم لسيطرةِ حضارةٍ واحدة ؟.

إن العَوْلَمَة بهذا المفهوم تَتَعَارضُ - تعارضاً تامّاً - مع قواعد القانون الدولي، ومع طبيعة العلاقات الدولية، بل إنها تتعارض كليةً مع الاقتصاد الوطني، ومع السيادة الوطنية، ومع قانون التنوّع الثقافي. والعَوْلَمَةُ إذا سارت في الاتجاه المرسوم لها، ستكون إنذاراً بانهيارٍ وشيكٍ للاستقرار العالمي، لأن العَوْلَمَة بهذا المضمون تضرب الهويةَ الثقافية والحضاريةَ في الصميم، وتنسف أساس التعايش الثقافي بين الشعوب. كما أن العَوْلَمَة بهذا المفهوم الشمولي ذي الطابع القسري، ستؤدي إلى فوضى على مستوى العالم، في الفكر والسلوك، وفي الاقتصاد والتجارة، وفي الفنون والآداب، وفي العلوم والتكنولوجيا أيضاً.

وعلى الرغم من ذلك كلِّه، فإن الإنسانية لاتملك أن تتحرّر في الوقت الراهن من ضغوط العَوْلَمَة، نظراً إلى حاجتها الشديدة إلى مسايرة النظام العالمي الجديد في اتجاهاته الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية، ولكنها تستطيع إيجاد تيار ثقافي مضاد يقف في مواجهة روح الهيمنة التي تنطوي عليها هذه العَوْلَمَةُ فكرةً ونظاماً، وتطبيقاً وممارسةً، وفي التعامل مع الآثار المترتبة عليها، في انتظار بروز قوى عالمية جديدة ستكون مناوئة للقوة المتحكمة حالياً في مقاليد النظام العالمي، أو على الأقل منافسة لها منافسة النِّد للند.

إن طائفة من علماء المستقبليات ومن الدارسين الاستراتيجيين، ومعظمهم من الغرب نفسه، يذهبون إلى القول بأن اختلالاً حاسماً سيقع في ميزان القوى العالمية على المستويين السياسي والاقتصادي في العقد الأول من القرن القادم، وسيترتَّبُ على ذلك، انقلابٌ جذريٌ في توجّهات العَوْلَمَة، وهو الأمر الذي سيكون تعزيزاً وترسيخاً وإعلاءً للشرعية الدولية القائمة على قواعد القانون الدولي، لا على منطق القوة والغلبة والظفر في معارك الحرب الباردة.

إننا، ومن خلال رؤيةٍ موضوعيةٍ إلى الواقع الدولي الراهن، نستطيع أن نقول إن الخيار المتاح والمفتوحَ على المستقبل، هو أن تَتَضَافَرَ الجهودُ الدولية لترسيخ مبدأ التنوّع الثقافي، ولإنعاش فكرة الحوار بين الثقافات والحضارات، وللتأكيد على ضرورة تفعيل التعاون الدولي الثقافي في إطاره الشامل الذي يندرج تحته كلُّ أنماط التعبير الإنساني، وذلك للحدّ من الآثار السلبية للعَوْلَمَة في شكلها المتجهّم الذي لايُقيم اعتباراً للهويات الثقافية والحضارية لشعوب العالم، والذي يؤدي إلى "ظروف عسيرة عصيبة بما يتلاحق من مشاكل، ويتفجّر من أزمات، ويتجهم من سحاب، ويتطاول للمادة من نفوذ، ويتضاءل من جاهٍ للروح وسلطان،

ويشيع في النفوس من قلق وخوف، ويتوالى على الألسنة والقلوب من أسئلة لا يطرحها التفاؤل والاستبشار" كما قال جلالة الملك الحسن الثاني قبل ستة عشر عاماً.

إن تطوير التعاون الثقافي العام في إطار المنظمات الدولية المتخصصة وفقاً للمواثيق والمعاهدات والعهود والأوفاق الدولية، والعمل على تنويع هذا التعاون، من شأن ذلك أن يقلّل من عنفوان الصدمات العاتية التي تهزّ استقرار هويات الشعوب، وأن يؤدي إلى تعايشٍ ثقافيٍّ حضاريٍّ حقيقي، وأن يضعف من تأثير العَوْلَمَة على الهوية الثقافية والحضارية.

ومن خلال العمل الثقافي الدولي الذي يُثري التنوُّعَ الثقافيَّ ويوسّع من قاعدته ليشمل العالمَ كلَّه، يمكن أن تؤثر الإرادةُ الدوليةُ في توجيه العَوْلَمَة صوبَ مسائل العلم والمعرفة والتكنولوجيا، ليغلب الجانبُ الثقافيُّ والعلمي، على الجانب الاقتصادي والسياسي. وبذلك يتحقق قدرٌ من التوازن مطلوبٌ لحفظ مصالح الدول، ولصون حقوق الأفراد والجماعات، ولحماية هويات الشعوب والأمم.

إن العلم من هذه الناحية كان وسيظل أبداً إنجازاً يتجاوز حدود الأوطان، وإنه سيظل يتقدم على الرغم من (وربما بسبب) الاختلافات اللغوية والمنافسات القومية، ومن ثم فهو دوماً نشاطٌ حضاريٌّ وإرثٌ للإنسانية جمعاء. وفضلاً عن ذلك فإن العلم في مدلوله العام وفي مفهومه الشامل، لايقتضي وحدةً سياسيةً بمعنى حكومة عالمية توحّد الكل[12]. ولذلك فمن المتاح أن يتعاون المجتمع الدولي في مجال العلم والتكنولوجيا والمعرفة العلمية عموماً على أوسع نطاق وإلى أبعد مستوى، بحيث تكون العَوْلَمَة في هذا المجال الكوني الفسيح، علميةَ المحتوى، ثقافيةَ المنابع.

وإنه من العبث الظنُّ بأن النظام الدوليَّ الراهن، وسياسةَ العَوْلَمَة التي تفرضها الدولة الأقوى في هذا العالم، هي بدايةٌ لمستقبل فسيح، فعمليةُ التطور تستمر، وتتطلب دائماً نظاماً أوسع للمجتمع الإنساني[13].

وتأسيساً على ما سبق قوله، فإن العَوْلَمَة محكومٌ عليها أن تَتَعَايَشَ مع الهوية في إطار التنوّع الثقافي، من أجل الازدهار الإنساني والسلام العالمي.

وبذلك تصبح العَوْلَمَةُ مَرْحَمَةً، وليست هيمنةً ومَظْلَمَة.

هـــوامــش

(1) Webster's Nuth New Collegiate Dictionary, 1991, p 521.

(2) د. السيد عليوة، إدارة الصراعات الدولية · دراسة في سياسات التعاون الدولي، ص 40، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1988.

(3) المصدر نفسه، ص. 37.

(4) جيران في عالم واحد، تقرير لجنة "إدارة شؤون المجتمع الدولي" مراجعة عبد السلام رضوان، عالم المعرفة (201)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1995.

(5) د. عبد العزيز بن عثمان التويجري، في البناء الحضاري للعالم الإسلامي، ج . 2، تحت الطبع.

(6) أصدره المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في دورته الرابعة عشرة، يوم 4 نوفمبر 1966.

(7) أبو البقاء الكَفَوي (ت : 1094هـ)، «**الكليات**»، ص 961، تحقيق د. عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1992.

(8) الشريف علي بن محمد الجرجاني، كتاب التعريفات، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، 1995، ص 257

(9) الموسوعة الفلسفية العربية، المجلد الأول، ص 821، الطبعة الأولى 1986 معهد الإنماء العربي، بيروت

(10) د. محمد عمارة، مجلة الهلال، فبراير 1997، القاهرة.

(11) Samuel Huntington, The West : Unique, Not Universal - Foreign Affairs, Vol. 75, N°. 6, Nov./Dec.1996, pp. 28-46.

(12) توبي أ. هاف، فجر العلم الحديث : الإسلام ـ الصين ـ الغرب. ترجمة د. أحمد محمود صبحي، سلسلة عالم المعرفة (219)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

(13) لويس هال، الناس والأمم : بحث في أصول الفلسفة السياسية، ترجمة الدكتور محمد فتحي الشنيطي، سجل العرب، القاهرة.

الحضارة بين الهيمنة والتواصل
(رؤية إسلامية)

عباس الجراري

تعتبر العولمة ظاهرة العصر المميزة لما سينتهي به القرن الحالي، وما سيستهل به القرن المقبل إن شاء الله . وهي متولدة عن مخاضات واقع سياسي واقتصادي واجتماعي، وكذا واقع ثقافي وتقني وإعلامي ، كانت كلها تعتمل في الساحة الدولية بشتى عواملها المتضاربة وظروفها المتناقضة ، وبجميع ما يكتنفها من طموح لبسط النفوذ وتوسيع السيطرة.

وهي إذا ما توافرت لها أسباب النجاح، فستفرض سلطانها، أي سيفرض قادتها والمتحكمون في زمامها هيمنتهم على الآخرين ، سواء أكان هؤلاء الآخرون من شبه الأقوياء المتطلعين إلى أن يكون لهم موقع لائق في المجال العالمي يؤهلهم لدور ما في العولمة ، أم كانوا من الضعفاء الذين لا يقدرون على مواكبتها والمنافسة في حلبتها والمساهمة ، والذين سيجتازون - نتيجة ذلك - أزمة عامة قد تمس نموهم وتطورهم ، وربما أثرت على وجودهم بما سيكون لها من انعكاس حضاري وثقافي ، وبما سيولده هذا الانعكاس في نفوسهم من نزاع داخلي لاشك أن معاناته ستفضي إلى مواجهة تحديات كبيرة وعميقة .

في نطاق هذه المواجهة بما تؤسس عليه من فعل ورد فعل نابعين من الحدب على الهويات من أن تمّحى أو تذاب، يكمن الموقف من العولمة، ويكمن كذلك المصير الذي ينتظرها والذي لن يكون لصالحها إن هي سارت في خيار التسلط والاستبداد ووحدة الرأي والقرار، مع ما يعنيه هذا الخيار من رفض وإلغاء

للذين يكونون غير قادرين على مسايرتها وتحقيق مكاسبها الآنية، وإن أبدوا كامل الرغبة والاستعداد للاندماج في سياقها، تحفزا من كيانهم وما لهم فيه من خصوصيات، وإيمانا بإمكان التوفيق والتكامل بين المحلية والعالمية.

في هذا الإطار، ونظرا لأن العولمة ظاهرة حضارية وثقافية تدخل الإنسانية اليوم أولى المراحل لخوض غمارها، يصبح ضروريا فتح الآفاق واسعة لمعرفة ما للحضارات والثقافات الأخرى من رؤى وقيم وتوجهات بقصد التعامل معها - أقصد مع هذه الحضارات والثقافات - ومع المنتمين إليها، بما هي جديرة به وما هم خليقون به من مراعاة واعتبار.

من هنا كان هذا العرض الذي أسعد بتقديمه، والذي أحاول عبره إثارة الانتباه إلى ما للإسلام من منظور يمكن القول منذ البدء إنه يرفض الهيمنة ويدعو إلى التواصل، ويرى الإنسانية تسير على الدوام في خط التطور المؤدي إلى الأفضل والأشمل .

وحتى تتبين أبعاد هذا المنظر، فإني سأتناوله من خلال قسمين :

في الأول ، أعرض أهم القضايا الحضارية وفق ما يراه الإسلام.

وفي الثاني، أناقش - بناء على هذه الرؤية - مسألة العولمة وما يمكن أن يكون لها من توجه إيجابي أو سلبي.

أبدأ بالقسم الأول ، وفيه أثير أربع نقط :

الأولى عن المنطلقات ، ذلكم :

1 - أن الله تعالى لم يخلق الإنسان عبثا : ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثاً وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لا تُرْجَعُونَ﴾[1]، ولكن خلقه لعبادته : ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنْسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ﴾.[2]

2 - وحتى تتم هذه العبادة على النحو الصحيح، فإنه تعالى استخلف الإنسان في الأرض : ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[3]، ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الأَمَانَةَ عَلَى السَّماوات وَالأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الإِنْسَانُ﴾[4].

3 - في نطاق هذا الاستخلاف أمره أن يعمر الأرض ويستثمرها ويسير بها في طريق الصلاح : ﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾[5]، ﴿هُوَ الَّذي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ ذَلولاً فَامْشُوا فِي مَناكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ﴾[6]، ﴿وَلاَ تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاحِها﴾[7].

وإنه ليبدو من السياق القرآني لخلق الكون والإنسان أن هذا الخلق كان متتابعا، إذ يتضح أن الله خلق آدم واستخلفه مباشرة بعد خلق السماوات والأرض: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوات وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيم وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَة إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[8] فقوله عز وجل ﴿ لَكُمْ ﴾ يدل على أن الله خلق الأرض للإنسان حتى يعمرها ويستثمرها، واتباعه جعل الخليفة مباشرة بعد خلق السماوات والأرض دليل على أن أول ما خلق الله بعدهما هو الإنسان أي آدم الذي سيستخلفه الله على الأرض .

الثانية عن الدعائم التي يراها الإسلام لقيام الحضارة، إذ بها يكون الصلاح، وتكون العمارة، ويكون الاستخلاف، وتكون العبادة التي بها تتحقق الغاية من الخلق .

عن هذه الدعائم تحدث القرآن الكريم، على نحو ما ورد في إحدى أقصر سوره، وهي سورة العصر التي يقول عز وجل في آياتها الثلاث : ﴿وَالْعَصْرِ إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلاَّ الَّذينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وتَواصَوْا بِالْحَقِّ وَتَواصَوْا بِالصَّبْرِ﴾.

وهي آيات تشير كل منها إلى إحدى تلك الدعائم :

1 - الإيمان، ويتضمن شعبا كثيرة تبدأ مما حدده رسول الله ص في الحديث[9] الذي أجاب فيه النبي الكريم جبريل عليه السلام حين سأله عن الإيمان، إذ قال ص : «أن تومن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتومن بالقدر خيره وشره».

ومن الإيمان التصديق برسالة سيدنا محمد ص وما جا به من أحكام وتشريعات، ومنه كذلك ما منه يتبلور، أي أداء مختلف الطاعات والعبادات والفروض التي أوجبها الله على عباده، وعندي أن هذا هو المضمون الذي ذهب إليه الذين يرون أن الإيمان قول وفعل، أي هذا النطاق من الفعل المتعلق بالواجبات وليس مطلق العمل الذي سيأتي بعد، موصوفا بالصالح.

2 - العمل الصالح، وقد جاء في آيات كثيرة مقرونا إلى الإيمان ؛ ومجاله واسع، ويكفي للدلالة على أهميته في الإسلام أن نسوق الحديث[10] الذي يحثنا فيه رسول الله ص على أدائه ولو في آخر لحظة من الحياة : «إن قامت على أحدكم القيامة وفي يده فسلة فليغرسها»، أي قضيب من كرم صالح للغرس. و«إن قامت الساعة وبيد أحدكم فسيلة فإن استطاع ألا يقوم حتى يغرسها فليفعل».

3 - السلوك الحسن وفق القيم الخلقية التي جاء بها الإسلام، والتي بلورها رسول الله ص في سلوكه الذاتي ومع الغير.

ولإبراز المكانة التي يعطيها الإسلام لهذا الجانب، تكفي الإشارة إلى الحديث الشريف[11] «إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق». وتأكيدا لهذه المكانة جاء في حديث آخر لصيقا بالإيمان : «لا يومن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه»[12].

وإن هذه الدعائم الثلاثة هي التي ساقتها سورة العصر :

1 - عن الإيمان جاء فيها ﴿إِلاّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾.

2 - عن العمل الصالح جاء ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾.

3 - وعن السلوك جاء ﴿وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾.

وإذا كانت هذه الدعائم تجمع ما جاء به الإسلام من عقيدة وشريعة وسلوك، فإن خلاصتها تكمن في «الخير» . وهي كلمة جامعة لما ينبغي أن تكون عليه الحياة ويكون عليه الناس . ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَامُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[13] ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَامُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُومِنُونَ بِاللَّهِ﴾[14] ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي

الأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلاَةَ وَآتَوا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ﴾[15].

في هذا الخير يتبلور مدلول الحضارة، إذ تتجلى – حسب المفهوم التوضيحي المعاصر – في مجموع مظاهر التقدم الذي يحققه شعب أو أمة في مختلف ميادين الحياة المادية ، وكذا المجالات الفكرية التي قد تندرج في معنى الثقافة عند من يميزون بين مصطلحي الحضارة والثقافة .

الثالثة عن وسائل إقامة الحضارة، وتقوم على نهج التوسط والاعتدال : «وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً»[16] «خير الأمور أوسطها»[17] كما تقوم على تجاوز كل أسباب الاختلاف مع الآخر والتعايش معه في تآزر وتناصر يتسنى بهما التعارف الكامل : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾[18]. وإن هذا التعارف لينبع من إدراك حقيقة الوجود القائم على الاختلاف، وحق الغير في هذا الاختلاف : ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِيمَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾[19]. ومن ثم يستفاد من هذا الغير ويقتبس كل ما هو صالح عنده، في عملية أخذ وعطاء متبادلين. وهذا هو الذي يجعل الحضارة في منظور الإسلام قائمة على التواصل بما يعتمل فيه من تداخل وتفاعل وفق شروط تكاد أن تكون من سنن الكون وطبيعة الحياة البشرية، على ما قد يرتبط بهذه الظاهرة أو ينتج عنها من قبول أو رفض.

على أساس هذا التواصل تكونت الحضارة الإسلامية، وفي سياقه تشكلت وتتشكل الحضارة الإنسانية وإن تعددت محطاتها المنسوبة إلى شعوب بعينها، مهما يكن مستوى هذه المحطات. ذلكم أن الحضارة واحدة، وقد اجتازت وتجتاز مراحل منذ ما قبل التاريخ أو العصر الحجري القديم، حين وجد الإنسان الذي أشعل النار ، والذي اهتدى إلى نحت الصخر وإلى صنع الأسلحة من هذا الصخر أو من العظام . وإن الآثار المكتشفة لتدل على أن بيننا وبين هذه المرحلة زمنا يقدر بنحو مليون عام أو أكثر. وكان اختراع الكتابة قبل نحو من سبعة آلاف سنة قد دخل بالحضارة إلى طور جديد متداخل الحلقات .

وإذا كان المنظور القرآني يقيم الحضارة على التواصل في صيغة يعتبر بها هذا التواصل هدفا يتحقق بشيء غير قليل من التلقائية والحتمية ، فإنه لا ينفي

وجود الصراع والحوار ويراهما من السبل المفضية إليه ، وقد كثر الحديث عنهما في هذه السنين الأخيرة عبر مقولة صراع الحضارات أو حوارها . فعن الصراع يقول تعالى : ﴿وَلَوْلاَ دفَاعُ اللَّه النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الأَرْضُ﴾[20] ﴿وَلَوْلاَ دفَاعُ اللَّه النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبَيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّه كَثِيراً﴾[21]. وعن الحوار يقول : ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنا﴾[22] ﴿وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾[23] ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾[24] ﴿وَلاَ تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾[25].

الرابعة عن انهيار الحضارة :

إنه إذا كان الإسلام يدعو إلى إقامة الحياة والحضارة على هذا النحو، مما يحقق السعادة والازدهار والأسباب التي تكون خلف ذلك ، فإنه يبين كيف تنهار الحياة وتنحط الحضارة وتنتهي وتموت . وقد أخبرنا القرآن الكريم عن حضارات بادت بعد أن سادت ، وحدثنا عن أسباب انهيارها ، مما يمكن أن ننظر إليه اليوم ونعرضه ونحلله بمنطق التاريخ . وتكفي الإشارة إلى الأقوام الذين أورد القرآن الكريم ذكرهم في سورة الفجر، وهم عاد وثمود وفرعون : ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ الَّتِي لَمْ يُخْلَقْ مِثْلُهَا فِي الْبِلاَدِ وَثَمُودَ الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ وَفِرْعَوْنَ ذِي الأَوْتَادِ الَّذِينَ طَغَوْا فِي الْبِلاَدِ فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفَسَادَ فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾[26] وقد بدأت هذه الآيات باستفهام تقريري يهدف إلى تثبيت النبي ص، وهو موجه خطابا له :

1 - فعاد أهل إرم الذين كانوا معروفين بالقوة والشدة، وبحصونهم وقصورهم المرفوعة على الأعمدة، وكان الله قد بعث فيهم هودا .

2 - وثمود قوم صالح أولئك الذين كانوا مشهورين بنحت الجبال وإقامة البنايات الضخمة من الحجارة.

3 - وفرعون الذي ذاع صيت قوته وبطشه وشدة تعذيبه لخصومه، وما كان له في ميدان العمران والبناء، وقد بعث الله لهدايته وتحرير بني إسرائيل من

استعباده موسى عليه السلام وأخاه هارون.

هؤلاء جميعا طغوا وتجبروا على عباد الله وعلى أنبيائه الذين كان يبعثهم، وأكثروا الفساد في الأرض بما كانوا يرتكبون من فواحش وآثام ومظالم ، فكان أن أهلكهم وأبادهم :

1 - أهلك عادا بالريح ﴿فَأُهْلِكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ﴾[27].

2 - وأهلك ثمودا بالصيحة أو الطاغية : ﴿فَأُهْلِكُوا بِالطَّاغِيَةِ﴾[28].

3 - وأهلك فرعون بالغرق : ﴿فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾[29].

لماذا فعل الله بهم ذلك ؟

لأنه عز وجل لا يفوته شيء، وهو يراقب الكون والخلائق، ويحقق إرادته في إقامة عمارة الأرض على الخير ، ويجزي كلا بما يفعل ، في إنصاف لا ظلم فيه . إن هذا الموقف القرآني الحكيم يتفق مع منطق التاريخ ، أو بالأحرى أن منطق التاريخ يتفق معه ، كيفما كانت مناهج تحليله ؛ وتؤكده مسيرات الحضارة والثقافة في كل زمان ومكان .

وقد تسنى لنا في المرحلة المعارصة أن نعيش تفتت قوى كبرى وانهيار دعائمها، ولما تعمر أكثر من ستة عقود ، بسبب التوجه الإلحادي الذي قامت عليه ، والذي قاد إلى الزوال شعاراتها الخلابة وكل مظاهر القوة المادية التي كانت إليها مستندة .

وإن أية حضارة أخرى ستنهار إذا هي ظلت بعيدة عن الإيمان والقيم النابعة منه ، وسارت في طريق الاستكبار والاستعلاء وإبطال الحقوق وظلم الضعفاء . وللإسلام في هذا النطاق موقف متسامح يحثني - في استطراد خفيف - على أن أذكر أن القرآن في الوقت الذي تحدث عن الحضارات البائدة ، تحدث كذلك عن غير المسلمين من الذين استقام سلوكهم، ونوه بهذا السلوك على نحو ما توضحه آيتان كريمتان :

الأولى : ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾[30]، وهي آية تعرض لتعامل بعض المسلمين مع أحد اليهود ، وفيها إشادة بأمانة هذا اليهودي ، وهو عبد الله ابن سلام وقد أسلم يوم دخل رسول الله ص المدينة ،

ورسول الله ص هو الذي سماه عبد الله وكان اسمه الحصين . وكان قد أودع عنده أحد المسلمين ألف أوقية من الذهب فأعادها إليه .

الثانية : ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَاناً وَأَنَّهُمْ لاَ يَسْتَكْبِرُونَ﴾[31]، وهي أية تدل على أن من بين النصارى علماء وعبادا متواضعين لا يتكبرون .

وإننا من خلال هاتين الآيتين ينبغي أن نفهم الواقع الذي نعيشه والذي نرى فيه غير المسلمين يتفوقون ويتقدمون في مضمار الحضارة ، لولا أنهم يريدون جعلها حضارة العصر الوحيدة ، في فرض لها عبر نظام عالمي جديد ، وفي رفض لما عند الآخرين ، ومنهم المسلمون ، نحن الذين نشعر في أعماقنا بإحساس لا نخفيه ، يتأرجح عندنا بين العجز عن إدراك تفوق الغرب واللحاق به وبين إمكان هذا الإدراك وإن بصعوبة .

من هنا أنتقل إلى القسم الثاني من العرض، معتبرا أنه كيفما كانت معالم الواقع الراهن تدعو في ظاهرها وبالمعايير الآنية إلى التشاؤم وربما إلى اليأس من الاقتدار على الخروج من مأزق الموقع الذي نحن فيه ، فإن للتاريخ مقاييس هي التي تتحكم في مسيرته؛ وفي ضوئها يتحرك المد الحضاري صعودا وهبوطا. وهي التي جعلت حضارات كبرى تندثر وتنهار حين بلغت أوجها وأصاب أصحابها داء الغطرسة والتجبر . وهي في النهاية ومهما يكن اختلاف الرؤى ودرجات الوعي ومناهج التحليل وأشكال الخطاب ، مؤدية إلى ما شاءه العلي القدير ، وأراده للإنسان منذ الأزل إلى فناء العالم ، ونبه إليه في كتبه السماوية عبر تجارب الأمم السابقة والشعوب الغابرة وما كان لها من حضارات بلغت أوجها بمصادمة غيرها والتغلب عليها ، إلا أنها بعد تأكيد الهيمنة وبسط السلطان، استبد بها شعور أناني ومتعنت لم يلبث أن قادها إلى البغي والطغيان وإكثار الفساد ، فكان أن آل أمرها إلى الخراب والفناء .

قد يرى البعض أن في هذا توجها دينيا يعارض خط سير العقل والتاريخ، ولكن الحقيقة أن أي تفسير – ولو كان نابعا في ظاهره من هذا الخط – هو لابد متأثر بفكر إيديولوجي متوسل بأدوات وتعابير حتى وإن بدت مخالفة لما يتوسل به ذلك التوجه ، فإنها في آخر المطاف تصل إلى النتيجة نفسها، مما يجعل صيغة العلم تؤكد صيغة الوحي، ويحث بالتالي على عدم إغفال الخلفية الدينية في تحليل المرحلة .

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى ما عند حكماء الدارسين الغربيين للحضارة من أن في طليعة أسباب انهيارها التسلط والفساد الروحي ، وأن خلف ازدهارها عاملين هما الدولة المنظمة وقوة الجانب الديني .

ولعل المنظور الإسلامي يبدو أكثر دقة وتحديدا وأوسع شمولية واكتمالا حين يعتبر دعامات قيام الحضارة – كما مر – مرتكزة على العقيدة المتمثلة في الإيمان ، وعلى العمل الصالح الذي يقتضي تنظيم حياة الفرد والمجتمع في أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها وفق الشرع ، ثم على القيم السلوكية المحققة للتواصل الذي من مظاهره الاعتراف بالآخر والأخذ معه والعطاء في غير بغي ولا طغيان أو تجبر .

وإنه ليتضح من المسيرة المعاصرة في جميع ما يشغلها من قضايا وأوضاع أنه إذا كان الغرب غير مهتم – ظاهريا – بالحضارات الأخرى، إما لمحدوديتها أو ضعفها أو عدم توقع منافستها وخطرها في المدى القريب على الأقل – كما هو الشأن في عموم تعامله مع البلاد الاسيوية وهو مخطىء في ذلك – فإنه يبدو مهموما بحضارة الإسلام ، سواء أصرح بذلك أم أخفاه، لإدراكه مدى توافرها على جميع طاقات الإنتاج والإبداع وشتى إمكانات الانتشار والامتداد ، بحكم طابعها الإنساني النابع من تعاليم السماء . وهو طابع لا يتعارض مع وجود حضارات أخرى ، بل يتضمن استعدادا لقبولها والتعارف معها والتنافس في طريق الخير المفضي إلى التواصل . وما تسامح الإسلام مع الديانات الأخرى مما هو معروف إلا أحد مظاهر هذا الاستعداد .

ومن ثم فإن الغرب في إطار هذا الهم الحضاري مدعو إلى أن يتأمل أمرين اثنين :

الأول : أن الإسلام الذي كان الحافز والباعث على صنع حضارة كبرى ما زال قائما ينبض بالحياة ، وأن المسلمين اليوم – على الرغم من الوضع الذي يعانونه – يجتازون مرحلة صحوة مبشرة ببعث كبير ، إذا ما تسنى وعي صحيح بهذه الصحوة ، ووجهت في الطريق القويم، ملتزمة خط التوسط والاعتدال، ومحافظة على توازن لا تردد فيه ولا انحراف . ومن الوعي إدراك ضرورة تجديد أمر الدين وأهمية هذا التجديد ، أي تصحيح المنظور له بالعودة إلى أصوله لتعريف غير المسلمين به وتصحيح ملامح الصورة التي رسموها مشوهة في ذهنهم عنه ، ثم للانطلاق من روح تلك الأصول للتعامل مع قضايا العصر ،

ولتصفية الذهن الإسلامي من الشوائب التي علقت به على امتداد الحقب ، لا سيما عبر عصور التوقف ، حتى يستطيع المسلمون أن يتجاوزوا عواقب هذا التوقف .

الثاني : أنه لابد من التمييز بين ما هو مكون ومؤسس للحضارة الإسلامية وبين ما هو تراث ناتج عن مقومات التكوين والتأسيس ، حتى لا يقع أي خلط بين المقدس وغيره . فالمقدس ما جاء به الدين من عقيدة وشريعة ومنظومة سلوك مبنية على مبادىء وقيم خلقية ، وما سواه هو ما أبدعه المسلمون من علوم وفنون وآداب وما مارسوه من عادات وتقاليد ، مما يمثله الإرث الضخم الذي امتد إنتاجه عبر قرون تفاوتت ازدهارا وانهيارا ، ومعها تفاوت التراث جودة ورداءة . على أننا في هذا النطاق لا نخفي الإحساس بمدى العبء الذي يثقل كاهلنا لضخامة هذا التراث بغثه وسمينه ، وكذا الإحساس بحيرة الاختيار فيه بين الجانبين، أو في الحقيقة بحيرة الفصل في الاختيار ، مما يجعلنا نبدو وكأننا نتخبط في تيه لا تقود مسالكه إلا إلى الارتطام داخل شعاب الذات ، مستشعرين صعوبة الخروج من هذا التيه لمتابعة السير في ضوء العصر ومستجداته والمساهمة في هذه المتابعة ، بما لنا من إمكانات وطاقات ، وبما لنا من رصيد صاف وحي .

وإن هذا الرصيد الباقي من الحضارة الإسلامية قادر - بعد أن أمد حضارة الغرب في الماضي - على أن يتفاعل معها اليوم . وهو تفاعل تشجع عليه التحولات الكبيرة التي يعرفها المسلمون في حياتهم المعاصرة ، وما يشهدون فيها من تطور يؤدي في مجمله إلى النمو والتقدم على الرغم من كل التحديات التي تواجه هويتهم .

وإن أكبر هذه التحديات اليوم هو الظن المشاع بأن الحضارة الوحيدة في عصرنا هي حضارة الغرب ، وأن ثقافته بالتالي هي التي تسود أو ينبغي أن تسود ، أي أنه لا مجال للحديث عن حضارة أخرى أو ثقافة مخالفة . ولكن النظر إلى الحضارات المتعاقبة في بعدها الإنساني ، وكذا الثقافات ، يبطل مثل هذا الظن الإحباطي والمتغطرس ؛ لأن الحضارة الحق - وما معها من ثقافة - هي التي تكون قادرة على التعايش والتساكن ، ثم على التحاور والاستمداد بما يحقق لها التواصل اللازم للاستمرار ، وبما يكسبها مزيدا من الغنى والثراء ، حتى ولو كانت تشعر بالتفوق والغلبة ، إذ في الوقت الذي يكون المغلوب مضطرا إلى

الأخذ والاقتباس ، فإنه بما له من خصوصيات ثقافية يبقى قادرا على أن يحاور، أي قادرا على أن يعطي الآخر ما عنده ويساعد هذا الآخر - نفسيا - على الشعور بذلك التفوق وتلك الغلبة . فكيف إذا كان الآخر - كشأن المسلمين - صاحب حضارة وثقافة تألقتا خلال عصور كثيرة ، وكانتا من بين أهم الأسس التي قامت عليها حضارة الغرب وثقافته .

هذا بغض النظر عما يذهب إليه بعض الذين يرون في إجراء الحوار مع الضعيف - أو بالأحرى مع من يعتبرونه ضعيفا - إنما هو مجرد وسيلة لفهمه وإدراك جوانب ضعفه لمزيد من التحكم فيه والتمكن منه ، لا سيما حين يقع التركيز في التبادل معه على المظاهر الاحتفالية والظواهر الفولكلورية والإلحاح فيهما على ما هو محرف أو مشوه .

والدعوة إلى التواصل لا تعني عدم الشعور بموقعنا في السياق الحضاري المعاصر، وبحاجتنا إلى أن نأخذ ونقتبس ونستفيد من تقدم الغرب ، ولكن تعني اعتبار الشمولية التي يتسم بها هذا السياق ، وما لنا من مساهمة فيه ، سواء في أصله حين نشأ يستمد من حضارة المسلمين ، أو بممارستنا لمنجزاته واستهلاكنا لها ، وكذا بما تقدمه الأدمغة الإسلامية المهاجرة . وتعني كذلك اقتناعنا بحاجة حضارة الغرب اليوم إلى المكونات الإيمانية التي افتقدها إذ تخلى عنها ، وعزمنا على إمكان إغنائها بما لدينا من خصوصيات وما لنا من قدرات للإبداع ؛ دون إغفال معطيات أخرى معروفة قيمتها على الصعيد السياسي والاقتصادي والعسكري ، كعدد سكان الأقطار الإسلامية وأهمية مواقع هذه الأقطار وغنى ثرواتها ، إضافة إلى ما للغرب فيها من مصالح آنية ومستقبلية .

إن الحضارة وإن كانت مزدهرة في فترة محددة لدى شعب معين أو في ظل فكر متميز - كما هو الأمر بالنسبة لحضارة الغرب المعاصرة - فإنها في حقيقتها موسومة بالطابع الإنساني الذي يتشكل عبر تراكمات السابقين .

ثم إن الحضارة الحق ليست هي التي إذا أدركت تقدما يتيح التوسع في العمران والشعور بالقوة طمعت في بسط النفوذ وفرض السيطرة على الآخرين والتحكم فيهم ، ولكنها التي إذا ما تسنى لها هذا التقدم الحضاري ألحمته بالقيم الروحية والمقومات الفكرية، أي بكيان ثقافي هو الذي يكمل إطار الحضارة ويمكنها من الاستمرار والتواصل ، بدءا مما يجليه هذا الكيان من تمثل للحياة والكون ، وما يكون به قادرا على توجيه المنجزات الحضارية

والتصرف فيها بميزان الضبط والعدل .

لقد أثبت التاريخ أن الحضارات على اختلافها كانت تسعى إلى اكتساب مزيد من التوسع والنفوذ ، وأن منها ما تجاوز هذا الحد وتطلع إلى اكتساح الغير والتغلب عليه . ولعل ذلك كان أحد أسباب الصدامات التي عرفتها البشرية على امتداد العهود . ومن ثم فإنه لا سبيل لإنكار الصراع الحضاري الذي عاشته الإنسانية ، وهو صراع لم يكن يتسم دائما بتدمير الآخر ، والمقصود به المغلوب الذي تبقى له آثار قائمة بالإضافة إلى ما يكون امتصه الطرف الغالب من معالم وملامح يغني بها ذاته ، مما ينم عن مظهر للتواصل الحضاري والثقافي حتى في ظل الصراع والغلبة .

إن العالم الذي نعيش فيه عرف ويعرف نزاعات دموية وحروبا باردة تدخلت وتتدخل في نشوبها عوامل شتى سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية ، وكذلك أسباب بيئية وتنموية ترتبط بتفاوت نسب السكان ، وإساءة توزيع الثروات ، والإجحاف في استغلال الموارد ، وما يترتب على ذلك من فقدان التوازن ثم انعدام المساواة ، مما يقود إلى ظهور تحديات في جانب تعكس الطغيان المادي المجرد من القيم الروحية ، ومواجهة لهذه التحديات في جانب آخر نتيجة الشعور بالظلم ورغبة في التمسك ببعض تلك القيم ، وهو الواقع الذي تكرسه الدعوة إلى العولمة وما يرافقها أو تتكىء عليه من حضارة .

إنه لا إنكار أن هذه الحضارة - أي حضارة الغرب - أتاحت للإنسان أن يتمتع بحريته وحقوقه ، ويسرت له أنماطا من مظاهر الرقي والرفاه ، وطوت له أبعد المسافات بفضل ثورة وسائل الاتصال ، وحققت غير ذلك من المنجزات التي يتحتم علينا أن نسارع ليس فقط لاكتسابها والاستفادة منها ، ولكن لامتلاكها وتجاوز إمكان مسايرتها إلى القدرة على المساهمة فيها بالإنتاج والإبداع . إلا أنها مع ذلك تبقى حضارة فردية الزعامة والقطبية وأحادية المنطلق والرؤية ، تستمد من المادة وإليها تعود ، وتستبعد التوجه الديني بما يمكن أن يمدها به من مبادىء مثالية ومعان روحية .

وإن العالم اليوم - وهو واقع فريسة المخالب الفتاكة لهذه المادة - يتطلع إلى من ينقذه منها ويبشر بالحل ، أي يهفو إلى من يحمل مشعل الرسالة التي شاءت إرادة الله منذ الأزل أن ينيطها بالإنسان ، حتى تقوم عمارة الأرض ، ويعم العدل ، وتسود المساواة ، وتتحقق كرامة هذا الإنسان أينما كان وكيفما كان .

وإن مكمن هذا الحل ينبغي أن ينطلق من إدراك أن سنة الله في الكون تقتضي استحضار وجوده ، والإيمان به ، والعمل بتعاليمه ، والنهوض بأمانة الاستخلاف في طريق النفع والإصلاح ، ووفق معايير الحق والخير .

وإن أي حل آني أو مستقبلي لا يراعي هذه المعطيات محكوم عليه بالخيبة والفشل، إن لم نقل بالانهيار والدمار ؛ وهو ما يهدد الإنسانية إذا هي ظلت تراعي المعطيات الدنيوية المادية فقط ، وأصرت على موقفها المناهض للدين ، في غير اعتبار لما فيه من قيم نبيلة ومقومات سامية ، وبدون اهتمام بما له من منظور سديد ومتكامل للإنسان والحياة .

الهوامش

(1) سورة المومنون الآية 115 .
(2) سورة الذاريات الآية 56 .
(3) سورة البقرة الآية 30 .
(4) سورة الأحزاب الآية 72.
(5) سورة هود الآية 60 .
(6) سورزة الملك الآية 15.
(7) سورة الأعراف الآية 56 .
(8) سورة البقرة الآيتان 29 و30 .
(9) رواه البخاري ومسلم والترمذي وأبو داود والنسائي عن عمر بن الخطاب .
(10) أخرجه ابن حنبل عن أنس .
(11) رواه مالك في الموطا وابن حنبل في مسنده عن أبي هريرة .
(12) أخرجه البخاري ومسلم والترمذي عن أنس .
(13) سورة آل عمران الآية 104 .
(14) سورة آل عمران الآية 110 .
(15) سورة الحج الآية 41 .
(16) سورة البقرة الآية 142 .
(17) رواه الديلمي عن ابن عباس ، وأخرجه ابن السمعاني عن علي مرفوعا بلفظ " خير الأمور أوساطها "
(18) سورة الحجرات الآية 13 .
(19) سورة المائدة الآية 48.
(20) سورة البقرة الآية 251.
(21) سورة الحج الآية 40 .
(22) سورة البقرة الآية 83 .
(23) سورة الإسراء الآية 53.
(24) سورة النحل الآية 125.
(25) سورة العنكبوت الآية 46 .
(26) سورة الفجر الآيات 6 - 14 .
(27) سورة الحاقة الآية 6 .
(28) سورة الحاقة الآية 5 .
(29) سورة طه الآية 78 .
(30) سورة آل عمران الآية 75 .
(31) سورة المائدة الآية 82 .

تأملات في العولمة والهوية :
نحو تعاون حضاري في عصر العولمة

أحمد صدقي الدجاني

مرة أخرى نجد أنفسنا ونحن في ربيع عام 1997 في رحاب أكاديمية المملكة المغربية أمام موضوعٍ حيوي معاصر، يطرحه علينا راعي أكاديميتنا الحسن الثاني حفظه الله، هو موضوع «العولمة والهُوية» الذي يتصل بإحدى قضايا عصرنا الملحة، التي يُتجاذب إنسان العصر فيها بين «الكونية والخصوصية».

إلحاح هذه القضية تعكسه وسائل الإعلام التي يتردد الحديث فيها عن عولمة الاقتصاد والعولمة بعامة، كما يدلُّ عليه العدد الكبير من الندوات والمحاضرات في محافل فكرية ، التي تعالج موضوع الخصوصية الثقافية في ظل الكونية، ويشير إلى هذا الإلحاح أيضاً طرح القضية على بساط البحث في مؤتمرات دولية. وقد لاحظت «ماري – فرانسوا بود» في حديثها عن «عولمة السوق» في مجلة رسالة اليونسكو (1996/11) أن موضوع عولمة الاقتصاد كان على جدول أعمال قمة الدول الصناعية السبع الذي انعقد في ليون بفرنسا في 1996/6، وأن الحديث عن هذه العولمة أصبحت تمثل عناوين الصفحة الأولى في صحف كثيرة.

إسهامي المتواضع في بحث موضوع «العولمة والهوية» هو بطرح تأملات

فيه ونَصْبَ العين الدعوة إلى تعاون حضاري بين حضارات عالمنا في عصر «العولمة» الذي نعيشه، وفي ظل «الكوكبة»، أمام الآفاق الرحبة «للكونية»، ومرادي أن أغتني بنظرات زملائي الأفاضل وأفكارهم. ذلك أني وجدت نفسي وأنا أتمعن في مخطط محاور الموضوع الذي أعدته بإتقان لجنة الأعمال، استحضر عدداً من المناسبات على مدى عام شدتني إلى التأمل في قضية الكونية والخصوصية، وأتاحت لي فرصة التعرف على أفكار مختصين حولها وقراءة بعض ماكتب عنها والتفكر ملياً فيها [1].

وصف ظاهرة العولمة

أبدأ بتأملات في ظاهرة العولمة، وفي أسئلة تبرز من خلالها. فأما الظاهرة فقد أوجز وصفها تقرير «جوارنا الكوني» Our Global Neighbourhood الذي قدمته لجنة أممية حول «حاكمية قيادية كوكبية» في تشرين الثاني – نوفمبر 1994، قائلاً «إنها تحرك متسارع نحو عالمية متكاملة عززه إلغاء القيود التنظيمية والتفاعل مع التغيرات المتسارعة في تكنولوجيا الاتصالات والحاسب». وقد «اقترن بهذا التحول الحديث في النشاط الاقتصادي العالمي عديد من الأنشطة الأخرى لا تتسم بطابع حميد، بما في ذلك تجارة المخدرات والإرهاب ونقل المواد النووية، تمت عولمتها أيضاً». وأسفرت الأنماط المتغيرة للنمو الاقتصادي خلال العقود الأخيرة عن «أقطاب جديدة محركة، فقد أزاحت ألمانيا واليابان اللتان هزمتا في الحرب العالمية الثانية، كلاً من المملكة المتحدة وفرنسا من زمرة النخبة الاقتصادية، وبدأ الاتحاد الأوروبي يباري الولايات المتحدة قوة اقتصادية، وأخذت مناطق جديدة للتذبذب تظهر في أمريكا اللاتينية، كما يعمل الأداء الاقتصادي الباهر للنمور الآسيوية الأربعة والصين، مع الهند وأندونيسيا، على نقل مركز الجاذبية الاقتصادية في العالم». وفي إطار هذه الظاهرة تبرز صور لتعاون عالمي لمنع عودة الأمراض التقليدية للظهور ولمكافحة انتشار مرض نقص المناعة. وقد نجح هذا التعاون في محاصرة مرض الجدري توطئة لاستئصاله وكذلك السل الرئوي والكوليرا. و «أدى التقدم التقني إلى جعل الحدود الوطنية سامية بدرجة أكبر، فالدول تحتفظ بسيادتها لكن الحكومات عانت من تآكل سلطانها، فهي الآن على سبيل المثال أقل قدرة على السيطرة على انتقال الأموال أو المعلومات عبر الحدود، وهي تواجه ضغوط العولمة على أحد المستويات، كما تواجه على مستوى آخر حركات الجماهير التى تطالب نقل سلطات المركز إلى

الأقاليم، الأمر الذي قد يؤدي أحياناً إلى تفكك النظام العام وانهيار المؤسسات في مواجهة تفشي العنف»[2].

علاقتها بظاهرة التغير

واضح أن هذه الظاهرة وثيقة الصلة بظاهرة التغير التي يعيشها عالمنا في ظل ثورة التقنية وثورة التحرير اللتين تفجرتا في نهاية الحرب العالمية الثانية وآذنتا بقيام عالمنا المعاصر. وقد دخل هذا العالم المعاصر مرحلة جديدة بعد انتهاء الحرب الباردة في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي. ويحدث هذا التغير سريعاً، وعلى نطاق عالمي، على مختلف الصعد، وهو مستمر، وله تداعياته.

كثيرة هي الكتابات التي فصلت شرح هذه الظاهرة. وقد أسهم فيها وأشار إلى بعضها سيد يس في سلسلة مقالات عن الكونية نشرها في صحيفة الأهرام. وتلاحظ هذه الكتابات أن أهم ملامح التغير في عصرنا هي الاتصال المتبادل، وضغط الزمن وتفكيك المؤسسات. ويتجلى التغير في مختلف جوانب الحياة، ويلحق بكل المجالات. وهناك من يرى مع سيد يس أنه بفعل هذا التغير سقط النموذج الغربي الذي كان مثلاً يحتذى عند عدد من الدول، وتآكلت قدرته على التصدي للمشكلات المعاصرة. وهذا لايحول دون حقيقة أن قوى الهيمنة الغربية مستمرة في محاولتها فرض نموذج للعولمة أساسه هيمنة الولايات المتحدة على مجلس الأمن، واستخدام مايسمى حق التدخل الدولي، وطرح رؤية فكرية تساند ذلك تقول بانتصار الرأسمالية ونهاية التاريخ!

تشير هذه الكتابات إلى مايحدث في أنحاء مختلفة من عالمنا من تغيرات تقنية واقتصادية، تتسم بابتكار آلات جديدة، وأنظمة مستحكمة، واستخدامات جديدة لتلك الآلات بإيقاع بالغ السرعة. وآثار ذلك كثيرة، وهي تؤدي إلى نتائج متباينة حسب الظروف والقدرة على الفعل. ويلاحظ أن إيقاعها السريع لايتيح فرصة كافية لاستيعابها على غير ماكان عليه الحال في ثورتي الصناعة وثورة التقنية الأولى. كما يلاحظ أن هذه الثورة المعلوماتية لاتزال في أولها. وهي تتيح لبعض الجماعات والأشخاص إمكانية الهجوم على نظم المعلومات على الصعيدين الوطني والعابر للحدود والوطنية. كما تتيح تواصل المنظمات والأفراد عبر شبكة «انترنت»، سواء ممن كان مؤيداً للنظم الحاكمة القائمة أو كان معارضاً. والعالم يشهد في ظل تحولات العولمة اهتماماً خاصاً من السياسيين بالاقتصاد وتركيزاً

على العوامل الاقتصادية. وقد سجل سيد يس من ملامح التغيرات الاقتصادية الجارية «استمرار حركة دولنة رأس المال والنزوع لوحدة الأسواق العالمية. وظهور قواعد المجتمع المعلوماتي ما بعد الصناعي . وتحول الصناعات إلى مناطق جغرافية جديدة . وإعادة تنظيم الشركات شبكياً بدلاً من التنظيم الرأسي. وتفكيك المؤسسات الكبرى. وبروز عجز الحكومات عن السيطرة على الشركات.

هذا الملمح الأخير من التغيرات الخاص بما سيحدث لبنية الدولة ووظائفها يدور حوله حوار يتصل بين الباحثين في العلاقات الدولية . وهناك اتفاق على أن الدولة التي قامت على أساس تقديس السيادة والدفاع عن حدودها، ستضطر إلى التنازل عن بعض مظاهر السيادة. وسيتنامى دور الشركات متعدية الجنسية في اتخاذ القرار الاقتصادي في الدولة في بعض أمورها للمجتمعات المحلية. وقد نشرت مجلة ايكونومست البريطانية (96/4) مقالاً عن حروب المستقبل أوضحت فيه نتائج التقنيات العسكرية الحديثة على مفاهيم الأمن وطنياً وإقليمياً ودولياً. ويتسم الحديث عن هذه التغيرات جميعها بعدم اليقين والاحتمالات لأن «نص ظاهرة التغير» «معقد تصعب قراءته»، كما عبرّ باسكال بونيفاس في كتابه «إرادة العجز» الذي صدر بباريس عام 1966[3].

واضح أيضاً أن لثورة الاتصال التي هي إحدى ثمار ثورة العلم التقني، دورها الخاص في تكوين هذه العولمة. وقد تعددت وظائف الإعلام في عصر ثورة الاتصال فشملت وظيفة إخبارية، وأخرى تشرح وتفسر، وثالثة تربوية، ورابعة شورية ديموقراطية، وخامسة ترفيهية، وسادسة تسويقية إعلانية، وسابعة وظيفة خدمات عامة. وجميع هذه الوظائف تؤدي دوراً تثقيفياً حيوياً للإعلام، كما يقول خبراء الإعلام. وتفسح المجال أمام «إعلام الترويج».

تداعيات ظاهرة العولمة

التداعيات في إطار ظاهرة العولمة متنوعة ومستمرة تسهم في التغير. فالإصرار على فتح أسواق جديدة ساعد على تفكيك نظام الإنتاج ، فنجم عن ذلك أن زادت تجارة السلع المصنعة على حساب المنتجات الأولية الزراعية والتعدينية ومنتجات الطاقة، حيث غدت نسبتها 70% بعد أن كانت 50%. والتوسع في الاستثمار خارج الحدود والبحث عن الأيدي العاملة الرخيصة أدى إلى ازدياد نسبة البطالة في عدد من الدول الصناعية. وأجبرت المجموعات الصناعية في هذه

الدول على الاعتماد المتزايد على التمويل الدولي. ونجم عن انخفاض تجارة المنتجات الأولية في الدول غير الصناعية انتشار الفقر الذي بقي «مشكلة» بالغة الخطورة في عالمنا تتزايد في كثير من أجزاء العالم بما فيها بعض الدول الصناعية، كما يقول محرر المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية في افتتاحية عددها الخاص بالفقر (1996/6). الأمر الذي حدا بالأمم المتحدة إلى إعلان عام 1996 عاماً دولياً للقضاء على الفقر ونظمت أول عقد بين عامي 1997، 2006. وقد أجملت «ماري فرانسوا بود» في مقالها آنف الذكر القول في العولمة الاقتصادية بأنها تفيد البلدان القوية، وتضع البلدان الضعيفة في وضع سيء. وهذه الحقيقة جعلت عدنان شومان يضع عنواناً فرعياً لكتابه عن «اتفاقات الجات الدولية» هو «الرابحون دوماً.. والخاسرون دوماً».

متوقع أن تكون لهذه التداعيات الاقتصادية «لعولمة الاقتصاد» تداعيات على الصعد السياسية والاجتماعية والثقافية. فالصلة وثيقة بين هذه الصعد والاقتصاد، ويلاحظ الخبراء أن عولمة الاقتصاد أدت إلى أن تتأثر اتجاهات السوق برأي السوق أكثر من تأثرها بالقرارات السياسية، من واقع أن ألف مليار دولار تنتقل حول العالم كل يوم بحثاً عن أكبر عائد . كما يتتبعون آثار الفقر على الصعيد الاجتماعي وبنى المجتمعات . ومن آثاره الهجرة واللجوء، والتشرد، وتزايد الضغوط على الأسرة. وجميعها تقترن بمشكلات قائمة في عالمنا وتشغل تداعيات «عولمة الاقتصاد» على الصعيد الثقافي بالَ أهل الرأي في مختلف المجتمعات، من واقع ما يرونه من محاولات قوى الهيمنة الاقتصادية «تنميط» سلوكيات البشر وثقافتهم في المجتمعات كافة وإخضاعها لمركزية نظام المفاهيم والقيم والأنماط السلوكية السائدة في الغرب في ظل النظام الرأسمالي، بغية الإقبال على الاستهلاك للمنتجات الغربية وتحقيق الانتصار الناجز والنهائي للرأسمالية الذي رمز إليه زعم «نهاية التاريخ» «بجعل المواطن في براغ بالتشيك وفي رانجون ببورما وفي طهران بإيران، يرقص على أنغام موسيقى الروك، ويأكل سندويتشات ماكدونالدز ويشرب الكوكاكولا ويشاهد .C.N.N»، كما يقول محمود عبد الفضيل في ورقته «حقوق الإنسان الاقتصادية».

المفهوم الشامل للعولمة

الإسم الذي أطلق على هذه الظاهرة في اللغة الانكليزية هو Globalisation. وقد استخدمت كلمات ثلاث في اللسان العربي للدلالة عليها، هي «العولمة»

و«الكونية» و «الكوكبة»، وفقاً لتعدد الاجتهادات في ترجمة الكلمة الانكليزية، وسيحسم الاستخدام أمر شيوع واحدة منها، وربما كانت الغلبة «للعولمة» بينها. ولقد استقرت دلالة هذا المصطلح على أن «العولمة هي ظاهرة تتداخل فيها أمور الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع والسلوك، يكون الانتماء فيها للعالم كله عبر الحدود السياسية الدولية، وتحدث فيها تحولات على مختلف الصعد تؤثر على حياة الانسان في كوكب الأرض أينما كان. ويسهم في صنع هذه التحولات ظهور فعاليات جديدة هي الشركات متعدية الجنسيات «TNC's» التي تتسم بالضخامة، وتنوع الأنشطة، والانتشار الجغرافي، والاعتماد على المدخرات العالمية، وتعبئة الكفاءات من مختلف الجنسيات. وتبرز بفعل هذه التحولات قضايا لها صفة «العالمية» مثل قضية الممتلكات العامة البشرية من بحار وفضاء وقارّة قطبية جنوبية، وقضية صيانة البيئة وتحركات سكان الأرض، وقضية الفقر في العالم، وقضية الجريمة المنظمة. كما تثور تساؤلات لها صفة العالمية حول دور الدولة في ظل هذه التحولات، ودور الجماعات الأهلية في أوطانها، ودور المنظمات الأهلية متعدية الجنسيات التي قامت مؤخراً في إطار العولمة في الغرب بخاصة، فضلاً عن دور منظمة الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة المنبثقة عنها» وقد أحسن إسماعيل صبري عبد الله شرح هذه التحولات في بحثه «الكوكبة»[5]. وواضح أن للقوة المالكة للتقنية الحديثة وللشركات المتعدية الجنسيات وللمنظمات الدولية دوراً متميزاً في إطار هذه الظاهرة.

عصر العولمة

نستطيع في ضوء هذا التحديد لمصطلح العولمة أن نصف عصرنا بأنه «عصر العولمة». ويمكننا ونحن نستحضر تاريخ القرن العشرين الميلادي بين يدي دخول قرن ميلادي جديد، أن ندرك أن التحولات فيه هي حلقة ثالثة في التحرك الغربي نحو العالمية، سبقتها تحولات مابعد الحرب الأولى في نهاية العقد الثاني من القرن، وتحولات مابعد الحرب العالمية الثانية في النصف الثاني من العقد الخامس من القرن. وفي مقدورنا ونحن نستحضر التاريخ الإنساني أن نلاحظ أن هذا التاريخ حفل بتحركات نحو العالمية في مختلف عصوره، عبّرت عن نزوع الإنسان للسياحة في كوكبنا الأرضي استجابة لدعوة خالقه أن يمشي في مناكب الأرض وينتشر فيها.

فترة انتقالية وقلق وأسئلة

بفعل هذا التحول الجديد يمر عالمنا بفترة انتقالية. وكما هو الحال في فترات الانتقال تبرز أسئلة، ويشيع جوٌ مفعمٌ بالقلق، ويقود الشعور بالحاجة إلى رؤية. ونحن نرى هذا كله اليوم ومن بين الأسئلة التى برزت هل ستفضي تحولات العولمة وأنماطها الجديدة إلى علاقات ندّية بين الحضارات والشعوب أم إلى مزيد من علاقات السيطرة والتبادل غير المتكافئ ؟ وهل ستصبح المجتمعات أكثر حرية في السيطرة على مقدراتها أم تغدو أكثر انصياعاً لقوانين المركز الرأسمالية التي تسيطر عليها مجموعة السبع؟ وكيف يمكن التعامل مع الصراع المفروض من المركز على الأطراف، ومن الغني على الفقير، ومن المبدع على الناقل؟ وكيف يمكن عقد حوار بين الثقافات مع شركاء غير متكافئين ؟ وهل يتم الحوار على مستوى المصالح أو مستوى الثقافة أو مستوى الصور المتبادلة عبر التاريخ؟ ومن أين تأتي المبادرة، من القوي إلى الضعيف لنزع سلاحه وإعادة احتوائه، أم من الضعيف إلى القوي إكمالاً لحركة التحرر والاستقلال الوطني، وتحقيقا لتكافؤ الفرص والمشروعية الديمقراطية على مستوى العالم؟ وهي أسئلة وردت فى ورقة عمل ندوة «صراع الحضارات وحوار الثقافات» التي سبقت الإشارة إليها. وواضح القلق الذي تنطوي عليه بعض هذه الأسئلة. وقد شهدت دائرة الحضارة الغربية طرح رؤى حول تفسير تحولات عصر العولمة، اتجهت واحدة منها إلى الحديث عن «*نهاية التاريخ*» واستقراره عند *النظام الليبرالي الرأسمالي العالمي*، واتجهت أخرى إلى الحديث عن تفجر الصراعات بين الحضارات، وثالثة إلى تفجر الصراع بين شمال غني وجنوب فقير، ورابعة إلى تفكك الحضارة الراهنة إلى تكوينات قومية أو إقليمية متنازعة لايجمعها رباط عام فضلا عن تفاقم الاتجاهات الذاتية والفردية وانتهاء السلطات المركزية والايدلوجيات والقيم الكلية والمبادئ العامة. وواضح مدى التشاؤم الشديد في بعض هذه الرؤى ومدى الغرور الشديد في واحدة منها. وبالمقابل نجد محاولات جادة في دوائر الحضارات الأخرى في عالمنا ومنها الحضارة العربية الإسلامية لطرح رؤاها. وهناك تطلع في أوساط الخاصة للتعرف على هذه الرؤى كي تسهم في معالجة المشكلات العالمية. وهو تطلع يغذيه تزايد القلق من بعض التطبيقات للتقدم التقني الذي لاتحكمه القيم، ومثال عليه بعض مايجري في إطار الهندسة الوراثية.

الهوية الحضارية

أجد نفسي عند هذا الحد أنتقل إلى تأملات في الهوية الحضارية ، لأن من أشد ما يقلق البعض في قضية العولمة هو ما لها من آثار على الهوية والخصوصيات الثقافية. وهو قلق له مايبرره في ظل مانراه من محاولات قوى الهيمنة الاقتصادية تنميط سلوكيات البشر وثقافتهم في المجتمعات كافة وإخضاعها لنظام قيم وأنماط سلوك سائدة في حضارة استهلاكية. وأول مايلفتني هو أن ضباباً يحيط بمسألة الهوية الحضارية ناجماً عن تداخل معنَيين من معاني مصطلح «الحضارة» يشير أحدهما إلى حال التقدم والارتقاء بينما يشير الآخر إلى دائرة حضارية تجمع أناساً ينتمون إليها وتميزهم عن آخرين. وإذا كان المعنى الأول يسمح باستخدام مصطلح الحضارة الإنسانية ويتحدث عن حضارة واحدة بصيغة المفرد، فإن المعنى الآخر يقطع بوجود حضارات في عالمنا وينفي احتكار دائرة حضارية واحدة للتحضر ويأبى تصنيف البشر إلى صنفين: «متحضرون وبرابرة». كما أن من أسباب هذا الضباب المحيط بمسألة الهوية الحضارية توهم البعض أن الحضارة هي المنجزات المادية فحسب وغفلتهم عن أن لها مظاهر مادية من أدوات وصناعات وتقنية، وأخرى معنوية عن عادات وفنون شعبية وقيم وقوانين وتنظيم، ولها عقيدة تستلهمها وآداب وفنون وعلم وفلسفة ولغة وكتابة وشخوص يعبرون عنها. ولا يدرك هذا البعض أن الحضارة لاتقوم بمظاهرها بل بنظامها وقيمها، وأن مفهومها شامل، وأن للدين والفلسفة أهمية خاصة في هذا المضمار. كما أن من أسباب هذا الضباب غفلة عن سنن التغيرات الحضارية وتفاعل الحضارات، وعن معايير التحضر، وعن العلاقة بين الحضارة والثقافة.

نظرات عدة في موضوع الحضارة والهوية الحضارية يجري طرحها بفعل هذه الغفلة، تبعد عن الصواب، وتقتضي إعادة نظر فيها. كأن يقال ليس هناك إلا حضارة واحدة، ويدلل على ذلك بالمنجزات المادية التي بات يستخدمها جميع البشر في عصرنا، منكراً تعدد الحضارات وأن لكل منها قوامها. أو يقال «حضارة رأس المال»، مبرزاً البعد الاقتصادي للحضارة دون الأبعاد الأخرى. ويمكن عند استحضار سنن التفاعل الحضاري بين الحضارات أن نذكر أن هذا التفاعل يشهد انتقال الأشياء المادية وتلاقح الأفكار، وأن الأول يحدث بسرعة بينما الآخر يأخذ وقته، وأن في هذا التلاقح يؤثر الأقوى «حضارياً» بقيمه وأنظمته، فتنتقل هذه إلى الأضعف حضارياً، وأن حداً من تبادل التأثير يحدث، وأن بعض العناصر

الحضارية تنتقل أسرع من غيرها، وأن التفاعل قد يتم بالغزو والتسلط وقد يتم في جو من السلم والرضى والحرية، وهذا هو الأفضل الأينع ثماراً بينما سابقه يسبب ردودَ أفعالٍ وصراعاً، وأن تيارات ثلاثة تبرز في إطار هذا التفاعل واحد انكماشي وآخر انغماسي وهذان يغلب عليهما رد الفعل وثالث مستجيب فاعل، وأن الإنسان في رحلة عمره ينتقل بين هذه التيارات وينتهي في الغالب لموقع الاستجابة الفاعلة. وقد فصَل علماء «دراسة الحضارات» شرح ذلك كله (6).

إن للإنسان هويته. هكذا شاء له خالقه حين خلقه من ذكر وأنثى وجعل الناس شعوباً وقبائل، مختلفين في ألسنتهم ومذاهبهم. وهذه الهوية فيها أركان ثلاثة هي العقيدة التي توفر للإنسان الرؤية الكونية واللسان الذي به وينتمي من خلاله إلى قوم والتراث الثقافي الذي يغذيه ويزوده بالذاكرة الأدبية والذاكرة التاريخية. وكما أن للإنسان هويته فللحضارة هويتها التي تبرز فيها هذه الأركان وتميزها عن غيرها. وهناك جامع مشترك بين الحضارات يبرز من خلال تفاعلها، فيه المنجزات المادية التي يشيع استخدامها في المأكل والمشرب والاتصال، وفيه أفكار وقيم تم التوافق عليها.

حين نمعن النظر في بعض مايتردد الآن من مقولات في ظل العولمة، في ضوء حقائق العمران في الاجتماع الإنساني، نستطيع أن نبدد الضباب المحيط ونميز بين الغثّ والسمين في هذه المقولات، ونضرب مثلاً واحداً بمقولة «الانتصار الناجز للرأسمالية الذي يتمثل في الرقص على أنغام موسيقى الروك، وأكل شطائر مكدونالد وشرب الكوكاكولا ومشاهدة C N N»، التي حين نختبرها في ضوء سنن التفاعل الحضاري، نجد أن هذه الموسيقى، شأن الشطائر وشراب الكولا تجذب بقوة المراهقين والنابتة - على حد تعبير الجاحظ - لفترة من الزمن بفعل إعلام مكثف، سرعان مايملّونها ويتطلعون إلى أذواق أخرى. ونجد أيضاً أن أبناء الحضارة التي ظهرت فيها الروك وكنتاكي والكولا يقبلون على التعرف على أذواق أخرى. وتلفتنا أمثلة كثيرة تدلل على أن للإعلام الترويجي تأثيره الوقتي، وعلى أن مايبث فيها تعسفا لتنميط حياة المشاهد سرعان مايهجر، وسرعان مايعود الناس للبديل الأصيل. وقد سجلت دراسة علمية أجريت في مصر توزيع مليون شريط غناء لمنشد ديني من صعيد مصر، في الريف المصري من جنوبه إلى شماله، وهو يغني روائع الشعر الصوفي بالفصحى. كما سجلت تحركه على مدى أيام العام لإحياء الحفلات (7). والمثل نفسه في بلاد كثيرة. ومالنا لانحكي عن انتشار مطاعم أكل بلاد الحضارات الأخرى في أنحاء دائرة حضارة الغرب، أو نحكي عن ظاهرة

اعتزاز أناس كثيرين بمشروباتهم. ومالنا أن لانضع تأثير CNN في حجمه الطبيعي وبروز إعلام إلى جوارها أشد جذبا. والأمر نفسه يصدق على الثياب و«الجينز».

ما أنتهي إليه من هذا التأمل هو أنه لايمكن القفز فوق سنن تفاعل الحضارات، وأن محاولات تنميط حياة البشر عسفاً وتسلطاً قد تحقق نجاحات، ولكنها نجاحات وقتية، ويقينا فإن هناك ردود أفعال على هذه المحاولات ومضاعفات وتداعيات. ومن هذه أن الشريحة التي تجري استمالتها ويتحقق تنميطها في أوساط النخبة سرعان ماتنعزل عن مجتمعها وتنفصل.

إذا كان استحضار حقائق العُمران قد أراحنا من ضغط الترويج الإعلامي في موضوع العولمة، فإنه في الوقت نفسه يحثنا على تعمق البحث فيه، والتأمل ملياً في محاولات قوى الهيمنة إحكام قبضتها من خلال العولمة، وفي كيفية صنع استجابتنا الصحيحة للعولمة بمفهومها الشامل.

اختيارات

مانخرج به من هذا التأمل أننا جميعاً في هذا العالم بفعل دخولنا عصر العولمة ووجود محاولات تنميط تعسفي تقوم به قوى الهيمنة، نجد أنفسنا أمام اختيارات على مختلف الصعد. فعلى صعيد الاقتصاد أنموذج تنموي واحد أم تعدد النماذج التنموية ؟ وعلى صعيد السياسة أ نموذج واحد للديمقراطية هو الغربي أم نماذج؟ وما هي أسس الشرعية الدولية؟ وعلى صعيد الثقافة أفرض لثقافة واحدة أم تنوع ثقافات ؟ وعلى الصعيد الحضاري بعامة أصرا ع بين الحضارات أم تعاون؟.

إن هذه الأسئلة تلفتنا بقوة إلى التأمل في واقعنا الحضاري على الصعيد العالمي، وقد أفاضت تقارير دولية في شرحه، وأولته عناية خاصة ندوات أكاديميتنا. وإنّا واجدون أخطاراً ثلاثة تتهدد العمران بفعل الطغيان على البيئة وعلى الإنسان الآخر وعلى الذات. ومن مظاهرها الإجهاد البيئي، والتنمية غير المستديمة، والإنفاق العسكري الذي يكلف تريليوناً من الدولارات، والتنمية لصالح الأغنياء.

أفكار

مجموعة أفكار نخرج بها من هذه التأملات في العُمران والحضارة والهوية، يحسن بنا أن نستحضرها ونحن نعيش عصر العولمة. العمران البشري ظاهرة في الاجتماع الإنساني. وتاريخ الإنسانية شهد قيام حضارات لكل منها خصائصها، وهي تلتقي في كونها استجابات إنسانية، كما أنها تسعى إلى وجود جامع مشترك بينها. والحضارات القائمة اليوم تتفاعل وتتبادل التأثير، وهي تتواصل فيما بينها تقوم بينها مناطق واصلة يتجلى فيها التفاعل الحضاري فتبدو وكأنها ألوان طيف في قوس قزح. وهناك حاجة في عالمنا لمفهوم العمران الحضاري الذي يعبر عن التوظيف الإيجابي لمنجزات الحضارة في ظل ثورة التقنية، للتمييز بينه وبين التوظيف السلبي لهذه المنجزات. تبرز في هذه الحضارات ظاهرة تفاعل كل منها مع تراثها وفق إحدى سنن تفاعل الحضارات. كما يبرز التوجه نحو حوار الحضارات وصولاً إلى التعاون. التعاون بين الحضارات من خلال تعزيز التعارف هو الأصل، والصراع في الاجتماع الإنساني موجود، وهو يحدث بفعل الطغيان والبغي بغير حق.

صحوة تحريرية

نستطيع أن نلاحظ أن المناخ السائد في ظل عصر العولمة، مناسب للمضي قدماً في صحوة تشهدها مختلف حضارات عالمنا. وقد نجمت هذه الصحوة عن ثورة التحرير التي تزامنت في تفجرها مع تفجر ثورة العلم التقني في نهاية الحرب العالمية الثانية. والأمثلة على هذه الصحوة في دائرة الحضارة الإسلامية كثيرة. وكذلك في دوائر الحضارات الأخرى ومنها الدائرة الأفريقية التي شهدت سقوط آخر نظام عنصري في جنوب افريقيا عام 1994، وقد أشار إلى هذا الحدث تقرير «جوارنا الكوني» باعتباره علامة على المرحلة النهائية من عملية التحرر من الاستعمار وميراثه. والحق أن هذه المرحلة لن تكتمل قبل تحرير فلسطين من الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، وهو أمر آتٍ يفرض روح التحرير وتيار التاريخ.

أمام هذا الواقع الحضاري يشهد عالمنا في عصر العولمة تلاقي قيادات فكرية وسياسية وفعاليات مجتمعية من مختلف الدوائر الحضارية في إطار المنظمات الدولية والمؤسسات الطوعية الأهلية على فكرة العمل معاً لمواجهة هذه الأخطار التي يسببها الطغيان، وللإجابة عن الأسئلة التي يطرحها عصر العولمة

بشأن دور الدولة ودور الجماعات الأهلية في أوطانها وعبر الحدود، ولمعالجة القضايا التي لها صفة العالمية وقد سبق ذكرها. والحديث اليوم في أوساط هؤلاء عن الحاجة الى نظام عالمي مستمر تشهده محافل كثيرة وهذا النظام العالمي هو غير ذلك الذي جرى الحديث عنه في أعقاب زلزال أوروبا الشرقية والخليج تحت اسم «الجديد» لأن مسؤولية تشييده تقع على كاهل جميع الدول في مختلف الدوائر الحضارية.

أسئلة عدة تثور حول ماهية هذا النظام العالمي، وكيفية بنائه، ومواصفاته، وقيّمه. وقد حاول الإجابة عليها تقرير لجنة إدارة شوؤن المجتمع العالمي«جوارنا الكوني». وحوار الحضارات المنشود يضع نصب عينه النظر في الأخلاق التي ينبغي أن تسود في عصر العولمة وفي القيادة المطلوبة. وذلك وصولاً إلى تعاون الحضارات في تحقيق السلام والأمن والعدل الاقتصادي والاجتماعي وحقوق الإنسان والبيئة والهوية. وإن لكل حضارة أن تقدم إسهامها، وعلى أهل الفكر فيها أن يجتهدوا في بلورة هذا الإسهام.

لقد دعت «منظمة التربية الكوكبية» .G.E.A لمؤتمر حول «الدين والنظام العالمي» تزامن عقده مع دورة أكاديميتنا في ربيع عام 1997، ورغبت إليّ تناول الموضوع من منظور الحضارة العربية والإسلامية، فكتبت بحثاً أرفقه كمثل على واحد من الاجتهادات. كما أشير إلى أن المؤتمر الأول لكلية التجارة بجامعة الأزهر الذي انعقد في الفترة نفسها ناقش عدداً من البحوث تتصل بعولمة الاقتصاد من وجهة نظر الإسلام. وهناك أمثلة أخرى. إن لنا أن نتعامل مع الواقع الحضاري في عصر العولمة بثقة في قدرتنا على توظيف إيجابياته والتغلب على سلبيات تبرز فيه. وذلك بإعمال الفكر في ضوء الهدي الإلهي وعمل الصالحات والتواصي بالحق وبالصبر.

الهوامـش

(1) حين أذكر هنا هذه المناسبات فقصدي أن أعود بفضل ما أطرحه من أفكار تجد صدى، على أهلها من العلماء والمختصين الذين استمعت إليهم وقرأت وحاورت، وأن أقدم مثلاً آخر من خلال شهادة شخصية على إلحاح القضية، كما يمكن لزملاء كثيرين أن يفعلوا.

كانت دورة أكاديميتنا في ربيع العام الماضي عن «حقوق الإنسان والتشغيل بين التنافسية والآلية» مناسبة أطلت بي على قضية الكونية، فكتبت في بحثي لها عن «تحولات الكوكبة». وجاء انعقاد المؤتمر الثاني «أوروبا والإسلام» الذي انعقد في حزيران - يونيو 1996 في جامعة آل البيت بالمفرق الأردنية، متابعاً مؤتمر استكهولم عام 1995، ليكون مناسبة ثانية تشدني إلى القضية وإلى جانب تطبيقي فيها. وكانت المناسبة الثالثة في مؤتمر «الإسلام ومستقبل الحوار الحضاري» الذي عقده المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في مصر في شهر تموز- يوليو 1966، وجاء الاحتفال الوطني التونسي بمضي ثلاثة عشر قرناً على تأسيس جامع الزيتونة، مناسبة رابعة، بما حفلت به بحوث الندوة العلمية والمناقشات من تناول للقضية وطرح لرؤية الإسلام لكونية المعرفة العلمية، وذلك في آخر تشرين ثان/نوفمبر 1996 ومناسبة خامسة ألح فيها الحديث عن الهوية والمشروع النهضوي العربي والثوابت في عصر حافل بالتغيرات، جاءت عند انعقاد مؤتمر الأحزاب العربية في عمان بالأردن في شهر كانون أول - ديسمبر 1996 . وكانت المناسبة السادسة دعوة كريمة من مؤسسة التربية الكوكبية «Global Education Asso» ومقرها نيويورك لكتابة بحث عن الدين والنظام العالمي الجديد من منظور إسلامي، بهدف العمل في انحاء الوصول إلى أخلاق كوكبية مشتركة والحفاظ على البيئة والهوية والتطلع إلى قيادة كوكبية. وقد عمم هذا البحث على المشاركين في مؤتمر الدين والنظام العالمي الذي انعقد أوائل شهر أيار - مايو 1996 . مناسبة سابعة جاءت في ندوة نظمتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان في القاهرة في خريف عام 1996 عن «الكونية والخصوصية». وكان المؤتمر الدولي الذي دعت إليه منظمة تضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية بالقاهرة في شهر آذار/ مارس 1997 حول «حوار الثقافات وصراع الحضارات» مناسبة ثامنة، اقترنت بها مناسبة تاسعة في الشهر نفسه حين لبّيت دعوة جمعية الثقافة والعلوم لمحاضرة حول «حوار الحضارات في عالمنا. وقد حفلت مناقشات مجمع اللغة العربية بالقاهرة لقضية التعريب في مؤتمره السنوي في ربيع عام 1997 بالحديث عن الخصوصية الثقافية والهوية، فكان هذا المؤتمر مناسبة عاشرة. وجاءت المناسبة الحادية عشرة في منتصف شهر نيسان - أبريل 1997 في ندوة «الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين العالمية والخصوصية» التي نظمتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان في القاهرة. وكان انعقاد ندوتين عن التعاون العربي الأوروبي في كل من بروكسل ببلجيكا في شباط - فبراير 1997 ودبي - الإمارات العربية المتحدة في نيسان - أبريل 1997 مناسبتين أخريتين حفلتا ببحوث ومناقشات تتناول العولمة والهوية والكونية والخصوصية في إطار العلاقات العربية الأوروبية.

(2) صدر هذا الكتاب «جوارنا الكوني» تحت اسم «جيران في عالم واحد» في سلسلة عالم المعرفة العدد 201 في 1995/9

(3) سيد يس، سلسلة مقالات في الأهرام عن الكونية في ربيع 1996، وبخاصة يوم 4/23 و 5/1. وقد أشار إلى باسكال بونيفاس وكتاب «إرادة العجز»، ومجلة الايكونومست «حروب المستقبل» ترجمته الأهرام ونشرته يوم 1996/4/15.

(4) جرى تقديم هذه الورقة في ندوة المنظمة العربية لحقوق الإنسان حول «الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين العالمية والخصوصية» في1996/4/15 .

(5) إسماعيل صبري عبد الله «الكوكبة» بحث لم ينشر، أشرنا إليه في كتابنا «تجديد الفكر».

(6) فصلنا الحديث عن الظاهرة الحضارية في عدد من البحوث المنشورة في كتبي وفي محاضرة حوار الحضارات التي ألقيتها في ندوة الثقافة والعلوم في دبي يوم 1997/3/5.

(7) هو الشيخ ياسين التهامي، وقد تحدثت عنه مجلة «أخبار الأدب» في بعض أعدادها عامي 96 و 1997 وترجمت دراسة لباحث أميريكي حول هذا الإنشاد الصوفي.

العولمة والهوية ودور الأديان

أحمد كمال أبو المجد

أما وقد قُدِّر لي أن تكون كلمتي من آخر ما يقال في هذه الدورة من دورات الأكاديمية، فإنني أتردّد كثيراً في عرض الورقة التي أعددتها قبل سماع ما قيل من العلماء والباحثين منذ بداية هذا اللقاء . ذلك أن كثيراً مما قرّرته في ورقتي قد سبقني إلى عرضه وتقريره كثير من المتحدثين ، فلم تعد بأحد حاجة إلى أن يسمعه مرة أخرى، وبعض ما كنت قد انتهيت إليه قد كشف الحوار الطويل خلال هذه الأيام الثلاثة عن حاجتي إلى المراجعة والاستدراك، لذلك أستأذن في ألاّ أعود إلى أمر قد فرغنا منه وأن أبدي عدداً من الملاحظات وأن أعرض بعض ما بدا لي من أفكار جديدة .

ذلك أن عندي ملاحظة أولية، كما أن عندي توضيحاً منهجياً. ولدي – في النهاية – ثلاث أفكار محدّدة أساسية :

أما الملاحظة الأولية فإن بعض ما استمعنا إليه من العولمة ودورها وحتمية مجيئها، وإن جاء من منطلقات سياسية واقتصادية ليبرالية وثيقة الصلّة بالنظام الرأسمالي، فإنها – وهذا موطن العجب – تكاد تتطابق مع مقولات سمعناها كثيراً منذ عشرات السنين تطل علينا – آنذاك – من المذهب الاشتراكي المرتبط فلسفياً وتاريخياً بالفكر الماركسي. وهذه قضية جديرة بالتأمل ، مثيرة للدهشة، باعثة على البحث في قضية «*الإيديولوجيات*» ومقولاتها الأساسية،

والقيمة العلمية الحقيقية لتلك المقولات . وأشير في هذه الملاحظة إلى المقولات الثلاث الآتية :

المقولة الأولى : القول بحتمية التاريخ، وجريان مشيئته على الناس أجمعين. ومع أن هذه المقولة ظلت مرتبطة في علمنا بنشأتها في الفكر الفلسفي الأوروبي على يد هيجل أولاً ثم على يد ماركس بعد ذلك ، فإنها عادت تطل علينا على ألسنة وأقلام فلاسفة «العولمة » حيث يصورون تلك «العولمة» تطوراً حتمياً آتياً لا ريب فيه، ولا قبل لأحد بدفعه أو الوقوف في وجهه، دون أن يقدموا دليلاً واحداً على وجود تلك "الحتمية" التي نكاد نرى فيها ترويجاً مذهبياً وسياسياً أكثر مما نرى فيها من سمات النظر العلمي الموضوعي المحايد . وحسبنا دليلاً على هذا أن "العولمة" أو "الكوكبة" بصورتها الشاملة لم تكتمل بعد. فلا زالت الدولة القطرية ذات السيادة والاستقلال حقيقة حية في عوالم السياسة والاقتصاد والقانون. بل لا زالت صور عديدة من صور " التكتل" الإقليمي المفضي في تصور المبشرين بالعولمة إلى توحد عالمي نهائي، أقول لا زالت صور عديدة تتأرجح بين النجاح والفشل ويتنازع أصحابها حول حدودها وطبيعتها، ولا يكادون يخطون خطوة إلى الأمام حتى يعودوا – بعد حين – إلى التراجع والخطو إلى وراء.

أما المقولة الثانية : فهي مقولة التفسير الاقتصادية للتاريخ ، وبغض النظر عن المنبع الفكري الخاص لهذه المقولة في الفكر الماركسي ، وأنها مرتبطة بالمقابلة الماركسية الشهيرة بين المادة والفكرmatter and consciousness فإن التفسير الاقتصادي للتاريخ كما انتهت إليه النظرية الماركسية مؤداه أن الأبنية السياسية والثقافية والقانونية ليست إلاّ أبنية علوية يحدد وجودها وحركتها بناء تحتي ذو طبيعة مادية . وأنه في جوهره بناء اقتصادي مرتبط بنظام الإنتاج وملكية أدواته. ومن العجب أن تعود هذه النظرية مع موجة الترويج للعولمة، ولكن في ثوب جديد يرد حركة النظام الدولي الجديد ، ومستقبل الكيانات السياسية والقانونية القائمة في ظله إلى طبيعة نظمها الاقتصادية ، على نحو يجري معه تهميش دور السياسة والفكر السياسي، وتهميش الثقافة بصفة عامة.

فلا حديث إلاّ عن التحول الاقتصادي نحو الرأسمالية الجديدة متمثلة في تصفية الملكية العامة ، وتصفية دور الدولة وقطاعها العام ، ونقل ذلك كله إلى القطاع الخاص تحت لواء الخصخصة أو التخصصية كما يسمّيها البعض Privatisation.

أما المقولة الثالثة : فهي القول " بذبول الدولة" أو انتهاء دورها Withering of the state وهنا كذلك لا يغيب عنا اختلاف نقطة البداية الفلسفية القائمة وراء هذه المقولة كما عرضها الفكر الماركسي عنها في فكر "الترويج للعولمة" ولكن النتائج العملية للمقولتين تكاد تكون متطابقة.

فالداعون إلى "العولمة" تحت مظلة الرأسمالية الجديدة التي يصورها أكثر الكتاب بأنها النظام الاقتصادي النهائي الذي تمّت به دورة التاريخ، تقترن – على نحو يكاد يكون عاماً – برفض تدخل الدولة في العلاقات الاقتصادية على زعم أن هذا التدخل هو المسؤول عن تدهور اقتصاديات الدول الاشتراكية والنامية. وأن الوفرة الاقتصادية ، بل والعدل الاجتماعي سوف يتحققان من خلال قوانين السوق التي تقوم على العرض والطلب ، وتنتهي إلى توازن بين مصالح المنتجين ومصالح المستهلكين وطالبي الخدمات.

ولا يكاد أحد ينبه إلى ضرورة تدخل الدولة لحماية الضعفاء والفقراء، ولإيجاد شبكة أمان Safety net خلال مرحلة التحول الاقتصادي حتى تتناوشه سهام النقد والاتهام بأنه يدعو إلى ردة جديدة يعود معها النظام الاقتصادي والسياسي الشمولي الذي تخلص العالم منه إلى غير رجعة بسقوط الاتحاد السوڤياتي وانهيار النظم الاشتراكية، ونسي هؤلاء أن الدولة لا يمكن ولا يجوز لها أن تستقيل ، وأن كل ما يتطلبه الدخول في الدين الجديد "دين العولمة والخصخصة" إنما هو تحول طبيعي في وظيفة الدولة بحيث لا تباشر الإنتاج ولا تتحكم فيه من خلال خطة مركزية شاملة وصارمة، وإنما تصير الدولة حكماً وحارساً للنشاط الاقتصادي الخاص ، وضامناً للمنافسة المتكافئة الحرة ، وسدّاً في وجه الاحتكار والأساليب التجارية المعوجة والخارجة على حرية التجارة وسلامة الممارسات التجارية . ومن المؤكد أن الحاجة إلى هذا الدور الأخير حاجة كبرى . وأن الموقف الحدي المطلق والمتعسف من كل تدخل للدولة لا يقل جموداً ولا ضرراً عن موقف المفكرين والساسة الماركسيين الذين بشروا بنهاية الدولة عند حلول المرحلة النهائية من مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي .

هذا عن الملاحظة الأولية.

أما التوضيح المنهجي، فإنه من شقين :

الشق الأول : أننا نشهد – في هذا العصر – عدة ظواهر متجاورة

متعاصرة ، تتداخل آثارها أحياناً على نحو يحول دون رد كل أثر منها إلى واحدة بعينها من تلك الظواهر :

1 - نحن على سبيل المثال ، نشهد ظاهرة سقوط الحواجز المكانية والزمانية بين الناس والشعوب نتيجة الثورات المتعاقبة في ميادين الانتقال Transportation والاتصال Communication. فتسارعت حركة الناس، وتعددت مرات انتقالهم من مكان قصي إلى مكان بعيد . كما تسارعت حركة الأخبار والصور والكلمات عبر شبكات البث الإذاعي والتليفزيوني وعبر الهاتف، وأخيراً عبر الأقمار الصناعية التي أوشكت أن تلغي حدود المكان إلغاء تاماً، وحتى صار العالم - حقيقة لا مجازا - قرية واحدة تتكلم بكل لغات العالم وتنقل أخبار وصور وثقافات الناس إلى كل الناس.

2 - ونحن نشهد - في الوقت ذاته - انهيار النظام الدولي القديم بجوانبه الاقتصادية والسياسية والعسكرية . فلا الدنيا اليوم يتنازعها مذهبان اقتصاديان متناقضان (الرأسمالية والاشتراكية)، ولا العلاقات الدولية يحكمها قُطبَان أو مِحْوَرَان أحدهما غربي والآخر شرقي، ولا التوازن العسكري تحدده أو تتجاذبه قَوتان : إحداهما على رأسها موسكو والأخرى على رأسها واشنطن ولندن وبون وباريس.

3 - ثم نحن نشهد كذلك مولد كيانات اقتصادية مستقلة عن الدولة ومستقلة كذلك عن مجموع الدول ، هي المشروعات الصناعية والتجارية والخدمية العملاقة التي تعبُر القارات، ولا تعترف بحدود الدول، وتسعى إلى أن تكون الدنيا كلها سوقاً لما تقدمه من سلع وخدمات ، وهو ما يمكن أن نسميه ظاهرة "العملقة الاقتصادية والصناعية Economic and Industrial Giantism وهذه المؤسسات الاقتصادية والصناعية العملاقة قد اكتسبت قوة ونفوذاً هائلين، وصارت قدرتها على الحركة وعلى خدمة مصالح أصحابها تفوق قدرة كثير من الدول والحكومات ، كما صارت قادرة في أحيان كثيرة على تهميش دور المؤسسات الأقل حجماً ، بل وعلى استبعادها أحياناً من سوق المنافسة ، وتهديدها بالزوال.

وحين نتحدث عن العولمة، فنحن لا ندري - في كثير من الحالات - ما إذا كان الذي نتحدث عنه ليس إلاّ أثراً طبيعياً ومنطقياً لانهيار الحواجز وسقوط المسافات، أم أنه مظهر من مظاهر انهيار النظام الدولي القديم، أم أنه

- أخيراً - تطور تستدعيه وتسعى إلى تحقيقه المؤسسات العملاقة صاحبة المصلحة الأكيدة في اتساع السوق التجاري أمام ما تنتجه من سلع وما تقدمه من خدمات.

أما الشق الثاني : فمؤداه أننا لم نعد ندري - في أحيان كثيرة كذلك - ما إذا كان المتحدثون عن "العولمة" يتحدثون عن تطور تتحدد معالمه نتيجة توفر أسبابه، وعن ظاهرة تقع لأن دواعيها ومقدماتها قد تجمعت في الواقع، أم أننا نتحدث عن تطور مبتغى، وتنظيم جديد للعلاقات يراد السعي لتحقيقه والتعجيل بوقوعه واكتمال حلقاته. وبعبارة أخرى هل نحن إزاء قضية واقع ووجود نرصد حدوثه ؟ أم أمام دعوة لنظام جديد نريد الترويج له a description or a prescription ؟ وقيمة هذه التفرقة أننا إذا كنا أمام دعوة لنظام جديد، فإن علينا أن نتحفظ كثيراً وأن نتردد طويلاً قبل أن نقبل كثيراً من مقولات المتحدثين عن "العولمة" من هذا المنطلق الدعوي الترويجي . ويدفعنا إلى التنبه لهذا الأمر أننا وجدنا في كثير مما يقرره المتحدثون عن العولمة، حتى في هذا الجمع الأكاديمي الرصين، عدداً غير قليل من المبالغات، يتعلق بعضها بوصف الواقع ، ويتعلق بعضها الآخر بتقويمه : (أ) فمن النوع الأول التحدث عن "العولمة" كما لو كانت أمراً قد تحقق فعلاً واكتملت حلقاته ، بينما الواقع يصرخ من حولنا بغير ذلك ، فلا زالت الدولة القطرية حقيقة قائمة، ولا زال تأثيرها في العلاقات السياسية والاقتصادية، بل والثقافية كذلك قائماً وملحوظاً . بينما يتحدث البعض عن الدولة كما لو كانت من مخلفات التاريخ، أو من الظواهر المنقرضة . ولا نقبل بسهولة أن تكون هذه المبالغة ثمرة غفلة فكرية . بل الأقرب أنها ثمرة استعجال مقصود لاكتمال حلقات العولمة في معناها المتصل باتساع السوق ، وإتاحة الحرية الكاملة أمام السلع والخدمات لتتحرك في هذه السوق دون حواجز أو معوقات تفرضها الدول. (ب) ومن النوع الثاني التعجل في إضفاء قيمة إيجابية على كل آثار "العولمة" كالادعاء بأنها - في النهاية - تخدم مصالح الفقراء والدول النامية والصغيرة، وهو أمر نقطع بأنه على الأقل لم يتحقق بعد، ولا زال المستفيدون الأوائل من هذه العولمة هم الدول الصناعية الكبرى، والمشروعات العملاقة عابرة القارات. وليس في تقارير الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة ،وبصفة خاصة تقارير البنك الدولي، ما يشير إلى انحسار مد الفقر المتزايد خصوصاً في أفريقيا وغير قليل من دول أسيا وأمريكا اللاّتينية. ولا نريد هنا أن نقرّر أموراً أو ندّعي وقوع نتائج لا نملك قاعدة معلومات كافية تدل عليها. وإنما حسبنا أن نقرر أن كثيراً من آثار

"العولمة" لم يتم رصدها على نحو علمي. وأن النزعة الدعوية الترويجية هي التي تبشّر بنعيم العولمة تبشيراً نتحفظ كثيراً عليه ما دام غير مؤيد - بعد - بدراسات علمية كافية، وقاعدة معلومات مساندة.

وفي الحديث التحريضي الذي يدعو إلى التوافق مع نظام اقتصادي عالمي واحد تبرز مفارقة غريبة جديرة بالتسجيل، وهي صحيحة في ميدان الاقتصاد، وصحيحة كذلك في ميدان السياسة، وفي ميدان الثقافة على وجه الخصوص، ونشير بذلك إلى التناقض القائم بين الدعوة الملحة إلى التوافق مع النظام الاقتصادي العالمي الموحد وبين الدعوة إلى التعددية Pluralism. وإلاّ فماذا يبقى من التعددية الحقيقية إذا كان جميع الحضور مدعوين إلى "الدخول في دين الملك" وترك عقائدهم السياسية والاقتصادية والثقافية التي كانت لهم قبل ظهور هذا الدين الجديد ؟ إن جوهر الدعوة إلى العولمة ، بالمعنى الدعوي الذي حددناه ، أن على الجميع أن يندمجوا في النظام الجديد to integrate بينما جوهر التعددية أن يبقى كل أحد على خصوصيته وهُويته وتفرده . وأن "يتعاون" الجميع بعد ذلك على طريق نظام جديد تقوم علاقاته على أساس "الاعتماد المتبادل"-interdependence لا على استعلاء فريق واستخذاء فريق، أو قيادة نظام واحد وتبعية سائر الناس له. ولا نخفي - هنا - انحيازنا الصريح للتعددية، وأهمية المحافظة عليها ، فهي أكثر ديمقراطية وأدنى إلى حماية حقوق الأفراد، ذلك أنها تؤدي في النهاية إلى إقامة نظام تتعدّد فيه بصفة مبدئية مراكز اتخاذ القرار، وهو ما يشكل ضماناً لرشد الفكر والقرار من ناحية ، ولحماية الحرية من ناحية أخرى.

أما الأفكار الثلاث الرئيسية التي بدت لي والتي أريد أن أضعها واضحة بين يدي الباحثين في أمور "العولمة" فهي الأفكار التالية :

1 - أن علينا، نحن العرب والمسلمين أن نسأل أنفسنا سؤالاً صريحاً، وأن تكون إجابتنا عليه واضحة، هل نحن في معركة ضد التطورات المصاحبة للتحول نحو "الكوكبة أو العولمة"؟ وهل لدينا بديل نعرفه ونريد أن نثبت فيه، وأن نقف - بسبب وجود هذا البديل - في وجه الدعوة إلى العولمة ؟ وجوابي عن هذا أن بعض ما يقع تحولاً نحو "العولمة" أياً كان مقدار ما تحقق منه، هو نتيجة طبيعية لتحولات علمية وصناعية وقعت فعلاً ولا يتصور أن يكون المسلمون والعرب في معركة مع سنن الله. وإنما يأتي مثل هذا التصور من افتراض "أفضلية" كل قديم على "كل جديد" وهو افتراض لا يمليه موقف عقائدي أو ثقافي

سليم ، وإنما تمليه روح خوف وإحساس بالعجز عن مواجهة "الجديد" وغير المألوف. جوابي – مرة أخرى – عن هذا السؤال أننا لسنا في معركة مع التطور. ولا حاجة بنا إلى أن نلوي ذراع بعض نصوص إطارنا المرجعي، خصوصاً إطارنا الديني الإسلامي، لنصل إلى "إدانة" مسبقة لتطور لا نملك دفعه، كما لا نملك الدليل على تناقضه مع الثوابت التي يشتمل عليها إطارنا المرجعي.

إن موضع العظمة أو الإعجاز في ديننا وثقافتنا يتمثل في هذا الجمع بين عدد من الثوابت التي تكوّن بنية أساسية لثقافتنا، وبين القدرة غير المحدودة على التجاوب مع الجديد وتوظيفه من خلال جهد إنساني عامل ومسؤول، ليخدم القيم العليا والمصالح الكبرى للأفراد وللأمة.

ولا يتصور أبداً، ولا يجوز، أن نتخلى عن هذه المهمة الثقافية الإنسانية الكبرى اكتفاء بموقف دفاعي انكماشي يمليه الإحساس المبالغ فيه بالضعف والعجز عن التعامل مع كل جديد.

2 - إن التحول نحو العالمية وإن بدأ اقتصادياً، إلاّ أن امتداده إلى الميدانين السياسي والثقافي يثير سؤالاً حاسماً وكبيراً لا يتصور تجاهله أو القفز عليه، وأعني بذلك البحث عن الأساس الأخلاقي الذي يكوّن بنية أساسية تحتية لهذا النظام الجديد. إنه مما لا يحتاج إلى بيان أو إثبات أن كل نظام اقتصادي، وكل نظام سياسي يسنده نظام أخلاقي، ومنظومة قيم خاصة به تستمد منها الأحكام التقويمية. وحين كانت القبيلة – في الزمان القديم – هي الوحدة السياسية والاقتصادية الأساسية كانت بنيتها الأخلاقية ومنظومة السلوك فيها مستمدة من "تقاليد القبلية" المتوارثة عبر الأجيال .

وحين قامت الدولة الحديثة واستقرت حدودها الجغرافية التي صارت – كذلك – حدوداً سياسية لها، ومحدداً أساسياً لسوقها الاقتصادي، كانت فكرة النظام العام والآداب المستمدة من القيم السائدة بين "شعب" كل دولة هي الأساس الأخلاقي للكيانات القطرية المختلفة. نعم ظلت "القومية" رابطة جامعة لكثير من الدول التي تنتمي شعوبها لثقافة واحدة، ولكن حدود النظام الأخلاقي ظلت – في الغالب – هي حدود الدولة، أو حدود الدولة متداخلة مع حدود "الأمة الواحدة" التي يربطها رباط ثقافي قومي.

فماذا إذن يكون الأساس الأخلاقي لعالم متوحد نتيجة توحد السوق وارتفاع

الحواجز وتلاقي الثقافات ؟

إن النظام الاقتصادي الجديد الذي كان أول ما توحد في هذا العصر، لا يزال مفتقراً إلى نظام أخلاقي يقوم عليه ، كما أن النظام السياسي الذي يتشكل الآن - بشيء من البطء - لا يعرف له هو الآخر أساس أخلاقي معلوم.

فإذا ذكرنا أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد هو - في جوهره - نظام رأسمالي تتحكم فيه الثروات المتراكمة ، وتوجهه المؤسسات الخاصة التي تحوز تلك الثروات، وإذا ذكرنا أن المنافسة الحرة يمكن أن تتحول إلى صراع وحشي تمليه المصالح الأنانية التي لا تعرف الشبع، وإذا ذكرنا أن الضعفاء - وهم الكثرة الغالبة - يمكن أن يقعوا صرعى وضحايا في هذا الصراع الوحشي، ثم إذا ذكرنا أن المنظومة القانونية والدستورية التي عاش العالم في ظلها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في منتصف الأربعينات وحتى نهاية هذا القرن ، ونعني بذلك منظمة الأمم المتحدة وميثاقها، قد تداعت أركانها واهتزت قوائمها وأصبحت مجرد عباءة ذات هيكل إداري، ولكن جوهر "السلطة" فيها يكاد يستقر في يد واحدة لا تقبل منافساً ولا شريكاً، وأعني بذلك يد الولايات المتحدة.

إذا ذكرنا ذلك كله بدت الحاجة ماسة وملحة إلى توافق الشركاء الجدد في النظام العالمي الجديد على "أساس أخلاقي مشترك". ولا يكون هذا الأساس مشتركاً إلاّ إذا استمد مضمونه من "الثقافات المتعددة" التي ينتمي إليها الشركاء. وإلاّ إذا مثل الحد الأدنى الذي نستطيع أن نتجاوز به مواضع الخلاف والخصوصية Particularity وأن نلتقي - في ظله - على الأمور المشتركة Commonlities وهكذا ننبّه إلى أن البحث عن «منظومة قيم مشتركة» ينبغي أن يكون شاغل أصحاب الثقافات التي تلتقي بعد انهيار الحواجز ليكون من لقائها توافق جديد entente وليس صراعاً clash كما توقع صمويل هانتنجتون، وإن كنا نرى في كتاباته الأخيرة بعض الاستدراك على مقولة حتمية الصراع بين الحضارات.

3 - إنه في مقام البحث عن أساس أخلاقي مشترك، لا تجوز الغفلة عن «الدور الأساسي» الذي تلعبه الأديان في تقديم هذا الأساس المشترك، فقد كانت الأديان منذ فجر التاريخ وإلى يومنا هذا الينبوع الأكبر الذي استمدت منه الشعوب بناءها الأخلاقي . وإذا كانت مرحلة «الحداثة» التي أعقبت الثورة

الصناعية قد فجرت عبادتين جديدتين هما «عبادة المال» و«عبادة الذات» فإن الآثار السلبية العديدة التي ترتبت على هاتين العبادتين قد ردت الناس من جديد إلى «أديانها» تلتمس منها علاجاً لما تشكو منه ، وتستلهم قيمها ومبادئها الكبرى في إيجاد أساس أخلاقي تتحسن عن طريقه «نوعية» العلاقات الإنسانية The Quality of human relations» بعد أن اكتشف الإنسان الفرد أن سعادته الحقيقية لا تتحقق بحيازته الأشياء وتراكم الأموال ، وإنما تتحقق من خلال علاقات حميمة وودية ودافئة مع غيره من الناس .

على أن الأديان - وأتحدث هنا بوضوح وصراحة - عن الأديان السماوية الثلاثة التي هي في مصطلحنا الإسلامي، كلها «إسلام» وهي الأديان التي ترجع إلى عقيدة التوحيد التي جاء بها إبراهيم عليه السلام، ثم نزلت بها كتب ثلاثة هي التوراة والإنجيل والقرآن الذي جاء «مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيمنا عليه». هذه الأديان لن تستطيع - في المدى القريب - أن تؤدي هذا الدور إلاّ إذا توفر لدعاتها والمبشرين بدورها، والحاملين لرسالتها أمران :

الأول : الوقف الفوري لما يمكن أن نسميه صراع المبشرين The clash of missionaries. ذلك أن هذا التبشير لم يعد له موضع بعد أن استقر أكثر الناس على أديانهم. وبعد أن صارت المشكلة الحقيقية التي تواجه المتدينين، ليست مشكلة الاستكثار من الداخلين في الدين، وإنما ترشيد حركتهم وتصحيح فهمهم، وإصلاح سلوكهم، في إطار المقاصد الكبرى للدين، كما صارت المشكلة العامة التي تواجه جميع المتدينين هي مواجهة تيار «اللادينية» الذي يعود بالناس من جديد إلى دين العبادتين «عبادة الذات» و «عبادة المال».

إن ممثلي الأديان السماوية مدعوون إلى التأمل في هذه الصورة بكل قسماتها وتفاصيلها، ليرسموا أولويات عملهم من جديد وليبدأوا رحلة حوار طويل يظللهم فيها قوله سبحانه : ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾.

وهو حوار لا بد أن تحكمه آداب الحوار الإنساني الرفيع ، وهي آداب شدد عليها القرآن بقوله سبحانه، ﴿وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾، وقوله : ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْناً﴾.

الثـانـي : مـعـاودة النظر في الخطاب الديني السـائد بين دعـاة كل دين أو المتحدثين باسمه، أو الصفوة من المحسوبين على ثقافته .

وسألجأ في هذا الجزء من حديثي إلى درجة من الصراحة والجسارة، ربما لا تكون مألوفة في المحافل والمجامع العلمية، ولكن الأمر – فيما أتصور – أجلّ وأكبر من كل مداراة أو مجاملة. وكل ما أقصد إليه من هذه المصارحة هو إثارة التفكير وتنبيه الخواطر، وفتح حوار صريح يشارك فيه الجميع، بجسارة نرجو – مع ذلك – ألاّ تنال من روح الود الذي هو أول آداب الحوار بالتي هي أحسن .

1 – فـأمـا اليـهـودية فـلا أملك ولا أحب أن أتعـرض من قـريب أو بعـيد لعناصـرها اللاّهوتيـة، فليس هذا مكان هذا، ولست – على أي حـال – مـؤهلاً للخـوض فيـه. ولكني أتحدث عن مسـافـة كبيـرة صـارت تفصل يهود العـالم عن مسيحييه ومسلميه، وعن حاجز نفسي يعبّر عن نفسه في فترات الصفاء والهدوء بشيء من الفتور الممزوج بالتوجّس. كما يعبّر عن نفسه في فترات أخرى سيئة بألوان من العداوة والبغضاء التي صار البعض يسميها خطأ «معاداة السامية ». وأنا أزعم زعماً أنا وحدي مسؤول عن طرحه، إنه مما ساهم في خلق هذه المسافة أن قيادات وزعامات يهودية قد بنت علاقة اليهود بغيرهم على أساس محوري هو الإحساس بعدم الأمن insecurity نتيجة انعزال اختياري أو مفروض في حوزات خاصة Ghettos ونتيجة تشرذم وتفرق في البلاد في نوع من التيه السياسي الجديد new diaspora. وأخيراً نتيجة ما وقع لهم في التاريخ الأوروبي الحديث من التعرض للمأساة المعروفة باسم Holocaust على يد هتلر وألمانيا النازية . وحين ظهرت الحركة الصهيونية فإنها عزفت طويلاً وبنبرة عالية وإيقاع متتال ودأب لا يفتر على هذه الأمور الثلاثة . واستطاعت أن تخلق تعاطفاً شديداً، مخلصاً أو غير مخلص مع يهود العالم، ثم مع الحركة الصهيونية . ومارست بعض الدوائر الصهيونية ، وأقول بوضوح بعض الدوائر الصهيونية ، نوعاً من الابتزاز الذكي لعديد من الدوائر الغربية ، بل والشرقية، سعياً لتحقيق وخدمة مصالح سياسية واقتصادية لا صلة لها باليهودية كدين سماوي. مما يجعلنا لا نتردد طويلاً في إدانتها كمنهج صالح لإقامة علاقة إيجابية تجعل يهود العالم شركاء أصلاء في السعي لإيجاد «نظام أخلاقي مشترك» يكون بمثابة بنية أساسية للنظام العالمي الجديد. إن هناك إغراء لا شك فيه بمتابعة هذا النهج الذي حقق لليهود خلال المائة سنة الأخيرة مكاسب عديدة. ولكن الزمن تغير والخريطة الجديدة ليست هي

الخريطة القديمة. فلا «چتو» «ghetto» هناك، ولاهولوكوست«holocaust»، ولا تيه، ولا تهديد لأمن اليهود. ومن الضروري – قبل تأخر الوقت وفوات الأوان – أن تعيد القيادات والزعامات الدينية اليهودية النظر في هذا الأمر كله، قبل أن تقع أمور لا نحب لها أن تقع.

2 - وأما المسيحية، فإن أزمتها المعاصرة فيما نرى لا ترجع إلى شيء من مقولاتها اللاهوتية ولا إلى الصراع بين كنائسها المختلفة ، خصوصاً الكاثوليكية والبروتستانية. وإنما ترجع هذه الأزمة – كما نراها – وفي إطار ما نحن بصدده من بحث دور الأديان في إيجاد أساس أخلاقي مشترك للنظام العالمي الجديد، إلى أنها مهددة بتراجع تأثيرها لمصلحة المكوّن العقلي المادّي المستمد من الحضارة اليونانية القديمة، والذي تطور ونما في أوروبا وأمريكا. إن الصراع التاريخي بين المؤسستين اللتين تنازعتا السيادة في الغرب خلال القرون الوسطى وهما الكنيسة والدولة الملكية، قد انتهى إلى مصالحة تاريخية صيغت في شكل مبدأ سياسي ودستوري لم يعد محلاً للمناقشة أو الجدل في الفكر الغربي، وأعني بذلك مبدأ الفصل بين الكنيسة والدولة. وهو مبدأ له مبرّره التاريخي الشرعي بسبب جمود الكنيسة ورجالها من ناحية وتدخلهم في حريات الأفراد من ناحية أخرى.

ويعبّر الأمريكيون عن هذا المبدأ بأنه تقرّر إقامة جدار مرتفع يفصل بين الكنيسة والدولة a high wall of separation ولكن هذا الجدار العالي الذي أريد له – تاريخيا – أن يحدّد اختصاص مؤسستين من مؤسسات المجتمع الغربي المسيحي قد تحول تدريجياً إلى إقصاء لكل ما هو ديني عن مسيرة التطور الإنساني، خصوصاً في ميادين السياسة والتشريع والاقتصاد.

ونستطيع تلخيص هذا الوضع في صورته الراهنة بقولنا إن حضارة الغرب تقف على أبواب طلاق بائن بين العنصرين المكونين تاريخياً لمضمون هذه الحضارة : المكوّن المسيحي والمكوّن العقلاني المادّي المستمد من أصول يونانية.

ولقد آن الأوان – فيما نرى – لإعادة النظر في هذه الصيغة دون تنازل عن بقاء الحريات السياسية بعيدة عن تدخل رجال الكنيسة. وبغير إعادة النظر هذه سينطلق التطور السياسي والاجتماعي في الغرب محروماً من قيم الرحمة

والسماحة والحب والسلام ، وهي القيم التي بشر بها المسيح عليه السلام. وستحاصَر المسيحية في كنائسها، ولن يقبل عليها إلاّ الهاربون من الحياة والعاجزون عن التعامل مع نواميس التطور ومتطلباته . وسيجد الناس أساساً أخلاقياً لنظامهم العالمي الجديد بعيداً عن المسيحية وتعاليمها الإنسانية السمحة.

3 - أما على الساحة الإسلامية ، فإن الأمر يحتاج إلى تصحيح الشأن الداخلي للأمة على محاور ثلاثة :

(أ) رسم الخط الفارق بين الإسلام كما يفهمه ويمارسه ويتنفسه مئات الملايين من المسلمين ، مكونين التيار العريض للإسلام وحضارته ونظامه، وبين ما سماه الغربيون حديثاً «الأصولية» "Fundamentalism"-"Integrism" وهو ما نسمّيه نحن المسلمين تيار «الغُلُوّ في الدِّين» وهو غلوّ تتنوع إفرازاته السلوكية غير السوية، بدءاً من العزلة عن تيار الحياة والفرار إلى التَّعَبُّد بظواهر النصوص، وانتهاء إلى ممارسة صور من القسر والعنف وإكراه الناس، وهي صور تصطدم مباشرة بروح الإسلام، ونصوصه القطعية الثابتة في إطاره المرجعي. نعم، لقد تعمد البعض - من منطلقات سيئة ماكرة - أن يخلطوا بين الظاهرتين، ولكن يظل صحيحاً أن جزءاً كبيراً من المسؤولية عن هذا الخلط يقع على أكتافنا نحن المسلمين، وعلى علمائنا بوجه خاص ممّن تردّدوا أو تحرّجوا أو كانت لهم حسابات لا ندريها أو ندري بعضها، حالت بينهم وبين مواجهة تيار الغلو والإنكار عليه وبيان فساد مقولاته، بنبرة عالية، وعبارة واضحة، وصوت جهير.

(ب) تصحيح فهم «عالمية الإسلام» باعتباره دعوة إنسانية موجهة للكافة، وليس نظاماً يسعى أتباعه إلى فرضه عنوة وقسراً على سائر الناس . والحديث في هذا يطول، وهو يقتضي تصحيحاً وتطويراً جذرياً لأسلوب الدعوة إلى الإسلام وللخطاب الإسلامي بصفة عامة، ولمفهوم الجهاد في الإسلام بصفة خاصة .

(ج) ممارسة الاجتهاد والإقبال على التجديد في الفقه وفي أصوله على نحو يسمح باستيعاب صور التطور العمراني ، ويواكب حركة العلم والتقنية، ويسهم فيها كما أسهم المسلمون الأوائل في تطور العلوم والمعارف الإنسانية. وجدير بالذين تملؤهم الريبة ويستولي عليهم الهلع من كل محاولات التجديد في

الفكر الإسلامي أن يسمعوا قول الإمام الحنبلي المشهود له بالعلم والورع ، تقي الدين ابن تيمية حين يتحدث عن «السياسة الشرعية» فيقول إنها قسم من الشريعة وليست قسيماً لها، أي أنها جزء من أجزائها وليست أمراً خارجاً عليها.

(د) إعادة قيم الحرية والديمقراطية إلى مكانهما الصحيح من التصور الإسلامي ، ومن الحياة اليومية والسياسية والاجتماعية للمسلمين . بعد أن ساد القمع وغابت الشورى وتراجع الإيمان بفضائل الحرية عند كثير من الرعاة والرعية، وإن قالوا ... وإن قالوا ...

(هـ) إعادة النظر في علاقة «المسلمين»، بالآخر. فالمسلمون لم يكونوا، ولم يرد لهم ربهم أن يكونوا أمة منعزلة منكفئة على نفسها، مرتابة في غيرها. وإنما الخلق كلهم في منطق الإسلام «عيال الله» والتعددية سنّة من سنن الله في خلقه.

﴿وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِيمَا آتَاكُم، فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَات﴾.

والأصل في علاقة المسلم بسائر الناس أنها علاقة ودّ وتعاون على الخير وتراحم ﴿لاَيَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ﴾. ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾.

ويبقى من وراء ذلك كله ، ومن بعده ، أن الجميع مدعوون إلى ممارسة تواضع حقيقي ، وإلى التيقن من أنهم سيدخلون القرن الذي يدق أبوابهم جميعاً في موكب واحد، وأن عليهم – لذلك – أن يواجهوا تحديات هذا المستقبل بعقول تتسع لاختلاف الرأي والنظر ، وقلوب تدرك ما بين الأديان السماوية من نسب وثيق «فالأنبياء أبناء علات، أمهاتهم شتى وأبوهم واحد».

هذا ... أو الطوفان ... يحمل إلى البشرية من الأخطار الجسام ما لا يعلمه إلا الله، ويلقي على موكبها الواحد المشترك سخائم وبلايا تسقط على رؤوس الجميع كأنها «حجارة من سجيل» .

وعلى الله قصد السبيل .

ملخصـــات الأبحاث باللغات الأجنبية
مترجمة إلى العربية

العولمة والهُوية
الإشكالية العامة

محمد علال سيناصر

كانت عبارة العولمة تشير في الأصل إلى نمط شمولي يتضمن جميع المعلومات المتعلقة باتخاذ كل قرار استراتيجي . وقد كان الفاعلون الاقتصاديون وعلى رأسهم الشركات المتعدّدة الجنسيات أول من أذاع عبارة العولمة لأنها كانت السبّاقة إلى الاستفادة مما كان يسمى بالأنماط الشمولية ، وقد كان حافزهم في ذلك الوعي المبكّر بأن السوق هي الأقدر من الدولة على تحفيز الصناعة وزيادة الإنتاجية وضمان النمو وتكوين القناعات التي أدت إلى الخوصصة .

وقد اتسمت العولمة برفع الحدود والقيود والتنظيمات وكذا بالخوصصة وانتشار مفاهيم الليبيرالية الجديدة التي لا تومن إلاّ بالسوق وعقلنة التسيير ولو على حساب التوازنات الاجتماعية بدعوى أن السوق هي القنطرة الوحيدة المفضية إلى تنمية الأمم وتوفير الإمكانات الضرورية لجلب الادخار . وتقوم ديناميكية عولمة الاقتصاد على أساس تنظيم نقدي بواسطة الأسواق العالمية وعلى تحرير المبادلات الدولية التي أصبحت تعبر الحدود بسهولة محيرة .

وقد ازدهرت العولمة بفضل المنافسة التي يعتبرها رجال الاقتصاد بمثابة الآلية الطبيعية التي تتكيف بواسطتها المقاولة مع التغيير، مع ضرورة أن تتوافر لهذا التكيف شروط الحيوية والإنتاجية والاستجابة للقدرة على إنتاج سلع تكون في مستوى متطلبات الأسواق العالمية . وبازدياد عدد الشركات المتعددة الجنسيات استعرت نار المنافسة حيث كبر حجم رهاناتها على النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي .

لذا ، فإن الأسئلة التي تطرح نفسها عند إثارة مسألة العولمة تتعلق بمسارها ومداها ، بأسبابها ونتائجها وآفاقها ، بتأثيرها على الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بأثر استمرار المضاربات والتلاعب بالأموال.

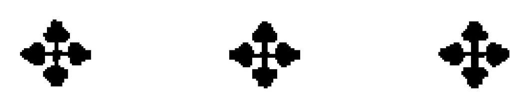
وليس هناك ما يستدعي الخوف من العولمة على الهُويات القوية والعريقة سواء على مستوى الثقافة أو على مستوى المؤسسات العامة ؛ ذلك أن الهُويات القوية كيانات تتسم بالحركية غير أنها تتشبث برغبة طبيعية في تأكيد نفسها وترتبط عبر الإجماع الوطني بالقيم الأساسية .

والجدير بالذكر أنه يمكن الاستفادة من الثقافة في إطار الاستراتيجية الصناعية بصفتها امتيازاً تنافسياً يدفع إلى الخلق والإبداع خصوصاً بالنسبة للدول التي لا تتوفر على موارد طبيعية . لذا، فإن الاختلافات على مستوى الهياكل والقيم والثقافة والمؤسسات والتاريخ تسهم إسهاماً كبيراً في نجاح المنافسة . وبالتالي، فإن الخطر الكبير الذي يتهدّد الهوية الثقافية هو الجمود والانغلاق ، في حين يكمن التحدّي الذي ينتظر الدول ومجتمعاتها في تحديد سبل التحكم في العولمة لجعلها في خدمة النجاعة الاقتصادية دون التفريط في المقومات الاجتماعية الأساسية ودون المس بالهُوية الوطنية .

ويشكل كل من الإنترنيت وشبكات الاتصال تحديات أخرى تستدعي تطويع هذا الابتكار ليساير لغتنا وثقافتنا العربية والإسلامية التي هي أساس هُويتنا ، ولن يتم ذلك إلاّ ببذل الجهود واستثمار الطاقات البشرية الذي بقدر ما هو ضرورة عالمية ، فإنه يتصدر قمة أولويات التنمية الوطنية .

إن العولمة التي تبشّرنا بحضارة القرن الواحد والعشرين توفر إمكانات التمتع بحريات جديدة ، لكنها تنذر في نفس الوقت بتفاقم الاختلافات ، ويتلخص دورنا في السيطرة على مسارها والاستفادة منها وإغناء هُويتنا بإسهاماتها دون هَدرها واستلابها . فالعالم لن يقبل أن تصبح قيمه عرضة للمزايدات وخاضعة لمقاييس السوق ، والحفاظ على الهُوية والمقدسات يمر لزاماً عبر الجد والاجتهاد كما كان الحال أيام الحضارة الإسلامية الأولى وكما قال الشاعر :

إذا أنت لم تحم القديم بحادث ✣ من المجد لم ينفعك ما كان من قبل



لا ينبغي أن تكون العولمة رهانا مؤدّاه الصّفر

أندري أزولاي

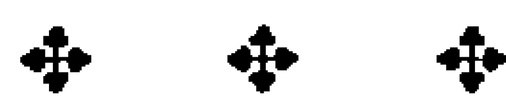
انخرط المغرب في عصرالعولمة منذ أن اختار اتباع منطق وقواعد اقتصاد السوق منذ عدة عقود ، وقد كانت الظروف التي فضل فيها هذا الخيار ذات طبيعة معقدة سواء على الصعيد المحلي أو الدولي، إذ تميزت بإعادة توزيع التدفقات الاقتصادية والتجارية والمالية التي غالباً ما كانت تخضع لتفسيرات التوجهات الإيديولوجية وأحكام القيمة التي تضفيها عليها . لذلك يحسن تقييم العولمة من خلال معايير موضوعية .

لقد سجلت فترة التسعينيات رقماً كبيرا للمبادلات العالمية وتدفقاً للاستثمارات الدولية المباشرة بفضل الشركات المتعددة الجنسيات. ومن ثمّ ، ساهم الاندماج المتنامي للاقتصاد العالمي في إشاعة حالة من الغنى العام رغم عدم تكافؤ توزيعه. ومع ذلك فإن إعادة توزيع الأوراق أو الثروات لايجب أن يحجب عن أعيننا خطورة التحدّيات الاجتماعية التي تصاحبها . لذا فإن دور الدولة كعنصر دفع وحماية للتوازنات والتحكيمات الاجتماعية الضرورية أصبح يفرض نفسه أكثر من أي وقت مضى، غير أن عليه أن يأخذ بعين الاعتبار المعطيات الجديدة للمنافسة الاقتصادية في العالم .

لقد انحاز المغرب لصف المنخرطين في عولمة مضبوطة ومعقلنة تمر لزاماً عبر تقوية وإعادة تأهيل سلطاته الإدارية ، وهو خيار أوجبته ثورة التكنولوجيا التي أصبحت تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد والمبادلات والاستثمار .

وتتسم مقاربة المغرب للعولمة بالواقعية القائمة على أساس مشروع مجتمعي متكامل تتكاثف داخله جميع العناصر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، كما تتسم بالواقعية أيضاً على المستوى الإقليمي ؛ فسواء تعلق الأمر بالمغرب العربي أو الشرق الأوسط أو أوروبا أو منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط ، يظل التقدم على مستوى التعاون الإقليمي مسألة ضرورية لامحيد عنها لإضفاء طابع التفاؤل على الوضع الذي نشأ نتيجة تسارع مسار العولمة وتعميقه . وبما أن الإقليم يرتكز على التاريخ والجغرافيا والثقافة واللغة والدين، فإن بإمكانه ، بل يتعين عليه ، أن يشكل أرضية محددةً للنجاح في خضم هذه المنافسة.

إن عولمة الاقتصاد لابد وأن تكون رهاناً ينطوي على مخاطر، وتنجح فيه بعض الاقتصاديات على حساب مستوى العيش والنمو والشغل. ويتعين أن نعرض لثورة الاقتصاد والمبادلات بتصميم وطموح ، وذلك بمجابهة الفرص الناتجة عن الوضع الجديد ، وكذا بتقوية قدرتنا على بناء مغرب قادر على المنافسة وعلى استثمار موارده على نحوٍ أحسن.



العولمة والهوية، القرية الكوكبية والقرية القبَلية

ألفونسو دي لاسيرنا

يشير المؤلف في البداية إلى تحقُّق سمّاه بالقرية الكوكبية التي هي عالم اليوم

المتميّز بسرعة المواصلات وعالمية الاقتصاد الدولي والعلوم والتقنيات ، والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وبعض اللغات التي اصطلح أغلب سكان المعمورة على استعمالها بالتخاطب في المحافل الدولية .

ويأمل صاحب المقال أن هذه الوضعية ربما تؤدّي إلى العيش في عالم يتميز بسلام دائم كما كان يتمناه الفيلسوف الألماني "عمّانويل كانْت" رغم ما نراه من حروب هنا وهناك في بعض البلدان.

ويقول إن العولْمة لم تعُد خيالاً ، بل إنها حقيقة نعيشها وستزيد رسوخاً في المستقبل. إن عالم اليوم يعيش أزمة مفاهيم في المجالات القانونية والأخلاقية والدينية، ولا بد من أن تكون هذه المفاهيم واضحة المعاني لدى الناس جميعاً لئلاّ تكون سبب خصومات لا تتفق مع السلام والاستقرار المنشودين.

ثم يتناول المؤلف الشق الثاني للعنوان وهو الهُوية ، ويقول إن الهُوية لا تخلو من مخاطر إذا اعتُبرت في مفهومها الضيّق . فالهُوية هي الوعيُ بالذات ، على مستوى الفرد والجماعة . إنها أساس الشخصية . يقولِ الدكتور إيريكسون في دراسة عنوانها «الهُوية والدورة الحياتية » : كلما طرأ تغيُّر أساسي في الظروف التاريخية والاجتماعية التي من شأنها أن تهدّد الهُوية الذاتية، يطرأ ردٌّ فعل قوي لحماية الهُوية المهدّدة أو البحث عن هُوية أخرى.

ويقول الفيلسوف الإسباني أورْطيگا إي گاصيت : إن كل شخصية تتكيف مع ما حولها ، وليست مستقلة عن غيرها . وهذا ينطبق كذلك على الجماعات . وإذا شعرت الجماعة بخطر محدق فإنها تأخذ في الالتحام إلى أن تصير كجزيرة مستقبلة، وهذا ما يسمى بالقرية القَبَلية، وهذا هو شأن بعض الوطنيات التي تدعو إلى الانغلاق على الذات.

إن الأمة هي المجموعة التي تحمل دائماً بذور الانفتاح لأنها تقبل المجموعات بتنوعها وخصوصياتها. وتتقوى الأمة حين يكون لها ماضٍ عريق ترسّخت فيه الهُوية .

ويعبّر المؤلف عن رفضه للجماعات التي تدعو للانفصال عن الأمة حفاظاً على خصوصياتها لأن في هذا إخلالاً بقدرات الأمة وتنافٍ مع طموحات المستقبل.

وينهي المؤلف مقاله بأن هناك حيّزاً وسطاً بين العولْمة التي تتجاهل التنوع الثقافي وتهدّد الهُويات التي رسّخها التاريخ وبين الهُوية التي تتمسك

بالخصوصيات وتدعو إلى القَبَلِيات كما هو الأمر في بعض بلدان أوروبا والشرق الأوسط. الحيّز الوسط هو احترام الموروث التاريخي في المجال الثقافي والسياسي، واحترام الحقوق الأساسية للمجموعات العرقية الثقافية الحقيقية. إنه حيّز وسط بين القرية الكوكبية وبين القرية القَبَلية.



الحضارة وحوار الثقافات

مثالية المثقف/الرحّالة /التاجر

حاييم الزعفراني

إن من رجال الحكمة المسلمين واليهود القدامى من لا يكتفي بأن يكون متبحّراً في علوم الدين والتقاليد الموروثة عن الآباء والأجداد، بل يضيف إلى ذلك الإحاطة بالعلوم الدنيوية وحكمة اليونان، فضلاً عن حبّ التّجوال وامتهان التجارة.

وإني لَموجّه حديثي هذا إلى أولائكم المثقفين/ المترحّلين/ التجّار، إلى أولائك الحكماء الذين استوحيتُهم من عبارة تلمودية عمرها ألفا سنة، مستخلَصة من «كتاب الآباء» (بيرْكْ أبوتْ)، وهو الكتاب الأساس في أخلاق اليهود، نجد فيه الحثَّ على التعلّم والاحتراف (توراه أومْلاخْ)، والتعلّم والأخذ بوسائل العيش (توراه وقمِحْ)، والتعلّم والتسخير (توراه أودِرخْ).

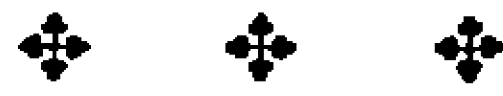
وقد نجد هذه التعاليم في مظانّ حكمية أخرى وفي حضارات أخرى، وكلها تعتمد الأساسين الإثنين اللذين ترتكز عليهما المنظومة التعليمية التي أنشأها فقهاء التلمود والتي تكفل التوازن والتوافق في كنه الإنسان.

هذا الإنسان كان مثالاً لفكرة «عَوْلمية» تعبُر الأوطان، وكان ينتقل في الدنيا ناشراً المعرفة ومشاركاً في المنافع التجارية. وقد ازدهرت هذه الظاهرة خصوصاً بعد بزوغ الإسلام.

إن المجتمعات المتوسّطية في العصور القديمة والعصر الوسيط كانت تدرك مفهوم« العَوْلَمة »- بل كانت تعيشه فعلاً - دون أن تفقد شيئاً من خصوصياتها وهُوياتها. لقد كانت العوْلمة آنذاك صيغة حياتية عادية، بينما نراها نحن اليوم شيئاً عجيباً من جرّاء الإفراط الإعلامي.

إن قَدَرَ أولائك المثقفين /المترحّلين / التجار الذين نذكرهم اليوم لَيُعدّون من لَـدنّا رسالةً موجّهة إلى مجتمعاتنا ، رسالة حكمية كونية تنطق بها الكتب المقدسة جميعها .

إن البحث عن المعرفة والكسب يعني البحث عن القيم العالمية في الخلق ، وفي العلاقات بين المخلوقات ، ويعني كذلك التكافل والتشارك بين الناس ، وإشاعة القيم المؤدية إلى ترسيخ العدل والمحبّة والوفاء .



العَوْلَمَة والنظام العالمي والمجتمع المعرفي

لورد شالفونت

قطعت عوْلمة الاقتصاد العالمي مراحل جدّ متقدّمة في الوقت الراهن ، وقد زاد من سيرها الحثيث الفتوحات العلمية الجديدة التي مسّت تقنيات الإعلام والاتصال ، والتي، وإن وفّرت للبشرية العديد من المزايا والفرص ، فإنها تحمل في طياتها مخاطر كبيرة، إذا ما أُسيء استعمالها .

وتؤكّد ظاهرة العوْلمة الضرورة الملحّة التي تفرض نفسها للبحث عن نظام عالمي لا تقف حدوده عند مسائل الدفاع والأمن ، بل يسعى كذلك إلى اكتساب أبعاد اقتصادية واجتماعية . ويفتقر العالم إلى وجود مؤسسات مؤهّلة تنكبّ على التطورات السريعة التي تحدث في المجال الاقتصادي والاجتماعي . ومن ثم ، يتعين على الأمم المتحدة أن تعيد توضيب بيتها من الداخل حتى يكون لمساهمتها الأثر الفعّال .

وقد تمّ القيام بخطوات محتشمة سعياً وراء تكريس نظام عالمي جديد ، ولا سيما خلال لقاء بطرسبورج «لمجموعة العمل المشترك» المنعقد في يناير 1992، وكذا القمّة العالمية حول التنمية الاجتماعية المنعقدة بكوبنهاجن في مارس 1995.

وأصبح من اللاّزم الآن على القيادة السياسية في مستواها الأعلى أن تعير الاهتمام الكافي لما هو في حقيقة الأمر ثورة صناعية شاملة تتصف طبيعتُها بالراديكالية وقوتُها الدافعة بالمتسارعة .



التنوع الثقافي والعَوْلَمَة

أ.مختار امْبو

برز مفهوم التنوع الثقافي إلى الوجود غداة الحرب العالمية الثانية ومع إنشاء منظومة الأمم المتحدة ، وهو ما شكّل قطيعة مع التفكير السائد آنذاك من دونية ثقافة الشعوب الخاضعة للغزو الاستعماري ، ويرجع الفضل في هذه المقاربة الجديدة لعلاقات الشعوب والثقافات فيما بينها إلى الدروس التي استخلصت من الحرب العالمية الثانية والتي تجمع على ضرورة إشاعة التفاهم بين الناس حيث أضحى التنوع الثقافي قطب الرحى لكل حركة من شأنها أن تحقّق التقارب بين الشعوب وإحلال السلام فيما بينهم .

ومن هنا ، لا يمكن لهذا المفهوم أن يترسخ في أذهان المنتظم الدولي إلاّ بالتحرّر من الهيمنة الاستعمارية ، وهذا ما طالبت به الدول الحديثة العهد بالاستقلال التي أرادت العودة إلى أصولها الثقافية والتاريخية دون الانغلاق على الإسهامات الإيجابية للمدنية الغربية وذلك حتى تستلهم سبُل التطور الاقتصادي والاجتماعي انطلاقاً من واقعها الخاص وتطلّعات شعوبها ، وبالتالي فإنها تؤكد على ضرورة تشجيع التفاهم المتبادل بين مختلف الثقافات وإغنائها حتى تقوم علاقات ثقافية خالية من أي نوع من أنواع الهيمنة .

وتسعى العولمة إلى وضع صيرورة المجتمعات الحالية ضمن إطار ذي أبعاد كونية ، وهو ما ينسحب على التجارة الدولية إذ أن الدور الذي تلعبه الأسواق المالية ورواج رؤوس الأموال داخل الاقتصاد العالمي لا تحكمه ضوابط اجتماعية أو وطنية ، بل يسير وفق معايير الربح السريع وإنماء الفوائد ... ، ولم تغب مشاكل العولمة عن أذهان مؤسسي منظومة الأمم المتحدة ، إذ أرادوا إنشاء نظام دولي قمين بتشجيع الاندماج حتى يتحقق السلام والأمن والرفاهية للبشرية كلها .

لكن هذا الاندماج جوبه بالتناقضات التي تلت فترة مابعد الحرب ، كما أن النظام الدولي عجز عن الإسهام في مسار العوْلمة بكيفية تستجيب لتطلعات الشعوب المختلفة التي فتح لها التقدم العلمي والتقني آفاقاً رحبة من الرفاهية ، فضلاً عن أن العولمة كانت تحكمها المنافسة بين موازين القوى أكثر من هاجس

التضامن الإنساني ، فأحدثت كثيراً من الاختلالات على جميع الأصعدة .

ويقف عاملان أساسيان وراء المخاطر التي تتهدّد هُوية الشعوب، أولهما، الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن أنماط الإنتاج الحديثة ، وما أحدثته من تحوّلات على العلاقات الإنسانية والممارسة التعليمية ... ، وثانيهما ، تأثيرات ثورة نظم المعلومات والاتصال .

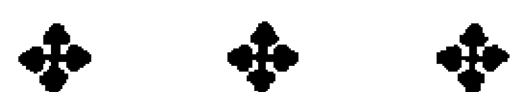
إن المنافسة العالمية تقتضي اللجوء إلى المدنية الغربية التي أدخلت العلوم والتقنيات إلى عدّة مَنَاحٍ من الحياة مع ما تحمله من حمولات إيديولوجية وفكرية، الشيء الذي حدا ببعض الدول إلى المزاوجة بين نوعين من الثقافة ، أحدهما يتمسك بالأصالة والآخر يتبنّى المعاصرة ، لكن هذه التوجهات لا تتاح إلاّ للمجتمعات التي تتوفر على أكثر نظم التعليم والتربية تطوراً ، والتي يُظهر أفرادها وعياً واضحاً بهُويتهم وهُوية الآخر ، ومن هنا يتكشف المشكل الجوهري للتربية وأهدافها وممارستها وتفاعلها مع مختلف أقسام المجتمع .

ومن جهة أخرى ، توجد الهُوية والتنوع الثقافي أمام تحدٍّ آخر وهو ثورة وسائل الاتصال الإلكتروني التي تُمرّر عبرها عدة خطابات لها من السلطة ما يجعلها تؤثر على العقول وتشكل الأنواق وتوجه الرأي العام . فهل ستؤدّي بنا تأثيرات العولمة إلى إيجاد نموذج موحّد للثقافة يضع حدّاً للتنوع ؟

إن اتجاهات التوحد تتصدى لها نزعات إحياء الخصوصيات الثقافية وعودة الاهتمام بالمعتقدات الدينية ، كما أن مسألة «الاستثناء الثقافي» ما هي إلاّ إشارة إلى المخاوف التي تولّدها ضغوط العولمة من فرض أنماط سلوك فردية أو جماعية بدعوى العالمية .

وتجدر الإشارة إلى أن شبكات المعلومات تتيح فرصاً كبيرة لازدهار الثقافة الفردية أو الجماعية ، إذ بإمكان دول الجنوب بث عناصرها الثقافية الأكثر خصوصية إلى العالم من خلال هذه النظم المتطورة إن هي سخّرت مكتسبات العلم والتقنيات لخدمة ثقافتها الخاصة .

وإجمالاً ، يمكن القول إن على الثقافات أن تواجه تحدّي العَولَمَة من خلال عبقريتها الخاصة ، فما من مرة تضيع فيها ثقافة مّا إلاّ ويُهدَر جزء هام من التنوع الخصب للثقافات .



الفكر الجديد كمنظومة ثقافية شاملة

أناتولي أندري كروميكو

لكل عنصر إثنيّ سلوكه العقلي الخاص به ، كما أن الهُوية الثقافية لكل أمة من الأمم تضع بصمتها المميّزة على الفلسفة والسياسة والاقتصاد والتكنولوجيا، لذا فإن التكوين المتين للثقافة الوطنية يشكّل على علاّته حجر الأساس لاستقرار الشعوب وسعادتها ، في حين يظل التعصب ، ولَا سيما الموجه ضد الأجانب سلوكاً خاطئاً، ولا يأتي بأية مردودية أو نفع .

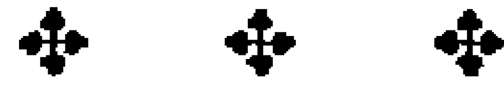
وتعتبر الثقافة العالمية المتنامية مغايرة للثقافة الوطنية في عدة أوجه ، ويعود أصل هذه التناقضات إلى السلوك الإنساني في مستوييه السياسي والاجتماعي ، كما أنها تعكس حجم المسؤولية التي نضطلع بها تجاه القريبين منا (الأسرة والجماعة والدولة والإنسانية) . هذا ونحن نقف على عتبة الألفية الثالثة .

ويتعين تنظيم العلاقات الدولية المتبادلة في شكل منظومة ثقافية شاملة ، إذ يمكن للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن تقوم بهذه المهمّة ، وإلاّ فإننا سنشهد خلال العقود القادمة التكون الجنيني لحكومة عالمية .

إن الطريق إلى الهُوية العالمية والمنظومة الثقافية لا يمكن أن يُعبّد إلاّ بالتسامح والتعاون بين الحضارات ، بما في ذلك الديانات ، إذ تشكّل هذه الأخيرة المنطلق الرئيسي لإقرار واجبات أخلاقية إنسانية ، كما أن الفكر الجديد يساعدنا على التخلص من بعض الأنماط الجاهزة التي تشدّ عضد الدول القوية والمجتمعات الكبرى عند إحكام سيطرتها على الدول الصغيرة والمجتمعات المغلوبة على أمرها. وقد يكون ثمة تعارض بين التجارة الحرة العالمية وبين الحكمة القائلة بضرورة تفهّم نتائج أي تحرك أو عمل ما ؛ فإذا تحولت «التجارة الحرة» إلى تجارة غير مضبوطة ، ستصبح المجتمعات الصغرى والثقافات العريقة عرضة للأخطار وسيؤدّي ذلك إلى « انقراض الأنواع » .

وتعتبر المجموعة الدولية حالياً عالماً من الأنماط المتنوعة ربما سيساعد التاريخ والتقاليد على اتزان كفّتيه ، وينبغي علينا أن نُظهر وعياً ونضجاً كافيين لنبتعد عن «المجتمع العالمي المثالي» ، بل يجدر بنا أن نتحرك بمساعدة التكنولوجيا العالمية باتجاه المجتمع الحالي دون تعصب لاستنساخ المجتمعات ، أي دون جعل المجتمعات نسخة واحدة مكررة .

ويستحيل تشكيل هُوية عالمية للبشر دون وجود بعض المبادىء العالمية ، ويجب التذكير بأن الأهداف والمُثل الإنسانية لا تنتمي ولن تنتمي البتة لدولة واحدة أو لمجموعة من الدول . لذا يتعين على البشر أن يتعلموا التعاون فيما بينهم دون حقد أو أحكام مسبقة ، ومن الأجدى أن يتم هذا التعاون في إطار حوار الحضارات.



الاقتصاد الشمولي والهُوية الوطنية

ريشارد ب. ستون

إن عولمة الاقتصاديات مسألة لا تحمل في حدّ ذاتها لا عناصر خير ولا بذور شر ، وإنما هي التي تقف وراء عدة تحوّلات اجتماعية جذرية .

والإعلام سلاح ثقافي . لنأخذ مثال «المينتيل » الفرنسي . فنظراً لعدم تطوير هذه الشبكة بانتظام وعدم رواجها في الخارج بشكل كبير شهدت فرنسا قيام صرح شبكة أخرى على درجة عالية من الإتقان اعتُبرت ذات أصل أنكلوسكسوني، إنها شبكة الإنترنيت .

وفي الولايات المتحدة الأمريكية ، دفع «تبييض» الأموال الذي كان يستهدف مواجهة المنافسة اليابانية، دفع الناخبين إلى التخوف من تآكل سوق الشغل حيث أنه على الرغم من التصدير المتنامي لوسائل الإنتاج ، يُلاحظ تراجع في نسبة البطالة يصاحبه رخاء متزايد .

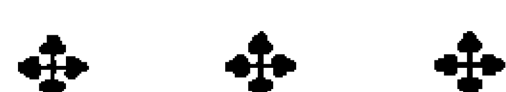
في حين تشهد أوروبا تصاعداً في نسبة البطالة حيث كان عليها كذلك تحديد وسائل الإنتاج لديها من خلال منظور شمولي، وتحملت في ذلك كلفة اجتماعية وسياسية جدّ مرتفعة . وبالتالي تجد الجبهة الوطنية في فرنسا مجالاً خصباً في التشاؤم الذي تشيعه أجواء الظرفية الاقتصادية . ويأخذ الفرنسيون الذين تظل دولة الرفاه الاجتماعي في اعتقادهم عنصراً ضرورياً لهُويتهم الوطنية على الرغم من أن ذلك بعيد المأخذ بالنسبة إليهم ، يأخذون على العموم جانب المنتقدين للعولمة بينما توضع صرامة جهاز الرعاية الاجتماعية موضع تساؤل على المستوى الأوروبي ، إذ يتعين معرفة كيفية مواءمته ليكون في مستوى مواجهة البعد العالمي الجديد للاقتصاد .

وتشكل حكومات دول آسيا مثالاً يحتذى بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو حيث أظهرت من الحكمة ما جعلها تُحدد سياستها الاجتماعية وفق ضرورات العولمة .

وإذا صحّ القول بأن الهُوة تزداد اتساعاً بين الأغنياء والمعوزين ، فإن الرخاء العام الذي يتأتى من عولمة الاقتصاد يعتبر عامل سلام ، إذ القصد من هذه العملية ليس وقف مسيرة التقدم التكنولوجي ، بل هو العمل من أجل حدّ آثار النتائج على المستوى الاجتماعي .

إن الحفاظ على الثقافة الوطنية لا يتنافى مع العولمة . فاليابان مرّ من الفيودالية إلى العصرنة الحالية بوتيرة جدّ سريعة بتفضيله تكنولوجيا الغرب وعلمه ، فضلاً عن أن قوة ثقافته مكّنته من استيعاب عملية العولمة ليُصدّر فيما بعد حصيلة تفوّقه الاقتصادي .

ومفتاح المستقبل رهين بمعرفة كيفية مجابهة العولمة ، إذ يتعين على كل ثقافة على حدة أن تجد نقط ارتكاز لتحركها ؛ فالإسلام ساهم على مرّ تاريخه في إذكاء جذوة الفكر العقلاني والعلمي ، وربما سيضطلع الإسلام بمسؤولية حمل هذا المشعل من جديد .



إلى أي حدّ يمكن الحديث عن عولمة المؤسسات السياسية ؟

جورج ڤوديل

غالباً ما يُنظر إلى مظاهر العولمة من خلال الاقتصاد والثقافة والاتصال ، لكن قلّما يتم الحديث عن عولمة محتملة في الميدان السياسي ، وهو ما يجرنا إلى التساؤل حول ما إذا كنا نريد التحدث عن العولمة من خلال منظور القانون الدستوري أو منظور الأنظمة السياسية .

فعولمة القانون الدستوري تظل مسألة بديهية ، ومن هنا تسارع أغلب الدول إلى وضع دساتير لها تكون بمثابة شعار للسيادة والاستقلال عن كل تبعية خارجية . وقد أصبحت الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة مفاهيم مشتركة بين كل الدساتير رغم أن مضمونها لا يكون موضوع إجماع تام ، كما أن تفاصيل

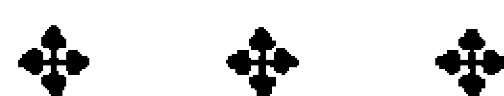
وآليات العمل السياسي تظل على درجة كبيرة من الاختلاف ، في حين تسعى نتائج الممارسات الدستورية رغم اختلاف القواعد القانونية إلى سنّ نظام للدولة يتضمن جهازاً تقريرياً يعبّىء الرأي العام الوطني لصالح برنامج عام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ويصاحبه جهاز آخر للتداول والمتابعة .

ويقسم الكاتب المؤسسات السياسية إلى ثلاث : أولاً ، الأنظمة البرلمانية التي تتميّز بالعلاقات المحدّدة بين الجهازين التشريعي والتنفيذي حيث بإمكان الأول ممارسة سلطة حل الثاني . ثانياً ، النظام الرئاسي الذي تكون فيه السلطة التنفيذية بيد رئيس منتخب بالاقتراع العام ووزراء غير مسؤولين أمام السلطة التشريعية . ثالثاً ، النظام «شبه الرئاسي» وخاصيته أن الرئيس المنتخب بالاقتراع العام والمخول عدة سلطات لا يستطيع الحكم إلاّ مع وزراء مسؤولين أمام البرلمان . وتجدر الإشارة إلى أن هذه التصنيفات غير ثابتة ، ولا تعني ضمناً بأن هناك فصلاً واضحاً للسلط ، كل ما هناك هو تقسيم للمجالات .

ويمكن إبراز خاصيتين لهذه التصنيفات ، الأولى هي أن بعض الأنظمة تندرج تحت نفس التصنيف ، غير أن الحقائق السياسية تختلف بشكل كبير . والثانية هي أن الآليات الدستورية تكون جد متباينة من الناحية القانونية تحت مسمّيات مختلفة ، غير أنها تفضي إلى نفس النتائج .

وهكذا، فإن العولمة التي يمكن تسميتها بالسياسية تتميّز بحساسية مفرطة تجاه المبادىء العامة ، وطالما لم نبتعد كثيراً في نظرتنا إلى المؤسسات الوطنية، فإننا نشهد نوعاً من التبعثر والتشتت ، وذلك لأن مختلف الدول تنقسم فيما بينها إلى عدة نماذج وينتشرداخل كل نموذج منها عدة أشكال متناقضة إلى حدّ ما .

وخلاصة القول أن هناك من الأسباب الجوهرية والقوية ما يدفع إلى عولمة التقنيات والممارسات الصناعية أو المالية والمجموعات الكبرى للاقتصاد أكثر من دوافع توحيد الأنظمة السياسية الوطنية ، غير أنه لا ينبغي أن يغيب عن بالنا أن مكمن الخطر هو أنه إذا كانت عولمة بنيات ومؤسسات الدولة هي عولمة وقائع وقوانين ، فإن هذه البنيات لا يمكن أن تتطور إلاّ عبر مجال يستمد عناصره من الثقافة والدين والتاريخ والجغرافيا ، ويسير التحوّل داخله بوتيرة أقل سرعة من تحوّل المعارف والتقنيات وشبكات التبادل.



نحو طبّ عالمي

جان بيرنار

يستهل الكاتب مداخلته باستعراض إحدى مشاهداته لبعض المستشفيات الإفريقية محاولاً إقامة مقارنة بين الظروف الاستشفائية في إفريقيا وفي فرنسا، وهي بصفة عامة مقارنة بين الشمال والجنوب . فظروف معالجة الأطفال الرّضع والصغار أبعد من أن تنعت بالصحية وهو ما يجعل حظوظ النجاة قليلة إن لم نقل منعدمة . ويبرز الكاتب أربعة مخاطر تتهدّد ساكنة الجنوب .

أولاً : مشكل المجاعة الذي يصيب مناطق معيّنة لفترات طويلة نتيجة الظروف المناخية القاسية والحروب الأهلية .

ثانياً : الفقر الغذائي الذي يتمثل في عدم توفّر الأطعمة المستهلكة على المكوّنات الضرورية كالفيتامينات والحديد والبروتينات ، والسبب في ذلك اتباع سياسة الزراعة الوحيدة الموجهة نحو السوق .

ثالثاً : الأمراض التي تشكّل إحدى الأسباب الرئيسية للوفاة في بلدان الجنوب كالكوليرا وداء فقدان المناعة المكتسبة أو بعض الأمراض المستوطنة كالتهاب السحايا والسل أو الإصابات التي تستهدف النساء خلال مدة الحمل أو بعد الوضع وهو ما يودي بحياة العديد من النساء في البلدان الفقيرة . وتظل الملاريا والبلهارسيا من أهم أسباب الوفاة خلال نهاية هذا القرن .

رابعاً : الأمراض الوراثية كالتشوهات الخلقية التي تصيب الهيموغلبين وتشيع في البلدان الفقيرة بالخصوص ، وكذلك داء المنجليات المتمركز في إفريقيا وأنيميا البحر المتوسط .

ورغم ما تقوم به المنظمات الدولية المهتمة بميدان الصحة من مجهودات وقائية ، تظل الظروف الصحية على جانب كبير من الخطورة ، إذ أن المشكل سياسي واقتصادي في الأساس .

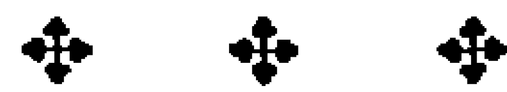
وانطلاقاً من التناقض الصارخ بين الظروف المعيشية في الشمال والجنوب ، ولتغيير هذه الأوضاع ، يتعين على الدول الكبرى أن تقلّص حجم ميزانيتها العسكرية ، ثم يتم تقسيم المبالغ المقتطعة إلى قسمين ، أحدهما يوجه إلى المجال المدني بهدف تخفيض الضرائب التي يؤدّيها مواطنو هذه الدول ، والشق

الآخـر يُعـهـد به إلى صندوق دولي لإغـاثة الدول الفـقـيـرة ،ويقـوم مـسـؤولو هذا الصندوق بتشجيع زراعة المواد الغذائية في دول الشمال مع ضمان أجور مناسبة للفلاّحين، ثم يوزع الصندوق المذكور المنتوجات المتحصل عليها على ساكنة الدول الفقيرة مباشرة وهو ما سينعكس إيجاباً على ظروفهم الصحية والمعيشية . وموازاة مع ذلك ، ينبغي القيام بمجهودات في ميدان التعليم حتى يتم استغلال الأرض على نحو سليم .

إن وضع هذا التصور على أرض الواقع سيمثّل التضامن الذي يجب أن يسود بين البشر وسيعطي للطب في القرن المقبل بعده الكوني أو العالمي بتعبير أدق .

إن دور الطب في القرن المقبل سينحصر في التغلب على حالات الاختلاف وعدم التوازن بين الشمال والجنوب . بالإضافة إلى ذلك ، ينبغي للطب احترام التنوع ، أي أنه لا يمكن تطبيق نفس الأساليب العلاجية على الكل ، إذ يتعين احترام خصوصيات كل مريض على حدة . كما يجب عليه احترام الإنسان ؛ فالطب قام في الأصل على المحبة والرحمة ، أما في القرن المقبل فسيأخذ شكل اتحاد متين بين العلم والمحبة .

وإجمالاً ، يتعين على الطب العالمي أن ينطلق من مقولة أحد الأطباء ذوي النزعة الإنسانية : « لاينبغي مقاربة الأمر كتحدّ علمي ، بل كشغف ، وينبغي الجمع بين المجهود التقني وبين المشاركة الوجدانية ، ويجب أن تقرن مهارة البحث البيولوجي بالرغبة الجادة في إنقاد حياة الآخرين ، كما ينبغي الإيمان بأن قيمة كل روح بشرية لا نهاية لها ...» .



تاريخ العَوْلَمَة :

من المفهوم الإحيائي- الاجتماعي الداروينى

إلى التجربة الراهنة للكوكبية التجارية

جورج ماطي

يبدأ العرض بالحديث عن الإرهاصات الأولى لتشكّل فكر إنساني يدعو إلى توحّد الرؤى حول مفهوم قوّة الحكم الجماعي ، فقد ناشد المسيح أتباعه بالعيش سوياً مع ضرورة أن يحافظ كل واحد على شخصيته.

إن ما يصطلح عليه حالياً بالعوْلمة لا يمكن أن يضيع هويات مختلف الشعوب لأن كل شعب يحافظ على هُويته الخاصة . وإذا كان الأمر كذلك ، فما الحال في ظل الاقتصاد الضخم الذي تكمن هوياته في تجميع المصالح المشتركة ، وخير دليل على ذلك الشعب الأمريكي الذي يمثل مجموعة من الولايات المتحدة بمصالحها المالية المشتركة ومجموعة من الأقوام التي تميّزها الظروف الاجتماعية عن بعضها البعض ، في حين لا يمكن لشعوب القارة الأسيوية أن تتبنّى هوية بعضها البعض بالنظر إلى عدد من القوى الفاعلة أو المتنامية داخلها .

وإذا كانت اللغات في الأصل واحدة والبشر ولدوا من امرأة واحد ة ، فإن الاتجاه التطوري الطبيعي للهويات الثقافية يكتسي طابع الفوضوية ، كما أن كل تطور نحو توحّد الثقافة يمرّ حتماً عبر السلطة .

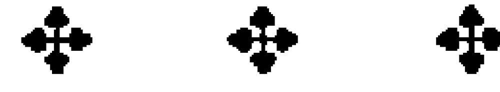
ويخرج الكاتب بعدّة استنتاجات بخصوص العوْلمة ، إذ أن هذه الأخيرة لا تؤثر في العلاقة بين الجودة والتكلفة ، كما أنها لا تسعى بتوظيفها للإحصائيات إلى مراوغة عقلية أصحاب المال فحسب ، بل إلى مواربة آمال الشعوب ، ومن ثم تظل بعض المناطق محرومة من الاستثمارات . ويعترف الكاتب بأن إفريقيا تبقى الطرف الخاسر في بيع ثرواتها الطبيعية ، إذ أن المشتري لهذه الثروات يخفض أسعارها حسب هواه ويتحكّم في نسب الصرف ويقيم الحواجز الجمركية .

ويرى أنصار الحكم الجماعي التجريبي بأن التوازنات تنتظم تلقائياً داخل المجال الاقتصادي الذي يسير وفق نفس قوانين المجال الإحيائي . فعندما تبرز دولة ما، فإنها تسجل نتائج اقتصادية جيّدة ، وتتعزّزُ عملتها ، وهو ما يجعل منتوجاتها أكثر قيمة ويدفعها إلى استثمار الأموال في الأسواق الداخلية ، وبالتالي ، فإن الاستهلاك ينشط كثيراً إلى حدّ يجعل الدولة تلجأ إلى الاستيراد ، في حين تعيش غالبية الدول المتقدمة هاجس البطالة أو التفاوت في الوقت والجودة وأجر العمل، وهو ما يهدّدها بانفجارات اجتماعية . فهذه الدول في دأبها نحو المزيد من التقدم التكنولوجي يحصل لديها لبس بين المردودية والقيمة التنافسية ، ويقضي بالتالي على العديد من فرص الشغل ، وهو ما يجعل الحل بيد سياسة الحمائية .

ويخلص الكاتب إلى أن نهج العولمة ليس وليد الأمس ، بل هو لا يختلف عن الرأسمالية الليبيرالية لسنوات 1880–1910 عندما كانت المدخّرات البريطانية

والفرنسية تموّل الأسواق المتنامية في روسيا والأمبراطورية العثمانية وأمريكا الشمالية واللاّتينية . والاستثمارات الحالية في مثل هذه الأسواق لها عوائد كثيرة على الجميع ، في حين تقل هذه العوائد في بلدان أوروبا الشرقية لأن الاتحاد الأوروبي ينهج سياسة الحكم الجماعي التجريبي ؛ ومن ثم فإن الحل يكمن في نزاهة الدول الغنية وترفعها .

وهكذا فإن الاختيار بين شكلي العوْلمة ، التجريبي الذي يستحوذ على ما يتبقى للدول الفقيرة ، والإداري الذي يتبنّى خطاباً اجتماعياً ، هذا الاختيار يتوقف على طلب وعرض كل دولة على حدة .



من الأمة إلى العولمة : المراحل الوسيطة

إدواردو دي. أ. إ. أوليڤيرا

تزايد إيقاع العولمة منذ الحرب العالمية الثانية على المستوى الاقتصادي والتكنولوجي والثقافي مدعوماً في ذلك بعالمية العلم من جهة وبالدول القوية ذات التكنولوجيا المتطورة والمنظمات الدولية والشركات المتعدّدة الجنسيات من جهة أخرى . ولا يفتأ هذا الإيقاع حالياً عن التسارع بسبب تقنيات الإعلام الجديدة التي ولدت جملة من الوسائل المتطورة من مثيل شبكة الانترنيت .

إن من شأن هذا المسار أن يؤثر على الهُويات والخصوصيات الثقافية ، ويولد لدى ضمير الأمم عدّة استفهامات بخصوص مستقبلهم ككيانات ثقافية متباينة . كما أن هذه الظاهرة تعيد بنا الذاكرة إلى عدد من الصدامات الثقافية السابقة مثل «أسلمة» إسبانيا و «أسبنة» المكسيك والبيرو، و «تغريب» آسيا . والاختلاف الوحيد هو أن الخطر الثقافي كان يرد في السابق من الخارج ، في حين تشعر الثقافات كلها حالياً ، حتى القوية منها ، بالخطر يتهدّدها من كل ثقافة جديدة تتولّد داخلها ، وهو تخوّف من المستقبل على اعتبار أن العولمة منظومة ثقافية حاملة لعدد من القيم المحدّدة .

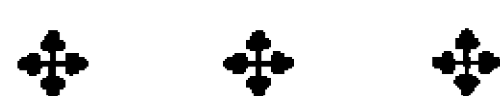
ومن هنا ، يتعين التقيد بأرضية تمهّد الانتقال من مفهوم الأمة إلى مفهوم العولمة، والتي ستحدو بالمثقفين إلى التفكير في العالمية كأساس عضوي للثقافة والعلم والتفاعل معها .

إن أولى محدّدات هذه الأرضية هي اللغة باعتبارها وعاء للثقافة حيث يتعين تنظيم ندوات مختصة تكتب فيها المداخلات بإحدى اللغات اللاّتينية وتشكّل فيها محاضر هذه الندوات أدبيات علمية وتقنية للّغات اللاّتينية حتى تضطلع هذه الأخيرة بمكانة اللغة الإنجليزية نفسها في انتشارها وقيمتها .

أما ثاني هذه المحدّدات فهو ذو طبيعة جغرافية ، إذ أصبح من الأجدى إيلاء الاهتمام الكبير للمجال الأطلسي في كليته نظراً للدور الهام الذي تقوم به الدول الناطقة باللغة العربية والبرتغالية داخله ، ومن ثم وضع عدة تصوّرات للتعاون المشترك بين هاتين المجموعتين من الدول .

وينحو ثالث هذه المحدّدات منحى الثقافة، إذ بإمكان الجماعات الإثنية المنحدرة من بعض الدول الصديقة والتي تستقرّ في بلد كالولايات المتحدة الأمريكية أن تلفت أنظار النخب إليها عن طريق برنامج عمل محدّد ومتواصل ومدعوم مادّياً حتى يكون لها التأثير الكبير على الساحة الدولية .

إن على الثقافات أن تنشر ظلالها على العالم كله مع ما يتضمن ذلك من تشجيع للّغات كلها.



الاتصال والتنمية

عبد اللطيف بنعبد الجليل

تمر الإنسانية اليوم بإحدى أكبر ثوراتها التقنية كعهدها بالعديد من الثورات السابقة ، وهي عولمة الاتصال والإعلام. إن لهذه الثورة تأثيرات عميقة على جميع مناحي الحياة ، إذ أنها لا تكتفي بتسريع وتيرة المبادلات واختصار المسافات ، بل تسعى إلى إزالة الحدود الاقتصادية والثقافية والسياسية الموجودة بين الشعوب .

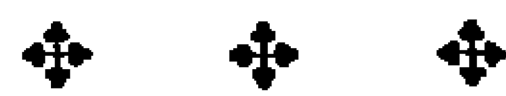
وبما أن الاتصال يشكل عنصراً قوياً وأداة ضرورية في بناء التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العصر الحاضر ، فعلى البلدان المتنامية أن تجد الحلول الملائمة بمعية المجتمع الدولي لتقريب الهوة بين الشمال والجنوب ، فثورة تكنولوجيات الإعلام والاتصال غالباً ما تثير القلق والعديد من التساؤلات التي تصب جلّها في موقع الدول المتنامية من التنافس الجشع بين الشركات المتعددة الجنسيات وغزو

الأسواق . ولتبديد هذه المخاوف ، تسعى الهيئات الدولية المسؤولة عن الاتصال إلى وضع برامج خاصة تمكن بلدان الجنوب من نقل التكنولوجيات وتيسير الإعلام المؤدي إلى التنمية .

لكن وسائط الاتصال أخذت تُبرز تدريجياً التفاوتات الحاصلة بين مستويات العيش في مختلف المجتمعات عبر ما تُطالعنا به من صور وأخبار بعيدة كل البعد عما يمكن أن تشكله القضايا الكبرى ، كالتكافل والدفاع عن السلام والمحافظة على البيئة ، من ثقافة كونية كان الأجدر بشبكات الإعلام العالمية أن تعمل على إشاعتها وتَحْسيس ضمائر العالم بحقوق الشعوب الأساسية .

إن المشاكل التي تتخبط فيها بلدان الجنوب تظل عائقاً كبيراً أمام إرادة النهوض بمستوى التربية والتعليم ، إلاّ أن التكنولوجيات الحديثة في الإعلام والاتصال تستطيع أن تساهم في تحسين هذه الوضعية وإصلاح نقائص النظم التربوية . وفضلاً عن التوفر على وسائل وتجهيزات الاتصال تشكل المعارف التي تسهم في التربية مرتكزاً آخر للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ؛ فالشمال والجنوب مدعوان إلى إقامة علاقات تعاون تنطوي في شقّها الأول على اقتسام الشمال لمعارفه مع الجنوب وتمكينه من الاطلاع عليها ، وفي شقّها الثاني ، على ضرورة مواكبة الشمال للجهود التي تبذلها بلدان الجنوب لتخرج من عزلتها العلمية .

من جهة أخرى ، يفرض الدور الخطير الذي تضطلع به وسائط الإعلام عدم النَّيْلِ من الهُويات الثقافية وعدم تَنْميط السلوك ، بل ينبغي عليها أن تفتح المجال أمام مختلف أشكال التعبير عن الهوِية في ظل التنوع الثقافي المثري ، كما يتعين على كل المجتمعات أن تحارب انزلاقات الإعلام نفسه بالدفاع عن الحقيقة والقيم الإنسانية بعيداً عن الأكاذيب والإشاعات المغرضة والأفكار المنافية للأخلاق : كل ذلك من شأنه أن يضع أسس أخلاقيات الإعلام التي ستتيح الاستفادة الإيجابية من مكاسبه مع التحصن ضد مخاطره .



إفريقيا جنوب الصحراء في امتحان العوْلمة

أ. مختار امْبو

تطرح متطلبات العوْلَمة والضغوط التي تصاحبها مشاكل عويصة بالنسبة لمستقبل إفريقيا جنوب الصحراء . وتُظهر كل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

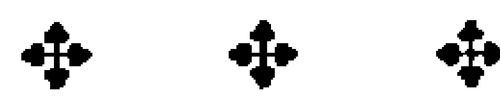
المتمثلة في نسبة النمو الديمغرافي المرتفعة وضعف نسبة النمو الاقتصادي ، مدى تفاقم مشكلة الفقر ، إذ يظل مستقبل هذه المنطقة غير محدد المعالم ، وتزداد مخاطر حدوث القلاقل الاجتماعية .

فعلى المستوى الاقتصادي ، تبدو إفريقيا جنوب الصحراء غير مستعدة في معظمها للاندماج في الاقتصاد العالمي وفي الليبرالية الشاملة اللذين يشكّلان أساس عولمة الاقتصاد . فضلاً عن ذلك ، لا تتوفر هذه المنطقة على الإمكانيات الكافية لا سياسياً ولا اجتماعياً لمواجهة تحديات العولمة .

إن الحالة الراهنة في إفريقيا جنوب الصحراء هي نتاج لتطور دام عدة قرون – قرون تجارة العبيد وقرن من الاستعمار– حال دون أن تضطلع بمسؤوليتها كاملة في معالجة أمورها بنفسها ، فلم تنجح مساعيها خلال الأربعة عقود الأخيرة في الخروج من هذه الوضعية ، كما أنها لم تستطع تفادي التدخلات الأجنبية التي زادت من حدة تبعيتها للخارج بسبب تقسيمها إلى 48 دولة اختفى أغلبها من الخريطة .

ومن ثم ، يتعين على إفريقيا جنوب الصحراء أن تتجاوز أزمة ذات بُعدين تمس كيانها . أولهما سياسي حيث يتعين عليها أن تمسك بزمام أمورها ، وأن تعمل في سبيل تحقيق وحدتها وتكاملها الاقتصادي وأن ترفض كل مراقبة خارجية من شأنها أن تفرض توجهات معينة سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية. وثانيهما ثقافي حيث تشهد إفريقيا جنوب الصحراء إحياء للإبداع الفني وحماسة دينية شديدة ، غير أنها تعاني من أزمة قيم لدى بعض فئاتها السكانية تحت تأثير الميركانتيلية التي تصاحب مسار العصرنة .

لذلك ، فإن مآل الوضعية الحالية في المنطقة رهين بإحياء قيمها الاجتماعية مع ضرورة تكثيف الجهود من أجل تجديد نُظمها التربوية التي يجب أن تشكل عناصر تساهم في قيام نهضة ثقافية وتسهل عملية اندماج العلوم والتقنيات في محيطها الثقافي .



مـنـاقـشـات

1 - أحمد كمال أبو المجد

أحسستُ قبل أن أحضر هنا وأنا أقرأ كثيراً عن موضوع العولمة ، وكانت لي فرصة تأمل إضافي بحضوري في منتدى الفكر الاقتصادي العالمي، حيث كان موضوع النقاش في داڤوس مركزاً إلى حدٍّ كبير حول موضوع العولمة ، أقول أحسستُ أننا نغفل أحياناً أن الظاهرة لم تكتمل بعد، لأنه يبدو أن من آثار الثورة الإعلامية تكرار الحديث اليومي مئات المرات عن بعض الظواهر، وهذا يحولُ بين المحلّلين وبين أن يروها في هدوء علمي موضوعي.

العولمة لم تتحقق خلافاً لما سمعته من بعض السادة تحقّقاً كاملاً ! إنما كل الذي تحقق أمران : الأول ، إزالة أكثر الحواجز أمام تدفق رؤوس الأموال والسلع والخدمات .والأمر الثاني النتائج الحتمية لثورة المعلومات وإزالة الحواجز المكانية والزمانية بحيث أن المعرفة والخبر والرأي والصورة صارت تصل إلى أركان الأرض الأربعة بغير حواجز . هذا كل ما تحقق . أما التداعيات المتوقعة فإن من العجب أن كثيراً من الناس يتحدثون عنها كما لو كانت قد تمت ، وأنا أشير بصفة خاصة إلى تأثير زوال هذه الحواجز على بعض الكيانات التي عاشت البشرية في ظلها ، مئات إن لم تكن آلاف من السنين ، وأشير بصفة خاصة إلى الدولة بكل ما تعنيه الدولة من سلطان ، وبكل ما تعنيه من دائرة مكانية وتعنيه أيضاً من دائرة للولاء والارتباط . لا زال الفرد تابعاً للدولة ، مطالباً إزاءها بأن يقدم لها مالاً في صورة ضرائب ، وأن يقدم لها ولاءً في صورة استعداد للدفاع عنها . نعم حدث بعض التآكل ، طبيعي ومنطقي ، للسيادة نتيجة ظواهر من بينها الحتمية العولمية ، ولكن منها ظاهرة أخرى أحياناً نُدخلها في الصورة وهي القطبية الواحدية . وعلى سبيل المثال ، فانهيار الحواجز التقليدية ، بين ما يعدُّ شأناً داخلياً وما صار الآن يعدُّ شأناً دولياً ، يبيح لقوة خارجية أن تتدخل وأن تفرض أوضاعاً على السيادة الداخلية ، وهذا ليس بالضرورة المنطقية أثراً من آثار العولمة، لأن العولمة ، هذا الوضع الجديد ، لم تَقِم بعدُ نظاماً مؤسّساً بديلاً عن الأمم المتحدة . إنما هذا التآكل للسيادة هو في جزء منه أثر من آثار ظاهرة أخرى عارضة هي انفراد إحدى القوى بالهيمنة على العلاقات الدولية .

بعد ذلك سأبدي ملاحظتين : الأولى تحفُّظ على ما قيل في افتتاحية هذا الصباح

من أن العولمة تقتضي وجود دولة مهيمنة وأنه في غيبة هذه الدولة المهيمنة يختلُّ الميزان وتفسد الأمور ويضطرب الحال . أنا أشك في ذلك شكّاً عظيماً . بل أرى أن وجود هذه الدولة المهيمنة وممارستها سلطات ليست لها بحكم القانون ولا بحكم الشرعية الأخلاقية هو انتكاسة لظاهرة العولمة ، لأن العولمة واقع يحدث تترتب عليه نتائج ، هنا تتدخل ظاهرة خارجية وقد تتحول العولمة إلى عولمة لإحدى الثقافات أو لإحدى السياسات أو لإحدى الدول ، وهذه ظاهرة أخرى .

الأمر الآخر الذي أريد أن أعقّب عليه هو ما أُبدي في المحاضرة الاقتصادية عصر هذا اليوم من صورة تبدو شديدة الوردية عن حال الاقتصاد العالمي نتيجة ما تحقق من آثار . الأمر لا يؤخذ بهذه السهولة ولا بهذه البساطة لأن عشرات من الأسئلة ينبغي أن تضاف إلى الأرقام التي ذكرت لنا ، والأرقام يا سيدي كثيراً ما تؤدي إلى التضليل . نعمْ زاد حجم التجارة ، وهذا أمر طبيعي ، لكن لا بد من دراسة ميدانية وإحصائية تحدّد من المستفيد من هذه الزيادة ؟ في تقديري أن المستفيد الأول و الأكبر هو حتى الآن الدول الشديدة التقدم التي تُنتج كثيراً وتحتاج إلى أسواق كبرى ، ولا أقول الدول فحسب وإنما أقول الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات. أنا محامي وأخدم بالخدمة القانونية أعرف كثيراً عن هذه الشركات المتعددة الجنسية وأعرف أي عالم جديد دخلت فيه هذه الشركات . لكن لم يثبت بعد أن القاعدة العريضة من المستهلكين وصغار المنتجين قد استفادوا فائدة مرصودة محسوبة من هذا الانفتاح بين الأسواق التجارية .

إذن ، كل الذي أرجوه هو أن نتحفظ في تصوير الأمر كما لو كانت العولمة بحلقاتها كلها قد اكتملت . الأمر الثاني أن نلاحظ أن التاريخ لا يصنعه المؤرخون وإنما هي القوة تؤثر فيه ، وبعض الظواهر التي نتصورها دائماً قد لا تكون دائما. وحتى فيما يتعلق بالدولة ، فحينما قامت الوحدات الأوروبية وقامت النهضة وقام تجمع في دول شرق آسيا واتجه العالم إلى العولمة ظن الناس أن هذا الاتجاه لا رجعة فيه ! حتى الاتحاد الأوروبي الآن يعاني مدّاً وجزراً وأفكاراً مضادة . فليس صحيحاً أن أي حركة تقع في مرحلة تاريخية سيكتب لها أن تصل إلى غايتها .

وجدت من الضروري منهجياً أن أشير إلى هذه التحفظات ونحن بصدد الحديث عن أمر صوّر لنا الإعلام أنه تحقق ، وأنه خير ، وأنه يحمل قيماً إيجابية .

2 - حبيب المالكي

ماذا نقصد بالعولمة ؟ عندما استمعت إلى جل المداخلات تبين لي أن هناك تضارباً في المقاربات التي استُعملت . فهناك من يأخذ بعين الاعتبار الجانب الثقافي الحضاري أساساً . وهذا بُعد مهم بطبيعة الحال . وهناك من أعطى الأسبقية للبعد الاقتصادي والمالي والتجاري ، لكن لا يمكن أن نفهم ما المقصود بالعولمة إذا لم تكن لنا رؤيا تاريخية . فالرؤيا التاريخية في هذا المجال أساسية. وفي اعتقادي أن العولمة هي مرحلة متقدمة من تطور النظام الرأسمالي ، هذا التطور الذي ارتكز على توسيع الحدود الجغرافية لاقتصاد السوق ، وارتكز كذلك على تعميق اقتصاد السوق . ومن الغريب أن نلاحظ أن في جميع المداخلات لم تستعمل كلمة الرأسمالية . وهذه ملاحظة لا بد من تسجيلها ، الكثير تحدث عن الليبرالية وعن الليبرالية الجديدة ، وعن العوامل المتحكمة في هذا النهج الذي أصبح يطبق بكيفية واسعة . لكن مصطلح أو مفهوم الرأسمالية لم نتطرق إليه وكأننا قد نسينا أو تناسينا الجوهر . وأنا لا أريد من خلال هذه الملاحظة المتعلقة بالمفهوم أو المصطلح أن أرجع بزملائي الأعزاء إلى نقاشات الستينات أو السبعينات أو حتى الثمانينات ، بل من الناحية العلمية ، إذا أردنا فعلاً أن نتقدم على أسس واضحة من الناحية المنهجية العلمية لا بدّ من التذكير بما المقصود من العولمة ولماذا العولمة الآن ؟

الملاحظة الثانية تتعلق بما تحمله العولمة . كثير مما كُتب في السنوات العشر الأخيرة، في مجالات مختلفة، لا يتجاوز الجانب المتعلق بالتواصل أو الجانب المتعلق بسيادة الأسواق المالية أو بكيفية أعَمّ بسيادة اقتصاد السوق. لكن الأهم من كل ذلك هو أن العولمة تحمل في طياتها مشروعاً مجتمعياً له قوانينه، له قواعده ، له أنماط سلوك معينة ، وبمعنى آخر، العولمة تحمل ثقافة بدون حدود ، لكنها في الواقع ثقافة تبقى سجينة حدود معينة .

فهذا المشروع يتم الآن إنجازه في بلدان مختلفة تنتمي إلى ما نسميه بلدان الجنوب ، إنجاز يتم من خلال سياسة اقتصادية واجتماعية ومالية ونقدية معيّنة حتى أصبح صالحاً للبلدان المصنعة التي وصلت إلى مستوى رفيع من التطور الاقتصادي والتكنولوجي ، وميدان التواصل إلى غير ذلك . وما هو صالح لهذه

البلدان أصبح كذلك صالحاً للآخرين . وهكذا يتبين أن العولمة في عمقها هي نظام جديد وقديم في نفس الوقت، لكنه نظام مهيمن، أي نظام أحادي الجانب، نظام يمركز *السلطة المعرفية*، يمركز *السلطة الاقتصادية* و*السلطة المالية*. فما هي الآفاق، بل بعبارة أخرى، كيف نجعل من العولمة مصدراً للتطور في إطار التنوع، وفي إطار التعددية.

أتمنى أن نناقش هذا الجانب من خلال العروض التي ستقدم يوم غد. كيف نجعل من العولمة مصدراً للتطور، أعتقد أن ليس هناك من يريد أن يصارع العولمة أو يرى أنها هي مصدر البلاء الذي تعيشه بعض المناطق، هناك اجتهادات في هذا الباب وسأحتفظ برأيي لأدلي به يوم الغد.

3 - جورج ڤوديل

أود أن أجيب عن أحد الأسئلة التي طرحها أحد زملائنا رغم أنه لم يعهد لي أي أحد بهذه المهمة . السؤال هو : « لِمَ لا تتكلمون عن الرأسمالية ؟ »، أجيب بأن لا جدوى من ذلك ! لماذا تريدون التحدث عنها ؟ إنها هنا وبمفردها.

إننا نعيش في مرحلة وقع فيها انهيار كل الأنظمة التي تتبنّى الشيوعية بدرجات متفاوتة. ووقع فيها فيما يخص إنتاج الأموال والثروات ، تأكيد هيمنة الرأسمالية . لقد دلت التجربة على ذلك خير دليل ، فمن الناحية الاقتصادية ، نرى أن جميع الدول الرأسمالية لا هي بالنامية ولا هي بالتي تنعم بالرخاء ، بل إن التي تتوفر فيها شروط النماء والرخاء هي الدول الرأسمالية . وعلى مستوى القيم، نعرف أن جميع الدول الرأسمالية ليست دولاً ديمقراطية ، لكننا نعلم أن جميع الدول الديمقراطية هي دول رأسمالية . ومن ثم ، فإن هذه الحقائق مزعجة نوعاً ما بالنسبة للكثيرين منا وبالنسبة لي ، لكن لا جدوى من مكابرة ما هو بديهي. إذن ، فالمشكل يكمن في معرفة الكيفية التي تتصرف بها الرأسمالية على الصعيد العالمي ، وكيف يتسنى لنا على المستوى العالمي مراقبة ما يجعلها مقبولة داخل أي نظام تمارَس فيه أشكال مراقبة الدولة من داخل الدول نفسها . لذا ، يتعين مراقبتها بطريقتين : تتمثل الأولى في الحيلولة دون أن تصبح قوانين السوق

قـوانين ديكتـاتورية بيـد من يسيـّرون الاقـتصـاد ، أما الثـانية فـهي أن الرأسـماليـة ليست بطبيعة الحال نظام إنتاج أو نظاماً لإعادة التوزيع ، بل إنها الطريقة الأكثر نجـاعـة في الوقت الحـالي لإنتـاج الأمـوال والثـروات؛ إن هذا النظام لا يتـوفـر من خلال إيجابيـاته على القدرة على توزيع هذه الثروات بطريقة إنسانية وعادلة. أعتقد أن المشـاكل التي تطرحها العولمة لا تكمن في معرفة ما إذا كانت العولمة ستنمو وستـتطور ، ولا أعـتـقـد أن لأي واحـد منا وصـفـة كـفيلة بمنع حـدث مـا غـيـر مضمون، ولا نعرف تفاصيله ، لكنه يبدو أنه قد بلغ حداً من الخطورة.

لنفكر إذن ، إذا سمـحـتم ، في البـحث عن الطريقة التي تمكننا من إعـادة التـوازن لهذه الحالة والتحكم فيها، وهو أمر عرفته البشرية منذ بدايتها بدءاً بالفترة التي أخفى فيها «بروميثوس» النار وبدءاً بالفترة التي اختُرعت فيها العجلة أو كما قال ماركس : حلت المطحنة البخارية محل المطحنة اليدوية .

لقد أُجبرت المجتمعات في كل مرة على تذليل العقبات أمام كل تحول لا تتحكم فيه ولا تنخـرط فيه بوعي. لذا أعـتقد بأن المناقشـات التي أدرناها كانت ثرية على أية حـال . لقـد اسـتـفـدت شـخـصـيـاً من عدة آراء حكيمـة لمن سبقني في التـدخل، واعـذروني إذا أجـبت عن سـؤال تم طرحـه لا لشيء إلاّ لأنني - كـمـا أسلفتُ - أتوفر على جواب جاهز.

4 - روبير امبروكجي

أود أن أستحضر إحدى أفكاري المتعلقة بالماء . إن البحث في العولمة ينطوي على البـحث في البشرية المنتظمة منذ عشرة آلاف سنة بالماء وحـول الماء ، أي البحث في حضارة الماء التي ما فَتِئْتُ أحدثكم عنها منذ سنوات ، وكذا البحث في ثقافاتها ، فكيف سَيَعِنُّ لنا المستقبل بعد خمسين سنة من الآن ؟ أعتقد أن ذلك هو السؤال الذي يطرح بخصوص العولمة ومآلها بعد خمسين سنة من الآن . وبما أننا سمـعنا اليوم أرقـامـاً كـثـيـرة ، أود فـقط أن أثـيـر انتـبـاهكم إلى أن تـاريخ البـشـرية - وقـد سـبق لي ذكـر ذلك - بدأ منذ ثلاثة مـلايين سنة ، في حـين يُقـدّر تاريخ البـشـرية منذ اسـتـقـرت حـول الميـاه بعشـرة آلاف سنة لا غـيـر . وقـد مـرت

حضـارة الميـاه هاته خلال هـذه الفتـرة بعدة ثورات بدءاً بثـورة الفلاحـة في أوائل هذه الألفيـات العـشـر، وهو مـا نجم عنه توسع ديمـغـرافي ، مـروراً بالصناعـة الفلاحية التي أحدثت خلال القرن 17 تحولاً ديمغرافياً ثانياً، وانتهاء بهذا التحول الديمغرافي الثالث الذي يحدُث الآن . وتظل نتائج ذلك على الماء واضحة جلية . وقد اعتبر الماء لحد الساعة مورداً لا ينضب ، تفوق مخزوناته حاجيات البشر بكثير، لكن العالم صار منذ 1970 يعلم بأن موارد الميـاه ستنفذ لا محـالة في الكرة الأرضـيـة ، وها هي الآن تظهـر إلى الوجـود ثورة أخـرى اصطُلح على تسميتها بالثورة الرابعة وهي العولمة .

سـأتوقف عند هذا الحـد وأنوي أن أفـصّل هذه الأفكار غـداً، إذ أريدُ التـحـدث بالتحديد عن المغرب في مواجهة هذا المشكل .

5 - جورج ماطي

لم تكن العولمة على غرار كل مجالات النشاط التي تلعب فيها العلوم دوراً مهماً، لم تكن اختياراً للمجتمع الدولي فضلته الأمم المتحدة أو مجموعة من المفكرين، بل إنها على العكس من ذلك نتاج للتقدم التقني أي الاتصالات عن بعد ، وقبل أن نغتبط لهذا الحدث ونبشر بسعادة البشرية ، ينبغي القيام بجرد أولي لهذه الظاهرة وهو ما طلبه منا صاحب الجلالة ، لقد صادف هذا الأسبوع صدور كتابين أو ثلاث كما صادف نشر عشر جرائد تتحدث مقالاتها عن العولمة. وفي ضوء النتائج الأولى ، نستنتج بأن العولمة لا تحظى بالنجاح الكامل، إذ لم يسبق للأمية أن وصلت إلى هذا الحد . وإذا ذهبنا إلى أية دولة من دول العالم ، فإننا سنتابع قناة واحدة فقط ، هي القناة الأمريكية التي لا تولي اهتماماً كبيراً للثقافة. لم يسبق للفرجة أن نزلت بمستوى الثقافة ، كما أنه لم يسبق للفقر أن تفشى وأضحى بادياً للعيان لا في الدول الفقيرة ولا في الدول الغنية سواء في فرنسا أو أمريكا ، ولم يسبق للحالة الصحية أن كانت مهددة أكثر بالإيدز والتهاب الكبد ومرض البقرة المجنونة ومرض الزهايمر ، ولم يكن الكوكب الأرضي مهدّداً بنفس الحدة التي يشكلها الاحتباس الحراري . لقد اغتنت بعض الدول في حين لم يزد الأمر البعض الآخر إلاّ افتقاراً . أما على مستوى الأفراد ، فإن الذين ازدادوا

غنى هم الأغنياء ، في حين لم يزدد الفقراء إلاّ فقراً ، وتعضد إحصائيات البنك الدولي هذه الحقائق ، ففي سنة 1987 كان 30% من فقراء العالم لا يتوفرون على الحد الأدنى للعيش ، وفي سنة 1993 هبط هذا الرقم إلى 29%، والفرق ليس ذا دلالة كبيرة. لذا أرى أنه من الأهمية بمكان أن يتلمس جرد هذا التقدم التقني الذي تم تحقيقه وجرد هذه الظاهرة التي خلفها دون أن نلحظ ذلك، يتلمس طريق الموضوعية، كما أنه من الضروري أن نحتاط للتعقيدات المحتملة.

6 - موريس دريون

في نهاية هذه الجلسة التي عُهد إلي بإدارتها وبعد التأكيد على أهمية المداخلات المقدمة وتوجيه الشكر لأصحابها لاحترامهم الحيّز الزمني المخصص للتدخل أدلي كخلاصة لما تقدم بالملاحظات التالية :

تعد العولمة ثمرة التقنيات التي تعتبر بدورها نتاجاً لغزو العلوم : شبكة جد واسعة للاتصالات المعلوماتية ، وسرعة هائلة لوسائل النقل، وتحول طرق الإنتاج، وعولمة الأسواق والمبادلات الاقتصادية والنقدية والمالية ، وجميع شعوب العالم تستفيد من العولمة أو باستطاعتها أو يتعين عليها الاستفادة منها .

لكن ، تبعاً لمقولة أحد زملائنا الذي وقف حياته من أجل مشكل ذي بعد عالمي حقيقي وهو الماء : « إن كل تقدم تقني يخلق كارثة تستوجب تقدماً تقنياً آخر لعلاجها وتداركها » . إن العولمة تنذر بوقوع كارثة ستكون أخلاقية هذه المرة : أعني التنميط ، وينطوي هذا التنميط على القصور الذي يعتبر بمثابة حالة الموت.

إننا نخشى أن تؤدي العولمة إلى نضوب معين الإبداع والتجديد الخلاّق، والتبادلات كفيلة وحدها بتنشيط الفكر وتحفيزه ، والحال أننا لا نتبادل سوى أشياء مختلفة ، لذا فإن المحافظة على الاختلافات ضرورية بالنسبة لحركة الفكر . وتستلزم العولمة، لاتقاء شرها، أن تكون أكثر العقول على معرفة بعدة لغات أو أن تأخذ من عدة ثقافات أو أن تكون على اتصال دائم بعقول مختلف الثقافات.

7 - إيف بوليكان

أكد البروفيسور جان بيرنار على اختلافات الوسائل التي تميز الطب في الدول الغنية وفي الدول الفقيرة . إن هذا التباين غير مقبول . والسؤال الذي يطرح بالنسبة إلينا هو : «هل العولمة وسيلة ناجعة للقضاء على هذا التفاوت غير المقبول ؟ » بدون شك لم يحن الوقت بعد للإجابة عن هذا السؤال ، لكن بصفتي عضواً فرنسياً في المجلس الوطني لطب العيون وهي هيئة عالمية تنظم المعرفة والعلاجات في طب العيون ، سأحاول الإتيان بجواب جزئي عن هذا السؤال.

لقد مكّنت العولمة بواسطة الشبكة العجيبة للاتصالات التي تربط أطباء العيون في العالم ، مكّنت خلال زمن قياسي - بضع سنوات - من وضع جرد للاحتياجات والوسائل المتوفرة في هذا المجال ، كما مكنت من توحيد المعارف ولو تلك المعارف الضرورية والأساسية، ونشر التقنيات وبالخصوص سَنّ الممارسة السليمة . وهو ما يعني تحديد ما يتعين القيام به بخصوص مرض مّا كيفما كان المريض، وكيفما كان أصله وظروفه . صحيح أن هذا غير كاف للقضاء على هذه التفاوتات وأود أن أورد مثالاً تعرفونه جميعاً وهو السادّ (تكثف في عدسة العين يمنع الإبصار) ، إذ يعتبر إحدى حالات العمى المكتسبة والمتيسر علاجها والتي تشيع على نطاق واسع لكن هناك حالات أخرى في العالم يستعصي علاجها . لقد وجد السادّ في الجراحة العصرية حلاً شبه تام وذلك بربط عمل جراحي لا يكلف كثيراً بمزدرع حي بلوري ذي كلفة عالية في جميع الأحوال. وقد نتج عن ذلك - بعد سنوات قليلة تلت التصديق على هذه التقنية - حالة جمعت طائفتين : طائفة تتكون من المرضى الذين بإمكانهم شراء هذا المزدرع الحي وطائفة أخرى من المرضى وهي الأكثر عدداً لا تستطيع شراءه . وبالتالي حصل لدينا حيف صارخ انعدم فيه تساوي الفرص لحالات المرضى أمام ممارسة محددة ومثبتة على نحو تام. أعتقد أن هذا الوعي المُعولم كان ذا جدوى على أي حال.

ففي خضم المجهود الذي يبذله أطباء العيون في الدول الغنية تجاه نظرائهم في الدول الفقيرة ، تكللت مجهودات الصناعات بالنجاح حيث أصبح يُقدم للدول الغنية مزدرعات حية تبلغ تكلفتها التقريبية ألف فرنك أو ما يربو على ذلك ، وفي الدول النامية تبلغ تكلفة هذا المزدرع ما بين 300 و 400 فرنك، في حين تقل تكلفته

في الدول الفقيرة عن 50 فرنكا. وقبل أن تتسارع وتيرة الاتصالات ، كانت حدة الحيف الواضح هو الحافز على هذه المحاولة النبيلة لإقامة العدل بين الناس، ولا شك أن هذا المثال ليس الوحيد من نوعه . إن الحقائق المزعجة للضمائر وإجبار الإنسانية على إيجاد علاج لها ، تعتبر بدون شك من المظاهر الإيجابية للعولمة . وما زالت أمامنا أشواط طويلة يتعين قطعها ، لكننا نعتقد أن العولمة تختصر في مجال الطب الكثير من الوقت اللاّزم لقطعها.

8 - عبد الكريم غلاب

حينما نتابع ما يكتب وما سمعناه أمس وهذا اليوم من دراسات ونظرات قيمة نكاد نشعر بأن العالم سيدخل في صراع بين العولمة والهُوية ، هذه العولمة التي يُتنبّأُ لها بأن تسود إن لم تكن قد بدأت بالفعل ، وتصبح الموجة الحضارية التي تسود العالم اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً تمهيداً لأن تسود سياسياً إن لم نقل عسكرياً. يتنبأون بذلك بعد أن أُطلق اصطلاح العولمة انطلاقاً من نشاط الشركات المتعددة الجنسيات ومن تكوين منظمة التجارة العالمية ، ومن سريان إلغاء القيود الجمركية بين الدول التي تدخل في الشراكة مع هذه المجموعة أو تلك من المجموعات الدولية ، الاقتصادية منها على الأخص . ويبدو لي أننا أصبحنا أمام ما أسميه بأزمة المفاهيم ، ذلك أن اصطلاح العولمة بمعناها الجديد الذي أُشير إليه في بداية التسعينات بالعالم الجديد ، هذا الاصطلاح نشأ عن ممارسات اقتصادية وتجارية بالأخص، تقوم بها شركات متعدّدة الجنسيات، ثم انطلق من المفهوم الاقتصادي ليأخذ منطلقاً آخر مصدره هذه الدولة أو تلك ، هذه المجموعة الدولية أو تلك، وذلك هو البعد السياسي، ثم ينتظر له أن يتطور ليأخذ بعداً ثقافياً وحضارياً على العموم.

المفهوم لم يتحدّد بعد ، ويبدو أن الممارسة هي التي تمنحه أبعاده وتحديده، ولذلك فهو حتى الآن مفهوم مهتز أو مضطرب . هل يمكن أن نعتمد عليه في مرحلته هذه في تقويم مستقبل العالم ؟ أو حتى مستقبل نظرية العولمة ؟ كل الإيديولوجيات التي عرفها العالم المتحضر سبقتها أو زامنتها تنظيرات فلسفية واقتصادية واجتماعية ، فتكونت في ظل زخم من النظريات والأفكار والتحليلات .

الليبرالية والرأسمالية نشأت في مناخ مجهود علمي وفلسفي استمر قروناً.

الاشتراكية كانت أكثر حظّاً في التنظيرات الفلسفية والاقتصادية استمرت كذلك أكثر من قرنين، صاحبتهما ممارسات وتطبيقات جزئية قبل أن تُحقّق الثورة العلمية على يد ماركس وإنجلز، ثم الثورة التطبيقية على يد لينين وجماعته. ولم تكد تُحقق بعض أحلامها حتى نُقضت بالستالينية التي كانت بداية النهاية. حتى النازية والفاشية سبقتها تنظيرات فلسفية عند كبار الفلاسفة بالأخص الذين مجّدوا العرق الأفضل وفكْر القوة والغلبة. على أية نظرية فلسفية تعتمد العولمة إذاً ؟ على بعض الممارسات والتجارب والطموحات الانتفاعية في الكسب وزيادة الكسب بإحداث سوق عالمية تكون فيها الشركات المتعددة الجنسيات سيدة هذا العالم. فتصبح العولمة بذلك هي الظاهرة الحضارية التي تفرز بعد ذلك ظاهرة اقتصادية عامة، ثم ظاهرة سياسية، ثم ثقافية وأخلاقية واجتماعية. يبدو أن هذا الطموح مهزوز، فشركة تؤسَّس في نيويورك مثلاً وتقوم بنشاطها في الفلبين أو في الصين لكسب كل دولار إضافي لرأس مال الشركة، وعلى حساب المستهلك والمنتج والعامل المحلي، هل يمكن لعمل كهذا أن يحقق العولمة ؟ كيف يمكن أن تساهم شعوب تعيش على عتبة الفقر في نظام عالمي يوصف بالعولمة ؟

يمكن أن نتصور أن هذه الشعوب ستنعزل في دائرة اقتصاد فقير - والاقتصاد الفقير لا يمكن أن ينتج اقتصاداً عالمياً غنياً - ستنعزل لتدافع عن هويتها ووجودها ورغبتها في التخلص من الفقر والتخلف الذي ستفرضه العولمة انطلاقاً من طموح وممارسة الشركات المتعددة الجنسيات باسم العولمة. العولمة إذاً في حاجة أن تأخذ أبعاداً بشروط أساسية في مقدمتها الحرية التي تعني التحرر من الفقر والجوع والبؤس والجهل. فإفريقيا في وضعها الحالي تتخبط في البؤس والحروب، وكثير من أقطار آسيا وأمريكا اللاّتينية تتخبط هي الأخرى في التخلف والفقر، كيف يمكن أن تكون هذه أو تلك أداة فاعلة في العولمة ؟ إلاّ إذا تصورنا هذه العولمة مفروضة من خارج لصالح هذا الخارج ! وتبقى هذه الشعوب التي تمثل قارّات بكاملها خارج نطاق العولمة وخارج عالم المستقبل.

ثم إن أوروبا الحاضرة بكل جذورها الحضارية والثقافية وبكل ممكناتها الاقتصادية تسعى في اتجاه آخر . إنها تبني أوروبا الجديدة الموحّدة ، وهي تغلق على نفسها حدوداً جديدة قارّية ، ولا تقبل التعامل في نطاق التعاون إلاّ على أساس شراكة تكون هي في غالب الأحيان المستفيد الأول إلى جانب دول صغيرة يُتصدق عليها بنظام شراكة قد يصيب منه فتات ما يبقى مما تستفيده أوروبا الموحّدة . هذه الأوروبا التي تتوحد اقتصادياً ونقدياً ، هل ستشارك في نظام العولمة هذا ؟ ما دورها الأساس خارج أوروبا في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاّتينية ؟ ثم هي التي توحّد نفسها ستحتفظ كل من دولها بثقافتها ونظمها السياسية ولغاتها وطبيعة مجتمعاتها وأخلاقها . وما نظن أنها ستكون فاعلة أو مفعولاً بها في نظام العولمة المنتظر . وقد أشار الزميل الأستاذ بوطالب في هذا الصباح إلى الحساسيات في فرنسا ضد هذه العولمة التي يخافون منها أن تنال اللغة الفرنسية .

يُتَحدّث عن صراع الحضارات والثقافات ، والحضارات والثقافات لا تتصارع ولا أحد يتنكر لتلاقح الحضارات مع تعددها ، بل إن قوتها في التنوع والتعدد والاختلاف ، ولا أحد يختار العزلة الحضارية والثقافية . وهذا التلاقح عرفه العالم من قديم دون أن يطمح إلى عولمة . اليونان والرومان والصين ومصر قبلها وبلاد الشام وفارس ، كل هذه البلاد نشرت جزءاً من حضاراتها وتلاقحت ، ولكن لم تكن هناك حضارة عالمية واحدة . الديانات نفسها سماوية وغير سماوية فتحت الباب أمام الفكر وأمام العلم والحضارات ، وكان التعاون بينها قوياً رغم بعض فترات الحروب والتوتر. وقد تحدث أمس الزميل السيد حاييم الزعفراني عن نموذج وملامح من التعاون الحضاري في المغرب ، بل في الغرب الإسلامي عامة بين اليهودية والمسيحية والإسلام ، كما تحدث الزميلان الأستاذان إدريس العلوي العبدلاوي وعباس الجراري في هذا المساء عن القيم الإسلامية في التوفيق بين سكان الأرض . لم تتحقق عولمة ولا فرض دين بكل آفاقه الحضارية نفسه على الآخرين .

حاول الكثيرون أن يفرضوا العولمة دون تحقيق شروطها ، أي أن تكون العولمة مفروضة لا عن طريق التعاون والتراضي ، وفشلوا في ذلك . الرومان حاولوا في القديم ، نابليون أو هتلير وغيرهم حاولوا في العصر الحديث وفشلوا جميعاً لأن

المعنيين بالعولمة لم تكن لهم مشاركة عملية في تحقيقها. وبذلك فقدت الشرط الأساس لها فانهارت .

أعود فأؤكد أننا أمام أزمة مفاهيم ، ويجب أن يتحدّد المفهوم تنظيريا وعملياً، وأن تتحقق شروط العولمة وأول هذه الشروط رفع مستوى البلاد المعنية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاّتينية اقتصاديا وسياسياً وثقافياً بعولمة العلم والتقنية والمال والتجارة الدولية التي تحقق الربح للمنتج والعامل والمستهلك وتحقق شراكة في الإنتاج وفي الربح. وثاني هذه الشروط حرية الاختيار . فالعولمة لا تأتي من فوق ، وثالث هذه الشروط حرية الحفاظ على الهوية الثقافية ، فلا تفرض مثلاً لغة باسم الفرنكفونية أو الأنجلفونية أو الجرمانوفونية في التعليم والحياة العامة على شعوب تتحدث لغاتها الوطنية بدعوى العولمة أو بدعوى اللغة الأقوى اقتصادياً وعلمياً وعملياً . ورابع هذه الشروط أن يختفي التمايز بين مستوى الحياة فتعمل كل الدول القوية على ردم الهوة الواسعة بين الغنى والفقر، بين شعوب تعيش فوق مستوى الغنى ودول وشعوب تعيش تحت مستوى الفقر.

فإذا تحققت هذه الشروط، فلا أحد يتنكر لهذه العولمة، ولا أحد يناقش في مستقبلها ؛ أما إذا لم تتحقق هذه الشروط فيُخشى أن يقوم من جديد صراع بين المحافظين على هويتهم والذين يفرضون عولمتهم على غرار الصراعات بين الذين يريدون ويعملون للهيمنة، والذين يريدون ويعملون للتخلص من الهيمنة . الاستعمار مثال واضح ومصيره مثال أكثر وضوحاً.

9 - عبد الهادي التازي

لقد استفدنا طوال هذين اليومين من كل البحوث التي استمعنا إليها، وأذكر أن ما سمعته من بعض الزملاء زاد في اقتناعي بأن الموضوع الذي اختاره جلالة الملك الحسن الثاني لندوتنا كان موضوعاً جديراً على الأقل بتحسيس جمهورنا حياله . سمعنا أن لا أحد يستطيع أن يقف في طريق اجتياح العولمة لفضائنا، وأن لا أحد يستطيع أن يرى هويته تتعرض للتهديد والتصفية . وهكذا استمعنا إلى أكثر من زميل يدعو للتعايش والمصالحة بين العولمة والهوية .

إن المسألة التي ظلت تنتصب أمام عيني ، تؤكد أن العولمة آتية لا محالة ، وقد زاد من هذا الاقتناع ما سمعناه هذا المساء من العميد جورج ڤوديل في حديثه عن اتجاهنا نحو الاستناد إلى عدالة عالمية . وما سمعناه كذلك من البروفسور جان بيرنار وزميلنا إيڤ بوليكان في حديثه عن الاتجاه نحو الطب العالمي، وما سمعناه من الزملاء الآخرين عن هيمنة الاقتصاد العالمي ، كل ذلك يجعلني أعتقد بأن التعايش بين الهوية والعولمة يبقى أملاً من الآمال.

إن المواجهة مستمرة بين أنصاركل نظرية . إننا لو فكرنا في أن نخرج بتوصية أو نتيجة من هذا اللقاء الهام لكانت النتيجة في نظري أننا لن نتجاوز مرحلة إبراز مدى انسياب العولمة في عالمنا انسيابها وتغلغلها في بيوتنا، وبين أبنائنا أحببنا أم كرهنا.

10 - أحمد بن محمد الضبيب

لقد استمتعنا أمس واليوم بالعروض القيمة التي ألقيت في هذا المحفل الموقر، والتي بينت بما لا يقبل الشك أهمية الموضوع الذي تناقشه أعمال هذه الدورة.

ولكن الملاحظ أن كثيراً من العروض قد لامست الموضوع بشكل عام، ورسمت خطوطه العريضة، وانطلقت من المعروف المتداول حول العولمة : ظاهرة تفتّح الأبواب على مصاريعها للتجارة العالمية الحرة التي تجوب البلدان دون حدود أو تحكم، ونشاط الشركات المتعدّدة الجنسيات، وسطوة وسائل الإعلام الجديدة ، وثورة المعلومات وما يتبع ذلك من إيجابيات وسلبيات . ويمكن أن يكون كل ذلك فاتحة موفقة طيبة لأعمال هذه الدورة.

وإذا استثنينا بحثي الزميلين جان بيرنار، وإدواردو دي أوليڤيرا ، فإننا لا نجد تركيزاً على عناصر هذا الموضوع واحداً واحداً ، يتناول دراسة كل عنصر على حدة، ويضع أيدينا على ما يتوقع من تأثير العولمة على هذا المجال أو ذاك .

فما المتوقع، مثلاً، أن تكون عليه الحال بالنسبة للثّوابت والقيم السائدة ؟ ما أثر العولمة على الدين، واللغة والهُوية الثقافية لكل شعب من الشعوب التي تتعرض

لرياح العولمة ؟ وهل لهذه العولمة سلاح خارق تستطيع به تهديم الثوابت ؟ أم أن لدى الشعوب من القوى الروحية والمادية الكامنة والظاهرة ما يجعلها تصمد في وجه هذه الرياح ؟

هنا نريد حديثاً يتناول كل ثقافة على حدة تستخدم في المناهج العلمية المقرّرة القائمة على الرصد والاستقراء والمقارنة والتحليل لا حديثاً عاطفياً مبنياً على معلومات متناثرة من هنا وهناك .

الأمر الثاني : لفت نظري ما أشار إليه الأستاذ الجليل الدكتور أحمد كمال أبو المجد أمس من أن مشروع العولمة ما زال في طور التكون . وكأني فهمت من كلامه أن الحديث عن آثار العولمة وتأثيرها على الهُوية والحكم عليها سابق لأوانه فإن كان ما فهمته صحيحاً فإنني أميل إلى القول بأن استشراف نتائج الظواهر العامة التي تبدو في الأفق، ودراسة مدى تأثيرها والتنبّه لها أمر ضروري. والأمر الذي لا بد منه، أن تكون هذه الدراسة، كما أشرت سابقاً، مبنية على معلومات واضحة، صحيحة، ومقارنات حقيقية، واستفادة رشيدة من المعطيات المتاحة في حدود المنهج العلمي السليم .

11 - محمد شفيق

يستخلص ممّا استمعنا إليه أمس بعد الزوال واليوم ، أن العولمة قد شقّت طريقها بقوة في المجال الاقتصادي، أي في ما يهمّ التبادلات التجارية والتعاملات المالية والنقدية في الأبناك والبورصات. وهي الآن تشقّ طريقها في المجال السياسي (الدَّمقرطة الخاضعة لتوجيهات رؤوس الأموال). ولا تزال العولمة، حسب ما يظهر تبحث عن طريقها في المجال الثقافي بسبب صمود الخصوصيات الدينية واللغوية. لكن لم يُشَرْ إلى أن عولمة الأمراض والأدواء، البدنية منها والنفسية، قد صارت أمراً واقعاً لا يمكن إنكاره ولا التغاضي عنه.

ولذا يتساءل المرء : هل من سبيل إلى عولمة الأخلاق الحميدة التي لا يزال الضمير الإنساني يرعاها ، والحمد لله رغم ما يلاقيه في ذلك من عناء ؟ أعني بالأخلاق الحميدة ، تلك التي تتفق جميع الأديان وجميع الأعراف على ضرورة سيادتها في كل كيان بشري بصفته كياناً اجتماعياً . ممّا لا يجادل فيه أحد أن

العمل التربويّ عمل لا يمكن الاستغناء عنه . ولذا يشعر المرء - والعولمة تشمل المعمور (أو تكتسحه ؟) - ، يشعر بالحاجة الملحّة إلى وضع دستور عالمي للتربية. لقد كان الفيلسوف الفرنسي Bachelard يقول لمواطنيه ويعيد : إن دستور التربية أهم من دستور الجمهورية. فَلِمَ لا نلفت نظر الإنسانية جمعاء إلى هذه الأهمية، لا سيما أننا نلاحظ أنه في زمننا الراهن، لم يعد أحد يربّي أحداً :

– الآباء والأمهات ضاقوا ذَرعاً بمعرفة النهج الصالح للتربية الملائمة لمقتضيات العصر.

– المدرسة أفسد عليها أمرَها ما يُسميه المربّون بالمدرسة «الموازية» المؤثرة بقوة في نفوس الشباب ، يعنون بها جميع الوسائل «الإعلامية» و«الترفيهية» الحديثة المستغلة للتكنولوجيا المتطورة.

– رجال الدين ، كانوا في القديم يربّون الجماهير ، بل كانوا يحتكرون العمل التربوي أو يكادون ، فأفسد عليهم أمرهم شيئاً فشيئاً المُشَعْوِذون الذين كانوا يندسّون في صفوفهم . ويُفسدُه عليهم اليوم السياسيون المحترفون المتذرّعون بالدين، الذين يتخذون الدين مطيّة مُذلّلة للدِّعايات الديماغوجية الموظّفة للمزايدات.

– رجال السياسة أفسدوا أمرهم على أنفسهم بأيديهم حتى إن جلّهم فقدوا كل مصداقية . ومن حق كل ذي فكر نزيه أن يتساءل : أليس من رجال السياسة من يرغب في تجهيل الناس لا في تنويرهم ؟ ومن حقّه أن يجيب نفسه : بلى ! وهم كثير ! .

فلا بُدّ ، والحالة هذه ، من وضع دستور عالمي للتربية . وإني أقترح أن يُدعى لوضع هذا الدستور من على مِنْبَر هذه الأكاديمية ، من هذا المِنبر الذي يتعاقب على الحديث منه مفكرون من جنسيات مختلفة ، ومن ديانات مختلفة ، ومن مشارب معرفية مختلفة . وحبّذا لو يكون في ذلكم الدستور بَند واحد يُجعل برنامجاً للعمل التربوي ، برنامجاً يُنجَز في ظرف قرن أو في ظرف ألف سنة، لا يهم ، بما أن المشروع في واقِعه مشروع ضخم للغاية ، سيسع تحقيقَه القرن الواحد والعشرون ، في نظر المتفائلين ، ولن يسعه إلاّ الألف سنة الثالثة في نظر المتشائمين . وهذا نص البَنْد الوحيد من الدستور المقترح :

«تلتزم الإنسانية بمقاومة الكذب، بجميع ما لديها من الوسائل المادية والمعنوية».

هذا البرنامج الضخم ، قد خُطَّ لنا ، نحن المسلمين ، منذ أربعة عشر قرناً ؛ خطّه لنا نبيّنا المصطفى ، صلوات الله عليه ، إذ قال : « المؤمن لا يكذب ! » . فماذا أنجزنا منه ، وماذا لم نُنجز ؟ هذا سؤالٌ الجواب عنه موكول إلى التاريخ ، وإلى المؤرخين الجادّين . ومهما يكن الجواب فإننا نلاحظ يومياً عبر أقطار العالم كلها ، أن التاجر «يربح» بقدر ما يستطيع صياغة الكذب في العمل الإشهاري . والسياسي «ينجح» في مهمّاته بقدر ما يستطيع صياغة الكذب في خُطَبِه ودعاياته. والصحفي «موفّق» في نظر الجماهير الواسعة ما دام يستطيع صياغة الكذب في العناوين و«الأخبار» المثيرة. وأكثرُ من هذا كله أن صياغة الكذب صارت حرفة، بل مجالاً «علمياً» له خبراؤه ، خبراء «التواصل» كما يقولون ؛ يستشيرهم رجال السياسة ورجال الأعمال ورجال التجارات الكبرى . ولا أحد يتضجّر من ذلك ولا يتعجّب.

والخلاصة أن الإنسانية على وشك فقدان مصداقيتها تجاه نفسها . فإن لم يوضع للتربية دستور عالمي ملزم للأمم جميعها ، وإن لم يتخلص الإنسان من جنوحه إلى اعتماد الكذب في تعامله مع غيره (ومع نفسه) فلن تكون البشرية بخير . إن من العبث مثلاً ، بل إن من المحزن أن يفتخر الإنسان بقدرته على نقل المعلومات من مكان قاصٍ إلى مكان أقصى بسرعة الضوء ، من العبث ومن المحزن أن يفتخر بذلك ما دامت المعلومات المنقولة كاذبة بعضها أو جلّها ، أو مشكوكاً في صحِتّها .

12 - أمادو مختار امبو

تدخلي هو بمثابة جواب عن سؤالين أثارهما زملاؤنا .

السؤال الأول يتعلق بمعرفة ما إذا كان ينبغي علينا أن نواصل التفكير، لن أقول الآن ، لكن ربما على الأمد الطويل ، أقول ، هل ينبغي علينا أن نواصل التفكير في المشاكل التي تطرحها العولمة ؟ جوابي هو نَعَمْ بالتأكيد، على اعتبار أن مسار العولمة مسار متواصل ، وأنه تبعاً لذلك ستظل المشاكل الناتجة بفعل

العولمة مطروحة على الدوام ، لكن ربما في إطار مختلف مع حدوث بعض التطور الذي لم نشهده بعد. جوابي الآخر يردّ عن سؤال طرحه الأستاذ التازي الذي قال، إذا لم أخطىء ، إننا لم نبرز بما فيه الكفاية العلاقات بين الهوية والعالمية. إذا كان ذلك قوله ، فإني أجيب بأنه في نظري سعيت أولاً من الناحية التاريخية، ثم من الناحية الاقتصادية إلى إظهار كيف دارت عجلة العولمة ، وكيف انتهت إلى إثارة المشاكل بالنسبة للهويات المختلفة عن هوية المدنية الغربية، المشكّلة لأساس العولمة ، وأعتقد بأنه إذا كانت العولمة مساراً متواصلاً ، فإن الهُوية تعتبر حقيقة دائمة على اعتبار أنها هي التي تمكّننا من تمييز الخصوصيات المختلفة الموجودة في العالم ، وكذا تمييز مختلف الشعوب انطلاقاً من قيمها وتكوينها ، وهو ما يعني أنه مع الثورة التي حدثت في أنماط الإنتاج وتنمية التجارة العالمية وثورة الاتصالات الإلكترونية ، تحدُث وستحدث عدة تحولات في جميع الدول فيما يتعلق بهوية كل شعب على حدة . إن السؤال الذي يطرح هو بخصوص معرفة ما إذا كنا نستطيع أن نحافظ على هوية ما مع تبني وسائل التنمية الاقتصادية والمدنية الغربية . لقد أكدتُ مراراً على أن هذا المشكل يبدو أنه قد وجد بعض الحلول ، لا أقول إنها حلول نهائية ، لكنها على العموم حلول بالنسبة لدول جنوب شرق آسيا التي استطاعت تبني إسهامات العلوم والتقنيات ، وكذا أنماط الإنتاج والتسيير الموروثة عن الغرب دون أن تفقد العناصر الضرورية لهويتها . بالإضافة إلى ذلك ، استطاعت هذه الدول تحقيق الإنجازات الاقتصادية التي نعترف لها بها اليوم بالاعتماد على مكونات هذه الهُوية . وهو ما لا ينسحب إطلاقاً على القارة الإفريقية .

ومن ثم ، فإن المشكل الذي يطرح هو معرفة ما يتعين على الشعوب ذوات الهويات المختلفة من حيث القيم ومن حيث بعض التكوينات المختلفة عن الدول التي نشأت فيها المدنية الغربية، ما يتعين عليها أن تفعل للانخراط في طريق العصرنة المفروضة عليها من طرف مستلزمات التقدم الاقتصادي العالمي وتقدم الاتصالات الإلكترونية ، هذا مع الحفاظ في نفس الوقت على قيمها وهويتها .

لقد سبق لي أن قدمت جوابي ولا بأس من إعادته ، أعتقد أن الحل يكمن في التربية والتعليم ، إن الشعوب التي تتوفر على مستوى معين من التعليم العصري هي التي باستطاعتها في رأيي أن تسير على درب استيعاب الإسهامات العلمية

والتكنولوجيـة وأنمـاط الإنتـاج والتنظيم الواردة من الخـارج مع الحـفـاظ فـي نفس الوقت على القيم الأصيلة لثقافتها . أعتقد أن التربية هي الحل في النهاية بالنسبة لكل الدول التي تريد الحـفـاظ على هوياتهـا والقـيم الاجـتـمـاعـيـة الإنسـانيـة التي تتضمنها هذه الهويات، وكذا معتقداتها الدينية والروحية الخ... وهذا هو جوابي عن سؤال الأستاذ التازي .

13 - مانع سعيد العتيبة

لابد من التوجه بالشكر إلى صاحب الجلالة مؤسس الأكاديمية جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله على هذه الأفكار الفريدة التي يُتحفنا بها في كل دورة من دورات هذه المؤسسة العلمية . وبصفتي عضواً جديداً أودّ أن أشكر جميع الذين تحدثوا على معلوماتهم القيمة التي استفدنا منها جميعاً وكنا نتمنى لو أن الوقت سمح لنا بالاستزادة منهم.

بالنسبـة لموضـوع العولمة والهوية فنحن كمسلمين نجد أن العولمـة جاء بهـا الإسلام منذ قرون طويلة، وهو أول دين يأتي للناس جميعاً على مختلف مشاربهم ودياناتهم وألوانهم وأجناسهم . لقد وضع الإسلام نظرية شـاملة كاملة للعولمـة وطبقت تلك النظرية وشمل تطبيقها الأغنياء والفقراء على قدر سواء . إلاّ أن انحرافنا عن شريعتنا الإسلامية وأصولها أدّى إلى ذلك الضعف والتشتت الذي شهدته الأمة الإسلامية ، وبالتالي الأمة العربية التي رفعت راية الإسلام ، والتي جاء الإسلام بلغتها.

واسمحوا لي أن أتكلم عن جانب لم يَحْظَ بقدر وافر من الدراسة وهو الجانب الاقتصادي . فأنا كطالب اقتصاد ، أرى بأن المشكل الاقتصادي هو حجر الزاوية فيما يتصل بالعولمة التي نشهدها في الوقت الحاضر ، والتي ننتظر أن نشهد المزيد من علاماتها مع بزوغ القرن 21. فالمشكل الاقتصادي يهمنا جميعاً من دول نامية ومتطورة وساعية إلى النمو ، ويهمنا نحن دول العالم الثالث بصورة أكثر . من خلال عملي في مجال البترول والصناعة البترولية لمدة تزيد على ربع قرن لمست منذ الوهلة الأولى بأن الصناعة البترولية قائمة على العولمة ، وأنها لا

تنتمي إلى قطر أو إلى جنسية أو إلى عرق . وأنها بدأت منذ الحرب العالمية الأولى على أساس من الهيمنة ، وتطورت بعد الحرب العالمية الثانية ومع بداية الستينات إلى نوع من الصراع بين الدول المنتجة والدول المستهلكة ، وهي في غالبها صناعية ومتطورة وشركاتها متعدّدة الجنسيات من جهة أخرى.

ثم تطور هذا الصراع بعد أن سلمت الدول الصناعية المتطورة وشركاتها بحقوق الدول المنتجة ، والتي هي في غالبيتها نامية ، بحقها في السيطرة على ثرواتها البترولية بكل ما تعنيه تلك الكلمة . فمن خلال هذه المسيرة كانت العولمة موجودة. ولم يخطر لنا بالبال بأن هناك هوية للصناعة البترولية حتى من خلال منظمة (OPEC) الأوبيك ، كنا دائماً نعالج الأمور البترولية من منطلق العالمية أو العولمة. وبذلك استطعنا أن نحقق نجاحات باهرة اقتصادية ، وبالتالي سياسية واجتماعية في أقطارنا وأخذنا الجانب الإيجابي من تلك العولمة لتطوير اقتصادياتنا النامية والنهوض بها إلى مصافّ عدد كبير من الدول الصناعية.

وأمامكم نموذج كدولة الإمارات العربية المتحدة التي كانت قبل 30 سنة لا تتوفر على وسائل الحياة الضرورية من كهرباء وماء صالح للشرب وطرق ومؤسسات تعليمية ومؤسسات صحية . فكان البترول يشكل أكثر من 95 % من الدخل القومي. وبعد 30 سنة نفتخر الآن بأننا استطعنا أن ننوع دعائم اقتصادنا، وأن لا نعتمد على دعامة واحدة ، وصار البترول يمثل 30% تقريباً من الناتج القومي لدولة الإمارات. وخُلقت دعائم اقتصادية أخرى نوّعت من اقتصاد الإمارات وأخرجته من خطر الاعتماد على مصدر واحد للدخل، وذلك بتوظيف هذا المصدر الذي كان في تلك الفترة القائد للاقتصاد ، وكان المموّل للنهضة الاقتصادية والاجتماعية. فنحن نعتقد بأننا قطعنا شوطاً كبيراً في التنمية الاقتصادية حتى أننا أصبحنا نضاهي الآن عدداً كبيراً من الدول الأوروبية في الخدمات الصحية أو التعليمية. تعليم البنات مثلاً ضرب رقماً قياسياً بالنسبة للدول العربية الأخرى. وتعمل المرأة في كل النشاطات الاقتصادية من خاصة وعامة وعسكرية وأمنية وغيرها .

لو رجعنا إلى المغرب نجد أن صاحب الجلالة قد تنبه إلى خطر العولمة على الهوية المغربية العربية الإسلامية الأصيلة ، نجد ذلك في أنماط البناء ، ونجد ذلك في

أنماط المعيشة اليومية ، ونجد ذلك حتى في الأسماء. فصاحب الجلالة لما لاحظ ورود أسماء غريبة تعطى للأطفال المولودين الجدد وضعت قائمة للأسماء المغربية الأصيلة، وأعتقد أن هذه الخطوة رائدة ويمكن أن نستفيد منها في بقية الدول العربية . فموضوع العولمة ليس خياراً وإنما هو قدر، والهوية قد تكون خياراً أكثر منه قدراً ، فلذلك نرى بأننا لا بدّ أن نحدّد مكاناً فوق السفينة ، هذه السفينة التي تبحر الآن في أواخر القرن العشرين إلى بداية القرن الحادي والعشرين بكل ما يواجهها من ثورة علمية وسرعة في المواصلات وتطور في البحث العلمي . وقد أغنى هذه الموضوعات زملائي الأفاضل وتحدثوا عن الأنترنيت والكمبيوتر ، وتحدثوا عن عالم القرية ، بل أن العالم الآن قد يصغر عن القرية ، قد يكون العالم فندقاً أو بناية ! فكل العالم يسكن في بناية متعدّدة الطوابق . لذلك علينا أن نختار أي طابق نودّ أن نسكن فيه ؟ هل نسكن في الأسفل أم في الأعلى ، كل طابق له مزاياه ، وله مؤهلاته ، فما علينا إلاّ أن نختار.

قد يفكر الإنسان من جانب سياسي أيضاً ، يعني قد يكون من المفيد أن تنشأ وزارات خاصة للعولمة والهوية . كيف نكون جزءً من هذا العالم ومن هذا التطور الذي يحدث في هذا العالم والذي ترتب على انتهاء الحرب الباردة، وأن تقود الولايات المتحدة الأمريكية وحدها كدولة عظمى هذه المسيرة ؟ كيف نحافظ على هويتنا في ازدحام هذا التطور الهائل، وفي خضم هذه الرحلة فوق تلك السفينة ؟

وعليه فما دامت العولمة قدراً ، وما دمنا نملك خصائصنامن التراث ومن الحضارة والهوية فلن نجد فيها ما يعارض أي تطور مهما كان سريعاً ومهما كان كبيراً.

14 - جورج ماطي

كان الكون في الماضي كتلة واحدة إلى أن حوله الانفجار العظيم إلى نجوم وكواكب أطلق عليها إسم المجموعات . لقد دهشت غاية الدهشة إثر تدخلي السيد محمد شفيق والسيد أرانطيس إي أليفيرا . أعتقد أنه إذا كان علم اليوم قد غزا الأرض كلها بتقنياته، فإن المستقبل غير مضمون وسيحدث انفجار المجموعات

حسب قانون القصور الحراري ، إذن لمَ لانحتاط لهذه المجموعات ؟ لِمَ لا نشكلها على سبيل الاحتياط حسب النظرية الرياضية للمجموعات التي تُعتبر مساحات تلتقي فيما بينها، وهي مساحات متجانسة وتتشابه فيما بينها ولها خصائص محددة، لكنها لا تلتقي مع المجموعات الأخرى . فالمشكل الذي يطرح إذن هو مسألة أبعاد هذه المجموعات ومعاييرها ، ولنتساءل : ما العنصر الطاغي على العولمة التي نحن بصدد الحديث عنها ؟ إنه الإنتاج وبالخصوص العملاء ، لكن ذلك غير كاف ؛ تحدث الكثيرون عن أهمية الثقافة ، وأقول إن الجغرافيا السياسية ضرورة كذلك ناهيك عن اللسانيات ما دام أن الحاسوب سيكون باستطاعته أن يترجم في المستقبل. لقد جرّبت أحد الحواسيب ولم أصادف أية مشاكل لغوية باستثناء ما يتعلق بالحياة اليومية ، إذن ما هي الأبعاد وما هي المعايير ؟ هل تعدّ الولايات المتحدة الأمريكية مثالاً للمجموعة ؟ ذكرت بأنها تجمع للمصالح، ومن الممكن أن تقع لها أية كارثة اجتماعية أو خارجية في المستقبل . عايَنَّا ذلك خلال الألعاب الأولمبية . في الواقع توجد ثلاث مجموعات داخل الولايات المتحدة الأمريكية: الشرق والغرب والجنوب.

وتبرز أوروبا كمثال غير صالح للمجموعة بما أنها تستند إلى لعب نقدية لا قواعد لها. لاحظوا أن اليابان يرفض الانخراط في أية مجموعة أو أنه لم يختر بعد مجموعته الخاصة به ، في حين اختارت ألمانيا مجموعتها الخاصة بها داخل أوروبا حيث جمعت روسيا وكرواتيا وسلوفينيا وبطبيعة الحال النمسا التي بإمكانها أن تصطحب معها هنغاريا ، وهذا أمر على جانب من الأهمية لأن هنغاريا طرف في مجموعة الشرق.

إذن نلاحظ هنا مثالاً لتلاقي المجموعات ، ثم نصل إلى فرنسا التي ورد ذكرها بطريقة جد لطيفة وأشكر كثيراً أصدقاء هذا المجمع الذين رغم أنهم ليسُوا فرنسيين إلاّ أنهم أصدقاء لفرنسا ولهم ثقافة تفوق بكثير تلك التي يتوفر عليها الكثير من الفرنسيين – لمَ لا تشكل فرنسا مجموعة واحدة مع إيطاليا وإسبانيا والبرتغال وكذا المغرب ، هذا البلد الذي هو بمثابة نقطة التقاء بين الإمبراطورية الرومانية الغربية وإفريقيا الغربية التي ستشكل إلى جانب دول المغرب العربي مجموعة لها ارتباط بالمجموعة الرومانية . إن بإمكان المغرب أن يضطلع بدور الوسيط بين هذه المجموعات. ومن المسلم به أنه إذا كنا نتحدث عن مجموعة

إفـريقـيـة غـربيـة وأخـرى إفـريقـيـة قـد تكون شـرقـيـة وجنوبيـة ، فـإنه ينبـغـي تفـادي الاستعمار الجديد مهما كانت الكلفة . والحال أن بإمكان الحاسوب أن يقوم بذلك. ذكرت أنه كـانت توجـد خـمـسـة مـلايين أمـريكي تشـتـغـل باسـتـعـمـال الشـاشـة في مكاتبهم سواء داخل البيت أو داخل المصنع ، لكن الحاسوب في المستقبل سيقدم اعترافات كل واحد منا، وسيعبىء ورقة الضرائب وسيقوم بالمراقبة، سوف تنعدم المشاكل التي نشهدها اليوم في باريس ، كما أن المينيتيل سيقوم بعمل مجلس الحسابات وسيضطلع بدور المحاكم ، وبالتالي ، لماذا لم تشكل فرنسا مجموعتها الخـاصـة بهـا ؟ صـحـيـح أننا اغـتظنا لاسـتـبـدال المـيـنيـتـيـل ذي اللون الوردي بالإنتـرنيت الذي لا لون له ، لكني أعـتـقـد أنـه يجب أن نتـعلم الصـفـح والعـفـو، فالإنترنيت لا يمنعنا البتة من الاشتغال في ما هو أهم في المعلوميات، ألا وهو البـرنام (برنامج الحـاسـوب) ولا من إنشـاء بنوك مـعطيـات سـتكون مـتـفـردة . إن الإنترنيت الذي تستـعملونه كـمـا أستـعمله قاصـر لدرجة كبيرة، فهـو غير مكتمل وتستهدفه دعاية مبالغ فيها لكنه يستحق القيمة التي نعطيها له.

أعـتـقـد أنه يتـعـين علينا أن نستـخـلص من كل مـا تقـدم أن الأهـم في العلم ومـا يستطيع الأفراد القيام به هو أنه لا توجد عنصرية في العلم ولا في محتواه. يجب مراجعة استراتيجية العلم وسياسته. قد قيل إن الاعتمادات وهي حصة الناتج الداخلي الخام المخصصة للعلم تقسم الدول إلى دول جد متقدمة في أوروبا ودول متخلفة .

ونعود هنا إلى القوة والسلطة الوحيدة وهي السلطان السياسي والجيوسياسي والثقافي ، إذ يتعين على كل دولة أن تحتفظ بسلطة قرارها فيما يخص الأولويات الموجِّهة لاقـتـصـادها وتنمـيـتـهـا . وتظل أولى الأولويات هي العلم وابتكاراته . وبالتالي ، يجب على سياسة العلم واقتصاده أن تمكننا من أن نظل كما نحن وأن نحافظ على هويتنا .

15 - روبير امبروكجي

إن البحث في العولمة ينطوي على البحث في البشرية المنتظمة منذ عشرة آلاف

سنة بواسطة المياه وحولها، أي البحث في حضارة واحدة للماء وثقافاتها وهوياتها. *فماذا* سيكون مآلهم بعد خمسين سنة من *الآن*؟ سأجيب عن هذا السؤال من خلال منظور التاريخ ومنظور التنمية السوسيو ـ اقتصادية ومن خلال مثال المغرب.

لنبدأ بالتاريخ: لقد عاش النوع البشري لمدة ثلاثة ملايين سنة خلّف خلالها أربعة ملايير فرد. ومنذ أن اكتشف الإنسان قوة الماء، أنجب ثمانين مليار كائن بشري خلال عشرة آلاف سنة. إنه النوع الوحيد الذي عمَّر جميع القارات واحتمى داخلها في المناطق التي تلائمه بسبب ضعف جنسه الحالي. فيما يخص بقية تاريخ حضارة المياه وهويتها وثقافاتها، أستند كقاعدة لتفكيري إلى العروض الممتازة التي قدمها كل من الزميلين والصديقين أمادو مختار امبو وعبد الهادي بوطالب. وفيما يخص الماء، أضيف بأن النهضة المائية لدول العالم الثالث قامت بفضل الأمم المتحدة أي منذ خمسين سنة.

الشق الثاني: الماء والتنمية السوسيو ـ اقتصادية. ساهمتُ في سنة 1980 بدعوة من «السيانتفيك أمريكان» في إعداد المؤلَّف الذي يحمل عنوان: «التنمية السوسيو ـ اقتصادية» والذي شارك فيه فاسيلي ليونتييف الحائز على جائزة نوبل والذي كان بمثابة خبير لمجموعتنا. لقد شكل هذا الكتاب نقطة انطلاق بالنسبة لعقد الثمانينيات المكرَّس للتنمية السوسيو ـ اقتصادية التي تعتبر المرحلة الأولى الرسمية للعولمة. كانت المواضيع الأربعة الأساسية المدرجة هي: *السكان والتغذية والماء والطاقة*. وقد كتبت حينذاك *الجملة التالية*: «*إن* وضع مياه السواقي والأنهار والماء الصالح للشرب تحت تصرف الإنسان ينطوي على كلفة تكون في بعض الأحيان مرتفعة». لم أشك فيما سيتلو ذلك لأن الكتاب ترجم إلى ثمان لغات من بينها الروسية والصينية واليابانية. لقد أصبح الماء الصالح للشرب ثروة اقتصادية واجتماعية، وأضحت بفعل الممارسة سلعة قابلة *للتبادل* لأن المنتوجات الفلاحية والغذائية مع *15%* من التجارة العالمية تشكل قنوات لتبادل المياه. وعند منتهى هذا الماء القابل للتبادل يوجد الماء المعلّب الذي أضحى منتوجاً للاستهلاك النهائي *على الرغم من الثقافة العربية الإسلامية*.

سأضيف حالة ثانية في شكل تصريح: تعد مياه السواقي والأنهار والماء الصالح للشرب قابلة للنفاذ وتستدعي تبعاً لذلك حسن التدبير. إنها المرة الأولى

التي يتم فيها التصريح بهذه الجملة . ويظل البديل الوحيد للماء هو الماء غير الطبيعي، أي ماء البحر المحلّى على سبيل المثال الذي تظل كلفته عالية . وباستثناء الماء غير الطبيعي ، لا يوجد البتة أي بديل للماء . إن هاتين الحالتين تجعل من الماء الصالح للشرب عنصراً محدّداً للتنمية .

ويتعلق الشق الثالث بالماء والمغرب . وآخذ مثال المغرب بمقارنة موارده المائية مع موارده البشرية . وأعفيكم من الأرقام . سأقدم لكم معدلات كانت نتيجة أبحاث دامت 70 سنة مع بعض التغيرات حسب السنوات تبلغ أقل أو أكثر من الثلث . إن الموارد البشرية في تنامٍ مستمر داخل المغرب : 5 ملايين في سنة 1900 و 10 ملايين في سنة 1950 و 30 مليوناً في سنة 2000 و50 مليوناً في سنة 2050. لقد استطاعت العبقرية السياسية والتقنية تهيئة قدرة استيعابية كفيلة بخزن 75% من الماء الجاري على سطح الأرض ، وهو ما يشكل أحد أهم الإنجازات العالمية إضافة إلى الإنجاز الذي حققته إسبانيا ، كما وضعت رهن إشارة شعبها مساحة مليون هكتار مسقية بالطرق العصرية ، وهو مسار لا يتوقف ، إذ أمَّن تزويد الماء الصالح للشرب لـ 100% من سكان المدن الذين يبلغ تعدادهم حالياً 15 مليوناً ولـ 30%من سكان البوادي الذين يقدر عددهم بـ 13 مليوناً . وفيما يخص سكان البوادي ، يتعين انتظارعشرة أعوام وتوفر مئات الملايين من الدولارات لكي يكونوا في مستوى تلبية حاجيات 80% من السكان ، لكن على الرغم من هذه العبقرية السياسية والتقنية ، سيصل المغرب في حدود 2010 أو 2020 حسب الظرفية إلى منتهى قدرته الاستيعابية وسيعاني من نقص مائي دائم ، أي أن موارده السنوية لن تفي بضمان حياة كريمة للساكنة الموجودة حالياً لأن النمو الديمغرافي سيتواصل، وسيتوجب توفر مساحة مليون هكتار مسقية ليحافظ على استقلاله الغذائي وخمسة ملايير متر مكعب في السنة من الماء الإضافي الآتي من الخارج لضمان أمنه المائي .

لهذا السبب ما فَتِئْتُ أحدثكم منذ سنتين عن السياسة المائية . لقد قدمت لكم معطيات المشكل ، لذا أطرح السؤال التالي : ماذا سيفعل المغرب وكيف ستكون هويته سنة 2020 مع 40 مليون نسمة عندما سيعاني من نقص دائم في المياه الطبيعية وسيكون حينذاك قد انخرط في مسار العولمة منذ 25 سنة . سأذكر بتفاؤلي الاعتيادي الجواب الذي باستطاعتي الإدلاء به في مجال المياه بخصوص

موضوع «العولمة والهوية» : «نعم» «لكن» ، وسأشرح لكم استثناء أسلوب القصر هذا . يضم المغرب منذ 1981 برلماناً للماء يسمى المجلس الأعلى للماء الذي يرأسه جلالة الملك وهو الوحيد من نوعه في العالم . لقد أَخْطر هذا المجلس خلال جلسته الأولى الهيئات المالية الدولية الحاضرة بأنه سيعاني من نقص دائم في الماء الصالح للشرب ابتداء من سنة 2020، وأنه يتعين وضع برنامج لتخفيف وطأة هذا النقص المائي ، وقرر الاتفاق المشترك جعل المغرب بلداً نموذجياً . من هنا، ظهر المجلس العالمي للماء الذي عقد ملتقاه الأول حول الماء في مراكش بحضور الأقطاب الكبرى الدولية من الأمم المتحدة والبنك العالمي واليونيسكو ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية وأقطاب الشركات المتعددة الجنسيات المرتبطة بالماء الصالح للشرب . وقد شارك المغرب بخمسة وزراء وثلاثة مستشارين لجلالة الملك . إضافة إلى ذلك ربط راعينا مسألة تدشين أحد أكبر السدود على المستوى الإفريقي في منطقة الريف، ربط ذلك بانعقاد الملتقى العالمي الأول حول المياه بمراكش بعد ساعات قليلة من ذلك في نفس القاعة التي شهدت قبل ثلاث سنوات من ذلك التوقيع على إنشاء المنظمة العالمية للتجارة . وفي المكان ذاته ، استهل راعينا خطابه الملكي عن قصد بالجملة التالية : «إن ارتباطنا بالماء جزء لا يتجزأ من هويتنا». وهذه نهاية تدخلي .

الآن إذا سمحتم ، أود أن أقدم بلاغاً قصيراً في دقيقتين .

فوجىء عدد من زملائي بعدم ورود مداخلة لي في موضوع ذي بعد عالمي كهذا . لقد أجبت عن هذا الموضوع في شكل كتاب يحمل عنوان : «وحده الماء هو الخالد بعد الله» . وقد قدم له كل من زميلينا موريس دريون وجان بيرنار ، ومازالت بعض النسخ متوفرة من الطبعة التي هيئت خصيصاً للملتقى العالمي الأول حول الماء بمراكش. ما عليكم سوى الاتصال بإدارة المكتب الوطني للماء الصالح للشرب، الجهة الناشرة للكتاب . ويوجد رهن إشارتكم رقم الهاتف والفاكس . ليس هذا من قبيل الدعاية لأن الكتاب الموضوع للبيع مخصص فقط لتزويد القرى بالماء، ويمثل سعر كل كتاب تكلفة تزويد نسمة واحدة من سكان البوادي بالماء وستشكل 300 كتاب «دواراً» واحداً .

16 - عبد الهادي التازي

تدخلي يتناول موضوعاً استمعنا إليه طوال هذه الجلسات ، وهو موجه للذين يخشون هيمنة العولمة، وخاصة في الميدان الحضاري . حول هذا الموضوع أريد أن أبدّد مخاوف هؤلاء الناس لأصل إلى أن العولمة لا تستطيع إطلاقاً ، وخاصة في الميادين الحضارية والثقافية ، أن تفرض سيطرتها على أحد .

لي مثلان حاضران في التاريخ : أولهما تحدث عنه ابن خلدون عندما تناول موضوع عالمية الإسلام ، وثانيهما الرحالة المغربي ابن بطوطة عندما تحدث عن المحاولة التي قام بها السلطان محمد خُدَى بَنْدى في فارس لفرض عولمة مذهب الشيعة على مذهب السنة . فبالرغم من المحاولات التي تكررت والسفارات التي بعثها لكل الجهات التي كان يحكمها ، كل تلك المحاولات باءت بالفشل وأصبح الجميع مقتنعاً بأن لكل واحد الحرية في أن يعتنق ما شاء من مذهب ، لأجل ذلك كانت السُنَّة دائماً حاضرة في إيران .

17 - أمادو مختار امبو

يرتبط تدخلي هذا بملاحظة سجلها زميلنا أحمد كمال أبو المجد بخصوص الموروث العلمي والتقني للإسلام . صحيح كما أشار زميلنا إلى ذلك أن التقدم التقني والعلمي للغرب الذي بدأ في عصر النهضة في القرن 15 يدين بالشيء الكثير في تحققه للاكتشافات التي أنجزت في العالم الإسلامي، وسأذكر على سبيل المثال الصفْر ، والجبر والخوارزميات ، هذه العلوم التي رسّخت الرياضيات والتي لولاها لما استطاع البحث العلمي أن يُقلع . وبإمكاني أن أحدثكم كذلك عن علم الفلك أو علوم الملاحة أو الكيمياء أو الفيزياء أو العلوم الطبية ، لكن هذه الحقائق تم إخفاؤها بمهارة في معظم الكتب التي تعالج تطور العلوم في الغرب. وعلى العموم يُكْتفَى بالفكرة القائلة : «إن المسلمين لم يقوموا سوى بجمع ونقل تراث الإغريق». صحيح أن الغربيين تمكنوا بفضل المسلمين من معرفة القدر الأكبر من أعمال الإغريق ، وأن هؤلاء ورثوا الشيء الكثير عن قدماء المصريين ؛ غير أن المسلمين أثروا إسهامات الإغريق وأضافوا إليها اكتشافات مهمة من مثيل ما أسلفتُ تعداده . ويبحث تدخلي هذا أيضاً في مسؤولية المسلمين عن

إهمال هذه الحقائق التاريخية التي تهمهم بشكل كبير . وأجدني مدفوعاً غير ما مرة إلى طرح الأسئلة في هذا الشأن على تلاميذ وطلبة الدول الإسلامية التي زرتها، وقد ذعرت لجهلهم ما يتعلق بتقدم العلوم الإسلامية باستثناء ما يتصل بالمسائل الدينية .

هذا على الرغم من أن رسول الإسلام قال منذ أكثر من أربعة عشر قرنا إن العلم فريضة على الرجال والنساء على السواء وإن حِبْر العالِم أعلى شأناً من دم الشهيد.

وبالتالي ، لِمَ لا نعلّم شبابنا حفظ تاريخهم بكل ما يتضمن من عظمة ونقط ضعف؟ لِمَ لا نعلّم للآخرين إسهاماتنا المتعلقة بالتطور العلمي والثقافي للبشرية ؟ إن المسؤولية تقع على كاهلنا في المقام الأول إذ يتعين علينا أن نكفّ عن التزام الصمت كلما تعلق الأمر بنا لا لشيء إلاّ مجاملة منا للآخرين أو جهلنا بأهمية الأفكار في تشكيل وعي الشعوب، أنا واثق من أن الأستاذ أبو المجد يشاطرني الرأي في هذا الموضوع .

18 - عبد الله شاكر الكرسيفي

ترددت كثيراً في أن أكتب تدخلاً رئيسياً في الموضوع ، وفي أن أعلق عوض ذلك على التدخلات ، وفي أن أسكت . ترددتُ هذا التردد ، ولكن عزمت في الأخير على أن أقول شيئاً مختصراً بعدما استمعنا كثيراً إلى كل الذين تكلموا بقلوبهم وبعقولهم وبأقلامهم وبألسنتهم في قضية العولمة والهوية . وقد اتفق الجميع على أن اختيار راعي الأكاديمية جلالة الملك نصره الله لهذا الموضوع هو اختيار من نوع اختيار عقول الملوك التي هي ملوك العقول . ذلك أن الكل يعيش في هاجس العولمة ، أي الترابط ، وهاجس الهوية أي التمايز أو التميز.

وأضرب مثلاً للعولمة وللهوية بقاعتنا هذه . ففي هذه القاعة تتجلى العولمة ، وفيها تتجلى الهوية ، بمعنى أن العولمة لا بد منها والهوية لا بد منها . وهذا خارج عن الإطار السياسي الذي يراد للعولمة وللهوية . فالتكلم عن العولمة الآن بهذا الزخم الكبير في الصحافة وفي الإذاعة وفي التلفزة وفي الكتابات الخصوصية، التكلم

عن العولمة وعن الهوية في هذا الزخم ، وفي هذا العصر بالذات تكلّم سياسي أكثر منه شيئاً آخر. أما الواقع لهذا المخلوق الذي خالقُه واحد، وهو باعتبار مخلوقيته واحد ، وباعتبار تميزاته وامتيازاته متعدد ، هو شيءٌ يدركه العقلاء وتُقرّه الأديان السماوية . قلت أضرب المثل بهذه القاعة ، فهي عالمية جمعت من النوع الإنساني من شرقه وغربه وشماله وجنوبه ، فهي عالمية ، ومعولمة. وهي من ناحية أخرى ذات هوية ، أي كل فرد من الأفراد الحاضرين هنا يمتاز بانتسابه إلى قارّة أو انتسابه إلى دولة أو انتسابه إلى أمة أو إلى غير ذلك . ومادّية هذه القاعة هي عبارة عن مجموع هذه القاعة بسقفها وأرضها وأعمدتها وإضاءتها وأفرشتها وإنسانها هي عالمية ! وباعتبار كل مخلوق في هذه القاعة له هوية . فهذا المُستنصتُ به له هوية ، وهذا الورق له هوية ، وهذه الزهور الماثلة أمامنا لها هوية ... وهكذا . فإذاً ، لا بدّ للعولمة من هوية ، ولا بدّ للهوية من عولمة . هذا باختصار نظري إلى الهوية ، وإلى العولمة خارج النطاق السياسي.

أريد أن أعلق فقط في آخر هذا التدخل على ما ذكره العضو الزميل السيد امبروگجي على قضية المياه ، وأنه سوف يكون نضوب للمياه بعد سنوات معدودة معينة . هذا المثال الذي أتى به السيد امبروگجي يكثر كثيراً في التنبّؤات المنشورة في الصحافة وفي الإذاعات، تنبؤات مستقبلية . وهذه التنبؤات فيما فهمت في الإسلام لها حكم يتمثل في قول الله تعالى في آخر سورة لقمان ﴿إِنَّ اللَّهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾. وهذه المسائل الخمس معروفة عندنا كذلك (بالمسائل الخمس) التي لا يعلمها حتى الأنبياء والرسل في المستقبل على قول بعض علمائنا في الإسلام.

فالتنبؤ بندرة المياه في المستقبل شأنها في ذلك شأن التنبؤات الأخرى، يعني أن تمسك الناس بهذا التنبؤ المستقبلي ، بتركيز لا ينبغي أن يعتمده المعتمد والإنسان المتأمل، سيما وقد علّمنا التاريخ أن هناك تنبؤات مخطئة.لماذا لم يُتَنَبَّأ مثلاً بأنه سيظهر مرض «السيدا » فيما مضى لكي يُستَعَدَّ له ؟ لماذا لم يتنبّأ فيما مضى بالزلازل التي تقع فيُتَّخذ لها ما يتخذ من الاحتياطات؟ فأرجو أن يأخذ الناس بأن هناك تقديراً إلاهياً، خاصاً به سبحانه وتعالى في إدارة هذا الكون ليس لأحد أن يتحكم فيه .

خطاب اختتام أعمال الدورة

إدريس العلوي العبدلاوي

مدير الجلسات

سيدي أمين السر الدائم،

سيدي أمين السر المساعد،

حضرات الزملاء الأفاضل،

حضرات السيدات والسادة،

هكذا نكون قد انتهينا من أعمالنا في هذه الدورة بعد أن انصرفنا طيلة ثلاثة أيام لمعالجة موضوع (العولمة والهُوية) من جميع جوانبه كنا خلالها ساعين إلى أن يعطي كل واحد منا عصارة فكره وحصيلة تجاربه ليغني الموضوع إغناء، حتى نكون عند حسن ظن راعي هذه الأكاديمية ومؤسسها جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله الذي اقترح على أنظار تأملاتنا هذا الموضوع المهم الذي يكتسي في الظروف الحاضرة صبغة ملحة .

لقد عملنا في هذه الدورة ، أعضاء الأكاديمية وخبراء ، يجمعنا حس مشترك وإرادة طيبة واحدة وإيمان برسالة هذه الأكاديمية ، وقد تمت دراسة جوانب الموضوع المتعدّدة بكفاءة وموضوعية معمقة وبُعد نظر . لقد كنا نتنافس لنصل إلى الرأي الصالح ، وقد أدلى كل واحد منا بدلوه بين الدلاء ، وأمكن لجميع

المتخصصين ، كل فيما يخصه وعلى حسب مشرب المعرفة الذي يتخصص فيه إبراز جانب من جوانب هذا الموضوع الهام وإغناؤه سواء بعروض كتابية أو تعليقات وتدخلات عند طرح النقاش . وقد استطاع الأعضاء كعادتهم أن يقدموا في هذا الموضوع الكثير ، ولا غرو في ذلك فإن خاصية أو خصوصية الأكاديمية هي توفرها على هذه الثلة المختارة من أعلام الفكر الذين يستطيعون كل واحد في ميدانه أن يأتي بالجديد ويضيف إليه .

ولا يمكن أن يصدر عن الأكاديمية في مختلف دوراتها وأثناء وبعد مناقشاتها لمحاور مختلفة ، لا يمكن أن يصدر عنها إلا استنتاجات يطبعها التنوع ، فالأكاديمية بطبيعة نشأتها متنوعة الاتجاهات والمشارب والعقائد والديانات ، وقد أراد لها راعيها أن تكون كذلك ، فلا يمكن أن تكون استنتاجاتها إلاّ صورة تعكس صورتها الحقيقية . وهكذا تكون الأكاديمية قد أضافت ببحوثها طيلة أيام هذه الدورة إلى حصيلتها العلمية حصيلة جديدة وعطاء جديداً يجعل منها مرجعية دولية مرموقة.

لا أريد أن أعيد على مسامعكم ما تمتعنا جميعاً بمتابعته ، وما قمتم بالتفكير المشترك فيه وتبادل الآراء حوله سعياً وراء الوصول إلى حلول كفيلة بتأمين مصالح المجتمع الدولي شماله وجنوبه ، شرقه وغربه .

إن من العسير أن يُقْدم المرء على تلخيص الأفكار والمعلومات والمقترحات، فهي أفكار تمثل آفاقاً مختلفة ووجهات نظر متعدّدة في موضوع (العولمة والهُوية) ولكني أريد فقط أن أشيد بالمعنوية العالية التي سادت حوارنا ، والجدية التي تم بها تناول الموضوع ، وبالنقد النزيه وحسن الاستماع إلى الرأي الآخر الذي تميزت به جلساتنا .

لقد أصبحت الأكاديمية ملتقى علمياً متجدّداً ، ومنتدى فكرياً واسعاً ، ومجمعاً علمياً مفتوحاً تتاح فيه الفرص لالتقاء صفوة من أهل العلم ، واجتماع نخبة من رجال الفكر والثقافة الإنسانية ، واستقطاب ثلة من الخبراء والعلماء من سائر بلاد العالم وأنحاء المعمور للتدارس والتحاور حول موضوع من المواضيع.

وإننا لنستحضر ما حققته دورات الأكاديمية السابقة من نتائج إيجابية، وما خلفته من أصداء حسنة ، كانت محل اهتمام كبير وعناية فائقة من طرف الجميع لما لمسوه فيها من عمل إيجابي وعطاء فكري مفيد.

لقد حرصت أكاديمية المملكة المغربية بتوجيهات من مؤسسها وراعيها على تنظيم نشاطها العلمي في تفاعل دائم مع عالم يتسابق مع التاريخ ، حاملاً في طياته تساؤلات كبيرة تهم حاضر ومستقبل الإنسانية.

لقد أصبحت الأكاديمية مرجعية حية تعالج القضايا الراهنة من منظور علمي شمولي يفتح المجال للمفكرين والخبراء لإثراء وتطوير مختلف فنون المعرفة.

يمكن إذن أن نهنىء مؤسس هذه الأكاديمية وراعيها بما قدمته الأكاديمية في هذه الدورة من عطاء بخصوص هذا الموضوع الحيوي البالغ الأهمية ، وأن نجدّد له مرة أخرى شكرنا واعترافنا بالامتنان له ، وهو الذي ينقلنا دائماً من بحث إلى آخر ، ومن موضوع مهم إلى موضوع أهم ، ويستدرجنا على طريق البحث العلمي الرصين الهادىء ، ولا عجب أن يكون لجلالة الملك هذا الفكر المتتابع المسترسل في وحدة منسجمة ، وهو الذي قال حفظه الله في خطاب الافتتاح للأكاديمية :

«والأمل معقود بأكاديمية المملكة المغربية الجامعة لألوان من التفكير وأصناف من الإحساس وأفانين من التخصص والعرفان أن تطوي المسافات وتوثق أواصر الاتصال والتعارف بين مفكرين وحماة للفكر يتمسكون بقيم روحية واحدة وإن اختلفت العقائد والأديان ويهتمون اهتماماً مشتركاً بكل ما يستحث خطى الحضارة ويؤمن المصير الآمن المشرق للإنسان.

أود أن أهنئكم جميعاً أيها الزملاء أعضاء الأكاديمية على ما ساهمتم به من نتاج فكري سواء بتدخلات بعضكم أو بمساهمات كل واحد منكم في المناقشة التي جرت بيننا لتسليط الأضواء على الحوار المطروح علينا ، وأودّ أن أهنىء السادة الخبراء الذين استفدنا منهم كثيراً ومن حسن تدخلاتهم بما أغنى وأثرى مناقشاتنا ، هذا النقاش الذي سادته الروح العلمية ووقار العلماء.

ويسعدني كذلك أن أتوجه أصالة عن نفسي ونيابة عنكم إلى زميلنا السيد أمين السر الدائم الدكتور عبد اللطيف بربيش لأثني الثناء الجميل على جهوده المتواصلة في الإعداد والتوجيه والتنظيم، وعلى ما يتميز به من صبر ومصابرة، وكدّ واجتهاد مما جعل أشغال هذه الدورة كسابقاتها تمر في أحسن الظروف، ولتكون هذه الأكاديمية في مستوى آمال مؤسسها وراعيها.

وأود أن أزجي الشكر إلى الإدارة العلمية أولئك السادة الذين يعملون في صمت ، وإلى سائر أطر الأكاديمية وموظفيها على ما بذلوه من جهد مشكور يسر أعمالنا ومهد لنا التوفيق والنجاح.

أشكر رجال الإعلام الذين غطوا وقائع هذه الدورة وساهموا بتعريف الرأي العام بأشغالها.

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر والثناء إلى فريق الترجمة الذين مكّنونا بكفاءتهم وصبرهم ومثابرتهم من التواصل والتفاهم ، فكانوا لساننا ، وربطوا بيننا الصلة على اختلاف لغاتنا وسعوا في جهد ملموس ومسموع إلى أن يكونوا أوفياء في أداء ما نطقنا به وما كتبناه ، فلهم باسمكم وافر الشكر وجزيل الثناء.

حضرات السادة الأفاضل ،

إن أعضاء الأكاديمية ليشعرون بالاعتزاز لما يجدونه في كنف مؤسس هذه الأكاديمية وراعيها جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله من رعاية واعتبار، وسوف يتولى السيد أمين السر الدائم رفع برقية لجلالته باسمنا للإعراب للسدة العالية بالله عن أصدق عبارات الشكر والعرفان مشفوعة بأخلص آيات الولاء والعرفان.

أستأذنكم لأعلن عن اختتام أعمال الدورة، وشكراً جزيلاً مرة أخرى، وإلى موعد آخر في دورة قادمة لنعالج دائماً قضايا فكرية هامة ونحن أشد قوة وأكثر حماساً لخدمة الثقافة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

J'aimerais remercier notre Secrétaire perpétuel, le professeur Abdellatif Berbich qui s'est dépensé sans compter et a tout mis en oeuvre pour faire réussir cette session. Mes remerciements vont aussi à la Direction scientifique et à ses hommes qui, dans la discrétion et l'efficacité, ont mis à notre disposition les instruments de nos travaux.

Je ne manquerais pas de rendre hommage ici aux interprètes dont l'effort a facilité notre dialogue, et aux responsables de la communication qui nous ont mis sur l'antenne de la radio et de la télévision.

Je déclare clos les travaux de la présente session et à bientôt. Je vous remercie.

DISCOURS DE CLOTURE DES TRAVAUX DE LA SESSION

Idriss Alaoui Abdellaoui
Membre de l'Académie
Directeur de séances

Monsieur le Secrétaire perpétuel,

Monsieur le chancelier,

Honorables collègues,

Mesdames et messieurs,

Nous voilà arrivés au terme des travaux de cette session. Les membres de l'Académie ainsi que les experts invités ont tous ensemble tenté de cerner le sujet avec une réelle volonté de réaliser une oeuvre commune. L'objectivité intellectuelle, la sérénité, l'espoir d'un monde meilleur ont animé nos travaux et guidé nos pas dans les communications et les débats.

Il ne m'est facile - même en résumant - de revenir sur toutes les idées exprimées ici. Il me suffit de dire que les différences de nos appartenances et de nos idées constituent un facteur de richesse intellectuelle, et que cette Académie s'honore de ce privilège et le met en pratique dans ses rencontres, sachant que les hommes nés différents sont appelés à vivre ensemble, à se comprendre pour mieux se connaître. C'est la vocation du Maroc, guidé sur cette voie par Sa Majesté le Roi Hassan II auquel nous devons les bienfaits de cette Compagnie.

Je vous remercie, messieurs, de ce que vous avez pensé et dit au cours de nos travaux. Cela constitue une richesse dans les annales de notre Académie et un apport de plus à ce thème préoccupant.

18 - Abdelilah Chakir Guercifi

Tout le monde vit à l'heure de la mondialisation qui est la volonté de communiquer, et à l'heure de garder son identité, c'est-à-dire sa spécificité et sa différence.

Je voudrais donner en exemple la configuration de cette salle où nous tenons nos réunions. Elle est l'exemple de la mondialité, elle est aussi celui des identités. Les deux sont nécessaires, et cela n'a rien à voir avec l'aspect politique qu'on veut donner à la mondialisation et à l'identité.

Le grand débat qui se déroule de nos jours dans la presse, les écrits particuliers, les radios et télévisions est un débat éminemment politique, mais la réalité de l'être humain dont le Créateur est Un, et qui est à la fois un dans sa création et pluriel dans ses états, est une chose que les sages comprennent bien et que les religions célestes approuvent. Cette salle est universelle car elle réunit des hommes venus de l'Est, de l'Ouest , du Nord et du Sud. Elle a aussi une identité, car chacun de ses membres est originaire d'un continent particulier et d'une nation particulière.

Je voudrais faire un commentaire sur l'intervention de M. Ambroggi, au sujet de la raréfaction de l'eau qui aura lieu dans quelques années. Ce genre de prévision a souvent cours dans la presse. Ce type de prévisions ou de prophéties a été relaté dans le Coran dans le verset 34 de la Sourate Lucmân XXXI : « Oui, la science de l'Heure est auprès de Dieu; et c'est lui qui fait tomber la pluie; et il sait ce qu'il y a dans les matrices. Et personne ne sait ce qu'il s'acquerra demain, et personne ne sait dans quelle terre il mourra. Dieu est savant, bien informé, vraiment» (Trad. Hamidullah). C'est ce qu'on appelle chez nous «les sept questions» que même les Prophètes et les messagers de Dieu ne peuvent prédire.

Prédire que l'eau sera rare dans le futur fait partie de ces prophéties non fondées. L'histoire est pleine de ce genre de prédictions. Alors, pourquoi ne nous avait-on pas prédit que nous serions frappés par le SIDA afin que nous puissions prendre les mesures de prévention. Pourquoi n'avait-on pas prédit les tremblements de terre qui nous frappent de temps à autre ? Je souhaite que l'on prenne en considération la part qui est à Dieu dans la gouvernance de l'univers que personne ne peut s'approprier.

17 - Amadou Mahtar M'Bow

Mon intervention se rapporte à une observation qui a été faite par notre confrère Ahmed Kamel Abul-Majd au sujet du legs scientifique et technique de l'islam. Il est vrai, comme il l'a signalé, que le développement scientifique et technique de l'Occident, amorcé au XVème siècle au moment de la Renaissance, doit beaucoup aux découvertes faites dans le monde islamique. Je citerai à titre d'exemple le positionnement du zéro, l'algébre et les logarithmes qui ont donné leurs assises aux mathématiques, ces sciences de base sans lesquelles les recherches n'auraient pu progresser dans de nombreuses domaines. J'aurais pu parler aussi de l'astronomie, des sciences de la navigation, de la chimie, de la physique ou des sciences médicales. Mais ces faits sont sciemment occultés dans la plupart des ouvrages qui traitent de l'évolution des sciences en Occident. On y accrédite généralement l'idée que les musulmans n'ont fait que recueillir et transmettre l'héritage grec. Certes, c'est grâce aux musulmans que les Occidentaux ont pu prendre connaissance de la plus grande partie des travaux des Grecs, que ceux-ci, il convient de le dire en passant, ont hérités souvent de l'Egypte ancienne. Mais les musulmans ont enrichi les apports grecs ; ils y ont ajouté des découvertes essentielles comme celles que je viens de citer. Mon propos traitera aussi de la responsabilité des musulmans dans l'occultation de ces faits historiques qui les concernent. Il m'a souvent été donné de poser des questions aux élèves et aux étudiants des pays musulmans que j'ai visités, et j'ai été frappé par leur ignorance de tout ce qui a trait au développement des sciences islamiques, hormis ce qui concerne les aspects religieux.

Pourtant c'est le Prophète de l'islam qui a dit, il y a plus de quatorze siècles, que l'instruction est le devoir religieux de chaque homme et de chaque femme, et que l'encre du savant est plus précieuse que le sang du martyre.

Pourquoi donc n'enseignons-nous pas à notre jeunesse la mémoire de son histoire dans tout qu'elle comporte, bien sûr, de grandeurs et de faiblesses. Pourquoi n'instruisons-nous pas les autres de nos apports propres à l'évolution scientifique et culturelle de l'humanité ? La responsabilité nous incombe en premier lieu. Nous devons rompre avec une tendance à nous taire sur nous-mêmes, par complaisance vis-à-vis des autres, ou par ingorance de l'importance des idées dans le façonnement de la sensibilité des peuples. Je suis sûr que Monsieur Abul-Majd partage mes sentiments à ce sujet.

l'inauguration dans le Rif de l'une des plus importantes retenues d'eau du continent africain avec la tenue quelques heures plus tard du premier forum mondial de l'eau à Marrakech, dans la même salle où avait lieu 3 ans plus tôt la signature de la création de l'Organisation Mondiale du Commerce. Au même endroit, délibérement, notre Protecteur commençait son message royal par cette phrase : *"Notre relation à l'eau est une partie intégrante de notre identité"* ce sera la fin de mon intervention.

Maintenant si vous voulez bien, je voudrais faire une petite communication de 2 minutes. Nombre de mes confrères se sont étonné de mon absence de communication sur un tel sujet de portée mondiale. En vérité, j'ai répondu à ce thème sous la forme d'un ouvrage intitulé *"Seule l'eau est éternelle après Dieu"* et préfacé par nos confrères : MM. Maurice Druon et Jean Bernard. Vous trouverez encore quelques exemplaires de l'édition faite spécialement pour le premier forum mondial de l'eau de Marrakech. Il suffit de contacter la Direction de la communication de l'ONEP qui est l'éditeur de l'ouvrage. J'ai à votre disposition le numéro de téléphone et le numéro de fax. Merci ce n'est pas de la réclame, car le livre qui est en vente est destiné uniquement à l'alimentation en eau des villages, le prix de chaque ouvrage représente la dotation en eau d'un villageois et trois cents ouvrages constitueront un douar. Je vous remercie.

16 - Abdelhadi Tazi

Mon intervention a trait à un sujet que nous avons entendu durant ces séances. Elle est adressée à ceux qui éprouvent quelque crainte de voir la mondialisation dominer, surtout dans ce qui est relatif à notre mode de civilisation. A ce sujet, j'aimerais dissiper les craintes car la mondialisation, surtout dans ce qui a trait à la civilisation et à la culture, ne pourra soumettre personne à son hégémonie.

J'ai deux exemples tirés de l'histoire. Le premier est traité par Ibn Khaldoun qui a parlé de la mondialité de l'islam. Le deuxième par Ibn Battouta qui a cité l'exemple du Sultan Khouda Bandi qui voulut généraliser et imposer le rite chiite en Iran, au détriment du rite malékite. Malgré ses tentatives et les missions qu'il envoya là où s'exerçait son pouvoir, il ne put arriver à ses fins, car chacun était convaincu qu'il avait le libre choix de ses convictions. Ainsi, le rite sunnite continua en Iran.

ou 1/3 en moins. Les ressources humaines sont en progression permanente : 5 millions en 1900, 10 millions en 1950, 30 millions en 2 000 et 50 millions en l'an 2050. Le génie politique et technique a aménagé une capacité de stockage capable de retenir maintenant 75 % du ruissellement sur le territoire, une des meilleures performances mondiales avec celle de l'Espagne. Ce génie politique et technique vient de mettre à la disposition de son peuple un million d'hectares irrigués par l'hydraulique moderne et il va de l'avant sans relâche. Il a assuré la couverture en eau potable à 100 % des citadins qui sont maintenant 15 millions et à 30 % des ruraux qui sont 13 millions. Pour ces derniers, il faudra encore 10 ans et des centaines de millions de dollars pour les mettre au niveau de satisfaction de 80 % de la population. Mais malgré ce génie politique et technique, vers 2010 ou 2020 selon la conjoncture, le Maroc atteindra ses limites de capacité de stockage et entrera en pénurie chronique d'eau. C'est-à-dire que ses ressources annuelles ne suffiront plus à assurer une vie décente à toute la population existant à ce moment-là sur le territoire, car la progression démographique se poursuivra. Et il lui faudrait un second million d'hectares irrigués pour maintenir son indépendance alimentaire et quelques cinq milliards de mètre cube par an d'eau supplémentaire venant de l'Etranger pour maintenir sa sécurité hydrique.

C'est pour cela que je vous parle d'hydro-politique depuis deux ans déjà. Je vous ai fourni les données du problème, je pose alors la question : que fera le Maroc et quelle sera son identité en l'an 2020 avec ses 40 millions d'habitants quand il entrera en pénurie chronique d'eau douce naturelle alors qu'il aura été engagé depuis 25 ans dans la mondialisation. La seule réponse que je puisse apporter dans le domaine de l'eau à la question “mondialisation et identité”, je la dirai avec mon optimisme habituel : “oui” “mais”, et je vous explique le “mais” de restriction. Le Maroc possède depuis 1981 un parlement de l'eau qui s'appelle : “le Conseil supérieur de l'eau”, présidé par Sa Majesté le Roi. c'est le seul au monde. Dans sa dernière session, il a prévenu les instances financières internationales présentes qu'il entrerait en pénurie chronique d'eau douce en l'an 2020 et qu'il fallait établir dès maintenant un programme d'atténuation de la pénurie d'eau. D'un commun accord il fut décidé que le Maroc servirait de pays pilote. De là est né le "Conseil mondial de l'eau" qui a tenu son premier forum mondial de l'eau à Marrakech avec les plus hautes sommités internationales de l'ONU, de la Banque Mondiale, de l'UNESCO, de la FAO, de l'OMS, de l'OMM (l'Organisation mondiale de la météorologie), et les grands maîtres des multinationales de l'eau potable. Le Maroc y avait cinq ministres et trois conseillers de Sa Majesté le Roi. Notre Protecteur, a d'ailleurs relié

l'exemple du Maroc.

D'abord l'histoire : le genre humain ou humanité a vécu 3 millions d'années durant lesquelles il a procrée 4 milliards d'individus. Depuis qu'il a découvert le pouvoir de l'eau, il a procrée 80 milliards d'êtres humains en 10 000 ans. C'est le seul genre a avoir occupé tous les continents où il se réfugie désormais dans les seules zones hospitalières à cause de sa fragile espèce actuelle. Pour le reste de l'histoire de la civilisation de l'eau, de son identité, et de ses cultures, j'adopte comme base de réflexion les excellents exposés de mes confrères et amis Amadou Mahtar M'Bow et Abdelhadi Boutaleb. Concernant l'eau j'ajouterai simplement que la renaissance hydraulique du Tiers-Monde s'est faite grâce aux Nations-Unies, c'est-à-dire depuis 50 ans.

Deuxième volet : l'eau et le développement socio-économique. En 1980, j'ai contribué, sur invitation du *Scientific American* à l'élaboration de l'ouvrage intitulé : "Socio Economic Development" auquel participait le prix Nobel Wassily Léontief qui fut l'expert de notre Compagnie. Cet ouvrage servait alors au lancement de la décennie 1980 dédié au développement socio-économique, première étape officielle de la mondialisation. Les quatre sujets fondamentaux étaient dans l'ordre : population alimentation, eau et énergie. J'écrivis alors cette phrase : "la mise à disposition de l'homme de l'eau douce et liquide de notre planète implique un coût et ce coût est parfois élevé". Je ne me doutais pas de la suite car l'ouvrage a été traduit en huit langues dont le russe, le chinois et le japonais. L'eau douce est devenue un bien économique et social. La pratique l'a rendue bien échangeable car les produits agricoles et alimentaires, avec 15 % du commerce mondial constituent les vecteurs d'échange de l'eau. Au comble de cette eau échangeable se situe l'eau en bouteille devenue produit de consommation finale en dépit de la culture arabo-musulmane.

J'ajouterai un deuxième constat en forme de déclaration : l'eau douce et liquide d'une nation est réputée épuisable et réclame donc une gestion. C'est la première fois que cette phrase est prononcée. La seule alternative à l'eau demeure l'eau non-conventionnelle, c'est-à-dire l'eau de déssalement par exemple dont le coût reste supérieur. Au delà de l'eau non conventionnelle l'eau n'a point de substitut. Ces deux constats font donc de l'eau douce un facteur limitant du développement à terme.

Et voici mon troisième volet : il s'agit de l'eau et du Maroc, et je prends l'exemple du Maroc en comparant ses ressources d'eau et ses ressources humaines. Je vous fais grâce des nombres. Je prendrais des moyennes faites sur 70 ans maintenant. Avec des variations selon les années entre 1/3 en plus

de croisement entre cet Empire romain occidental et l'Afrique occidentale qui, avec le Maghreb, fera un autre ensemble que nous verrons rattaché à l'ensemble romain. Le Maroc est capable de faire le médiateur entre de tels ensembles. Il va de soi que, si nous parlons d'un ensemble africain occidental et d'un ensemble africain qui pourrait être oriental et sud, il faut que la néo-colonisation soit évitée à tout prix. Or cela, l'ordinateur peut le faire. J'ai dit qu'il y avait cinq millions d'Américains qui étaient des télé-travailleurs, qui travaillent aussi bien dans leurs bureaux à la maison que dans leurs bureaux à l'usine. Eh bien demain l'ordinateur fera la confession de chacun d'entre-nous, fera sa feuille d'impôts, son contrôle, il n'y aura plus les problèmes que nous connaissons à Paris aujourd'hui. Le Minitel fera le travail de la Cour des comptes et le travail de la justice pour chacun. Alors, pourquoi la France n'a-t-elle pas fait cet ensemble ? Certes, nous avons été vexés parce que le Minitel rose a été remplacé par Internet sans couleur, mais je crois qu'il faut savoir pardonner et Internet ne nous empêche pas de travailler dans ce qu'il y a d'intéressant dans l'informatique qui est le software et ne nous empêche pas de créer des banques de données qui seront singulières. L'Internet dont vous vous servez comme je m'en sers est très insuffisant, il est très imparfait, il est l'objet d'une publicité excessive, mais il a la valeur qu'on lui a donné.

Je pense que nous devons en conclure que ce qui compte dans la science que tous les individus peuvent faire, c'est qu'il n'y a pas de racisme dans la science, dans la capacité de la science. Il faut revoir la stratégie de la science, la politique de la science. Quelqu'un l'a dit, les crédits, la part du PNB réservée à la science distingue les pays entre ceux qui sont très avancés dans l'Europe dans ce monde pseudo-mondial et ceux qui sont en retard. Et nous revenons-là à la seule force, au seul pouvoir, le pouvoir politique et géo-politique et culturel. Chaque pays doit donc garder son pouvoir de décision quant aux priorités qu'il donne à son économie, à son développement. La première priorité reste la science, ses innovations et c'est donc la politique de la science, l'économie de la science qui doit faire que chacun d'entre-nous puisse rester ce qu'il est, puisse garder son identité.

15 - Robert Ambroggi

Traiter de mondialisation, c'est traiter de l'humanité organisée depuis 10000 ans par l'eau et autour de l'eau. C'est-à-dire d'une seule civilisation de l'eau et de ses cultures et identités. Que deviendront-elles dans cinquante ans ? J'y réponderai par l'histoire, par le développement socio-économique et par

mondialisation est incontournable et que nous pouvons cependant rester maîtres de notre identité, il n'y a pas lieu de s'inquiéter devant l'évolution en cours , même si elle est rapide et grande.

14 - Georges Mathé

Jadis, l'univers était globalisé et le big-bang l'a fait éclater en étoiles et en planètes que j'appellerais des ensembles. J'ai été très frappé par l'intervention de M. Chafik et par celle de M. Oliveira. Je pense que si la science d'aujourd'hui a conquis par ses techniques la terre entière, l'avenir n'est pas assuré, et il y aura selon la loi de l'entropie un éclatement en ensembles. Alors, ces ensembles, pourquoi ne pas les prévoir ? Pourquoi ne pas les former préventivement selon la théorie mathématique des ensembles qui sont des surfaces qui se croisent, qui sont homogènes, semblables à elles-mêmes, et qui ont des caractéristiques spécifiques, mais qui ne se croisent pas avec d'autres ensembles. Alors, le problème qui se pose est celui de leurs dimensions et de leurs critères, car qu'est-ce-qui domine la mondialisation dont nous parlons aujourd'hui ? C'est la production, et surtout la clientèle ! Mais, ça ne suffit pas, beaucoup ont parlé de la nécessité de la culture. La géopolitique est également une nécessité sinon la linguistique puisque demain l'ordinateur peut traduire. J'ai fait l'expérience d'un tel ordinateur et il n'y a plus de problèmes linguistiques sauf pour la vie quotidienne. Alors, quelles dimensions, quels critères ? Les Etats-Unis sont-ils un bon exemple d'ensemble ? J'ai dit qu'ils n'étaient qu'un rassemblement d'intérêts, et toute catastrophe sociale ou extérieure peut leur arriver demain. On l'a vu lors des jeux olympiques. En fait, il y a trois ensembles aux Etats-Unis : l'Est, l'Ouest et le Sud.

L'Europe s'avère ne pas être un bon ensemble puisqu'elle bute sur des jeux monétaires qui n'ont pas pas de règles. Remarquons que le Japon refuse de participer à un ensemble ou qu'il n'a pas encore choisi le sien. Par contre l'Allemagne, au sein de l' Europe, a choisi le sien. Elle a réuni la Prusse, la Croatie, la Slovénie, et bien entendu l'Autriche qui peut lui amener la Hongrie. Et c'est intéressant car la Hongrie fait aussi partie de l'ensemble de l'Est. Donc on voit là un exemple de croisement des ensembles. Arrivant à la France qui a été évoquée très gentiment - et j'en remercie beaucoup les amis de cette société qui ne sont pas Français mais qui sont tellement des amis de la France et qui ont une culture tellement supérieure à celle de beaucoup de Français -. Pourquoi la France ne forme-t-elle pas immédiatement un ensemble avec l'Italie, l'Espagne, le Portugal et le Maroc, le Maroc servant

cette industrie est fondée sur la mondialisation; elle ignore les frontières et les appartenances ethniques. Cette industrie avait débuté aux alentours de la première guerre mondiale avec une manifestation d'hégémonisme; puis elle a évolué après la deuxième guerre et aux années soixante sous la forme d'un conflit entre les pays producteurs et les pays consommateurs. Ce conflit prit fin lorsque les pays industrialisés et les sociétés qui en dépendent reconnurent les droits des pays producteurs, dont la plupart étaient en voie de développement. Durant cette longue évolution, la mondialisation existait bel et bien, et nous n'avons jamais pensé que l'industrie du pétrole avait une identité. Même au sein de l'OPEC nous traitions les problèmes pétroliers d'un point de vue mondialiste. C'est ce qui nous permit de réaliser des succès aux plans économique, social et politique. Nous avons pu tirer profit des aspects positifs de la mondialisation afin de promouvoir nos économies naissantes.

Vous avez devant vous l'exemple des Emirats Arabes Unis. Ce pays ne disposait pas encore, il y a trente ans, de conditions essentielles à une vie décente, telles que l'électricité, l'eau potable, les routes, l'enseignement, les hopitaux.... Le pétrole constituait 95% du PNB. Trente ans après, nous avons pu changer les fondements de notre économie, et le pétrole ne représente plus que 3% du PNB. Le pétrole est passé du rôle de maître de l'économie à celui de créateur d'autres secteurs de l'économie, par le financement qu'il procure. Nous affichons actuellement l'image d'un pays qui possède les infrastructures les plus modernes dans l'enseignement, la santé et l'économie. L'éducation des filles «bat le record» par rapport à d'autres pays arabes. La femme travaille dans les secteurs économiques publics et privés, miltaires, sécuritaires et autres.

Au Maroc, nous remarquons que Sa Majesté le Roi avait vite saisi les risques que courait l'identité marocaine face à la mondialisation envahissante, ne serait-ce que dans les domaines de l'urbanisation, la vie quotidienne, et même les noms de personnes. C'est ainsi que le souverain a ordonné que soient posées des listes de noms et de patronymes authentiquement marocains pour que les familles puissent les attribuer à leurs nouveaux-nés. Cette initiative devrait être suivie dans d'autres pays arabes.

La mondialisation est un bateau qui prend le large en ces débuts du XXI° siècles. Nous devons choisir sur ce bateau la place qui nous convient. Le monde a été comparé à un village. Il pourra demain être comparé à un immeuble, à force d'être petit par l'effet des moyens de communication. Il nous appartient de choisir l'étage où nous voudrions loger, sachant que chaque étage a ses avantages et ses inconvénients. Aussi, sachant que la

en s'appuyant sur les éléments de cette identité qu'ils ont pu réaliser les performances économiques qu'on leur reconnaît aujourd'hui. Ce qui n'est sans doute pas le cas du continent africain. Dès lors, le problème se pose de savoir comment un peuple qui a une identité donnée, différente du point de vue des valeurs, du point de vue de certaines créations, un peuple qui a une identité différente des pays où est née la modernité occidentale, peut-il faire tout en préservant ses valeurs et son identité, pour s'engager dans la voie de la modernisation qui lui est imposée par les conditions du développement économique mondial et par le développement de la communication électronique.

Ma réponse, je l'ai donnée et je la répète. Je crois que la clé se trouve dans l'éducation. Ce sont les peuples qui ont un certain niveau d'éducation moderne qui peuvent à mon avis continuer à assimiler les apports scientifiques et technologiques, les modes de production et d'organisation venant de l'extérieur, tout en préservant les valeurs profondes de leur culture. Je pense que l'éducation est en définitive la clé de tous les pays qui veulent préserver leur identité, les valeurs sociales humaines que recèlent ces identités, ainsi d'ailleurs que leurs croyances religieuses, spirituelles etc... voilà donc ma réponse à la question de M. Tazi.

13 - Manià Saïd Al-Oteiba

Il est de notre devoir d'adresser nos remerciements à Sa Majesté le Roi Hassan II qui nous fait l'honneur de tirer profit de ses idées à l'occasion de la tenue de nos sessions. Comme nouveau membre de cette illustre institution, je voudrais aussi remercier tous ceux qui ont bien voulu présenter leurs communications et qui nous ont communiqué leur savoir.

Nous autres les musulmans, nous pensons que la mondialisation avait été véhiculée par l'islam depuis des siècles. Cette religion était destinée à tous les hommes quelles que fussent leurs races, leurs couleurs et leurs convictions. L'islam avait posé les règles de cette universalité.

Permettez-moi d'aborder un point qui n'a pas été étudié ici avec toute l'attention qu'il mérite. Il s'agit de l'aspect économique. Celui-ci est la pierre angulaire de toute discussion sur la mondialisation. Le problème économique nous importe beaucoup, que nous soyons des pays riches ou des pays en développement.

Depuis le début de mes responsabilités, dans mon pays, à la tête de l'industrie du pétrole, et pendant plus d'un quart de siècle, j'ai toujours constaté que

cas où l'homme continuerait à se mentir, l'humanité irait de mal en pis. Il est dérisoire, il est même triste, par exemple, que les humains se félicitent de pouvoir communiquer de continent en continent, à *la vitesse de la lumière*, tout en sachant que les informations qu'ils font circuler sont en partie ou en totalité mensongères, ou pour le moins sujettes à caution.

12 - Amadou Mahtar M'Bow

Mon intervention est une réponse à deux questions qui ont été soulevées par mes confrères. L'une est celle de savoir si nous devons continuer ou non à poursuivre nos réflexions, je ne dirais pas immédiatement, mais peut-être à plus ou moins long terme sur les problèmes de la mondialisation. Ma réponse est certainement oui, dans la mesure où le processus de mondialisation est un processus continu, et qu'en conséquence les problèmes qui surgissent actuellement du fait de la mondialisation sont des problèmes qui continueront de se poser, mais peut-être dans des termes différents avec une évolution que nous ne connaissons pas encore.

Mon autre réponse s'adresse à une question posée par M. Tazi, qui semble avoir dit, si je ne me trompe, que l'on n'a pas assez fait ressortir les rapports entre identité et mondialité. Si c'est cela qu'il a dit, je réponds qu'en ce qui me concerne, je me suis efforcé de montrer, d'abord historiquement, ensuite économiquement, comment le processus de mondialisation a été en marche et comment il a fini par poser des problèmes aux identités différentes de celle de la modernité occidentale qui est à la base de la mondialisation. Je pense en effet, que si la mondialisation est un processus continu, l'identité est un fait permanent dans la mesure où c'est l'identité qui permet de distinguer les différentes spécificités qui existent dans le monde, et de distinguer les différents peuples à travers leurs valeurs, leurs créations. Ce qui veut dire qu'avec la révolution des modes de production, avec le développement du commerce mondial, avec la révolution de la communication électronique, des changements se produisent et se produiront davantage dans tous les pays en ce qui concerne l'identité de chaque peuple. La question qui se pose est de savoir si l'on peut à la fois préserver une identité tout en adoptant les méthodes de développement économique et de la modernité occidentale. J'ai dit et je voudrais y insister, que ce problème semble avoir trouvé des solutions, je ne dis pas définitives, mais en tous cas des solutions dans les pays d'Asie du Sud Est qui ont pu adopter les apports de la science et de la technique et les méthodes de production et de gestion hérités de l'Occident sans perdre les éléments essentiels de leur identité. Je dirais même, que c'est

- quant aux politiciens de métier, pour la plupart, ils ont perdu toute crédibilité, de leur propre fait. Il y a même lieu de chercher à savoir, en toute honnêteté intellectuelle, si certains d'entre eux ne visent pas à crétiniser les gens au lieu de vouloir les éclairer ; et la réponse à cette question est sûrement affirmative.

Ceci étant, il devient évident que l'élaboration d'un *statut mondial de l'éducation* est désormais d'une urgente et impérieuse nécessité. Aussi proposé-je qu'un appel en ce sens soit lancé du haut de cette tribune qui voit défiler des penseurs de différentes nationalités, de différentes confessions, et embrassant des horizons cuturels très variés. Il serait éminemment souhaitable que le texte du statut à projeter ne comportât qu'un seul et unique article, ainsi énoncé :

"l'humanité s'engage à combattre le mensonge, par tous les moyens matériels et moraux dont elle dispose".

Vaste programme, s'il en est ! L'action éducative qu'il implique s'étalera sur tout le vingt-et-unième siècle, ou tout le troisième millénaire, selon qu'on se veut optimiste ou pessimiste. Pour nous, les Musulmans, il s'agit du reste d'un programme qu'il nous a été enjoint de réaliser voici quatorze siècles : "Le croyant - le vrai - ne ment pas !" a dit le Prophète. Dans quelle mesure avons-nous traduit dans les faits cette sage prescription ? Il appartient à l'histoire, c'est-à-dire aux historiens sérieux, de répondre à cette question. En tout état de cause, le même constat s'impose partout dans le monde :

- les profits du commerçant sont fonction de son aptitude à moduler le mensonge dans ses slogans publicitaires ;

- le politicien réussit dans la mesure où il sait manipuler l'opinion publique ;

- le journaliste se fait une *renommée* en étant constamment à l'affût du sensationnel sans grand souci de véracité ;

- et, pour comble, il existe maintenant des professionnels du mensonge et du conditionnnement des esprits, soi-disant *experts en communication*. Leur savoir-faire procède, nous dit-on, de connaissances scientifiques d'avant-garde. Ils ont pignon sur rue, et se font conseillers d'hommes d'affaires, et d'hommes politiques sans que personne s'en étonne ni s'en offusque.

Il y a lieu de dire, en résumé, que l'humanité est sur le point de se refuser à elle-même toute crédibilité. Dans le cas où il n'y aurait pas de statut mondial pour l'éducation engageant tous les peuples et toutes les nations, et dans le

11 - Mohamed Chafik

De ce qui a été dit hier après-midi et aujourd'hui même, on peut conclure que la mondialisation s'est déjà frayé son chemin dans le domaine économique, en ce qui concerne notamment les échanges commerciaux et les opérations financières effectuées par l'intermédiaire des banques et des bourses de valeurs. Elle est en passe de faire de même dans le domaine politique, la *démocratisation* servant en l'occurrence de tête chercheuse au grand capital en quête de placements. En apparence tout au moins, la mondialisation n'a pas encore investi totalement le domaine culturel, en raison des particularismes et des résistances linguistiques ou religieuses. Mais, que je sache, à aucun moment il n'a été question, dans les exposés que nous avons écoutés, de la mondialisation, réelle pourtant, de certains grands maux et de certaines maladies graves devenus lot commun à l'ensemble de l'humanité.

Ne serait-il pas opportun de s'interroger si, parallèlement à tout cela, il n'existerait pas un moyen de mondialiser les quelques vertus *cardinales* que la conscience universelle s'efforce encore de cultiver, Dieu merci. Entendons par vertus cardinales les valeurs morales reconnues comme telles par les différentes religions et les différents usages, c'est-à-dire les valeurs morales de base assurant la cohésion de toute vie sociale. De ce point de vue, il semble bien que la nécessité d'une action éducative adéquate ne soit pas discutable. Ne serait-il pas opportun à cet égard de suivre la mondialisation dans sa foulée en donnant à l'éducation un statut qui engagerait l'humanité tout entière ? Le philosophe français Gaston Bachelard disait souvent à ses compatriotes que le statut de l'éducation était plus important que celui de la République. Il devient urgent d'attirer l'attention de la communauté internationale sur l'évidence d'une telle vérité, d'autant plus urgent que, par les temps qui courent, personne ne semble plus éduquer personne :

- les familles ne savent plus à quel saint se vouer pour définir les règles d'une éducation congruente aux exigences de la modernité ;

- l'institution scolaire se voit doublée d'une *école parallèle* bien plus "*efficiente*", à savoir les media utilisateurs des technologies de pointe ;

- les hommes de religion, qui jadis accaparaient le droit d'éduquer, ont été petit à petit discrédités par les agissements des charlatans qu'ils n'ont pu écarter de leurs rangs. Beaucoup d'entre eux se voient aussi disqualifiés par le fait qu'ils s'adonnent à la politique, font de la religion leur cheval de bataille, pratiquent les surenchères, et versent dans la démagogie et le populisme ;

ses répercussions positives et négatives. Ceci peut être un bon commencement pour les travaux de cette session.

A l'exception des communications de nos confrères Jean Bernard et Oliveira, on n'a pas insisté sur chaque élément du sujet séparément, et les communications n'ont pas touché les éventuels effets de la mondialisation dans tel ou tel domaine.

Cela ne veut pas dire que nous voulons des écrits basés sur l'imaginaire ou sur des notions généralisées, mais des études scientifiques fondées sur des données convaincantes.

Je crois qu'il est grand temps qu'on traite chaque élément de ce sujet d'une façon méthodique et approfondie.

Que deviendront, par exemple, les fondements et les valeurs dominantes ? Quel est l'effet de la mondialisation sur la foi, la langue et l'identité culturelle de chaque peuple ? Cette mondialisation détient-elle une arme absolue, destructrice des fondements ? Ou bien les peuples ont-ils des capacités spirituelles et matérielles, potentielles et apparentes qui leur permettent de résister aux tourbillons de la mondialisation ?

Nous aimerions là des interventions traitant de chaque culture, fondées sur les méthodes scientifiques de l'observation, l'induction, la comparaison et l'analyse, non des interventions passionnées fondées sur des données glanées ici et là.

C'est la seule méthode qui nous permettra de connaître les effets de la mondialisation et de les juger éventuellement.

D'autre part, l'intervention de M. Ahmed Kamal Abul- Mȧjd a suscité mon attention. Il a soutenu que la mondialisation est une entreprise en voie de construction. J'en ai déduit qu'il est prématuré de parler des retentissements de la mondialisation, de ses effets sur l'identité, et de les juger.

Si mes déductions sont correctes, j'aurai tendance à dire qu'il est nécessaire et vital de prévoir les résultats des phénomènes généraux qui apparaissent à l'horizon et d'étudier l'étendue de leurs effets.

L'essentiel, comme je l'avais souligné, est que cette étude se fonde sur des données claires, correctes, assorties de vraies comparaisons et d'une mobilisation rationnelle des données disponibles dans le cadre de la méthode scientifique.

riches et les pauvres.

Si ces conditions étaient en voie de réalisation, plus personne ne contestera la mondialisation et son avenir. Mais si ces conditions ne se réalisaient pas, alors, il faudrait craindre un nouveau conflit entre ceux qui tiennent à conserver leurs identités et ceux qui tiennent à imposer la mondialisation à l'instar des conflits entre les tenants de l'hégémonie et ceux qui luttent pour échapper à l'oppression. La colonisation était une illustration éclatante de ces faits.

9 - Abdelhadi Tazi

Nous avons beaucoup appris des communications qui ont été présentées, et je suis plus convaincu qu'auparavant que le thème que Sa Majesté a bien voulu nous soumettre visait au moins à sensibiliser l'opinion ambiante. Nous avons entendu que personne ne pourra arrêter la marche de la mondialisation, et que personne n'aura à craindre d'une éventuelle menace pour son identité du fait de la mondialisation. Tout le monde est d'accord ici sur la nécessité de coexistence et de réconciliation entre identité et mondialisation.

Ce que je ressens est que la mondialisation va de l'avant, sans aucun doute. Je suis convaincu par l'argumentation du doyen G. Vedel au sujet d'une justice mondiale. Je le suis aussi par les propos de M.M. les professeurs J. Bernard et Y. Pouliquen au sujet d'une médecine mondiale. Et je le suis encore par tout ce qui est dit à propos de l'économie.

La confrontation continuera entre les partisans de chaque thèse. Mais s'il nous était donné de rédiger un constat au terme de cette rencontre, nous ne pourrions rien ajouter au fait que la mondialisation est - qu'on le veuille ou non - en train de nous envahir, de pénétrer dans nos maisons et d'accaparer nos familles.

10 - Ahmed Dhubaïb

Nous avons pris du plaisir hier et aujourd'hui à écouter les excellents exposés qui sont certes révélateurs de l'importance du thème de cette session.

J'ai remarqué que nombre d'exposés ont abordé le sujet d'une façon générale et ont retracé son contour sans approfondissement. De plus, ils se réfèrent aux points de départ connus de tous : le phénomène de libéralisation sans contraintes du commerce mondial, l'activité des multinationales, l'hégémonie des nouveaux moyens de communication, la révolution de l'information et

faisait allusion ce matin aux sensibilités qu'éprouvent les Français vis-à-vis de la mondialisation dont ils pensent qu'elle pourrait constituer un danger pour la langue française.

On parle beaucoup du conflit des civilisations et des cultures. Personne ne peut mettre en cause les interactions des civilisations malgré leur nombre. La force des cultures réside dans leurs diversités, leurs pluralités et leurs différences. Personne n'aura l'idée de choisir l'isolement culturel. L'intéraction des civilisations est connue depuis les temps anciens sans qu'on eût besoin de mondialisation. La Grèce, Rome, la Chine, l'Egypte antique, la Syrie, la Perse avaient toutes diffusé leurs savoirs et s'étaient partagé la connaissance. Il n'y avait pas eu de civilisation unique. Même les religions, célestes et non célestes avaient accueilli les diverses pensées et sciences. Ces religions avaient connu des moments forts de coopération malgré des épisodes de conflits.

M. Zafrani nous parlait hier de l'exemple de coopération au Maroc, et dans l'Occident musulman, entre le judaïsme, le christianisme et l'islam.

MM. Al-Abdellaoui et Al-Jirari nous parlaient cet après-midi du rôle des valeurs islamiques dans la conciliation des hommes, tous les hommes.

On avait déjà essayé d'imposer la mondialisation sans réaliser ses conditions, c'est-à-dire que l'on avait essayé de l'imposer en dehors de la coopération et de l'adoption volontaire: les Romains autrefois, Napoléon, Hitler et d'autres plus tard. Ils avaient échoué car ceux qui étaient concernés n'avaient pas le pouvoir de participer à sa réalisation.

Je reviens au point de départ pour répéter que nous sommes devant une crise de concepts qu'il y a lieu de définir. Il faudra définir les conditions de la mondialisation. La première condition consistera à élever le niveau de vie des pays d'Afrique, d'Asie et d'Amérique latine aux plans économique, politique, culturel, par la mondialisation du savoir, des techniques, de la finance, du commerce mondial qui procure des bénéfices au producteur, au travailleur et au consommateur et qui réalise un partenariat dans la production et le bénéfice. La deuxième condition sera la liberté du choix. La mondialisation ne devra pas venir d'en haut. La troisième condition sera la liberté de conserver l'identité culturelle. On n'imposera pas une langue au nom de la francophonie ou l'anglophonie ou la germanophonie dans l'enseignement et la vie politique, à des peuples qui font usage de leurs langues nationales. La quatrième condition consistera à faire disparaître les différences des niveaux de vie. Tous les pays devront oeuvrer pour amoindrir les différences entre les

pendant des siècles. Le socialisme eut plus de chance en matière de théorisation qui avait necessité pourtant plus de deux siècles. Puis vint la révolution scientifique avec Marx et Engels, suivie de la révolution pratique sous Lénine, laquelle fut rapidement sapée par staline. Même le nazisme et le fascisme ont été précédés d'écrits et de discussions philosophiques chez ceux qui ont fait l'apologie de la race supérieure et privilégié la force et la domination.

Sur quelle base philosophique se fonde la mondialisation? Est-ce sur des pratiques, des ambitions fondées sur l'intérêt, le gain, la richesse par le biais d'un marché mondial où les multinationales seraient les maîtres du monde; la mondialisation serait alors la nouvelle civilisation du monde qui secréterait ensuite un ordre économique, puis un ordre politique, culturel, social et tout un ordre de valeurs? Il semble que cette ambition mal fondée. L'activité d'une société, implantée par exemple à New York, et produit aux Philippines ou en Chine pour gagner quelques dollars de plus sur le dos du consommateur, du producteur local et du travailleur local, peut -elle réaliser la mondialisation? Comment des peuples vivant au seuil de la pauvreté peuvent-ils participer à un ordre mondial appelé mondialisation ? Nous pouvons imaginer que ces peuples vivront, isolés, dans une économie pauvre,- une économie pauvre ne pouvant produire une économie mondiale riche - afin de mieux défendre son existence et son identité et se soustraire à l'arriération que la mondialisation produit par l'action pernicieuse des multinationales. La mondialisation devrait donc avoir pour but fondamental de libérer l'homme de la pauvreté et de l'ignorance. L'Afrique se débat actuellement dans un cycle infernal de pauvreté et de guerres. D'autres pays d'Asie et d'Amérique latine vivent dans le besoin. Comment imaginer que ceux-ci ou ceux-là soient des opérateurs actifs de la mondialisation ?

Quant à l'Europe, omniprésente par son passé civilisationnel et ses potentialités économiques, elle va dans une toute autre direction. Elle construit la nouvelle Europe unie. Elle s'enferme dans les frontières continentales et n'accepte de coopérer que dans le cadre de partenariats dans lesquels elle est la première bénéficiaire, aux côtés de petits pays qui ramassent les miettes de ce qui reste du festin européen. Cette Europe-là, qui s'unit aux plans de l'économie et de la monnaie, sera-t-elle partie prenante dans la mondialisation ? Quel sera son rôle à l'extérieur de ses frontières, en Afrique, en Asie, en Amérique latine ? Cette Europe qui s'unit, laissera aux Etats qui la composent la liberté de leurs cultures, leurs ordres politiques, leurs langues, leurs spécificités sociales, leurs valeurs morales. M. Boutaleb

envers ceux des pays les plus pauvres, un effort des industries a été accompli et propose désormais aux pays riches des implants dont le coût approximatif est de mille francs ou un peu plus. Dans les pays émergents le même implant coûte 300 à 400 francs, et dans les pays les plus pauvres l'implant vaut moins de 50 francs.Avant l'accélération des communications, l'acuité des bilans et l'évidente injustice d'une situation permirent cet essai généreux de justice humaine, et probablement cet exemple n'est que l'un parmi d'autres. C'est sans doute l'un des aspects les plus positifs de la mondialisation que d'exposer aux consciences les vérités génantes et de forcer l'humanité à y trouver remède. En fait beaucoup de chemins restent très longs à parcourir, mais nous pensons qu'en médecine la mondialisation diminue d'une façon extraordinaire le temps mis à les parcourir.

8-Abdelkrim Ghallab

Après tout ce que nous avons lu, et ce que nous avons entendu hier et ce matin, nous avons le sentiment que le monde va bientôt connaître un conflit entre la mondialisation et l'identité. Il est prédit à cette mondialisation qu'elle va triompher, si ce n'est déja fait, et qu'elle sera le nouveau cycle de civilisation qui prédominera aux plans économique, culturel, puis politique pour ne pas dire militaire. Ces prophéties ont cours après que le terme «mondialisation" a été utilisé au vu des activités des sociétés multinationales, après la naissance de l'Organisation Mondiale du Commerce et l'élimination des conditions douanières entre les Etats qui entrent en partenariat avec tels ou tels ensembles économiques. Je pense que nous nous trouvons face à une crise de concepts, car la mondialisation dans sa signification nouvelle qui prit pour nom au début des années 90 l'ordre mondial nouveau, avec une connotation économique et commerciale qui est l'essentiel de l'action des multinationales, a changé de cap, et nous y voyons l'action de tel ou tel Etat, ou de tel ou tel ensemble. C'est là une dimension politique. Il est peut-être attendu que l'évolution se fasse vers une dimension culturelle, voire civilisationnelle.

Le concept n'est pas encore défini, et il semble que c'est la pratique qui lui donnera sa définition et ses limites. Aussi, est-il permis, dans l'état actuel des choses, d'évaluer le devenir du monde, et de la modialisation elle-même? Toutes les idéologies qu'a connues le monde ont été précédées de théories philosophiques, économiques et sociales; elles virent le jour au milieu d'un fatras d'idées, d'analyses et de théories. Le libéralisme et le capitalisme sont nés après des considérations philosophiques et scientifiques qui avaient duré

ou qu'ils soient en relation fréquentes avec des esprits de cultures diverses.

Qui ne comprendra que c'est exactement ce qui s'opère au sein de cette Compagnie, et qui ne reconnaîtra que S.M. le roi Hassan II, en la créant, a eu une vue prémonitoire de l'époque ?

Je lui appliquerai volontiers le mot qu'on employa, jadis, pour un grand roi de France, Francois Ier, qui accomplit d'importantes réformes, notamment dans le domaine du droit : *"Notre Sire a de l'avenir dans l'esprit"*

7 - Yves Pouliquen

Monsieur le Professeur Jean Bernard a souligné les disparités de moyens qui caractérisent la médecine des pays riches et celle des pays pauvres. Cette disparité est intolérable. La question qui se pose à nous est la suivante : Est-ce-que la mondialisation est un moyen efficace de lutter contre cette inégalité inacceptable ? Il est sans doute trop tôt pour y répondre. Mais en qualité de membre français du Consilium national d'ophtalmologie, instance mondiale régulatrice du savoir et des soins en ophtalmologie, j'essaierai d'apporter une partielle réponse à cette question.

La mondialisation, par l'extraordinaire réseau de communications qui existe entre les ophtalmologistes du monde, a permis en un temps record - quelques années - d'établir le bilan des besoins et des moyens dans la discipline, d'uniformiser les connaissances, du moins celles qui sont de base et nécessaires, de diffuser les techniques et surtout d'établir les bonnes pratiques. C'est-à-dire définir ce qui convient de faire ou de ne pas faire pour une maladie quelconque quel que soit le patient, quelles que soient son origine, ses conditions. Certes, cela ne suffit pas à détruire les inégalités, et j'aimerais prendre un exemple que vous connaissez tous, celui de la cataracte, c'est la plus fréquente dès cécités acquises et curables, car il en est d'autres qui sont incurables sur la planète. Elle a trouvé dans la chirurgie moderne une solution quasi parfaite en associant un geste chirurgical qui finalement ne vaut pas cher, à un implant cristàllinien qui lui en tous cas valait cher. Il en a résulté, il y a quelques années après l'homologation de cette technique, une situation regroupant deux populations : celles faites de patients qui pouvaient acheter cet implant et celle de patients qui ne le pouvaient pas et qui est de loin la plus nombreuse. On a donc eu une criante indécence dans l'inégalité des situations des patients devant une pratique parfaitement définie, parfaitement établie. Je crois que cette prise de conscience mondialisée a eu tout de même son efficacité. Dans un effort des ophtalmologistes des pays les plus riches

aussi bien dans les pays pauvres que dans les pays riches, que ce soit en France ou en Amérique. Jamais la santé n'a été aussi menacée par le SIDA, les hépatites, la maladie de la vache folle, la maladie d'Alzheimer. Jamais la planète n'a été aussi menacée, notamment par l'effet de serre. Certains pays se sont enrichis, d'autres se sont appauvris. Quant aux individus, ceux qui se sont enrichis sont les riches, et ceux qui se sont appauvris sont les pauvres. En témoigne la statistique de la Banque Mondiale, en 1987 il y avait dans le monde 30% de pauvres qui n'avaient pas le minimum vital, et en 1993 ce chiffre est descendu à 29 %. La différence n'est pas significative. Je pense donc qu'il est très important que le bilan de ce progrès technique qui a été réalisé et de ce phénomène qu'il a entraîné sans même qu'on s'en aperçoive, soit objectif et qu'on commence à prévenir les éventuelles complications.

6- Maurice Druon

A la fin de la séance qu'il m'a été donné de diriger, et après avoir souligné la qualité des communications qui venaient d'être faites et avoir remercié les auteurs d'avoir si exactement respecté le temps de parole, j'ai émis, en guise de conclusion, les remarques suivantes :

La mondialisation est le produit des techniques, qui sont elles-mêmes le fruit des conquêtes des sciences. Vaste réseau de communications informatiques qui entoure a présent la planète, rapidité toujours plus grande des transports, transformation des méthodes de production, globalisation des marchés, des échanges économiques, monétaires et financiers, tous les peuples du monde bénéficient, ou peuvent bénéficier, ou doivent bénéficier de cette mondialisation.

Mais, selon la formule d'un des nôtres qui a voué sa vie à un problème vraiment mondial, celui de l'eau : " Tout progrès technique engendre une catastrophe qui exige un autre progrès technique pour y remédier", la mondialisation menace d'engendrer une catastrophe, morale celle-là : l'uniformisation. Qui dit uniformité dit entropie, qui dit entropie dit situation de mort.

Nous pouvons craindre, que la mondialisation ne provoque une stérilisation de l'inventivité et de l'innovation créatrice. Seuls les échanges nourrissent et stimulent la pensée. Or, on n'échange que des choses différentes. Le maintien des différences est essentiel au mouvement de l'intelligence. La mondialisation, pour n'être pas nocive, commande que le plus grand nombre d'esprits soient instruits de plusieurs langages, nourris de plusieurs cultures,

4 - Robert Ambroggi

Je voudrais simplement traiter une partie ou plutôt un historique de ma réflexion au fil de l'eau. Traiter de mondialisation, c'est traiter de l'humanité organisée depuis dix mille ans par l'eau et autour de l'eau, c'est-à-dire de la civilisation de l'eau dont je vous parle depuis quelques années déjà, et de ses cultures. Quel sera l'avenir, en fait, dans cinquante ans ? Je crois que c'est la question qui se pose à propos de la mondialisation et du devenir dans cinquante ans. Je voudrais simplement, puisque aujourd'hui on a traité de grands nombres et de grands chiffres, faire remarquer que notre humanité, je l'ai déjà dit, a trois millions d'années. Mais, notre humanité organisée autour de l'eau n'a que dix mille ans, et dans ces dix mille années, cette civilisation de l'eau a subi plusieurs révolutions, d'abord la révolution de l'agriculture au début de ces dix mille ans, qui a provoqué une expansion démographique, ensuite au XVII° siècle quand l'agro-industrie a provoqué une seconde transition démographique, enfin maintenant avec cette troisième transition démographique. Le résultat sur l'eau est évident. Jusqu'à présent on a considéré l'eau comme une ressource infinie, bien supérieure à ce dont tous les humains auraient besoin. Depuis 1970 on est obligé de déclarer l'eau épuisable dans l'univers. Et voilà que maintenant, à l'aube du prochain millénaire, apparaît une autre révolution, que j'appellerais, peut-être, une quatrième révolution et qui est la mondialisation.

Je m'en tiendrai là pour l'instant, je compte développer ces idées demain, car je voudrai parler plus spécifiquement du Maroc face à ce grand problème.

5 - Georges Mathé

Comme dans tous les domaines des activités dans lesquelles la science joue un rôle important, la mondialisation n'a pas été un choix de société mondiale, fait par les Nations-Unies ou par quelque autre groupe de penseurs, elle est la conséquence d'un progrès technique, la télécommunication. Avant de se réjouir et de crier au grand bonheur de l'humanité, il faut faire un bilan, et c'est ce premier bilan que Sa Majesté nous demande de faire. Comme par hasard, une dizaine de journaux ont titré cette semaine sur la mondialisation et deux ou trois livres sont sortis. Il faut constater qu'à la lumière des premiers résultats ce n'est pas tellement brillant, jamais l'illétrisme n'a été aussi élevé. On peut aller dans n'importe quel pays du monde, on ne peut voir qu'une seule télévision, la télévision américaine, qui n'est pas très culturelle. Jamais le spectacle n'a été moins culturel. Jamais il n'y a une pauvreté aussi affichée

Pourquoi voulez-vous en parler ? Il est là, il existe et il est seul !

Nous sommes dans une période où l'effondrement de tous les systèmes plus ou moins socialistes sont arrivés à faire qu'au moins en ce qui concerne la production des biens et des richesses, il n'y a plus que le capitalisme. L'expérience a été assez démontrée. Sur le terrain économique, nous constatons que tous les pays capitalistes ne sont ni croissants, ni prospères, mais que tous les pays croissants et prospères sont capitalistes. Sur le terrain des valeurs, nous savons que tous les pays capitalistes ne sont pas démocratiques, mais nous savons qu'au moins tous les pays démocratiques sont capitalistes. Alors, ces évidences sont un peu pénibles pour beaucoup d'entre-nous et pour moi-même qui parle. Mais ça ne sert à rien de pleurer et de combattre les évidences. Alors, le problème est de savoir très exactement comment le capitalisme se comporte à l'échelle mondiale, et comment ce qu'il le rend supportable dans un système où les contrôles étatiques peuvent s'exercer à l'intérieur des nations, il peut être lui-même contrôlé au plan mondial. Contrôlé de deux façons : la première c'est naturellement que les lois du marché ne deviennent pas des lois dictatoriales, aux mains de maîtres de l'économie, et la deuxième, c'est qu'évidement le capitalisme est un système de production, ce n'est pas un système de redistribution en soi; il est la manière la plus féconde que l'on connaisse actuellement pour produire des biens et des richesses. Il ne porte pas en lui-même par ces simples vertus la faculté de les distribuer d'une manière humaine et équitable. Si bien que je crois que les problèmes que pose la mondialisation ne sont pas de savoir si elle se fera ou ne se fera pas, je ne crois pas que n'importe lequel d'entre nous ait une recette pour empêcher un évènement qui n'est pas sûr et dont on ne connaît pas tous les détails, mais qui paraît très sérieusement engagé. Alors, pensons, si vous le voulez bien, à savoir comment on peut équilibrer cet énorme raz-de-marée, comment on peut le maîtriser ? C'est une chose que l'humanité a connue dès ses débuts, à partir du moment où le feu a été dérobé par Prométhée, à partir du moment où la roue a été inventée, ou comme le disait Marx : le moulin à vapeur a remplacé le moulin à bras.

Toutes les fois les sociétés ont été amenées à faire que des transformations dont elles n'étaient ni maîtresses, ni pas consciemment volontaires, finissent par tourner bien. C'est pour cela que je crois que les débats que nous avons engagés sont tout de même très féconds. Pour ma part, j'ai recueilli beaucoup d'avis de sagesse de ceux qui m'ont précedés. Pardonnez-moi d'avoir répondu à une question qui venait d'être posée, mais c'est parce qu'il se trouvait que j'avais, comme vous tous, la réponse disponible !

Cette évolution a élargi les limites géographiques de l'économie de marché et lui a accordé plus de poids. Il m'a paru curieux qu'aucune communication n'ait fait allusion au terme "capitalisme". C'est une observation qu'il y a lieu de souligner. On a parlé de libéralisme, de néo-libéralisme et des facteurs qui les régissent, mais le mot capitalisme n'a jamais été cité , comme si nous avons tous perdu de vue l'essentiel. Loin de moi l'idée de vouloir ramener par cette observation mes collègues aux débats des années soixante ou soixante-dix ou même quatre vingts, mais il demeure qu'au plan scientifique, si nous voulons avancer dans notre approche d'une manière claire, méthodique, il nous faut définir ce qu'est la mondialisation, et pourquoi la mondialisation maintenant.

Ma deuxième observation concerne le contenu de la mondialisation. Beaucoup de ce qui a été écrit durant les dix dernières années ne dépasse pas les aspects relatifs à la communication, à la suprématie des marchés monétaires, ou plus généralement l'économie de marché. Mais le plus important est que la mondialisation porte en son sein un projet de société qui a ses règles et un certain style. En d'autres termes, la mondialisation est porteuse d'une culture sans frontières, mais reste, en réalité, prisonnière de certaines frontières.

Ce projet est actuellement en voie d'instauration dans différents pays appartenant à ce que l'on appelle les pays du sud, grâce à une politique économique, sociale, financière et monétaire définie et mise à niveau avec les pays industrialisés et avancés . Ainsi ce qui est bon pour ces pays l'est aussi pour les autres, et la mondialisation apparaît alors comme un système nouveau et ancien en même temps, mais demeure un système dominant, c'est-à-dire unipolaire. Il accapare le pouvoir de la connaissance, le pouvoir économique et le pouvoir financier. Comment alors faire de la mondialisation un moyen d'évolution dans le cadre des différences et de la pluralité ? J'espère que nous aborderons ces aspects dans les exposés de demain. Je pense que personne ne voudra s'en prendre à la mondialisation ou y voir la source des problèmes que vivent certaines régions. Il y a des efforts de réflexion dans ce sens et je réserve ma pensée à la discussion de demain.

3 - Georges Vedel

Bien que je ne sois chargé par personne de cette mission, je voudrais répondre à une question qui vient d'être posée par l'un de nos confrères qui a dit : pourquoi vous ne parlez pas du capitalisme ? Mais parce que c'est inutile!

ait mondialisation, de l'existence d'une puissance dominante, et qu'en l'absence de celle-ci, il y aura déséquilibre et instabilité. Je doute beaucoup qu'il en soit ainsi, et j'affirme, au contraire, que l'existence de cet Etat dominant exerçant des activités qui ne lui sont octroyées ni par le droit ni par une légitimité morale, consacrera l'échec de la mondialisation, car ici intervient un élément étranger, la mondialisation sera détournée, et ce sera la mondialisation d'une certaine culture ou d'une certaine politique ou d'un certain régime étatique. C'est là une autre affaire.

Le deuxième point concerne l'exposé économique de cet après-midi qui nous a donné une image rose de l'économie mondiale. La question n'est pas aussi simple, car les chiffres entendus soulèvent des dizaines de questions, outre qu'ils sèment souvent la confusion. Bien sûr, le volume du commerce a augmenté, et c'est naturel, mais il est nécessaire de procéder à une étude sur le terrain, assortie de statistiques pour voir à qui profite cette augmentation. Je pense, pour ma part, que cette situation profite en premier lieu aux Etats très avancés qui produisent beaucoup et ont besoin de grands marchés. C'est le cas aussi des multinationales. Je suis avocat et je pratique dans le monde des multinationales. Cela étant, il n'est pas prouvé que la grande masse des consommateurs et des petits producteurs aient profité de manière comptable de cette grande ouverture des marchés.

J'aimerais surtout que l'on soit réservé et que l'on ne présente pas la mondialisation comme une chose accomplie dans toutes ses étapes. J'aimerais dire aussi que l'histoire n'est pas faite par les historiens, elle est le résultat de forces influentes. Certains phénomènes que l'on se représente n'ont pas de lendemain. L'Union européenne connaît des soubresauts et des idées contraires. Il n'est pas vrai que toute activité qui apparait à un moment donné arrivera à son terme.

2- Habib El-Malki

Que voulons-nous dire par mondialisation ? Après avoir écouté attentivement la plupart des exposés, il m'est apparu qu'il y a une certaine confusion entre les différentes approches. Il y a ceux qui considèrent comme fondement de la mondialisation l'aspect culturel, c'est important, bien sûr. Il y a ceux qui donnent la priorité à la dimension économique, financière et commerciale. Il reste qu'on ne pourra pas saisir le sens de la mondialisation sans l'aide de la vision historique. Cette vision est ici essentielle. Je crois que la mondialisation est une étape avancée de l'évolution du système capitaliste.

1- Ahmad Kamal Aboul-Majd

J'avais beaucoup lu au sujet de la mondialisation avant de venir, j'avais aussi l'occasion de méditer sur ce sujet alors que j'assistais au forum économique international a Davos qui a consacré une grande partie de ses travaux à la mondialisation, et j'ai encore l'impression que nous avons tendance à oublier que le phénomène qui nous préoccupe ne s'est pas encore réalisé complètement. Il me semble que la répétition quotidienne par les médias de certains phénomènes occulte l'analyse sereine, scientifique et objective des faits.

La mondialisation ne s'est pas réalisée complètement, contrairement à ce que j'ai pu entendre de certains collègues. Ce qui a été réalisé se ramène à deux choses. La première est l'élimination de beaucoup d'obstacles érigés autrefois devant le flux des capitaux, des marchandises et des services. La deuxième est la conséquence de la révolution qu'a connue la communication. Le temps et l'espace ont été réduits. Le savoir, l'information, l'opinion et l'image arrivent aux quatre coins du monde sans obstacles. Et c'est tout ce qui a été réalisé. Quant aux conséquences possibles, il est tout simplement curieux de voir que les gens en parlent comme si elles étaient déja là.

Je voudrais insister particulièrement sur les effets que ne manqueront pas d'engendrer ces éliminations d'obstacles sur certaines entités qui avaient abrité les hommes pendant des centaines, voire de milliers d'années. J'insiste particulièrement sur la notion d'Etat et ses attributs qui sont le pouvoir, l'espace de commandement, d'inter-actions et de fidélités. L'homme est toujours soumis à l'Etat, auquel il verse de l'argent qu'on appelle impôt, et auquel il doit fidélité parce qu'il doit toujours être prêt à le défendre. Bien sûr qu'il y a eu un certain degré d'érosion de la souveraineté, c'est naturel et c'est logique, c'est la conséquence, entre autres, de la mondialisation, mais c'est la conséquence aussi de l'unipolarité. Par exemple, l'abolition des obstacles traditionnels fait qu'entre ce qui relève du national et ce qui relève de l'international peut s'immiscer une puissance étrangère aux fins d'imposer des situations qui peuvent ébranler la souveraineté interne. Et cela n'est pas forcément dû aux effets de la mondialisation, car celle-ci n'a pas encore établi un système qui lui est propre et qui peut constituer une alternative au système des Nations-Unies. L'érosion de la souveraineté est en partie la conséquence d'un autre phénomène qui est l'hégémonie d'une puissance sur les relations internationales.

Je voudrais maintenant vous faire part de deux observations. D'abord j'exprime ma réserve sur ce qui a été dit ce matin sur la necessité, pour qu'il y

DÉBATS

common moral principles in order to improve the quality of human relationships. To reach this end, their followers must give up all kinds of struggle between missionaries to attract people, reform the individual behaviour which has been deviated by the current of secularism and pursue human dialogue between them. In relation to religions, one main point remains pending which is the necessity to review the prevailing discourse in each religion separately.

For Judaism, Jews should work to close the breach separating them from Christians and Muslims because of the fallacies associated with their relationship with others ; Zionism has badly exploited this very relationship to serve its own interests which have no bearing on the revealed Judaism.

As for Christianity, the crisis originates from the historical struggle between the Church and the State which concluded in a separation of the two antagonists. However, this solution has gradually shifted to an elimination of all religious elements from the course of human evolution ; that is why Christians have to reexamine this formula without abandoning political freedoms. Otherwise, social and political evolution will proceed deprived of the values of love, peace and compassion.

Whereas for Islam, it is a matter of urgency to reform the internal situation of the nation. In this respect, a borderline must be drawn between the true Islam and religious extremism ; the concept of the universality of Islam must be rectified on the basis that it is a human invitation to all people ; jurisprudence must be practised and the doctrine and its fundamentals ought to be renewed in such a manner that would help assimilate urban evolution and accompany the movement of science and techniques ; the values of freedom and democracy must be restored to their convenient place within the Islamic conception ; and the relationships of Muslims with the others should be reexamined within a framework of cordiality and cooperation.

Le principal aspect restera pour longtemps la révision du discours religieux à l'intérieur même de chaque religion.

Dans le judaïsme, il y aura lieu de combler le fossé qui sépare juifs, chrétiens et musulmans, né des nombreuses incompréhensions qui ont jalonné les rapports des juifs avec les autres, et que le sionisme a exploitées ses fins, loin de la religion juive.

La crise au sein de la religion chrétienne remonte au conflit entre l'Eglise et l'Etat. La réconciliation eut lieu par le biais de la séparation des deux parties, mais on remarque que l'évolution de l'homme continue de se faire dans l'exclusion de toute considération religieuse. Aussi, il appartient aux chrétiens de revoir cette dichotomie, sinon, toute évolution politique et sociale se fera en dehors des valeurs de l'amour, et de la charité que prône cette religion.

Pour ce qui est de l'islam, il ya lieu d'abord de remettre en bon ordre ce qui procède de l'islam vrai et ce qui relève de l'extrêmisme en religion. Puis dans un second temps, il faudra présenter l'islam universel, qui est un message adressé à tous les hommes et qui prêche la tolérance. Il appartiendra aux musulmans de faire l'adéquation entre leur religion et l'époque qu'ils vivent, d'assumer les progrès de la technologie, de procéder à la réconciliation de leurs propres valeurs avec celles des autres, en préservant leurs spécificités, dans un esprit de coexistence et de coopération.

GLOBALIZATION, IDENTITY AND THE ROLE OF RELIGIONS

Modern times have been witnessing a succession of interrelated phenomena such as the relativity of the place-time notion as a result of the continuous revolutions in transportation and communication, the disintegration of the pillars of the old world order and the emergence of independent economic entities known as multinationals the capacities of which are bigger than the means of many states.

The shift to universality at the economic level must be joined with an agreement of the partners of this new order on common moral principles deriving their essence from the diversified cultures of these partners. This step is compulsory since the nature of this new order may evolve into a struggle stirred by self-seeking interests which pay no regard to the weaker parties.

Monotheistic religions are charged with a great commission to set these

The prevailing atmosphere of globalization is auspicious to go further in the revival that the various world civilizations have been undergoing since the end of World War II. The world is witnessing now at the time of globalization the meeting of intellectuals and political leaderships as well as social potentialities within international organizations to discuss all the issues which have international dimensions. They show an awareness towards the necessity to establish a world order with the collaboration of all states ; in this order ethics must be the slogan of globalization and the required leadership so as to effect that cooperation among civilizations liable to promote peace, security, human rights, identity, environment as well as social and economic justice.

We should be confident of our capacity to profit from the virtues of civilizational reality at the time of globalization and to surmount its vices, being inspired in this by divine guidance, good deeds and the recommendation of justice and patience.

Ahmed Kamal Aboul Majd

MONDIALISATION, IDENTITE ET RÔLE DES RELIGIONS

Les temps présents nous donnent à observer de nombreux phénomènes associés et simultanés, comme la chute, à la suite de la révolution de la communication, d'obstacles naguère érigés entre les hommes et jalonnant l'espace et le temps, la chute aussi des fondements de l'ordre mondial ancien, et l'apparition d'entités économiques indépendantes des Etats et connues sous l'appellation de sociétés multinationales dont le pouvoir dépasse celui de nombreux Etats.

Le changement vers la mondialisation au plan économique devra s'accompagner d'un consensus des partenaires de l'ordre nouveau sur des fondements moraux communs qui s'inspireraient du pluralisme culturel des partenaires, surtout que la nature de cet ordre pourrait conduire à des conflits commandés par des intérêts individualistes qui mettraient à l'écart des parties moins fortunées.

C'est ici que les religions célestes ont un rôle essentiel à jouer dans la définition de ces fondements moraux communs afin de promouvoir les rapports entre les hommes. Le rôle de ces religions ne sera bénéfique que dans la mesure où cessera la course au prosélytisme, et s'entame un mouvement qui améliore la conduite de l'individu face aux dégâts de la laïcité.

TOWARDS A CIVILIZATIONAL COOPERATION AT THE TIME OF GLOBALIZATION

A lot of writings have been trying to expound the phenomenon of globalization ; they all point to the economic and technological changes that have been taking place. Yet, their speedy rhythm doesnot allow their integration.

The manifestations of globalized economy can be seen at all levels. The market is influenced by its internal mechanisms not by political decisions. Socially speaking, experts notice that the aggravation of poverty has given rise to emigration, asylum, homelessness and the escalation of pressures on the family. At the cultural level, economic hegemony has been trying to standardize human behaviour and culture then subjugate them to the western model.

These changes have aroused many questions which are very telling about the anxieties hovering over globalization. Will these changes lead to equivalent and reciprocal relations among civilizations or will they further hegemony and unequal exchange ? Will societies become freer in controlling their capacities or will they abide by the rules of industrialized countries ? How can we launch dialogue among cultures with unequal partners ? Will this dialogue be led at the level of interests, culture or... ? How will the direction of intiatives and enterprises be, from the strong to the weak party to disarm him and accordingly contain him or vice versa to round off the movement of liberation?

Globalization has great impact on identity and cultural peculiarities. Some views believe in the uniformity of civilization since people make use of the same material attainments. However, interaction between civilizations comprises both the transmission of material entities and the meeting of ideas, so while the first is a matter-of-fact process, the latter takes time and always ends up by the values and systems of the powerful party winning over.

We cannot transcend the rules of civilizational interaction ; attempts at arbitrarily standardizing human life yield but ephemeral success. Hence, many options impose themselves at all levels. Economically speaking, do we need a unique development model or many ? Politically, a unique western model of democracy or many others ? What are the pillars of international legitimacy ? Culturally speaking, should we impose a unique culture or have a multiplicity of cultures ? As for civilization, do we need a clash or cooperation among civilizations ?

équivalentes et réciproques entre les civilisations ou seconderont-ils l'hégémonie et les échanges inégaux ? Les sociétés auront-elles plus de liberté pour contrôler leurs capacités ou se contenteront-elles de se conformer aux règles des pays industrialisés ? Comment peut-on lancer le dialogue entre cultures avec des partenaires inégaux ? Ce dialogue sera-t-il mené au niveau des intérêts, de la culture ou...?

La mondialisation a des effets retentissants sur l'identité et les particularités culturelles. Quelques points de vue supposent que la civilisation est uniforme puisque tout le monde fait appel aux mêmes acquis matériels. Toutefois, l'interaction civilisationnelle comprend la transmission des entités matérielles et l'échange d'idées ; le premier se fait rapidement ; quant au dernier, il prend du temps et finit par imposer les valeurs du plus fort.

On ne peut pas se passer des règles d'interaction civilisationnelle ; les efforts visant à uniformiser la vie humaine d'une façon arbitraire ne peut produire que des succès passagers. D'où, de nombreuses options qui se posent sur tous les niveaux. Economiquement, avons-nous besoin d'un seul modèle de développement ou de plusieurs ? Politiquement, un seul modèle de démocratie ou plusieurs ? Quelles sont les bases de la légitimité internationale? Culturellement, doit-on imposer une seule culture ou avoir une multiplicité de cultures ? Pour ce qui est de la civilisation, a-t-on besoin d'un choc ou d'une coopération entre les différentes civilisations ?

L'atmosphère prédominante de la mondialisation est convenable pour avancer davantage dans le renouveau qui touche les civilisations mondiales depuis la fin de la deuxième guerre mondiale. Le monde assiste à cette époque de la mondialisation à la rencontre d'intellectuels et de références politiques ainsi que les forces vives de la société au sein des organismes internationaux pour traiter des questions qui ont des dimensions internationales. Toutes ces potentialités manifestent une conscience de la nécessité d'ériger un ordre mondial avec la collaboration de tous les pays; la morale dans ce système doit être la devise de la mondialisation pour activer la coopération entre les civilisations, et plus précisément celle qui encouragera la paix, la sécurité, les droits de l'homme, l'identité, l'environnement ainsi que la justice sociale et économique.

On doit être sûr de nos capacités de tirer avantage des vertus de la réalité civilisationnelle à l'époque de la mondialisation et d'éviter ses inconvénients ; pour ce, nos paramètres devront être les préceptes divins, les bonnes oeuvres et la recommandation de la justice et la patience.

The second part discusses the issue of globalization and its eventual orientations, positive or negative. This view is corroborated by the historical facts which prove that civilization collapses whenever it is struck by oppression and spiritual corruption. Then it moves to the interest the Occident shows vis-à-vis Islamic civilization and calls to our attention the reality of Muslims, the revival that they are going through and the necessity to distinguish the sacred from the others and from the purely spiritual heritage which is liable to respond to modern civilization despite all the challenges, on top of which we find the misconception that the typical civilization is that of the Occident and its culture.

The paper infers that the true civilization is the one which is able to cohabit, to dialogue and to derive from the others the essence of survival. No civilizational development is to persist in a positive way unless it is fortified by spiritual values which regulate it according to justice and equity. However, one should not deny the fact that modern western civilization has enabled Man to enjoy his freedom and rights, and effected progress and prosperity. Yet, it remains a unipolar and one-sided civilization in which matter is the source and end and which excludes every religious tendency ; hence, it is doomed to failure, if not collapse and destruction.

Ahmed Sidqi Dajani

VERS UNE COOPERATION CIVILISATIONNELLE A L'EPOQUE DE LA MONDIALISATION

Beaucoup d'encre a coulé pour aborder le phénomène de la mondialisation ; tous les écrits sur ce sujet pensent qu'il est le résultat des changements économiques et technologiques qui ne cessent de se produire, mais leur rythme rapide empêche leur intégration.

On peut faire ressortir les manifestations de l'économie mondialisée sur tous les niveaux. Le marché est influé par ses mécanismes intérieurs plus que par les décisions politiques. Socialement, les experts remarquent que l'augmentation de la pauvreté a donné lieu à l'émigration, l'exil et l'accroissement de pressions sur la famille. Sur le niveau culturel, l'hégémonie économique a beaucoup essayé d'uniformiser le comportement et la culture humains pour les soumettre au modèle occidental.

Ces changements ont suscité beaucoup de questions révélatrices d'inquiètudes qui entourent la mondialisation. Ces changements amèneront-ils à des relations

gardienne des valeurs supérieures pour tous. Elle prêche la tolérance, la communication, les apports mutuels, la continuité grâce à l'accumulation des acquis passés. Les valeurs spirituelles restent le critère de l'humanité de l'homme et font poids à l'invasion des penchants matériels qui sclérosent le coeur, émoussent la sensibilité et empêchent la bonté, la charité et l'amour de l'autre.

Il n'y a pas lieu de nier que la civilisation occidentale a permis à l'homme de jouir de sa liberté et de ses droits, parfois sans limites. Elle lui a procuré le progrès matériel et nombre de loisirs. On pourrait lui reprocher toutefois qu'elle a tendance à vouloir être le modèle universel, qu'elle a rendu l'homme individualiste, et de moins en moins enclin à croire en Dieu son Créateur, croyant plutôt en sa propre puissance que la matière lui a procuré.

CIVILIZATION BETWEEN HEGEMONY AND COMMUNICATION

The paper considers globalization as a cultural and civilizational phenomenon requiring us to take into account the views, values and orientations contained in the various cultures and civilizations. Besides, it tries to set off the Islamic conceptions which refute hegemony and recommend communication. Moreover, it sees that humanity has always evolved towards the best and global attainments.

The communication contains two major parts :

The first one deals with the main issues according to the Islamic point of view :

1 - Starting points which lie in the fact that God has not created Man vainly, but to worship Him, so He assigns him to assume the responsibility to replenish earth.

2 - Pillars to realize this which are faith, benevolent action, upright behaviour; these can be summed up in the word "good" which includes the way people and life should be.

3 - Means to establish civilization on the basis of moderation, cohabitation and tolerance ; that is to say, acquaintance grounded on being cognizant of the essence of existence which lies in diversity and the right of the other to this principle.

4 - Collapse of civilization as a result of despotism, tyranny and corruption, the thing contradicting God's will to replenish earth on benevolent bases.

Abbas Al-Jirari

LA CIVILISATION ENTRE LA VOLONTÉ D'HÉGÉMONISME ET LES VERTUS DE LA COMMUNICATION

L'auteur considère au début de son exposé que la mondialisation est un phénomène culturel, entre autres, de la civilisation actuelle, qui doit tenir compte des autres cultures. Il fait apparaître l'universalité de l'Islam qui a toujours refusé l'hégémonie culturelle et n'a pas pratiqué l'exclusion des autres, mais, tout au contraire, reconnaît la différence et invite aux bons rapports. C'est la seule manière qui permette à l'humanité de progresser et d'améliorer sa condition.

L'exposé comprend deux parties :

La première traite des principales questions du point de vue islamique:

1- postulats : Dieu n'a pas créé l'homme dans l'absurdité, mais à l'effet de croire en son Créateur et de le glorifier. Il lui a accordé, en échange, l'investiture sur terre pour la peupler, la gouverner et tirer profit de ses ressources.

2- les conditions d'atteindre les objectifs : la foi, la bonne action, la bonne conduite. Ce qu'on appelle communément le Bien.

3-Les moyens de bâtir la société civilisée : la modération, la volonté de coexistence, la tolérance. L'existence vraie est celle qui est fondée sur la différence et le droit à cette différence.

4- La décadence et la chute d'une civilisation : la tyrannie, la perversion dominante, la perte des repères porteurs de valeurs transcendantes. Cela est contraire aux lois qui régissent une bonne " gouvernance " de la terre dont l'homme avait été investi.

La deuxième discute, au vu de ce qui précède, de la mondialisation et de ses aspects positifs et négatifs. L'auteur remarque que l'Occident s'intéresse de plus en plus à l'Islam, mais ne doit pas confondre le contenu et les apports de cette religion avec la situation des musulmans qui vivent actuellement une phase transitoire coincée entre un passé recent douloureux et une quête d'avenir qui ne doit pas faire table rase du sacré, et qui devra en même temps s'adapter au monde nouveau. La grande question reste celle-ci : la civilisation occidentale actuelle est-elle vraiment le seul modèle à suivre ?

L'auteur insiste sur le vrai sens d'une civilisation. C'est celle qui est

this human right is an assertion of the cultural peculiarity of each people of the world and a highlighting of the civilizationally characterized identities constituting human identity which is grounded upon the unity of human species and the common traits that God has bestowed upon humanity.

The diversity of identities and the multiplicity of peculiarities donot clash with the materialization of the common interests among the nations within the framework of human cooperation founded on acquaintance and cohabitation. Rather, they underlie elements enriching natural human tendencies towards acquiring the means of progress and prosperity ; competition between civilizations is their stimulus.

Since identity is deeply rooted within the nations' personalities, there is no way to transcend, to dissolve or to melt it in the pot of a unique dominating identity. Not only is this a violation of the laws of the universe and the natural life, but it is also a breach of international law and a threat to world peace, security and stability.

The world order which started to take shape after the end of the cold war has reached its climax by finding a formula subjugating international relations in the fields of trade, economics, science and technology to a world order labelled as globalization. However, the common interests of nations won't be materialized within this order by excluding the national identities and erasing their cultural and civilizational peculiarities.

Keeping the right of cultural diversity presupposes the development of international cooperation in education, science and culture in accordance with the agreements and treaties regulating the work of international and regional organizations. Besides, this right won't be enjoyed at world scale unless the dialogue among religions, cultures and civilizations is encouraged ; this dialogue should deepen the values of understanding and cohabitation and strengthen international cooperation within the existing international and regional organizations which gather all the nations and the followers of religions, cultures and civilizations.

Globalization is not the opposite of identity and won't be its substitute. Yet, it would be the sole human choice if it observes cultural diversity and promotes national identities as well as constructive dialogue among religions and civilizations.

progrès et de prospérité, la concurrence entre civilisations étant leur stimulant.

Puisque l'identité est enracinée dans la nature des peuples, on ne peut pas la transcender ni la détruire ni même la fusionner dans une seule et unique identité dominante ; non seulement ceci porte atteinte à l'essence des choses et révoque les régles de l'univers en doute, mais cela constitue aussi une violation flagrante du droit international et une menace pour la paix, la sécurité et la stabilité mondiales.

L'ordre mondial qui commençait à prendre tournure dès la fin de la guerre froide a finalement trouvé une formule qui soumet les relations internationales dans les domaines du commerce, l'économie, la science et la technologie à un système d'une dimension mondiale : la mondialisation. Toutefois, les intérêts communs des Etats ne se concrétiseraient pas au sein de ce système à travers la suppression des identités nationales ou l'annihilation des particularités culturelles et civilisationnelles.

L'observation du droit à la diversité culturelle présuppose la promotion de la coopération internationale dans l'éducation, la science et la culture conformément aux traités et conventions en cours qui régissent l'action des organisations internationales et régionales. De plus, on ne peut pas jouir de ce droit au niveau mondial si on ne promeut pas le dialogue entre les religions, cultures et civilisations. Ce dialogue doit nécessairement raffermir les valeurs de l'entente et la cohabitation et doit également consolider la coopération internationale au sein des organisations internationales et régionales qui regroupent les peuples et les disciples des religions, cultures et civilisations.

La mondialisation ne s'oppose pas à l'identité et ne sera jamais son substitut, mais elle sera la seule option qui se présente à l'humanité à condition de respecter la diversité culturelle et promouvoir les identités nationales ainsi que le dialogue fructueux entre les religions et les civilisations.

IDENTITY AND GLOBALIZATION FROM THE VIEWPOINT OF THE RIGHT TO CULTURAL DIVERSITY, AND IN THE LIGHT OF THE DIALOGUE OF RELIGIONS AND CIVILIZATIONS

The right to cultural diversity is nowadays one pillar of international law according to the Charter of the United Nations and the agreements regulating the relations of cultural cooperation within the world community. Securing

well-balanced world wherein the status of man regarding creed, thinking and behaviour harmonizes with the movement of the universe and life and doesnot clash with people and the living creatures.

Dialogue among religions is liable to eradicate the causes of war and wrongdoing in order to realize equity, brotherhood and equality. The modern man has triumphed over the dimension of place, so distances between countries and continents have grown shorter ; however, he ought to bridge the gaps between minds and ideas which stand as frontiers preventing mutual understanding and acquaintance, and to establish ties of cooperation to set a new world wherein he can let all these frontiers and malaises fall into oblivion.

Monotheistic religions : religions of values, are able to spread peace and understanding among nations to realize justice and equality among all people, to launch constructive dialogue and to erase the reasons of warfare taking as a starting point the Islamic principle which calls people to come to common terms as voiced by the Koran.

Abdelaziz Bin Othmane Touijri

IDENTITE ET MONDIALISATION, VUES A PARTIR DU DROIT A LA DIVERSITE CULTURELLE, ET A LA LUMIÈRE DU DIALOGUE DES RELIGIONS ET DES CIVILISATIONS

Le droit à la diversité culturelle est devenu l'une des règles du droit international selon la Charte des Nations-Unies et l'arsenal des conventions qui régissent les relations culturelles au sein de la communauté internationale. La garantie de ce droit humain est une confirmation en elle-même de la particularité culturelle de chaque peuple du monde. De même, c'est un raffermissement des identités nationales qui ont des traits portant sur la civilisation et que leur ensemble constitue l'identité humaine fondée sur l'unité de l'espèce humaine et l'unité des traits communs que Dieu a conférés à l'humanité.

La diversité des identités et la multiplicité des particularités ne sont pas en contradiction avec la concrétisation des intérêts communs entre les nations dans le cadre de la coopération humaine basée sur la cohabitation et la connaissance entre les hommes. Cette diversité englobe des éléments qui enrichissent les tendances humaines naturelles à acquérir les moyens du

fondant sur le principe islamique qui appelle les hommes à s'entendre sur les mêmes termes.

THE BASES OF DIALOGUE AMONG RELIGIONS

The bases of the mission of Islam consider humanity as one nation with no difference in races, colours, languages or times ; besides, this religion states that people were born to know and cooperate with each others.

The starting points of Islamic dialogue include :

- The Islamic principle that recommends people to come to common terms ;

- The fact that force and violence have never served the spread of the message of Islam. Rather, this latter has been relying on peaceful invitation to embrace this faith as well as free and dispassionate dialogue ;

- The principle of keeping religion all along with the preservation of progeny ;
- The fact that divine laws, religious sermons and scientific studies have agreed that the essence of man is the same and cannot be distinguished one from the other except by learning, religious piety and intellectual tolerance ;

Hence, humanity is one cohesive whole even if their colour or race differs one from the other.

Since the divine laws are the source of all values and moral principles, they stress the necessity to preserve, not to disturb, peace. Moreover, they call to set to work in order not to segregate people, but to unite them through solidarity and cohabitation under the auspices of peace and stability with a view to consolidate love and brotherly ties. In addition, these laws put emphasis on cooperation as one of the main moral principles since it is one pillar for the continuation of human life and for the realization of prosperity to all people.

The three monotheistic religions were revealed in a gradual fashion and in accordance with the evolution of the way of thinking to fit human intellectual capacities. For this reason, people are urged to come to common terms in order to unite their races, colours, countries and civilizational origins. Divine religions meet at one Creator and at the same holy message brought by the revelation at gradual stages.

The core of the monotheistic religions is the calling to direct human succession on earth to the extent that will enable humanity to establish a

scientifiques acceptent que l'essence de l'homme est la même et on ne peut distinguer un homme d'un autre que par la piété religieuse et la tolérance intellectuelle ;

Par ailleurs, l'humanité constitue une seule entité cohésive malgré les différences de races et de couleurs.

Puisque les religions révélées sont des sources d'inspiration pour les valeurs et les principes moraux, elles soulignent la nécessité de préserver la paix, non de la perturber. D'ailleurs, elles font appel aux hommes pour l'unification des peuples à travers la solidarité et la cohabitation dans la paix et la stabilité en vue de consolider la cohésion fraternelle. En outre, ces religions accentuent la coopération comme étant le noyau des principes moraux puisqu'elle est impérative pour la continuation de la vie humaine et pour la réalisation de la prospérité pour tous les peuples.

Les trois religions furent révélées parallélement à l'évolution du niveau de pensée pour s'adapter aux capacités intellectuelles de l'homme ; c'est pour cette raison que les gens sont encouragés à s'entendre sur les mêmes termes pour s'unir au-delà de leurs races, leurs couleurs, leurs pays et leurs appartenances civilisationnelles. Les religions révélées remontent à un seul Créateur et au même message sacré apporté par la révélation par intervalles.

L'essentiel des religions révélées réside dans l'invitation à orienter la succession de l'homme sur terre dans la mesure où l'humanité peut bâtir un monde bien équilibré où l'attitude de l'homme envers la foi, la pensée et le comportement s'harmonise avec le mouvement de l'univers et ne se trouve pas en conflit avec les hommes et les êtres vivants.

Le dialogue entre civilisations est susceptible d'extirper les causes de guerre et d'injustice pour réaliser l'équité, la fraternité et l'égalité. L'homme moderne a vaincu sur la dimension géographique ; alors, les distances entre les pays et les continents ont été raccourcies. Cependant, il doit aussi alléger les tensions entre les esprits et les idées qui empêchent l'entente et la connaissance mutuelles. De même, il doit établir des relations de coopération pour bâtir un nouveau monde d'où il peut évacuer les frontières et les malaises.

Les religions révélées qui sont des religions de valeurs sont capables de répandre la paix et l'entente entre les nations afin de réaliser la justice et l'égalité parmi les peuples ; elles sont capables également de lancer un dialogue fructueux entre elles et d'extirper les raisons d'injustice tout en se

Co-operation And Development run the affairs of globalization, arousing the interest of countries at times and threatening them at other times to wholly adopt it since it is, according to them, the inevitable choice to realize their global development ; otherwise, they will be doomed to backwardness.

This is as a whole the American message for the adoption of globalization. A counter message is promoted by Europe - particularly France - to withstand the spread of globalization.

Hence, a cold war is waged between the supporters of complete globalization and its opponents who label this phenomemon as reckless or savage and try to save identity from its dangers.

Anxieties over identity are not restricted to the European Union ; other areas of the world cling to their identities and donot accept that they are dissolved by globalization, among which we find areas that have experienced globalization and started dreading its results.

The paper concludes by calling to a world order wherein globalization and identity become complementary so that this world grows unique in the light of the rich diversity of civilizations and cultures ; besides, the individual in this world should not be a reiterated copy and humanity shouldnot lose the convenience of the diversity of its complexions and the difference in its taste, colour and way of thinking and living.

Idriss Alaoui Abdellaoui

LES BASES DU DIALOGUE ENTRE LES RELIGIONS

L'Islam considère l'humanité comme une seule nation qui ne tient aucun compte de la couleur, la race, la langue ou le temps ; cette religion affirme que tous les gens sont nés pour se connaître et coopérer entre eux-mêmes.

Les postulats du dialogue islamique englobent :

- Le principe islamique engageant les hommes à s'entendre ;

- L'Islam n'a jamais eu recours à la force et la violence pour faire valoir son message. Au contraire, il a privilégié le dialogue et l'invitation pacifique pour que les gens l'embrassent de bon gré ;

- Le principe de préserver la religion en même temps que la progéniture ;

- Le fait que les religions révélées, les sermons religieux et les études

particulier la France - pour confronter l'étendue de la mondialisation.

De là, une guerre froide est déclarée entre les partisans de la mondialisation globale et ses détracteurs qui lui donnent l'étiquette de sauvagerie ; essayant ainsi de mettre l'identité à l'abri des dangers de ce phénomène.

Les inquiétudes à propos de l'identité ne se limitent pas à l'Union Européenne; d'autres régions du globe s'attachent à leurs identités et n'acceptent pas qu'elles soient dissoutes par l'effet de la mondialisation ; quelques unes de ces régions ont éprouvé ce processus, mais elles commencent à appréhender ses répercussions.

La communication recommande la nécessité d'établir un ordre mondial où la mondialisation et l'identité se complètent pour que le monde soit unique dans le contexte de la diversité qui enrichit les civilisations et les cultures. En outre, l'individu dans ce monde ne doit pas être une copie reproduite ; de même, l'humanité ne doit pas perdre la multiplicité de ses teints et la diversité de ses goûts ainsi que ses modes de vie et de pensée.

NECESSITY OF A HARMONIZATION BETWEEN GLOBALIZATION AND IDENTITY FOR A UNIQUE AND DIVERSIFIED WORLD

As an introduction, the communication defines globalization and traces its evolution till it dominates the whole world. Politics, economics, communication, science, culture and intellectual property are fields that have been globalized ; we can add to this ethics, values, ways of living and modes of thinking. Thus, globalization is conceived of as an octopus spreading its arms to every field, absorbing and swallowing everything.

The paper makes a hint at the advent of globalization as a historical phenomenon and reviews the events that have been occurring on the international scene since the 8O's ; These succeeding events have evolved globalization which has become the basis of the new world order. Praising this order in the wake of the Gulf War, the United States urged the world to give it the form of its own social, political, economic and cultural system.

Globalization has acquired many attainments in the fields of politics, economics, communication, science and culture. Yet, it endangers identity and cultural peculiarities. International organizations such as the World Bank, the International Monetary Fund and the Organization for Economic

Yet, a lot of imagination and romanticism accompany the view over this universal post-materialistic civilization. To go out of poetry to realism, there are probably good grounds for finding in the sources of the khaldounian anthropology a certain rationality, most certainly for easing and moderating, which considers that universality has already started with an old urbanity where the political and cultural identity in all its varieties and universality which unites the human race can harmonize with each other as conceived by the Islamic thought.

Abdelhadi Boutaleb

NECESSITE D'UNE COMPLEMENTARITE DE LA MONDIALISATION ET DE L'IDENTITE POUR QUE LE MONDE RESTE UN ET PLURIEL

La communication définit dans son introduction le concept de la mondialisation et suit son évolution vers la domination du monde entier. Comme elle touche plusieurs domaines : la politique, l'économie, l'information, la science, la culture, la propriété intellectuelle et même la morale, les modes de vie et de pensée, la mondialisation est considérée comme un poulpe qui tend ses bras dans toutes les directions pour tout avaler.

L'avénement de la mondialisation est un phénomène historique ; le cours des événements dès les années 80 a fait de ce processus l'essence du nouvel ordre mondial. Après la guerre du Golfe, les Etats-Unis ont longuement incité les pays du monde à établir cet ordre suivant leur propre système politique, social, économique et culturel.

Certes, la mondialisation a enregistré beaucoup d'acquis dans les domaines de la politique, l'économie, l'information, la science et la culture, mais elle demeure une menace pour l'identité et les particularités culturelles. Précisons que ce sont les organisations internationales comme la Banque mondiale, le Fonds monétaire international et l'Organisation de coopération et de développement économique qui tiennent les rênes de la mondialisation soit en suscitant l'intérêt des pays ou en les contraignant de l'adopter puisqu'elle est - selon ces organismes - l'unique choix qui permettrait à ces pays de réaliser le développement global et de ne pas manquer au progrès.

Ceci est en gros le message américain recommandant l'adoption de la mondialisation. Face à ce message, on trouve celui promu par l'Europe - en

from Toledo, Palermo, Padua and the schools of the south of France). It was this humanism gathering civilizations which paved the way towards universality. Besides, this notion, though apparently contradicted by the clash of civilizations, has been reconstructed in a new synthesis. Such was the case with the rise of an oriental Roman empire in Byzantium where Christian spirituality coming from the orient, the Byzantine Greek culture and the Roman social organization merged into a civilizational identity rich in components.

The instance of the Islamic civilization melting the various heritages (Arab, Persian, Berber, Turkish, Greek) is an illustration of the universality where the encounters following after clashes have yielded a synthesis enriching the former identity.

In order to take the most significant example in history which is the struggles and the encounters between the Occident and the Islamic Orient, there is every reason for reviewing the few theses forwarded by the philosophers of history. As for these latters, it is the triumphant and dominating occidental civilization which is elevated to the rank of world civilization. This universality devotes to the dominated civilizations but a very small margin of participation.

As for Islam versus the universalizing Occident, Toynbee, in his book entitled as *"civilization put to the test"*, thinks that the resistance of Islam is due either to archaistic "Zealotry" or "herodism" the destroyer of identity.

This simplifying thesis doesnot reproduce reality, mainly because the new encounter of nations during this post-colonial era has changed both the mentalities and the processes of globalization which are nowadays founded upon dialogue more than balances of powers.

Moreover, the present economic order which is increasingly chaotic will require worldwide reviews where the human and the social aspects will get over the unrestrained power of the capital.

This very philosophy of history which forsees the break of a post-materialistic era undertakes to give heed to the great spiritual systems, namely Islam and Christianity.

Here, the potentialities of Islam are a matter of fact ; its unique principles extend to a social philosophy where the attainment of human dignity amidst the multiplicity of races and civilizations is the ultimate end of any political, economic, technical and scientific thinking or action.

Pour ce qui est de l'Islam face à l'Occident mondialisateur, Toynbee, dans son livre intitulé *"La Civilisation à l'épreuve"* , considère que la résistance de l'Islam se fait ou par "zélotisme" archaïsant ou par "hérodisme" destructeur d'identité.

Cette thèse simplificatrice ne restitue pas la réalité, essentiellement parce que la nouvelle rencontre des nations dans cette période post-coloniale a changé et les mentalités et les procédés de mondialisation, basés aujourd'hui beaucoup plus sur la concertation que sur les rapports de forces.

Par ailleurs, l'ordre économique actuel, de plus en plus chaotique, nécessitera des révisions mondialisantes où l'humain, le social reprendront le desssus sur le pouvoir effréné du capital.

Cette même philosophie de l'histoire qui prévoit la naissance d'une ère postmatérialiste s'oblige à prêter attention aux grands systèmes spirituels, et particulièrement à l'Islam et au Christianisme.

Ici, les potentialités de l'Islam sont évidentes. Ses principes unicitaires se prolongent dans une philosophie sociale où la réalisation de la dignité des hommes dans la multiplicité des races et des civilisations est la fin de toute pensée ou action politique, économique, technique et scientifique.

Mais beaucoup d'imagination et de romantisme accompagnent la vision sur cette civilisation universelle post-matérialiste. Et pour sortir de la poésie au réalisme, il y a peut-être lieu de retrouver dans les sources de l'anthropologie Khaldounienne une certaine rationalité, certes à assouplir et à nuancer, qui considère que la mondialité a déjà commencé, avec une vieille urbanité où l'identité politique et culturelle dans ses diversités, et l'universalité qui fait l'unité de la race adamique, peuvent s'harmoniser comme le conçoit la pensée musulmane.

UNIVERSALITY FROM THE STRUGGLES TO THE ENCOUNTERS OF CIVILIZATIONS

Ibn Khladoun stated the permanent attainments of universal civilization in urbanity, technology and science. Every single civilization has taken part in it, according to him.

Impregnated with religious humanism, Muslim thinkers have greatly contributed to the development of humanism in Europe through intercultural exchanges (translations of Greek and Arabic texts of wisdom and science

choice but to tread its path ; that is why the enterprises of globalization were thwarted in the developing countries.

Thus, some rules should be laid down to purify globalization and accordingly make it an invevitable choice for the developing countries if they want to surmount their difficulties and rebuild their economies. Besides, to confront the internal and external challenges, an economic margin should be left to settle problems and to integrate within the process of globalization.

Abdelmajid Meziane

LA MONDIALITE DEPUIS LES LUTTES JUSQU'AUX RENCONTRES ENTRE CIVILISATIONS

Ibn Khaldoun nous énonce les acquis permanents de la civilisation universelle dans l'urbanité, les techniques et les sciences. D'après lui, chaque civilisation particulière y a participé.

Les penseurs musulmans imprégnés par un humanisme religieux ont beaucoup contribué au développement de l'humanisme en Europe par les échanges interculturels à travers les traductions des textes de sagesse et de sciences grecques et arabes depuis Tolède, Palerme, Padoue et les écoles du sud de la France. C'est cet humanisme intercivilisationnel qui a préparé le chemin à l'universalité. Aussi, cette universalité, bien qu'apparemment contredite par le choc entre civilisations, se trouve généralement reconstituée en une synthèse nouvelle. Tel fut le cas de la naissance d'un empire romain oriental à Byzance, où la spiritualité chrétienne venant de l'Orient, la culture grecque byzantine et l'organisation sociale romaine se fondent en une identité civilisationnelle riche en composantes.

Le cas de la civilisation musulmane brassant les héritages multiples arabes, persans, berbères, turcs et grecs offre aussi un exemple d'universalité où les rencontres succédant aux chocs, créent une synthèse enrichissant l'identité première.

Pour prendre l'exemple le plus significatif dans l'histoire qui est celui des luttes et des rencontres entre l'Occident et l'Orient musulmans, il y a lieu de passer en revue les quelques thèses énoncées par les philosophes de l'histoire. Pour ces derniers, c'est la civilisation occidentale triomphante et dominatrice qui s'érige au rang de civilisation mondiale. Cette mondialité ne laisse aux civilisations dominées qu'une marge dérisoire de participation.

THE VIRTUES AND VICES OF GLOBALIZATION

Globalization has various definitions and conceptions ; nearly all of them agree that it is a new economic trend the first stage of which started in the beginning of the Industrial Revolution and the increasing production that it has achieved to the detriment of colonies. Yet the attainment of the second stage depends on the liberation of world trade and worldwide competition relying on technological progress and its introduction in all fields. Besides, information and communication revolution will have a say in the growth of the world capital. Hence, there are clamorous voices for the liberation of information technology to let appear its effects on world trade.

We can quote the goals of the GATT as virtues of globalization namely, reducing custom duties, promoting competition between the states and multinationals, fighting against the practice of dumping goods on the markets, widening the scope of world trade to include services and to crown it all by establishing the World Trade Organization.

The results of these measures have become concrete when the contribution of trade in the gross national product of the developing countries increases sharply. This has enabled them to increasingly integrate in the world financing. Moreover, the flow of capitals has become variegated as a result of the liberation of markets, the diversification of assets and the internationalization of commercial transactions.

Though, developing countries are called upon to stand firm regarding the challenges brought about by globalization ; they should devise a propitious field for the industry of services, promote the necessary investments in information modern technology and update the education systems to be consistent with the information era and to benefit from the revolution of the services and the Internet.

However, there are voices finding globalization objectionable for it incites the national state to relinquish the prerogatives of management and direction. Consequently, the ties linking the national identity to the productive domain of the state have been severed and the social crisis has become acute in most of the western countries despite the signs of development and relief. In addition, the modes of production have grown into a unique open and liberal system in which competition is the sole mechanism regulating the market.

Other attitudes strongly warn against globalization and consider it as a dreadful revolution sweeping everything in its way and the states have no

important dans le développement du capital mondial ; c'est pour cela qu'on réclame à grands cris la nécessité de libérer la technologie de l'information pour voir ses effets sur le commerce international.

On peut citer les objectifs qu'a fixés le GATT parmi les avantages de la mondialisation, notamment la réduction des tarifs douaniers, la promotion de la concurrence entre les Etats et les multinationales, la lutte contre la pratique du dumping, l'élargissement de la base du commerce international pour englober les services et - pour couronner le tout - l'établissement de l'Organisation Mondiale de Commerce. Les effets de ces mesures sont devenus manifestes quand l'apport du commerce dans le produit national brut des pays en voie de développement s'est accru rapidement ; ceci leur a permis de s'intégrer petit à petit dans le financement mondial. En outre, le flux des capitaux a acquis de nouvelles sources suite à la libération des marchés, la diversification des actifs et l'internationalisation des opérations commerciales.

Cependant, les pays en voie de développement sont invités à tenir bon face aux défis de la mondialisation ; ils doivent préparer un environnement propice pour l'industrie de services, activer les investissements nécessaires dans la technologie moderne de l'information et mettre à jour les systèmes éducatifs afin de pouvoir se remettre au courant de l'ère d'information et bénéficier de la révolution de services et l'Internet.

La mondialisation a provoqué beaucoup de désapprobation car elle pousse l'Etat national à renoncer aux prérogatives de direction et d'orientation. Par conséquent, les rapports qui lient l'identité nationale au domaine productif de l'Etat se trouvent coupés et la crise sociale s'est aggravée dans la plupart des pays d'Ouest malgrés les signes d'épanouissement. En outre, les multiples modes de production ont cédé la place à un seul système libéral et ouvert où la concurrence est le seul régulateur du marché.

D'autres voix s'élèvent très fortement contre la mondialisation vu qu'elle est une révolution horrible qui propage tous les domaines ; d'où la mondialisation a essuyé des déboires dans les pays en voie de développement.

Ainsi, on doit établir des réglements susceptibles de purifier le processus de la mondialisation pour qu'il soit le seul choix devant les pays en voie de développement. Par ailleurs, pour confronter les défis extérieurs et intérieurs, on doit laisser à part une marge économique pour la résolution des problèmes et pour l'intégration au sein de ce processus.

cultural life through Europeanization and Occidentalism. Nowadays, a new version of modernization has emerged : globalization ; this process discards every moral or human culture excluding any possibility to meet under the auspices of objective dialogue. Globalization doesnot carry any cultural identity since it doesnot promote any creed or moral philosophy. Rather, it is the mouthpiece of an inflated liberalism with an economic tendency to freely conquer international markets through highly sophisticated technology and multinationals.

Economic globalization, according to some researchers, is characterized by unequal competition, an increasingly restricted intervention of the state in directing economy, the exclusion of the national culture and language and their substitution for the culture of the economic pole, and the severance of all relations between the intellectual and the direct experimentation of his work through the standardization of his response to knowledge.

Globalizing industry, technology and communication is a natural process that can be realized since it has bearings on the common side of humanity : knowledge, materiality, while moral sides including language, creed, taste and heritage are culture-proper and are expressed by the various cultural identities.

Fortifying cultural identities cannot happen haphazardly ; we should deepen their content ; follow progress in technology and communication to protect them and expand their enlightenment ; devise global cultural policies corresponding to and integrating development policies ; and promote the objective spirit which refutes all extremist trends.

Mohamed Al-Habib Belkhodja

LES ASPECTS POSITIFS ET NEGATIFS DE LA MONDIALISATION

De nombreuses définitions tombent d'accord sur le fait que la mondialisation est une nouvelle tendance économique qui a entamé sa première phase au lendemain de la révolution industrielle et ses exploits réalisés au niveau de la producion au détriment des colonies. Toutefois, le commencement de la deuxième phase dépend en majeure partie de la libération du commerce international et de la concurrence à l'échelle mondiale tout en intégrant les acquis du progrès technologique dans tous les domaines. De plus, la révolution du domaine de l'information et de la communication jouera un rôle

culture nationales et leur remplacement par celles du pôle économique ainsi que la rupture de toute relation entre l'intellectuel et l'expérimentation directe de son oeuvre par l'uniformisation de ses réactions à la connaissance.

La mondialisation de l'industrie, de la technologie et de la communication est un processus réalisable de nature puisqu'elle touche le côté commun chez l'humanité : le savoir et la matérialité. Quant aux aspects moraux qui comportent la langue, les credos, les goûts et le patrimoine, ceux-ci font partie de la culture et sont exprimés par les diverses identités culturelles.

L'affermissement des identités culturelles ne peut se faire au petit bonheur ; on doit approfondir leurs contenus ; suivre le progrès de la technologie et la communication en vue de les protéger et étendre leur rayonnement ; tracer des politiques culturelles globales ainsi que promouvoir l'esprit objectif qui réfute toutes les propensions extrémistes.

WHAT IS THE FUTURE VISION OF IDENTITY FACING THE CHALLENGES OF GLOBALIZATION ?

The issue of national or cultural identity comes about as a result of the changes that have been occurring in all societies ; philosophers have devoted a lot of studies to this issue, forwarded many definitions and dealt with its constituents. We can come up from this accumulated philosophical thinking with two main inferences.

First, the individual can assert its identity only through his interaction with the others within social life. Second, the wills of individuals constitute a society having a distinct social identity, and through their interaction via knowledge and creativity, culture emerges and includes taste, behaviour and beliefs of the society ; these constituents are then passed on to the succeeding generations.

Religion is the everlasting element in the constituents of social identity since the elements of race and language can be dissolved while responding to religion. Studying the world civilizations, Toynbee noticed that some civilizations have survived because of religion and its effectiveness in forming the social identity and integrating other cultures, but preserving at the same time the peculiarities of these civilizations and securing the cohesion of its organic structure.

Reality exerts a lot of pressions on identity ; Europe has been trying to incite the Arab Islamic identity to integrate the European thinking, social and

Mohamed Kettani

QUELLE VISION D'AVENIR DE L'IDENTITE FACE AUX DEFIS DE LA MONDIALISATION ?

La question de l'identité culturelle ou nationale s'est imposée suite aux changements qu'ont subis toutes les sociétés ; les philosophes ont consacré une grande partie de leur pensée à étudier cette question et faire ressortir ses définitions et ses constituants. On peut déduire de ce cumul de la pensée philosophique les deux points suivants :

Primo, l'individu ne peut affirmer son identité qu'à travers l'interaction avec les autres dans le contexte de la vie sociale. Secundo, les volontés des individus créent une société avec une identité sociale distincte ; ainsi à travers leur interaction via la connaissance et la créativité, la culture commence à prendre forme et englobe le goût, le comportement et les credos de la société ; ces constituants sont transmis ensuite aux générations qui viennent.

La religion est l'élément le plus durable des constituants de l'identité sociale puisque les éléments de la race et de la langue peuvent être facilement transcendés lors de toute réponse à la religion. En effet, quand Toynbee étudiait les civilisations du monde, il a découvert que certaines d'elles ont pu survivre grâce à la religion ; c'est-à-dire, la religion contribue efficacement à la constitution de l'identité sociale et l'intégration d'autres cultures tout en conservant les particularités de ces civilisations et en assurant la cohésion de leur structure organique.

Toutefois, la réalité exerce beaucoup de pressions sur l'identité ; l'Europe s'est longuement efforcée d'inciter le monde arabo-musulman à intégrer, via l'européanisation et l'occidentalisme, le modèle européen dans la pensée ainsi que la vie sociale et culturelle. De nos jours, une nouvelle version de la modernité a fait son apparition : la mondialisation. Ce phénomène se montre indifférent à toute culture qui a des tendances morales ou humaines ; ainsi, il réduit à néant toute possibilité de confrontation dans le cadre du dialogue fructueux. La mondialisation ne porte ainsi aucune identité, ni aucune philosophie morale. A vrai dire, c'est l'illustration même d'un système libéral marqué par une conquête sans merci des marchés internationaux grâce à la technologie de pointe et les multinationales.

Certains chercheurs voient que la mondialisation de l'économie est caractérisée par une inégalité de concurrence, une intervention de plus en plus limitée de l'Etat dans l'orientation de l'économie, l'exclusion de la langue et la

September 10th 1777 ; this declaration prohibited the European kingdoms to enslave aged people, women and children ; this was in accordance with our peculiarity stipulated by the precepts of Islam. At the same time, this declaration urged Morocco to remain open to the world community.

The paper alludes to another instance of clinging to one's identity and being open to the others ; when some European merchants violated Moroccan laws, King Abdurahman strongly disapproved of this practice on February 2nd, 1882 and stressed the necessity to observe Moroccan legislation. Yet, should we now amidst the phenomenon of globalization refuse whoever addressing us in a different language than ours ?

In 1983, the Academy of the Kingdom of Morocco dealt with a theme of a paramount importance and relevant to our present topic which is "Diplomatic Sovereignty". All the communications agreed then on the necessity to relinquish some national obligations to serve an international economic cooperation ; that is to say, since the world forms one single group, every nation should consent to adjust itself to changes, though there is an everyday struggle between globalization and identity.

The author thinks that many regional and international organizations such as the Arab League, the Organization of Non-aligned Countries, the Organization of Islamic Conference... have emerged as a reaction against the attempt of spoliation deemed as an assault on their entity and integrity.

On Thursday April 24th, 1997, President Boris Eltsin of Russia and his chinese counterpart President Gian Zemin signed a joint declaration recommending the setting up of an order on multipolar bases and free of hegemony ; this declaration implied that globalization strives to contain and annihilate others.

Concerning the title of this paper, the author sees that there are two groups of thinkers. The first group firmly thinks that globalization is coming for sure and we should lay down common global ethics, while the second one, practical and optimistic, is favourable to the cohabitation of identity and globalization ; Japan, China and Korea are eloquent examples of this cohabitation as they continually translate most of the scientific works so as to catch up with the rhythm of world progress.

To avoid any eventual clash between the two, globalization should have regard for identity while this latter should acknowledge the effectiveness of cooperation within the framework of globalization.

L'auteur pense que plusieurs organisations régionales et internationales telles que : la Ligue arabe, l'Organisation des Etats Non-alignés, l'Organisation de la Conférence Islamique... ont vu le jour pour réagir contre les tentatives de spoliation visant leur entité et intégrité.

Le Président russe Boris Eltsin et son homologue chinois Gian Zemin ont conjointement signé le 24 avril 1997 une déclaration faisant appel à l'établissement d'un ordre multipolaire, loin de toute hégémonie. Cela implique que la mondialisation s'efforce de contenir les autres et les annihiler.

Concernant le titre de cette communication, l'auteur trouve qu'il y a deux groupes de penseurs ; l'un a une conviction ferme que l'avènement de la mondialisation est inéluctable et nous devons faire ressortir des principes moraux planétaires. Quant au deuxième groupe qui est réaliste et optimiste, il s'exprime favorablement pour une cohabitation entre l'identité et la mondialisation ; le Japon, la Chine et la Corée servent de bons modèles pour cette cohabitation. Ces pays ne cessent de traduire les oeuvres scientifiques pour se remettre au courant du progrès mondial.

Pour éviter toute éventualité de conflit, la mondialisation doit respecter les identités, tandis que cette dernière doit reconnaître l'efficacité de coopérer dans le cadre de la mondialisation.

CAN GLOBALIZATION DISSOLVE IDENTITY ?

First of all, the paper discusses the phenomena Morocco underwent forty years ago, but have now vanished : Arab time, the Moslem calendar, the national costume... At that time, the state was unaware of the repercussions of this "conquest".

The last decision that His Majesty King Hassan II has taken as regards this universality concerns the United Nations Convention on Children's Rights ; His majesty has entered the reservation of Morocco in respect of the right of the child to choose his own religion.

The theme of globalization has been the preoccupation of our predecessors as they treated it at all levels and under different headings such as "orginality and modernity".

Throughout its history, Morocco has been vigilant about clinging to its identity grounded on the Arabic language and Islam ; to illustrate this, the paper quotes Meknes Declaration that King Mohamed III issued on

Abdelhadi Tazi

LA MONDIALISATION POURRA-T-ELLE DÉTRUIRE LES IDENTITES ?

La communication commence par faire mention des phénomènes que le Maroc a vécus il y a quarante ans, notamment l'heure arabe, le calendrier musulman, le costume national... A cette époque-là, l'Etat était inconscient des retentissemets de cette "conquête".

La dernière décision que Sa Majesté le Roi Hassan II a prise concernant cette mondialité touchait la Convention des Nations Unies pour les Droits de l'Enfant ; Sa Majesté apportait les réserves du Maroc à l'article stipulant le respect du droit de l'enfant de choisir la religion qui lui plaît.

Le thème de la mondialisation a beaucoup suscité l'intérêt et la préoccupation de nos prédecesseurs puisqu'ils le traitaient de tous les angles et sous plusieurs rubriques telles que "originalité et modernité".

Le Maroc a manifesté pendant toute son histoire un grand attachement à son identité basée sur la langue arabe et la religion musulmane ; nous citons, en l'occurence, la déclaration de Meknès qu'a rendue le Roi Mohammed III le 10 septembre 1777 ; cette déclaration interdisait aux royaumes européens d'asservir les personnes âgées, les femmes et les enfants en se fondant sur notre particularité stipulée dans les préceptes de l'Islam. Ce document a par ailleurs recommandé que le Maroc reste ouvert à la communauté internationale.

La communication fait allusion à un autre cas d'attachement à l'identité et d'ouverture aux autres ; quand les commerçants européens ont violé la législation marocaine, le Roi Abderrahman, indigné de cette pratique insista sur la nécessité de respecter les lois marocaines. Toutefois, pourrions-nous aujourd'hui face au phénomène de la mondialisation refuser ceux qui s'adressent à nous dans une langue différente de la nôtre ?

En 1983, l'Académie du Royaume du Maroc traitait d'un thème d'une extrême importance et qui avait des liens avec à notre sujet d'aujourd'hui : "la souveraineté diplomatique". Toutes les communications se rangeaient à la nécessité de renoncer à quelques obligations nationales pour réaliser une coopération économique internationale ; c'est-à-dire, puisque le monde constitue une seule entité, les nations doivent consentir à s'adapter aux changements même si nous sommes quotidiennement témoins d'un conflit entre la mondialisation et l'identité.

IDENTITY AND GLOBALIZATION

This topic raises a lot of questions than providing answers. Since the outline of some concepts is not always fully defined, it would be useful to tackle this topic via the problems it raises in order to shed light on its aspects rather than trying to find a meaning for its content. Another question asserts itself while searching for a definition : is globalization a recent phenomenon or is it terminology which is new and used to portray an old reality known by the preceding civilizations and the great empires of olden times while at the zenith of their power and of their cultural and material expansion ?

A third question : would globalization in its present state be the very Americanization ? If it is the case, should we be facing a new form of colonization which takes root and which is practised without resorting to power ?

Can globalization put up with a deterioration or dissolution of identities, national or religious, without undermining the foundations of human societies such as cultures, languages, traditions and modes of thinking ?

Will globalization not run counter multiplicity, democracy and cultural diversity ?

Will globalization lead to an international understanding and world peace, or will it arouse the reaction of peoples who will conceive of it as a danger threatening their identities and peculiarities ?

I donot know if these questions are objective and unbiassed, nor if they are telling about their author's thinking. We are always urged to confront the difficulty of defining the meaning and the extent of concepts. This is true for the term "globalization", "identity", "modernity", "democracy", "human rights", "privatization", "new world order" and others which have emerged recently. Definitions are obscure because some authors wonder if they should give up any effort to define these terms and be satisfied with tackling their manifestations, relations and effects in practice taking into consideration that the signified is something heard and what is important is to communicate while worrying about the effects on the human condition.

Nasser Eddine Al-Assad

IDENTITE ET MONDIALISATION

Ce thème pose plus de problèmes qu'il ne donne de réponses. Comme dans d'autres cas où les concepts ont des contours encore mal définis, il serait peut-être plus utile d'aborder le thème à travers les problèmes qu'il soulève, pour en éclairer les aspects, que de chercher à trouver un sens à son contenu. Une autre interrogation semble s'imposer dans cette quête de définition : Est-ce que la mondialisation est un phénomène tout-à-fait nouveau et récent, ou est-ce que c'est la terminologie qui est nouvelle et employée pour désigner une réalité ancienne et connue des civilisations passées et des grands empires d'autrefois à l'apogée de leur puissance et de leur expansion culurelle et matérielle ?

Une autre question : la mondialisation, telle qu'elle se présente aujourd'hui, serait-elle l'américanisation ? Si c'est le cas, serions-nous face à une nouvelle forme de colonisation qui s'implante et s'exerce sans le recours à une armée d'occupation ?

La mondialisation pourra-t-elle s'accomoder d'une détérioration ou d'une disparition des identités des peuples, qu'elles soient nationales ou religieuses, sans porter atteinte aux fondements mêmes des société humaines comme les cultures, les langues, les coutumes, les modes de vie ?

La mondialisation ira-t-elle à l'encontre du pluralisme, de la démocratie, de la diversité culturelle ?

La mondialisation mènera-t-elle à une entente internationale et à une paix mondiale, ou provoquera-t-elle la réaction des peuples qui y verront un danger pour leurs identités et leurs spécificités ?

J'ignore si ces questions sont objectives et neutres, ou si elles ne constituent pas l'expression intime de la pensée de leur auteur. Toujours est-il que nous sommes en face de la difficulté de délimiter le sens et la portée des concepts. C'est le cas des termes " mondialisation ", " identité ", " modernité ", " démocratie ", " droits de l'homme ", " privatisation ", " ordre mondial nouveau " et d'autres qui ont vu le jour récemment. La confusion qui entoure les définitions est telle que certains auteurs se demandent s'il ne faut pas abandonner tout effort de définition de ces termes et se contenter de traiter leurs manifestations, leurs rapports et leurs effets dans la pratique, sachant que le signifié est chose entendue, et que l'important est de communiquer, en se souciant des effets sur la condition humaine.

RÉSUMÉS

quelques uns pour maintenir l'obscurantisme et entraver toute démarche libératrice des peuples profonds. Car, l'ouverture à toutes les expériences du monde qui peuvent concourir à redonner du dynamisme au continent et à lui permettre de se hausser au niveau du savoir et du savoir-faire les plus élevés, est une nécessité vitale. Mais il n 'y a pas de renouveau sans rénovation profonde des systèmes éducatifs, dont le rôle et les finalités doivent être posés avec clarté, et assumés de manière permanente. Et il n'y a pas d'éducation qui ne soit faite pour un peuple. L'éducation doit, dès lors, être un instrument de ressourcement culturel, d'analyse et de critique, d'acquisition du savoir et du savoir-faire moderne, d'intégration des acquis scientifiques et techniques dans l'univers culturel africain. Les systèmes d'éducation de la plupart des pays d'Afrique subsaharienne ne sont très souvent que la continuation de ceux mis en place par le système colonial dont les finalités et les objectifs répondaient à ceux du pouvoir qui les avait institués. Il ne faut pas s'étonner, dès lors, des crises qui secouent périodiquement, et partout, l'institution éducative qui dispense bien souvent des formations qui sont loin de répondre aux besoins des sociétés.

En conclusion, si la mondialisation impose à l'Afrique subsaharienne des contraintes sévères et une aggravation de la pauvreté, elle lui fournit l'occasion de se ressaisir, de se repenser et d'agir par elle-même, pour surmonter sa crise existentielle dans les domaines politique et culturel, et pour créer les conditions d'un développement économique à la mesure des espérances de ses peuples. C'est seulement une Afrique subsaharienne, debout, consciente de sa mémoire historique, fidèle à ses valeurs profondes de société plus démocratique, mieux organisée, plus apte a assurer son développement scientifique et technique, plus unie et plus solidaire, qui serait en mesure de relever les défis de la mondialisation. C'est d'une telle Afrique que dépend le sort de ses populations, mais aussi le sens de l'harmonie du continent avec le reste du monde.

---

permis à ceux d'entre eux, déportés de l'autre côté de l'Atlantique, dans les conditions atroces que l'on connaît, de parvenir à recréer, en utilisant la langue et la religion qui leur étaient imposées, des communautés intègrant sans difficulté l'ensemble de leurs membres, si divers qu'aient été leurs pays et leurs langues d'origine.

Il est vrai aussi, en dépit des convergences culturelles, que l'Afrique subsaharienne ne manque pas de contradictions qui se traduisent, notamment, par des affrontements sanglants entre groupes ethniques. Ces affrontements ne sont, bien souvent, que les conséquences d'oppositions d'intérêts, d'injustices ou de rivalités sociales et politiques qui se cristallisent dans les relations inter-ethniques. Les diversités ethniques sont souvent utilisées, en effet, dans le cadre de systèmes politiques modernes de type clientéliste, pour dresser les collectivités les unes contre les autres. Mais si vives que soient les tensions, la communauté des valeurs et le sens de la solidarité humaine qui caractérisent les sociétés africaines traditionnelles sont loin de s'émousser ; et c'est en elles que réside l'espoir d'une pacification des esprits et d'un retour à une convivialité féconde.

Dans le domaine de la culture, l'Afrique subsaharienne témoigne d'un certain paradoxe. Alors que la pauvreté se développe, s'affirme un renouveau de la créativité artistique. Pendant longtemps, par exemple, la musique, les expressions vocales, et la danse d'origine africaine n'étaient connues qu'à travers des oeuvres de la diaspora africaine des Amériques. Aujourd'hui, même si ces sources demeurent encore fécondes, ce sont des artistes du continent, nourris directement des traditions musicales, vocales et chorégraphiques du milieu traditionnel qui utilisant les instruments anciens ou modernes, s'imposent de plus en plus dans le monde et jusque dans les Amériques. A cette explosion de la créativité artistique, qui se remarque aussi dans le domaine des arts plastiques, s'ajoute une ferveur religieuse qui témoigne d'un renouveau spirituel certain, alors que la crise des valeurs gagne des milieux divers sous l'influence du mercantilisme qui accompagne la modernisation. Ce sont là les paradoxes d'une situation où coexistent en même temps des forces de renouvellement et des facteurs de dilution.

C'est sur les forces de renouvellement, en particulier les forces de renouvellement intellectuel et spirituel, que reposent les solutions d'avenir. S'il faut renouer, dans la sphère moderne, avec les valeurs humaines, sociales et spirituelles qui exaltent le sens des responsabilités, la rigueur, l'honnêteté, l'ardeur au travail, la solidarité, il ne faut pas moins se débarrasser des scories de certaines traditions paralysantes qu'exploitent

ceux qui gouvernent ou administrent, de même que dans tous les actes de gouvernement et d'administration. Il va sans dire que doivent cesser les manipulations qui rendent incrédibles la plupart des consultations électorales.

A ces exigences qui se situent au niveau national s'en ajoutent d'autres qui concernent les relations entre Etats. On doit tirer les leçons de près de quarante ans d'indépendance, en se rendant à l'évidence que la plupart des Etats de l'Afrique subsaharienne sont peu viables face aux défis de la mondialisation.

Mettre fin au morcellement actuel et atténuer les effets de l'éparpillement de groupes ethniques entre plusieurs Etats, ce qui est une source permanente de tensions, par l'intégration sous-régionale et continentale dans les domaines politique et économique est une exigence fondamentale. Les regroupements en cours, ailleurs dans le monde, en Europe, en Amérique en Asie, montrent bien que seule la création de grands ensembles politiques et économiques permet désormais, de s'adapter aux conditions de l'évolution actuelle du monde. Certains dirigeants africains l'ont compris qui s'efforcent de mettre en place de nouvelles structures de coopération économique et politique plus en rapport avec cette évolution. Il faut espérer que leurs efforts aboutiront, car chaque fois que des initiatives sont prises de façon autonome, par les pays du continent, des forces extérieures interviennent pour chercher à les neutraliser, à les orienter ou à les contrôler.

Sur le plan culturel, l'Afrique subsaharienne doit renouer avec les valeurs culturelles grâce auxquelles, elle a pu survivre aux nombreux drames de l'histoire. Mais dans un continent aussi vaste, où les diversités sont nombreuses, en particulier sur le plan linguistique, ne peut-on pas se poser la question de savoir s'il existe vraiment des valeurs communes dans lesquelles se reconnaissent tous les peuples. Celà ne fait guère de doute. La caractéristique essentielle des cultures africaines est de comporter, à quelques nuances près, des systèmes de valeurs, des créations et des modes d'expression artistique à peu près semblables. Si éloignés que soient les peuples les uns des autres, ils partagent généralement la même vision de l'homme et de ses relations avec la nature, la même conception de la vie en société, ainsi que du pouvoir, ce qui donne aux Africains subsahariens le sentiment d'appartenir à un même ensemble humain et culturel. Tout Africain averti, qui parcourt le continent de la côte atlantique à celle de l'océan indien et du Sahara à l'extrême sud, ne manque pas d'être frappé par tout ce qui unit culturellement les différents peuples. C'est cette "unité" culturelle qui a

vis-à-vis de l'extérieur. Tous les dirigeants et tous ceux qui, conscients des impasses dans lesquelles le continent était en train de s'engager, et qui luttaient pour les surmonter, furent neutralisés, et parfois éliminés physiquement.

Le sort politique et économique de l'Afrique subsaharienne, fut ainsi déterminé en fonction d'idéologies ou d'intérêts extérieurs au continent. Dans la plupart des Etats , ce sont souvent des assistants techniques ou des experts internationaux venus du Nord et étrangers, pour la plupart, aux problèmes et aux cultures du continent, qui eurent à déterminer les structures politiques et administrations des nouveaux Etats, et même à élaborer les plans ou programmes de développement économique et social. Ils l'ont fait, dans presque tous les cas, de manière à sauvegarder la vision et les intérêts stratégiques, économiques et financiers des anciennes puissances coloniales.

Certes, il n'est pas sans intérêt de confier à des spécialistes venus de l'extérieur, s'ils ont la compétence et la moralité politique voulue, des études pour lesquelles l'expertise nationale fait défaut, mais les choix qui engagent l'avenir d'une nation ne peuvent relever que du jugement personnel de ceux que leur peuple a investi du pouvoir de gouverner ou qui se sont acquis eux-mêmes ce pouvoir.

L'abandon d'une prérogative d'Etat si minime soit-elle à des tiers, comme le recours à des personnes sans compétence, sans expérience ou notoirement connues pour leur malhonnêteté ou pour leur manque de sens moral, pour mener les affaires d'Etat, témoignent d'une infidélité certaine aux valeurs essentielles des sociétés africaines, et rélève d'une grave crise identitaire. Pour surmonter cette crise, et pour mettre fin aux situations bloquées qui apparaissent un peu partout, certaines conditions paraissent nécessaires, les unes d'ordre politique, les autres de nature culturelle.

Sur le plan politique, l'exigence majeure, celle qui prime toutes les autres, est celle de l'appropriation de l'Afrique subsaharienne par elle même. Celle-ci doit mettre fin aux ingérences extérieures afin de prendre en main, et de façon entière, la totalité de son destin. Aucune intervention extérieure ne doit être, désormais, permise sur la manière dont elle entend mener son redressement. Une telle option suppose, sur le plan national, une autre vision du pouvoir politique et de la façon de l'exercer. Elle suppose, notamment, que soit mis fin au clientélisme politique qui aboutit à la monopolisation du pouvoir par des groupes qui en usent au gré de leurs intérêts particuliers, et que soit instauré un régime de rigueur et de transparence dans le choix de

autres de façon indépendante, et, dans l'intérêt de ses populations. Elle a été plus objet que sujet de l'histoire, même si elle a contribué par les fruits usurpés de son travail à façonner le monde qui se construisait.

Les indépendances acquises, il y a bientôt quatre décennies, ont permis certes, la naissance de nouveaux Etats dotés de la souveraineté internationale. Cette souveraineté aurait dû permettre aux pays du continent d'assumer enfin l'entière responsabilité de leurs affaires, avec toutes les difficultés qui peuvent en résulter, mais aussi avec toute l'exaltation que peut provoquer, dans la dignité recouvrée, l'élan de tout un peuple désireux de changer les conditions de son existence.

Plusieurs conditions étaient nécessaires à cet effet. La première était de surmonter le morcellement, voulu par les puissances coloniales, en 48 Etats, peu viables politiquement et économiquement, et héritant de problèmes complexes comme ceux du fractionnement de nombreux groupes socio-linguistiques - les groupes ethniques - et leur éparpillement entre plusieurs Etats, alors qu'ils ont le sentiment d'une appartenance commune.

Certes, il n'a pas manqué, dans l'élite intellectuelle africaine moderne et parmi les hommes politiques, de voix pour réclamer des regroupements politiques et l'intégration économique du continent. Mais toute l'action entreprise, à cet effet, par des hommes d'Etat soucieux d'assurer la liberté du continent, fut vouée à l'échec, tant l'emprise des anciennes puissances coloniales était forte sur plusieurs dirigeants des nouveaux Etats.

On se rappellera, à ce sujet, la Conférence réunie à Casablanca par feu le Roi du Maroc Mohammed V et le rôle que joua à cette occasion le Prince Héritier et actuel souverain Hassan II. Les concertations qui furent entreprises alors pour surmonter les dissensions apparues entre groupes d'Etats aboutirent à la création, en 1963, de l'organisation de l'Unité Africaine (O.U.A.). Mais, affaiblie dès les origines par plusieurs divergences, celle-ci n'a pas été en mesure de favoriser les regroupements qui auraient permis de créer des pôles viables de développement et de surmonter les effets d'un découpage territorial qui ne répondrait à d'autre logique que celle d'un meilleur accommodement entre puissances coloniales.

Progressivement, avec les effets de la guerre froide et ceux des luttes de libération nationale dans les parties du continent demeurées encore sous occupation coloniale et de la lutte contre l'*apartheid*, les interférences extérieures se multiplièrent. Et ce sont les entités héritées du découpage colonial qui se consolidèrent, aggravant en même temps la dépendance

récemment certains pays comme la Somalie, le Liberia, la Sierra Leone, le Rwanda, le Burundi, le Zaïre, peuvent se renouveler partout ailleurs. Ils sont favorisés, par ailleurs, par ce qu'on appelle par euphémisme "la mal gouvernance". Il s'agit, en fait, d'une sorte de déliquescence de l'Etat, caractérisée par des passe-droits, par l'inefficacité des services publics, l'absence de tout sens civique chez de nombreux serviteurs de l'Etat, et la corruption qui tend à gangréner l'appareil d'Etat, jusques et y compris l'espace judiciaire.

Les carences de l'Etat, comme la corruption et le détournement des derniers publics ainsi que l'utilisation des moyens de l'Etat à des fins personnelles, témoignent d'une absence totale du sens des responsabilités vis-à-vis de la nation. Ils sont incompatibles avec les valeurs fondatrices des cultures africaines en vertu desquelles celui qui est investi du pouvoir de diriger ne peut, en aucun cas, s'approprier un bien qui appartient à la collectivé, ni utiliser son pouvoir à des fins personnelles ; en cas de pénurie, il doit même partager ses propres ressources avec les autres.

En fait, et je voudrais insister sur ce point, l'Afrique subsaharienne souffre d'une double crise existentielle, l'une politique, dont les racines remontent loin dans le passé ; la seconde de caractère culturel qui témoigne d'un manque de fidélité à l'égard de valeurs qui ont été fortement ébranlées.

En effet, si on remonte à quelques siècles en arrière, on s'aperçoit que la situation économique et sociale de l'Afrique subsaharienne n'était ni meilleure, ni pire que celle des autres continents. Mais l'évolution normale de l'Afrique subsaharienne a été brutalement interrompue ; et elle demeura perturbée trois siècles durant par l'affreuse traite des esclaves dont les séquelles sont loin d'être effacées. Pourtant au XIX° siècle s'amorce un redressement marqué par l'émergence d'Etats vigoureux, mieux organisés et soucieux d'assurer la sécurité des populations. Ce renouveau est brusquement interrompu, à son tour, par le partage colonial et par la conquête. L'Afrique colonisée perd encore pour un siècle tout contrôle sur elle-même. Durant cette période, elle a dû vivre repliée sur elle-même, sans autre contact avec l'extérieur que ceux décidés par des colonisateurs peu enclins à permettre l'ouverture de leurs colonies sur l'extérieur.

Ainsi, pendant les cinq siècles au cours desquels s'est construite progressivement la modernité occidentale, base de la mondialisation, l'Afrique subsaharienne, a été placée dans l'impossibilité de se forger, par elle-même, un destin politique autonome et de conduire ses relations avec les

qui trouvent ainsi l'occasion de se débarrasser de sous-produits peu vendables ailleurs, de même que des nombreux produits vivriers et des médicaments périmés ou inaptes à la consommation que le Nord déverse sur ses marchés, sans que l'on se soucie des effets qu'ils peuvent avoir sur la santé des populations. Ces importations constituent, par ailleurs, des menaces directes sur certaines productions locales, dont le développement a nécessité souvent des investissements coûteux non encore amortis, qui grèvent lourdement la dette extérieure.

Politiquement et socialement, l'Afrique subsaharienne ne parait pas non plus, en mesure de soutenir les défis de la mondialisation. Certes, tous les pouvoirs politiques tendent partout à perdre quelques unes de leurs prérogatives, mais pas au point où en sont arrivés certains gouvernements de l'Afrique subsaharienne. Affaiblis par des déficits budgétaires chroniques qui ne peuvent être comblés que par des aides extérieures ainsi que par la crise sociale et par de nombreuses autres difficultés internes, ils sont souvent dans l'impossibilité de résister aux pressions exercées sur eux, soit par les sociétés transnationales, soit par les gouvernements des pays riches, quand il s'agit de mener des négociations mettant en jeu des intérêts nationaux vitaux. Parfois, c'est par la corruption que sont emportées des décisions sans que ceux qui les prennent se soucient des conséquences qui peuvent en résulter pour les populations. Dans ce contexte, certaines privatisations d'entreprises nationales, pourtant hautement rentables, donnent l'impression de relever plus de la reconquête coloniale que d'une saine coopération. Les frustrations qui s'en suivent accroissent les risques sociaux qu'évoque le rapport de la Banque Mondiale. Ces risques sont aggravés par la situation sans issue dans laquelle se trouvent les nombreux jeunes, diplômés ou non. des agglomérations urbaines qui sont sans travail et sans espoir de trouver un jour un emploi.

Beaucoup d'entre eux acquièrent vite la conviction que ce n'est pas le mérite, mais la situation sociale et les relations, qui confèrent l'emploi, surtout dans les administrations et dans les entreprises para-publiques.

Le sentiment d'injustice qui en résulte créé des ressentiments d'autant plus vifs, que certains signes ostentatoires de richesses, dont l'origine est souvent douteuse, contrastant avec la pauvreté qui se développe, soulignent les inégalités qui étaient peu visibles avant les indépendances, du moins au sein des populations africaines.

Dans ces conditions, des événements comme ceux qui ont ensanglanté

L'atonie de la croissance économique s'expliquerait, pour les auteurs du rapport, par deux raisons : des politiques inadaptées, d'une part, et le faible niveau de la productivité agricole, d'autre part. Or, on ne voit pas comment pourraient être surmontées des carences dues à un manque de vision et à de graves insuffisances dans l'appréciation des situations et dans la définition et la mise en oeuvre de politiques appropriées de développement. A ces carences s'ajoutent l'absence d'une implication systématique de l'ensemble des populations rurales, aux transformations de l'agriculture. Le fossé qui sépare souvent les dirigeants politiques et les techniciens de la masse profonde des populations et la manière dont sont déterminées les politiques de développement agricole, dans de nombreux pays, ne laissent guère augurer des modifications notables à brève échéance.

Le rapport de la Banque Mondiale constate, du reste, que : "la généralisation de la pauvreté - dont souffrent maintenant de nombreuses personnes - entraîne une utilisation inefficace des ressources et accroît les risques de troubles sociaux" ; et que "dans de nombreux pays africains, le risque de troubles sociaux est exacerbé par le degré élevé et croissant d'inégalité".

L'atonie économique, l'accroissement de la pauvreté, les inégalités, les risques sociaux, ajoutés à la déficience des structures administratives et judiciaires, et à la corruption galopante, résument dans une large mesure, la problématique de beaucoup de pays de l'Afrique subsaharienne, face aux défis de la mondialisation.

Economiquement, l'Afrique subsaharienne, malgré des potentialités énormes, est peu préparée à affronter les contraintes d'une intégration à l'économie mondiale où prédomine l'ultra-libéralisme qui est à la base de la mondialisation. Elle ne peut, en l'état actuel des choses, rivaliser sur le marché mondial, ni avec les pays industriels ni même avec les autres pays en développement, si l'on excepte les minerais, qui perdent de plus en plus leur valeur stratégique et quelques denrées tropicales pour lesquelles, elle est, du reste, de plus en plus concurrencée par l'Asie, après l'Amérique latine. Ses coûts de production sont généralement plus élevés qu'ailleurs, même si les salaires sont encore assez bas, à cause d'autres facteurs de production plus coûteux, et surtout à cause d'une productivité du travail plus faible dans le secteur agricole souvent très peu touché par la modernisation. Sur ses propres marchés, le continent supporte difficilement la concurrence des produits importés. Il en est ainsi, par exemple, des céréales, dont la consommation s'accroît dans les villes, qu'elle importe des pays du Nord ou de ceux d'Asie

quotidien de 40 % des pauvres était inférieur à 1 dollar. Les indices de pauvreté relevés dans le rapport sont significatifs à plus d'un titre : l'offre pour les services sociaux est parmi les plus faibles du monde ; le taux de mortalité infantile qui atteint 93 pour 1000 est le plus élevé du monde ; le paludisme et le syndrome d'immunodéficience (SIDA) progressent ; l'espérance de vie, la plus faible du monde, qui s'établit à 51 ans, stagne depuis plusieurs années, et risque même de régresser ; les taux bruts de scolarisation primaire évalués à 67 % sont les plus bas du monde. Les rendements des systèmes scolaires sont, par ailleurs, parmi les plus faibles du monde et la qualité de l'enseignement laisse souvent à désirer.

Sur le plan économique, la situation n'est pas plus brillante. En 22 ans, entre 1970 et 1992, la croissance du produit intérieur brut (PIB) moyen par habitant n'a été que de 73 dollars, alors qu'au cours de la même période, le PIB par habitant qui était comparable à celui de l'Afrique en 1970, a augmenté de 420 dollars (2,3 % par an) en Asie du Sud, et de 900 dollars (3,1 % par an) en Asie de l'Est. Ces chiffres montrent le très net décalage qui existe entre l'évolution économique et sociale de l'Afrique subsaharienne et celle de l'Asie, au cours des trois décennies d'indépendance. Un tel décalage s'explique essentiellement par des approches différentes en matière de politiques nationales de développement économique et social, d'une part, et par une conception différente des rapports avec le monde extérieur, d'autre part.

Les données démographiques laissent entrevoir une situation plus dramatique encore au cours des trois prochaines décennies. Les projections font apparaître que la population qui était de 590 millions en 1993, passera à 654 millions à la fin du siècle, et à 1.200 millions en l'an 2025.

Il faudra donc, en l'espace d'une trentaine d'années, trouver les moyens de nourrir, loger, soigner, éduquer et procurer des emplois, à une population double de celle de maintenant. C'est une tâche énorme, surtout dans le contexte de la mondialisation. Le rapport de la Banque Mondiale déjà cité mentionne, du reste, que cette croissance démographique mettra à rude épreuve le patrimoine naturel de la région ainsi que la capacité des gouvernements à assurer ne serait-ce qu'un minimum de services sociaux.

En effet, pour réduire "la pauvreté à des niveaux acceptables", pour reprendre les termes du rapport, des taux cumulés de croissance d'au moins 6,5% seraient nécessaires dans la plupart des pays. Rien n'indique, dans les conditions actuelles, que de tels taux puissent être atteints.

L'AFRIQUE SUBSAHARIENNE À L'ÉPREUVE DE LA MONDIALISATION

Amadou Mahtar M'Bow

De tous les continents l'Afrique subsaharienne est celui auquel la mondialisation en cours pose les problèmes les plus complexes, pour ne pas dire les plus graves.

La mondialisation s'accompagne, en effet, de nombreuses exigences auxquelles doivent satisfaire les pays en développement, sous l'impulsion des organisations financières internationales. Il en est ainsi de ce qu'il est convenu d'appeler "l'ajustement structurel" qui, sous couvert de remise en ordre des finances publiques, impose aux Etats concernés des mesures diverses : restrictions budgétaires, réajustements monétaires, déréglementations, privatisations des entreprises placées sous contrôle de l'Etat, même si leur rentabilité est assurée. Les effets conjugués de ces mesures, ajoutés à ceux qui résultent du lourd fardeau de la dette extérieure, contribuent à aggraver une situation sociale déjà très précaire. Les gouvernements se voient généralement dépouillés d'une part importante de leur autonomie de décision dans des secteurs vitaux comme ceux relevant des services sociaux. Faute d'accorder la priorité à la lutte contre la pauvreté, celle-ci ne cesse de progresser. Et les faibles indices de croissance économique enregistrés récemment ça et là, ne changent rien à la gravité de la situation. Il est peu probable, dans ces conditions, que des améliorations notables puissent être apportées, dans un avenir prévisible, à la situation des plus démunis. La pauvreté risque même de s'aggraver, comme le laisse entrevoir un rapport publié par la Banque Mondiale, en octobre 1996.

Dans ce rapport intitulé : "Faire reculer la pauvreté en Afrique subsaharienne", il est indiqué que 45 à 50 % des habitants du continent vivent au-dessous du seuil de pauvreté. En 1993, on estimait que le revenu

Un dernier aspect de cette importante question est la nécessité pour toutes les sociétés de lutter contre toute perversion de la communication elle-même. L'atteinte aux libertés individuelles, la transmission de fausses nouvelles, de propagandes mensongères ou d'idées contraires à la morale sont des dérapages dont il faut se prémunir en luttant pour la vérité et les valeurs humaines.

Dans un élan de solidarité, tous les peuples de la terre ont pour devoir de promouvoir une éthique de l'information pour bénéficier ensemble de ses apports positifs et se protéger contre ses dangers. Il y va de l'intérêt d'un développement humain capable de créer un équilibre harmonieux entre les différentes parties du monde.

---

situation et de remédier à certaines déficiences des systèmes éducatifs. Les technologies conquièrent peu à peu tous les niveaux de l'enseignement. L'enseignement à distance par télévision, l'apprentissage par le multimédia, ou bientôt par la radio numérique, sont des exemples de transmission du savoir au plus grand nombre, à des zones éloignées et avec des produits dont le coût va en baissant. La génération formée par les jeunes esprits qui ne sont pas encore conditionnés par des méthodes d'apprentissage classique, s'adapte avec beaucoup d'aisance à ce merveilleux outil qu'est l'ordinateur. C'est là un atout qui permet de rattraper des retards considérables accumulés dans l'éducation et qui contribue à combler le déficit en développement.

Mais outre l'acquisition des moyens et des équipements de la communication, les savoirs qui alimentent l'éducation constituent une autre condition pour le développement socio-économique. Or, il revient au Nord d'accepter de partager avec le Sud ses connaissances et de le laisser accèder à ses immenses stocks d'information. Comme il revient aux pays du Nord d'accompagner les efforts qu'accomplissent actuellement les pays du Sud pour sortir de leur isolement scientifique. Les chercheurs du Sud comme leurs collègues du Nord ont besoin de se sentir appartenir à un environnement scientifiqué international. Grâce maintenant à l'Internet, ils peuvent se mettre rapidement en contact avec leurs collègues d'autres pays. Ils peuvent avoir à leur disposition une abondante documentation concernant les thèses, les publications, les programmes de recherche, les rencontres... De la sorte, ils enrichissent leurs travaux et les orientent de manière à solutionner des problèmes de développement. De même ils ne demeurent pas de simples consommateurs d'information scientifique. A moyen ou long terme il leur revient de s'appuyer sur les systèmes qui se développent dans leurs pays pour contribuer à la production de cette information.

La culture et la langue sont d'autres composantes de l'épanouissement et de développement des peuples. Elles sont enracinées dans leur mémoire et font partie de leur existence même. Elles sont solidaires de leur histoire, de leurs traditions et de leurs valeurs sociales. Il ne faut pas que les moyens de communication facilement accessibles par les satellites occultent les identités culturelles et propagent un mode de comportement homogène. L'espace satellitaire doit laisser place aux diverses expressions identitaires de tous les peuples, car la diversité culturelle est une réalité qui, loin de diviser les peuples, représente une chance pour les rapprocher et les faire se comprendre. En communicant entre elles, les diverses cultures se stimulent et s'enrichissent mutuellement; elles fortifient leur intégrité par la création et l'innovation.

des interrogations. Quel est le sort réservé aux pays en voie de développement dans cette féroce compétition que se livrent les sociétés transnationales dans la conquête des marchés et pour garder la suprématie dans la production et la détention de l'information ? Des mesures sont souvent préconisées pour aider, dans le cadre de la coopération, les pays en voie de développement à bâtir leurs systèmes nationaux de communication. Il est également suggéré que des programmes particuliers soient conçus par les instances internationales chargées de la communication pour faire bénéficier les pays du Sud d'un véritable transfert de technologies, de l'accès à l'information utile au développement et de l'abaissement des tarifs de divers produits. En revanche l'urgence pour les pays en développement de la conception d'une politique nationale de la communication, faisant partie de la politique du développement durable, se fait de plus en plus sentir. Si des mesures spécifiques sont à mettre en oeuvre par chaque pays, ce qui est nécessaire au niveau international c'est l'adoption d'une réglementation qui tienne compte de l'intérêt de tous.

Mais la communication met en évidence de plus en plus les distorsions des niveaux de vie entre les différentes sociétés. Grâce aux images apportées instantanément par les satellites à travers la télévision et les informations déversées par la radio, personne ne peut avoir bonne conscience d'ignorer ce qui se passe ailleurs. Le monde assiste chaque jour au spectacle affligeant de populations entières souffrant de la faim et de la malnutrition ou obligées de quitter leurs foyers dans un dénument complet. La violence est étalée au grand jour et inspire les plus vives inquiétudes. Les grandes causes de solidarité humaine, comme le combat pour la paix ou la préservation de l'environnement, peuvent faire l'objet d'une culture universelle que doit porter le réseau mondial de l'information. Au moment où l'accent est mis sur les droits de l'homme, les moyens de la communication doivent sensibiliser les consciences aux droits des peuples à la nourriture, à l'éducation, à la santé. Afin de sauvegarder l'intérêt des pays sans grands moyens, il incombe aux responsables du monde de promouvoir des politiques susceptibles d'assurer la protection et la valorisation des richesses de ces pays, conditions essentielles pour leur développement.

Dans certains pays du Sud, l'état du développement économique, la pression démographique, l'éloignement et le sous-équipement des zones rurales, la faiblesse des moyens sont autant d'obstacles qui se dressent devant la volonté de promouvoir l'éducation. Les nouvelles technologies de l'information et de la communication leur offrent la possibilité d'améliorer la

COMMUNICATION ET DEVELOPPEMENT

Abdellatif Benabdeljlil

L'humanité connaît actuellement une de ses grandes révolutions techniques comme elle a connu dans le passé celle de l'imprimerie, de l'électricité ou du chemin de fer. La communication et l'information jouent un rôle fondamental dans l'économie mondiale, les relations internationales et de nombreux activités humaines. Elles provoquent des mutations profondes dans les sociétés et influencent l'organisation du travail, les modes de vie, les attitudes culturelles et l'opinion des personnes vis-à-vis de divers événements. Non seulement les technologies de la communication et de l'information engendrent des bouleversements mais elles accélèrent les échanges, racourcissent les distances et tendent à abattre les frontières économiques, culturelles ou politiques existant entre les peuples.

Les systèmes de communication et d'information confèrent aux pays industrialisés une formidable puissance dans tous les domaines. Les infrastructures et les équipements sont très largement développés et permettent de produire, de stocker, de fournir et d'acquérir toutes sortes d'informations. Dans l'économie, les industries de la communication prennent une large part des marchés et créent des emplois.

Cette situation contraste avec celle qui prévaut dans les pays en voie de développement. Des solutions doivent être apportées par ces pays eux-mêmes et par la communauté internernationale afin que les déséquilibres entre le Nord et le Sud ne s'aggravent et que la communication puisse contribuer au développement tant souhaité par les pays du Sud.

Mais l'explosion des technologies de l'information et de la communication dans le monde ne manque pas de soulever des inquiétudes et

J'ai indiqué le critère de la langue comme l'un de ceux qui peuvent le mieux servir à définir des niveaux intermédiaires. C'est en me servant d'un critère encore linguistique que j'ai rappelé la nécessité de défendre les langues latines en tant que véhicule de communication scientifique sur le plan international.

Passant à un critère de nature géographique, j'ai suggéré la valorisation de l'espace atlantique dans sa globalité, en soulignant l'importance du rôle que jouent, dans cet espace, les pays de langue arabe et portugaise. D'autres stratégies de valorisation commune de ces deux groupes de pays ont été envisagées.

J'ai attiré votre attention, encore, sur le fait que, l'objectif principal consistant à projeter dans le Monde des familles de cultures, l'objectif de la promotion des langues doit lui être subordonné. La langue anglaise peut, notamment, être cultivée comme un véhicule de projection d'autres langues et d'autres cultures. Ceci ne sera pas l'une de ses moindres vertus.

question. Les conférences d'ordre impair ont eu lieu à Macao, celles d'ordre pair en République Populaire de Chine.

Pour stimuler la coopération scientifique entre les pays de la région Asie-Pacifique, en particulier la Chine et l'Occident, une stratégie a été mise au point, consistant à établir deux noyaux principaux d'auteurs de communications, l'un Chinois et l'autre Portugais, auxquels se sont ajoutés les autres participants, soit asiatiques et australiens, soit européens et américains.

La présence active d'un nombre important de scientifiques de haut niveau est considérée comme indispensable pour atteindre les objectifs. Les organisateurs engagent donc tous leurs efforts pour garantir la présence de nombreux éminents *key-note lecturers*, non seulement de la région Asie-Pacifique, mais aussi de plusieurs pays européens, y compris bien entendu le Portugal, et les États-Unis.

Pour le Portugal, un petit pays, le grand avantage ne provient pas seulement du fait que Macao fonctionne comme une porte d'entrée vers la Chine, mais de celui de pouvoir concentrer, en la rendant visible dans une région du monde de plus en plus importante à l'échelle planétaire, sa communauté scientifique, qui n'est pas nombreuse. En effet, à la 5ème conférence, les Portugais étaient plus nombreux encore que les Chinois.

La formule peut être reprise dans d'autres régions du Monde où les autorités publiques, ou bien des organisations intéressées et prêtes à accorder leur parrainage, veuillent bien garantir les moyens nécessaires, au moins pour assurer la présence d'un nombre suffisant de spécialistes étrangers de très haute qualité.

Si l'expérience est lancée dans la Région Méditerranéenne, les deux noyaux principaux de participants pourront changer selon les différents domaines culturels ou scientifiques considérés. Cependant, dans certains de ces domaines, Marocains et Portugais pourraient se donner la main. Ce serait un beau projet de coopération entre les deux pays les plus occidentaux de la Région.

6 - Je termine en espérant avoir atteint les objectifs que je me suis fixés.

Tout d'abord, attirer l'attention sur la dialectique de la mondialisation et de l'identité et sur les plateformes à créer pour que les chocs culturels qui en résultent puissent être absorbés par les différentes cultures.

4 - Une autre plateforme de nature culturelle pourra être appuyée par les diasporas originaires d'ensembles de pays frères, comme les pays arabes, établies dans d'autres pays, en particulier les États-Unis. Un pays, ou un groupe de pays, qui influence les États-Unis, réussira de fait, par l'intermédiaire de ce dernier, à influencer le monde entier. Les Italiens, les Espagnols et les Irlandais y sont déjà parvenus, pour ne pas parler des Juifs. Une action déterminée et persistante de séduction dirigée vers les élites américaines, et appuyée, notamment, sur ces diasporas, qui la soutiendraient financièrement, pourra largement contribuer à atteindre cet objectif.

Je considère cependant que les cultures de langue arabe, comme celles de langue portugaise, ne parviendront à exercer une influence sur les cultures de langue anglaise que si certains de leurs meilleurs ouvrages sont traduits dans cette langue, ce qui n'a peut-être pas été fait à ce jour, ni de façon systématique, ni à une échelle satisfaisante.

Une éminente linguiste de mes amis m'a dit que la langue portugaise reste peu connue à l'étranger, malgré le nombre très élevé de ceux qui la parlent, parce que de très rares ouvrages ont été écrit sur elle en anglais. Et qui dit langue dit également culture.

5 - De fait, le souci de la valorisation de la langue arabe, de la langue portugaise, ou des langues latines en général, ne doit pas être exagéré au point de perdre de vue le fait que l'objectif principal consiste à projeter dans le Monde les nations qui les parlent, ainsi que leurs cultures.

Servir cet objectif peut amener à recourir à d'autres langues, surtout l'anglais, de même que nos ancêtres avaient recours au latin.

Je souhaite vous parler, à ce propos, d'un projet, le projet EPMESC (Education and Practice of Computational Methods in Engineering and Science) qui a été mis en oeuvre sur la base de Macao, mais qui intéresse en principe tous les pays de la région Asie-Pacifique. Ces pays sont, d'une manière générale, et avec les exceptions honorables du Japon et de l'Australie et, de plus en plus, de la Chine elle-même, beaucoup plus intéressés par le développement technologique que par la Science proprement dite. Or ce projet est né du souci de stimuler le développement scientique de la région dans le vaste et actuel domaine scientique que son titre indique.

À ce jour, il s'est limité à promouvoir une série de conférences internationales (dont la sixième aura lieu en août prochain), la plus longue série de conférences organisées en Extrême-Orient dans le domaine en

Cependant, l'expansion rapide des moyens informatiques et audiovisuels laissent présager un avenir où les nouvelles formes de présentation et de discussion deviendront possibles et ce, sans que les rencontres scientifiques puissent se réduire à des réunions virtuelles basées sur INTERNET. En effet, les scientifiques auront toujours besoin de se déplacer pour se rencontrer, pour se connaître et, en utilisant la *lingua franca* qui leur convient le mieux, pour converser et discuter de façon plus ou moins informelle. C'est dans cette informalité que résidera la différence.

3 - Une autre plateforme peut être de nature géographique. D'où les organisations comme l'Union européenne et autres.

Des liens que j'ai eu dans le passé avec une organisation internationale qui rassemble les pays du Bassin du Pacifique, la "Pacific Science Association - PSA", m'ont sérieusement fait réfléchir à l'intérêt qu'une Association Scientifique de l'Atlantique aurait pour les pays de langue portugaise, dans la mesure où, à l'exception du Mozambique, ce sont tous des pays atlantiques ou, plus précisément, des pays ayant une façade atlantique.

Je me permets de souligner que, parmi les pays atlantiques, de très nombreux pays de langue et de culture arabe, comme le Maroc, bénéficieraient largement d'une coopération de cadre atlantique.

Étant donné que les institutions nationales adhérentes à PSA sont, dans les pays où elles existent, les Académies des Science de ces pays, je me suis permis de suggérer à l'Académie des Sciences de Lisbonne de promouvoir une réunion des académies atlantiques et de leur proposer la constitution de l'"Atlantic Science Association". La plupart de ces Académies, presque toutes, se sont ainsi réunies à Lisbonne, il y a environ dix ans.

Certaines Académies, appartenant aux pays de l'Atlantique Nord, ont avoué que l'Atlantique Sud ne les intérèsse pas trop. D'autres n'ont pas considéré comme nécessaire le lancement d'une institution du type de celle qui ont proposée, dans la mesure où il existe des organisations, comme l'ICSU, qui traitent de problèmes scientifiques suffisamment généraux pour englober ceux de l'Atlantique dans sa totalité.

Je n'ai pas, cependant, perdu espoir. L'Académie du Royaume du Maroc et celles des pays qui y sont réprésentés voudront-elles réouvrir le dossier?

2 - La langue, admirable véhicule de culture, est naturellement un des critères qui peut servir à définir l'une de ces plateformes. Naturellement, dis-je, parce que c'est à travers elle que nous communiquons tous. Seul celui qui est habitué à participer à des réunions internationales de nature plus large peut comprendre à quel point il est commode de ne pas avoir à détourner une partie de notre énergie pour traduire en langage vernaculaire ce que l'on ressent ou ce que l'on pense.

Une plateforme linguistique supranationale adaptée à un pays comme le Maroc est évidemment celle des pays de langue arabe. Elle est si naturelle que je ne l'évoquerai plus. Je laisserai à mes collègues de culture arabe le soin de traiter de ce sujet.

Toutefois, parmi les pays arabes, certains pays comme le Maroc, l'Algérie, la Tunisie, la Syrie et le Liban, se démarquent parce qu'ils ont la langue française comme seconde langue. A ce titre, la question de la survie des langues latines comme véhicules de communication scientifique les intéressera certainement.

Loin de moi l'idée d'attaquer l'utilisation de l'anglais, langue de plus en plus parlée et écrite et, pour les scientifiques, instrument incomparable de communication internationale.

Il me semble cependant opportun de rappeler qu'en raison de la similitude des langues latines les unes avec les autres, il est possible à ceux qui parlent l'une d'elles de lire des textes, et surtout des textes techniques, écrits dans une autre, à l'exception peut-être du roumain. En d'autres termes, les Latins, ou plus généralement ceux qui parlent une langue latine, peuvent ne pas avoir une connaissance active des autres langues latines, mais il ne leur est pas difficile, avec une certaine pratique, d'acquérir la connaissance passive de toutes les autres.

Je soutiens ainsi l'organisation de colloques spécialisés où les communications seraient écrites dans l'une des langues latines. Les procès-verbaux publiés de ces colloques constitueraient un corpus qui, peu à peu, donnerait à la littérature scientifique et technique des langues latines une position comparable à celle de la langue anglaise. Toutes les langues latines en sortiraient, dans leur ensemble, valorisées.

Dans ces colloques, la question de la présentation des communications par leurs auteurs semble constituer, en pratique, une difficulté importante, car le recours à la traduction simultanée les rendrait très chers.

Le phénomène n'est pas nouveau. Il rappelle d'autres chocs culturels qui l'ont précédé, tels que l'"hellénisation" de l'Orient déterminée par les conquêtes d'Alexandre, la "romanisation" du monde méditerranéen, l'"islamisation" de l'Espagne, l'"hispanisation" du Mexique et du Pérou et l'"occidentalisation" de l'Asie, dont mon propre pays fut le pionnier, puisque le Vatican lui confia le "Patronage de l'Orient". On peut dire de chacun de ces chocs ce qu'Horace avait affirmé de la Grèce, à savoir, que, "captive, elle a captivé son féroce vainqueur".

La différence est que, dans le passé, ces menaces culturelles venaient de l'extérieur. Aujourd'hui, et dans la mesure où la mondialisation semble elle-même constituer un système culturel porteur de valeurs déterminées, toutes les cultures, même les plus vigoureuses, se sentent menacées par une culture nouvelle générée en leur sein, une menace, pour ainsi dire, provenant du futur.

Nous constituons, nous les hommes contemporains, la dernière génération avant la mondialisation. Nous pouvons encore apprécier ses effets et les changements qu'elle a apportés. Nos enfants, et surtout les enfants et les petits-enfants de nos enfants, grandiront déjà dans un monde que notre génération a fait naître, un monde si différent de celui de notre propre enfance qu'ils seront tentés de mettre en doute notre témoignage sur ce qu'il a été et sur les valeurs qu'il contenait.

Le défi, parce qu'il s'agit bien d'un défi, sera particulièrement grave pour les sociétés que nous classifions aujourd'hui de sous-développées, sociétés qui perdurent au sein de tous les pays, à plus ou moins grande échelle, et qui représentent souvent, de façon plus ou moins évidente, leurs racines profondes.

Le mépris de ces racines, aussi bien que l'incompréhension ou le rejet du message qui nous en parvient, est l'attitude adoptée par l'intelligentsia de toutes les époques et de tous les pays. Cette attitude, éminemment provinciale, est susceptible d'engendrer complexes et traumatismes parmi les élites intellectuelles et à les séparer du peuple qu'elles doivent servir.

Il est donc bon qu'il y ait, entre la paroisse et le Monde, et même entre la nation et le Monde, des plateformes intermédiaires qui apprennent aux intellectuels à penser et à agir avec l'universalité qui est de l'essence organique de la Culture et de la Science, sans les laisser oublier la terre où ils sont nés, en empêchant que les rende fous l'atmosphère raréfiée des grandes abstractions auxquelles seuls résistent ceux qui sont les plus proches de cette terre.

DE LA NATION A LA MONDIALISATION : LES ETAPES INTERMÉDIAIRES

E.R. de Arantes e. Oliviera

1 - Lorsqu'en 1793, Lord Macartney, envoyé extraordinaire du Royaume-Uni en Chine, proposa aux ministres de l'empereur alors régnant une coopération entre les deux pays, l'autosuffisance de l'Empire du Milieu se manifesta avec un mépris que les subtilités du discours officiel ne parvinrent pas à masquer : la Chine ayant tout, elle n'avait besoin de rien.

Cette attitude semble parfaitement dépassée. D'autres cultures, cependant, luttant pour la survie, ou se croyant simplement menacées par l'hégémonie occidentale, ont tendance à opposer des réticences à la coopération internationale.

La discussion, au sein de cette académie, du thème que Sa Majesté le Roi Hassan II a proposé pour la présente réunion, "Mondialisation et identité", se révèle donc fort opportune.

Favorisée d'une part par l'universalité de la Science, d'autre part par les puissances technologiquement avancées, par les organisations internationales et par les grandes entreprises multinationales, la mondialisation a rapidement progressé, depuis la 2ème Guerre Mondiale, sur les plans économique, technologique et culturel. On assiste actuellement à une accélération du processus, largement due aux nouvelles technologies de l'information qui ont donné naissance à des moyens aussi puissants qu'INTERNET.

Un tel processus ne peut que produire des effets sur les identités et sur les spécificités culturelles, révolutionner les moyens de communication et perturber l'âme des nations en les incitant à s'interroger sur leur propre avenir en tant qu'entités culturellement différenciées.

NOTES

(1) LA MONDIALISATION DE L'ÉCONOMIE : MENACE OU PROGRÈS ? Problèmes Economiques, La Documentation Française, n° 2.415-2.41, 15-22 mars 1995.

CHÔMAGE EN FRANCE, CRISE EN CORÉE DU SUD. LA FAUTE À LA MONDIALISATION ? Courrier International n° 325 du 23 au 29 janvier 1997.

(2) BRAHAMS D. : A UNIQUE CASE OF FROZEN SPERM EXPORT? The Lancet, 349;448:1997.

(3) JOLY P. : CONTRIBUTION À L'ÉTUDE D'UNE "ORGANISATION ÉCONOMIQUE" DESTINÉE À TENTER UNE OPÉRATION LUPIN AU MAROC ET AU SAHEL SÉNÉGALAIS. Diplôme d'Etude et de Recherche Scientifique (D.E.R.S.). Université Pierre et Marie Curie (Paris VI)

retrouvé au Liechtenstein les économies qu'ils y avaient déposées via la Suisse, aux temps heureux du socialisme populaire, a déjà fait atteindre à la Bulgarie et à l'Albanie, le niveau de misère du Sahel. Elle peut d'un soir au matin, pousser l'Europe de l'ex-fraternel communisme à rejoindre l'Afrique entre l'apoptose et l'apocalypse. Que les synarchies n'oublient pas que l'incendie africain s'étendra vite à l'Europe, et enverra des flammes jusqu'à Harlem.

Dès lors, le choix entre les deux formes de mondialisation, l'empirique qui s'empare de ce qui reste aux pauvres, et l'administrative qui conserve un discours social, dépend, et de chaque pays demandeur, et de chaque pays offreur.

Je n'ai pas évoqué les transnationales, car elles présentent, de la synarchie, les pires menaces. Je n'évoquerai à leur propos que les monopoles : pourquoi l'Amérique garde-t-elle si jalousement celui du soja, quand les pays chauds, secs et affamés pourraient non seulement se nourrir, mais faire rouler les tracteurs avec la seule culture du lupin(3) ?

Le monde entier joue donc, tant pour l'économie que pour la finance et la politique, à la même corruption que les pays qui les dirigent. Un dernier espoir de solution réside-t-il dans les forces religieuses ? Peuvent-elles aider à concilier les objectifs et méthodes des deux synarchies ? Je ne concluerai pas à ce sujet, car ma conclusion inverserait le titre de la séance qui deviendrait : "Identités et mondialisation". Et j'enverrai la balle à Maurice Druon : le terme "éthique" en anglais se traduit dans notre langue par "morale" ; or "éthique" signifie en français : "l'art de savoir jusqu'où aller trop loin", tandis que celui de morale est celui de savoir ne pas y aller. L'usage en notre langue du terme éthique pour évoquer la morale, me semble lourd de sens, et devrait faire l'objet d'une remarque dans le dictionnaire.

la plus faible, l'Espagne (1 % de la population) connaît un taux de chômage de 22 %. Celui dont l'immigration est la plus forte (17 %) est la Suisse, dont le taux de chômage est de 5 %. Il n'y a pas concurrence entre les natifs d'un pays et les immigrés.

Plus ou moins limitée au sein de grands marchés tels que l'Europe, "le libre échange américain", l'Asie du Sud-Est, la suppression d'emplois liée au remplacement de l'homme par la machine est cependant un risque moindre que celui qu'entraînera le remplacement de l'homme par l'homme : celui de l'ancien laboureur devenu ingénieur en élevage génétique cloné, si, par chance, il a échappé au biologiste dit moléculaire et ne se retrouve pas lui-même, jumellisé ! Quant à la mondialisation des exportations de sperme ou d'ovules fécondés et congelés, elle est loin d'être exclue .

Il est d'ailleurs une autre conversion de l'Homme qui peut non moins bouleverser son économie : celle de sa consommation. Quel bouleversement se passera-t-il lorsque tous les humains ne consommeront, sur prescription, que des pousses de soja, des olives, et du thon, le seul poisson attesté n'avoir ni mangé ni bu, ni inhalé de la farine anglaise venue de Scandinavie, un fruit artificiel, constitué de sucs synthétiques, le tout arrosé de vins sans alcools, dont le rouge phénol du rouge protège contre l'infarctus, et les flavones du blanc contre le vieillissement sexuel, le tout salé ou poivré aux anti-oxydants à la mode ?

Ce détour par la médecine m'amène à la discussion de la stratégie applicable à la conduite de la mondialisation en tant que maladie et traitement.

Elle ne date pas d'hier et elle ne se distingue guère du capitalisme libéral de 1880-1910, lorsque les épargnes britanniques et françaises finançaient les marchés émergents qu'étaient la Russie, l'Empire ottoman, l'Amérique-latine et même celle du Nord.

Les actuels investissements dans ce type de marchés, en tout cas ceux de l'Asie du Sud-Est, sont certainement aujourd'hui bénéfiques pour tous.

Ceux des ex-pays socialistes le sont moins : car l'Europe de Bruxelles recourt à la synarchie empirique alors que les maîtres à penser de celle-ci ne pensent qu'à saborder ce qui se passe à Bruxelles. Or, il est une condition pour laquelle seul un certain désintéressement des pays riches pourrait soulager cette crise, laquelle ne concerne pas des pays en lente voie de développement, mais des pays en expresse voie de sous-développement. Et l'instantanée conversion des ex-camarades du KGB en néo-mafiosi qui ont

hétérogénéité, ou pour des raisons permanentes, de climat et de santé, ou pour des raisons transitoires, de guerre ou de révolution, certains pays, voire certains continents étant éliminés des investissements. Or, ces derniers se trouvent être ceux qui entretiennent le plus d'échanges avec la synarchie à l'anglaise, laquelle consiste à leur acheter des matériaux naturels et crus, au lieu d'investir dans leur conversion industrielle et scientifique. De tels pays ou continents pourront être condamnés le jour où la NASA s'emparera à plus bas coût, des diamants et autres trésors cosmiques de Neptune ou d'Uranus. La Russie d'aujourd'hui ne parvient à sauver la face qu'en se vendant : les pays se prostituent aussi !

Et il faut avouer que l'Afrique, dont le maître d'école ès-promotion de l'économie par le développement appartient à l'école moraliste française, se trouve être et demeure la même victime de la pratique de la vente de ses ressources naturelles, dont l'acheteur réduit les prix aussi bas qu'il veut en manipulant les taux de changes et en maintenant des barrières douanières. Et cette condition la condamne à l'inertie.

Les partisans de la synarchie empirique déclarent que les équilibres se font d'eux-mêmes, au sein de la nature économique qui obéit aux mêmes lois que la biologique : lorsqu'un pays émerge, comme le Japon hier, Singapour aujourd'hui, il enregistre des "excellents" commerciaux croissants ; sa monnaie s'apprécie, ce qui rend ses produits plus chers, ou conduit au réinvestissement des fonds sùr son marché intérieur, ce qui stimule la consommation, donc les importations.

Reste que, face aux pays pauvres qui n'ont pour vivre que l'espoir, s'installe, dans la plupart sinon dans beaucoup de pays dits développés, l'apoptose par désespoir : le chômage à la Française ou, ce qui est pis, les inégalités du temps, de la qualité et de la rémunération de l'emploi qui règnent aux Etats-Unis et en Angleterre, non moins impitoyables et douloureuses, menacent ces pays d'une même apocalypse sociale.

Leurs développement, industrialisation, automatisation, informatisation, rendus excessifs en raison de la grave confusion que commet l'école synarchique entre rentabilité et compétitivité, n'y sont pas pour rien : il a été démontré que cette élaboration technologique détruit beaucoup plus d'emplois traditionnels que les vraies concurrences ; et que le protectionnisme peut seul réduire cette chute.

Encore que la question de l'immigration doit être traitée avec sérieux, hors de considérations racistes et électorales : le pays de l'Europe où elle est

champ du sujet : celui de la mondialisation.

Un de mes amis habite à Milano, entrepose ses dollars à Lugano, et vend à Chicago des chaussures dites "made in Italy", qu'il fabrique à Macao.

Le résultat est que les Américains en consomment deux fois plus en nombre qu'avant qu'il adopte ce circuit, car leur qualité est moindre que celle des vraies italiennes, mais sans dépenser davantage, puisque leur prix est réduit de moitié. Telle est l'une des premières leçons de la mondialisation : parce que celle-ci ne change pas le rapport qualité-coût, elle n'influence pas la consommation en termes économiques aussi absolus que la part du produit intérieur d'une famille liée à la consommation de chaussures. Les fabricants italiens de celles-ci en vendent certes moins ; mais ils ne ferment pas pour autant, comme on l'eut fait en France, leurs usines, et ils ne licencient pas les employés qui, en toutes circonstances, en produisaient l'essentiel au noir, dans leurs caves. Ceux-ci se reconvertissent dans la production de matériaux dont les Macaonais sont friands : notamment les jeux électroniques, composés en Italie et vendus comme américains.

Les vrais financiers de l'Ouest ne se limitent, bien sûr, pas à ces mini-échanges mondiaux. Ils investissent largement en Asie du Sud-Est (celle du Nord-Est est moins intéressée : c'est en fait elle qui investit à l'Ouest). Ils investissent sous des formes diverses, d'usines, de fournitures et d'équipements. En 1995, le flux des capitaux privés vers le dit "Tiers Monde", a augmenté de 200 % par rapport à 1990.

L'énarque mondialiste exhibe les statistiques de la Banque Mondiale et annonce, triomphant, que la proportion des sujets qui vivaient sur la planète avec moins d'un dollar par jour, s'est réduit de 30 % en 1987, à 29 % en 1993.

La réalité, biaisée par la statistique dont la fonction est de biaiser non seulement la psychologie des financiers, mais aussi l'espoir des peuples, est, hélas, différente : le nombre total de tels pauvres dans le monde n'a cessé d'augmenter, pour dépasser aujourd'hui 1,5 milliard.

La leçon à tirer est que la condamnation à l'extrême pauvreté n'est plus une condamnation à vie, au moins pour certains pays ou continents, et que l'ex- dit Tiers-Monde est hétérogène. Ainsi, aux Philippines, les 64 % des citoyens vivant au dessous du seuil de la pauvreté en 1964, se sont-ils réduits à 41 % en 1961.

La conséquence est l'ambiguité de la mondialisation que crée cette

Je ne vous ai pas encore parlé de la mondialisation qui sévit actuellement[1], pour la bonne raison que je n'ai traité que de sa préhistoire, mais j'ai abordé ses relations avec les identités des pays et de leurs cultures.

Le Christ avait prié ses disciples de vivre tous ensemble, mais prié chacun de conserver sa singularité. Ce que l'on appelle aujourd'hui la "mondialisation" ne risque pas de faire perdre les identités des diverses peuplades : que ce soit en Yougoslavie ou en Belgique, chacun "à la vie - à la mort", a gardé et garde les siennes ; ainsi en est-il à l'échelle de la microgéographie. Mais qu'en sera-t-il à l'échelle de la macroéconomie, et spécialement au sein des pays-continents (comme l'Europe) dont les identités ne résident que dans des rassemblements d'intérêts communs ? La nation américaine ne représente-t-elle pas qu'un amas d'États très unis par leurs intérêts financiers communs, et de populations que distinguent leurs conditions sociales opposées ?

Quant à la grande URSS, elle s'est, après un demi-siècle d'unicité dictée puisque dictatoriale, disloquée au profit des plus intimes identités de ses plus discrets composants.

Reste que nul des dragons de l'Asie moderne n'a adopté et n'adoptera l'identité d'un autre : quant à la "grande Asie" qu'annonçaient les Japonais avant la dernière guerre, ils sont prêts à se battre contre son institution, même s'ils ont été l'un des membres de la "Trilatérale", le successeur à visage découvert de la Synarchie mondiale. L'Asie actuelle, vu son nombre de puissances opérationnelles ou émergentes, est telle que ne lui est pas applicable la notion de synarchie.

Il aurait été démontré que toutes les langues sont nées d'une seule qui se parlait à Babel, comme les hommes descendent tous d'une seule femme ayant résulté d'une homozygotie d'un remaniement chromosomique, laquelle fut la conséquence des jeux auxquels se livraient en toute consanguinité nos ancêtres, les dryopithèques.

Or la tendance évolutive naturelle des identités culturelles n'est pas clonale ; elle est entropique, voire chaotique, et toute évolution vers l'unicité de culture passe par celle du pouvoir, depuis celui, financier, de la Synarchie historique, jusqu'à celui, plus paternel que fraternel, du bloc populaire qui s'est, du jour au lendemain, éparpillé en chaos originel.

J'ai enfin prononcé le second des deux termes clefs qui déterminent le

continentaux même s'ils avaient accès à trois mers, ne comprirent l'essence synarchique qu'en la subissant au Congrès de Vienne qui partagea l'Europe à leur dépens.

La France crut, avec l'entente cordiale de Théophile Delcassé, partager l'ordre synarchique avec le maître de son concept, l'Angleterre. Mais cette dernière ne voyait plus en elle qu'un moyen de se rassurer contre ses ennemis par lesquels elle avait remplacé la France : l'Autriche, la Russie puis l'Allemagne, redoutant surtout de cette dernière, le pouvoir aussi redoutable pour la paix que pour la guerre, que représentait son développement industriel.

Quant à la France, elle ne dépassa pas le rôle du *"junior partner"*, obsédée qu'elle demeurait par la recherche de ce que son meilleur élève en empirisme anglais appelait "une méthode cartésienne développée à l'usage de toute l'humanité". A la veille de la deuxième guerre mondiale, en effet, Jean Coutrot, un des inspirateurs de Spinasse, le ministre de l'Economie du Front Populaire, écrivait un ouvrage intitulé "L'Humanisme économique", animait un "Centre d'Etude des problèmes humains", et développait "une théorie des sciences humaines pour réduire les conflits". Il voyait l'avenir de l'humanité dans la collaboration rationnelle de l'industriel et du banquier, et il créa le fameux "OST", le "Comité d'Organisation Scientifique du Travail".

En fait, la France expérimentait avec Coutrot, le modèle productiviste dans ses approches non seulement industrielles mais surtout technocratiques, plus scientistes d'ailleurs que scientifiques, qu'il opposait au modèle britannique pragmatique, financier et marchand.

Cette science de l'Homme dominera, en ce qui prendra le nom d'"économétrie", l'esprit des Bloch-Lainé, Alfred Sauvy et Maurice Allais, ces pères du plan et de la comptabilité nationale. Ils condamneront l'immoralité anglo-saxonne qui n'était rien d'autre que l'empirisme, et qu'ils considéraient comme une sorte d'illétrisme.

Or, tandis que la France a fait école sur le continent (le traité de Maastricht eut pu être signé à Sciences-Po ou à l'ENA dont les technocrates allemands sont de fervents crypto-admirateurs), l'Angleterre, qui ne cache pas son allergie à ce qu'elle considère comme du scientisme, avait aperçu le nouveau pouvoir qu'allait représenter le développement des applications de la science vraie, la "dure", dont l'Amérique avait démontré la puissance de feu à Hiroshima, la puissance de conception de l'ordinateur, et celle de production de l'automation. La perfide Albion se mariera avec l'Europe, sans divorcer de son conjoint américain.

L'HISTOIRE DE LA MONDIALISATION : DU CONCEPT BIOSOCIAL DARWINIEN A L'ACTUELLE EXPERIENCE DE LA GLOBALISATION MARCHANDE

Georges Mathé

Adam Smith, que l'on qualifie de premier prophète de l'Eglise oligo-synarchique à laquelle il attribuait deux arches, la finance et la marine, ne fut pas pour autant le concepteur de la thèse : ce fut le philosophe Isocrate qui conçut le gouvernement simultané d'un empire à deux têtes, la tête Perse et la tête Macédonienne, dans une perspective de partage du Monde qui se limitait alors à ses parties civilisées.

Mais c'est bien l'Angleterre qui a développé ce concept : au niveau théorique, c'est bien Bertrand Russel qui l'a prêché, ce double prix Nobel de Mathématiques et de Littérature, qui n'a raté celui d'économie que parce qu'il n'existait pas. C'est bien la britannique "Compagnie des Indes" qui l'a mis en pratique.

Mais l'Angleterre passa l'héritage à sa fille, l'Amérique, lorsque les épices sentirent trop l'opium. C'est celle-ci qui institua et développa la puissance de la "Synarchie", célèbre par les grands noms anonymes de ceux qui établirent le suprême pouvoir bancaire et leurs très respectées sinon respectables "méga-fortunes", qu'ils cumulèrent en tant que maîtres alchimistes du blanchiment de l'argent noir de la drogue : ils avaient défini les chemins et les matières des échanges commerciaux mondiaux, dont les ventes les plus enrichissantes pour eux furent celles des armes, payées en suc de pavot ou de coca ou en résine de chanvre indien.

Les Français, fils ainés de l'Eglise catholique et fils uniques de Descartes, se considérant comme rationalistes même dans l'irrationnel, administratifs même dans l'anarchie, honnêtes même dans la corruption, et

trouvé, il ne s'en trouvera jamais deux pareils (réserve faite des jumeaux vrais). Chaque homme est un être unique, irremplaçable.

Ensuite, le respect de cet homme. Toute la médecine est amour, disait déjà Paracelse au XVIè siècle. Au XXIè siècle, la médecine mondiale aussi est amour. Mais au temps de Paracelse, la médecine n'était que compassion. Au XXIè siècle, et partout dans le monde, elle est définie par l'alliance de la science et de l'amour, se fortifiant mutuellement.

La médecine mondiale devra s'inspirer de la définition, de la réflexion d'un grand médecin humaniste de notre temps : *"Ne pas traiter l'affaire comme un défi scientifique, mais plutôt comme une passion. Unir l'effort technique et l'engagement affectif, associer l'intelligence de la recherche biologique au désir passionné de défendre la vie des autres, sentir comme un acte de foi que la valeur de chacune de ces vies est infinie, voilà la tâche."*

---

correctement cultivée par des personnes valides, en bonne santé, est capable de nourrir les habitants de ces pays.

Les interventions médicales faiblement efficaces quand elles s'adressaient à des populations souffrant de graves insuffisances alimentaires, sont vigoureusement reprises, jouent un rôle très utile. La fréquence des infections, des parasitoses diminue.

L'habitant de Sirius se plaît à souligner la solidarité ainsi établie entre les hommes. D'un côté le secours alimentaire, médical apporté par l'Europe, l'Amérique du nord à l'Afrique. D'un autre côté, les précieuses informations recueillies en Afrique aident les Européens. Ainsi l'étude de deux cancers africains, la tumeur de Burkitt en Ouganda, le cancer du foie en Afrique occidentale, a permis d'améliorer l'interprétation, le diagnostic, le traitement des cancers en Europe et en Amérique de nord.

Tel est le projet qui me paraît fort raisonnable d'un habitant de Sirius. Sirius est loin de nous. Mais le projet concerne tous les hommes et pourrait permettre à la médecine du XXIè siècle d'être universelle, ou plus exactement mondiale, la même sur tous les continents.

Revenons sur terre. La médecine mondiale du XXIè siècle aura pour première mission le combat contre cette inégalité, contre ces dangereuses discordances entre le nord et le sud. Les progrès de la médecine de prévision, de prédiction, de prévention seront, dans ce combat, d'un grand secours mais cette médecine mondiale devra assumer d'autres devoirs.

D'abord le respect de la diversité. Cette diversité dont les poètes ont, les premiers, fait l'éloge. Ainsi La Fontaine dans la fable *le singe et le léopard*.

Cette diversité dont on vous parle tant,

mon voisin léopard l'a sur lui seulement,

moi, je l'ai dans l'esprit.

On a longtemps cru que la médecine du futur serait une médecine grégaire, une médecine de troupeau, appliquant à tous les hommes les mêmes protocoles thérapeutiques. C'est tout le contraire qui se produit. On compte plus de 600 millions de combinaisons du système de groupes sanguins HLA découvert par Jean Dausset. Si, à ces 600 millions, on ajoute les autres groupes ABO, Rhésus, on arrive à des milliards de milliards.

Depuis qu'il y a des hommes et tant qu'il y en aura, il ne s'en est jamais

Au XXè siècle, deux images frappent l'habitant de Sirius au bout de sa lunette : une image africaine avec des troupes d'enfants amaigris, peu mobiles, mourant de faim, souvent secoués par la fièvre; une image européenne, française par exemple. Un fermier met plusieurs champs en friche. Il est payé pour cette action. Il est rétribué s'il ne produit pas de céréales.

Dans toute l'Europe, la production agricole est strictement limitée, aussi bien du côté des plantes cultivées que du côté des animaux d'élevage. Tout excès de production risque de faire baisser les cours. On arrête la production. Notre habitant de Sirius revient à sa première image, retrouve la seconde image. Il ne comprend pas, D'un côté, la famine. D'un autre côté, l'interdiction de produire.

Il tient pour absurde la conduite des hommes. Il se fait expliquer les raisons de cette absurdité et, d'une façon plus générale, la situation politique et économique de la terre, les changements survenus à l'est, les risques de guerre diminués. Il médite puis il fait à ses interlocuteurs terrestres une proposition.

Les grandes nations considérant que le risque de guerre diminue, annoncent, en conséquence, la diminution de leur budget militaire. Deux hypothèses peuvent être faites, dit l'habitant de Sirius. Ou cette affirmation est inexacte, ou elle est vraie. Supposons qu'elle soit vraie, supposons que les grandes nations réduisent d'un tiers leur budget militaire. Des sommes très considérables sont disponibles, un véritable trésor.

Ce trésor est partagé en deux. Une moitié du trésor, remise dans le budget civil, permet de diminuer les impôts payés par les citoyens de ces grandes nations.

L'autre moitié du trésor est confiée à un Fonds international de secours aux pays pauvres juste créé. Les responsables de ce Fonds encouragent la production de céréales, de produits alimentaires, de bovins, d'ovins en Europe, en Amérique du nord, en assurant une rétribution convenable aux agriculteurs. Les produits alimentaires ainsi obtenus sont, par l'intermédiaire du Fonds international, et sans passer par les gouvernements, directement distribués aux habitants des pays pauvres. En quelques mois, leur santé s'améliore. Ils deviennent à nouveau capables de travailler, de cultiver.

Un vigoureux effort d'enseignement est simultanément organisé par le Fonds international. Dans de nombreux pays d'Afrique, d'Asie, la terre

en Asie, la canne à sucre en Amérique du sud. On compte six cents millions de personnes affamées dans les continents pauvres.

Les infections sont, au sud, des causes fréquentes de mort. Il peut s'agir d'épidémies comme le choléra récemment encore en Amérique du Sud, comme le SIDA qui a, en Afrique et en Inde, une extension rapide et dangereuse. Plus souvent, il s'agit d'endémies, c'est-à-dire d'infections permanentes, infections intestinales causant la mort de nombreux enfants, septicémies, méningites, tuberculose, rougeole, infections puerpérales causant la mort de nombreuses jeunes femmes pendant la grossesse ou après l'accouchement. L'Organisation Mondiale de la Santé a donné des informations accablantes. Plus de 500.000 jeunes femmes meurent chaque années dans le monde lors d'une grossesse ou d'un accouchement. 99% de ces morts surviennent dans les pays pauvres. Le paludisme est au premier rang des maladies parasitaires avec le nombre des malades atteints, le nombre des morts, la résistance du parasite au médicament. Au deuxième rang, la bilharziose. De nombreuses autres maladies sévissent au sud telles les filarioses, les parasitoses intestinales. Le paludisme est, en cette fin de siècle, la première cause de mort sur cette terre.

Les maladies génétiques les plus fréquentes en ce monde, les anomalies congénitales de l'hémoglobine sont des maladies des pays pauvres. La drépanocytose ou hémoglobinose S frappe avant tout l'Afrique et, dans une moindre mesure, l'Arabie et l'Inde. La thalassémie atteint les populations du bassin méditerranéen et de Chine.

Les organisations internationales, l'Organisation Mondiale de la Santé, la Croix-Rouge internationale font de leur mieux avec des campagnes de vaccination, des leçons d'hygiène aux enfants. En dépit de ces efforts, la situation reste grave. Le problème est politique et économique avant d'être médical.

Lorsqu'ils souhaitaient exposer avec impartialité une question complexe, contestée, discutée, de grands écrivains français du XVIIIè siècle se présentaient comme habitants de Sirius, habitants de cette étoile brillante, observant la terre de loin. Permettez-moi de les imiter.

Un habitant de Sirius regarde la terre une fois par siècle.

Au XVIIIè siècle, les hommes sont différents mais leur espérance de vie est à peu près la même. Le paysan Chinois valait le Beauceron, le navigateur Arabe valait le Génois et ce sont les Turcs qui envahissaient l'Europe.

VERS UNE MEDECINE MONDIALE

Jean Bernard

J'ai gardé un souvenir tragique d'un voyage en Afrique en 1980.

J'avais quitté un service hospitalier parisien bien équipé. Une chambre pour chaque malade. Un personnel médical et infirmier efficace. Au laboratoire, les ordinateurs, les compteurs les plus modernes apportant à toute heure des informations exactes et précises. Dans le service proche de radiologie fonctionnaient, pour le bien des malades, des imageries très modernes.

Dans l'hôpital africain que je visite, plusieurs dizaines de nourrissons et d'enfants un peu plus âgés sont couchés par terre, sur des sortes de grabats. Tous les symptômes de rougeoles graves sont présents. Quelques enfants sont morts. D'autres, nombreux, sont moribonds. Les chances de survie sont bien petites pour les autres.

Quittant les jours suivants la capitale pour les villages de la brousse, je suis frappé par l'aspect misérable des enfants, des adolescents, par leur maigreur. Manifestement, ils souffrent de la faim. Quatre dangers accablent, menacent les populations du sud : la famine et les carences alimentaires, les infections, les parasitoses, les maladies génétiques.

La famine totale, l'absence complète ou presque complète d'aliments survient par périodes dans des régions définies, provoquée par des conditions météorologiques anormales, des guerres civiles ou étrangères. L'insuffisance alimentaire globale est beaucoup plus fréquente.

Les carences alimentaires précises, l'absence de substances chimiques indispensables, telles les vitamines, le fer, les protéines sont plus fréquentes encore. Elles sont souvent la conséquence d'une monoculture de commercialisation, limitant à une seule culture la production d'un pays, le riz

Les contraintes qui poussent à la mondialisation des technologies, des pratiques industrielles ou financières, des grands groupes de l'économie sont autrement réelles et prégnantes que les incitations à l'unification des systèmes politiques nationaux. Au fond cette incitation ne propose que la tentation de l'imitation. Les avantages que tel ou tel pays trouverait à y céder sont certainement moins assurés que ceux attendus des constructions économiques et financières verticales ou transversales s'emparant du monde d'aujourd'hui.

Le danger se trouve d'ailleurs atténué par le fait que, même si les structures étatiques sont touchées par une mondialisation de droit ou de fait, elles ne peuvent se développer qu'à travers un environnement culturel, religieux, historique, géographique dont la transformation est autrement lente que celle des savoirs, des techniques et des circuits d'échanges.

Le Maroc est un exemple qui encourage une réponse positive à la question de l'identité. Tout juriste ou politologue qui essaie de comprendre de l'extérieur (comme je viens d'avoir eu récemment à le faire pour un article de la Revue française "Géopolitique") tout juriste ou politologue, se livrant à ce travail sait très bien ce qu'il en est. Il devra relever la modernité accrue dans tous les domaines des institutions marocaines sous l'impulsion du Roi. Mais il doit aussi écrire une équation plus difficile, celle des données que j'évoquais tout à l'heure : la tradition d'État souverain, la symbiose avec la monarchie, la communauté islamique, le rôle du Roi dans le monde arabo-musulman et dans les problèmes de la paix, l'ouverture sur l'Europe et sur la société internationale, l'ancienneté et l'originalité de la culture, un tempérament national fait de courage et de générosité tempéré de poésie et d'humour. Non, je ne crains pas que le Maroc et avec lui d'autres pays qui, comme lui, vont de l'avant, sans rien perdre de leur passé, soient en péril d'oublier leur identité. Non seulement celle-ci leur est nécessaire mais son affaiblissement appauvrirait le patrimoine commun de l'humanité.

---

mot) se fréquentent d'homme à homme. Quant aux fonctionnaires des administrations les plus diverses, ils acquièrent des habitudes et une culture trans-nationales. Pour prendre l'exemple de l'Union européenne, non seulement son administration est peuplée d'anciens fonctionnaires nationaux, mais les administrateurs nationaux en activité dans leur pays sont sans cesse confrontés à l'administration communautaire. Il est rare que dans l'agenda de tel directeur français, allemand ou italien, dépendant des ministères les plus variés, (finances, agriculture, transports, etc.) il n'y ait pas une programmation des voyages à Bruxelles, Strasbourg ou Luxembourg. C'est une "trans-nationalisation". C'est une mondialisation si l'on considère les communications avec l'O.N.U. et les organismes qui lui sont rattachés.

En conclusion, essayons d'une part d'évaluer le degré d'intensité de la mondialisation des institutions politiques et d'autre part de répondre à la question posée par Sa Majesté sur les rapports entre la mondialisation et les identités notamment nationales.

Sur le premier point l'évaluation est mitigée. La mondialisation du droit constitutionnel est réelle dans les principes généraux, encore que l'entente ne soit pas toujours parfaite sur le contenu de ces grands principes. Mais le détail des mécanismes et des mécaniques politiques reste très largement différencié. En revanche, les résultats des pratiques constitutionnelles, en dépit des règles juridiques différentes, tendent à un type d'organisation de l'État comportant un appareil de décision mobilisant un consensus national au profit d'un dessein général de développement économique et social, appareil de décision accompagné d'un appareil de délibération, de contrôle et d'écoute.

Mais sur l'un et sur l'autre terrain, il y a plutôt convergence dans l'évolution d'influence réciproque ou domination. Les réseaux de communication du droit (sauf du droit des affaires) sont moins nombreux, plus étroits et moins nourris que les réseaux économiques. Même un très grand événement politico-juridique comme l'effondrement du système communiste n'a pas entraîné, comme on aurait pu le croire, une profonde occidentalisation du droit et surtout de la pratique politique de la Russie et des États qui s'en sont détaché. Les juristes qui ont travaillé dans ces pays en collaboration avec leurs homologues anciennement soviétiques ont noté la persistance de la culture autoritaire et bureaucratique et l'allergie à certains chapitres du droit constitutionnel européen. L'avenir est plutôt au moins en Russie à un retour, sans tsar, à la tradition tsariste qui d'ailleurs n'avait pas été elle-même totalement contredite par le communisme.

Au contraire, la répartition des domaines, souvent imparfaitement dessinée par les Constitutions, est une réalité vivante. Le rôle de celui qu'on appelait tout à l'heure le "patron" est double : dessiner la politique générale en opérant les arbitrages nécessaires entre des exigences souvent incompatibles ou contradictoires, traiter directement ou de très près certaines affaires : les relations avec l'étranger, la défense, le développement économique, le renforcement de la solidarité nationale. Le rôle des parlementaires n'en devient pas négligeable, au contraire. C'est un rôle de contrôle qui s'exerce dans le vote de la loi, le dialogue avec l'exécutif, l'écoute des individus et des groupes, l'élaboration de politiques de rechange, etc.

Certains constitutionnalistes modernes expriment cette dualité par deux termes : démocratie gouvernante et démocratie délibérante. L'État doit être dirigé et donc doté d'un appareil de décision simple, efficace et, en cas de besoin, très rapide. Cette démocratie gouvernante n'est pas l'affaire du Parlement tout à la fois en raison du nombre des acteurs en cause et de la nature de la réflexion en forme de délibération collective. Mais une démocratie gouvernante doit être complétée par une démocratie dont les travaux peuvent être moins précipités, plus approfondis, plus originaux. C'est aussi de la démocratie délibérante que doivent procéder le contrôle, les critiques et l'expression des aspirations des individus et des groupes.

Un troisième trait des régimes modernes qui concerne leur forme la plus fréquente en Europe est la substitution de la responsabilité des gouvernants devant les électeurs à leur responsabilité devant les élus. La crise ministérielle née du jeu des combinaisons entre partis ou membres de la classe politique a disparu de la pratique des régimes parlementaires européens les plus adultes : en Grande Bretagne, en Allemagne, en Espagne par exemple. De même, bien que la Constitution française prévoie que l'Assemblée nationale peut renverser le gouvernement, la dernière crise ministérielle remonte à 1962, c'est-à-dire à plus d'un tiers de siècle. Ce ne sont pas les députés qui renversent le gouvernement mais ce sont les électeurs qui renversent les majorités.

Enfin, la pratique politique reflète un mouvement que l'on a déjà rencontré sur le terrain juridique. La création d'organismes internationaux ou supranationaux amène des communications et des échanges institutionnels non seulement entre les hommes d'État responsables mais entre les classes politiques des pays concernés et entre les administrateurs. Les relais diplomatiques traditionnels sont partiellement dépossédés de leurs fonctions d'antan. En tête-à-tête ou en réunions collégiales les "patrons" (encore ce

parlementaire. Les origines et le statut de ces deux acteurs politiques paraissent bien différents. Or, en réalité, le Président, avant d'être élu par le peuple, a dû obtenir de son parti l'investiture nécessaire à sa candidature. Quant au Premier Ministre apparemment désigné par le voeu de la majorité parlementaire, c'est lui qui a conduit son parti à la victoire, qui en a été le symbole, de telle sorte que c'est bien lui que les électeurs ont voulu à la tête de l'État. La différence paradoxale entre les deux régimes est que le Premier Ministre est assuré au Parlement d'une majorité de fidèles alors que le Président élu par le peuple n'est est pas assuré et peut avoir des difficultés à faire voter les lois qu'il juge nécessaires. Aux États-Unis cette situation est rendue acceptable du fait que les deux partis n'ont pas des doctrines rigides et ne pratiquent pas une discipline de fer, ce qui permet au Président, au prix de compromis de cohabiter avec une majorité parlementaire hostile. En France au contraire, sauf pour une période limitée, la cohabitation entre un Président et une majorité hostile serait très difficile à vivre. C'est l'une des raisons pour lesquelles M. Jacques Chirac a dissous l'Assemblée nationale. En avançant à 1997 les élections législatives qui devaient avoir lieu en 1998 il a voulu se placer dans des conditions meilleures pour lui et pour ses partisans que, selon son jugement, elles seraient devenues l'an prochain.

Le "patron" - si l'on peut dire, dans des pays tels que la Grande-Bretagne, l'Allemagne, l'Espagne procède donc non du parlement mais de la nation.

C'est également d'un consensus populaire que procède normalement l'institution monarchique, qui ne se ramène pas toujours au modèle britannique mais qui peut conférer un rôle actif au monarque comme c'est le cas au Maroc.

Un second trait donne une unité peut-être inattendue à des régimes juridiquement différents. C'est non la séparation des pouvoirs au sens purement juridique mais la répartition des domaines. La séparation du pouvoir législatif et du pouvoir exécutif est, dans la plupart des États modernes, devenue largement théorique. La législation paraît être essentiellement l'affaire du Parlement. Mais dans la plupart des pays d'Europe, la très grande majorité des lois est proposée par le Gouvernement et votée à sa demande par une majorité disciplinée. Au contraire le fédéralisme, le régionalisme, la décentralisation font qu'une bonne part de l'Administration échappe à la gestion directe du gouvernement pour être remise à des élus.

en Amérique Centrale ou en Amérique du Sud peuvent être très larges.

Quant au prétendu régime semi-présidentiel il a deux versions très différentes. Au Portugal et en Finlande l'élection du Président de la République au suffrage universel ne lui confère pas le caractère de chef d'État dans un régime présidentiel et ses pouvoirs sinon son autorité morale ne dépassent guère ceux du Président de la République italienne ou de la République allemande. En revanche la même élection est devenue en France un signe de légitimité majeur. Avec une majorité favorable à l'Assemblée nationale, ce qui a été le cas pendant trente cinq ans sur les quarante de la V° République, le Président de la République dirige à la fois le gouvernement et le Parlement. Et même si, par hasard une majorité parlementaire lui est temporairement hostile le Président garde des attributions de premier plan notamment en matière de politique étrangère et de défense.

Ainsi, au terme de cette première approche par le droit, l'on pourrait conclure de la façon suivante.

La mondialisation, que l'on pourrait appeler politique, est très sensible au niveau des principes généraux : démocratie, État de droit, droits de l'homme etc. Mais dès que l'on passe à une vue moins lointaine des institutions nationales c'est au contraire la dispersion qui paraît subsister puisque les divers pays se répartissent entre plusieurs modèles et que, à l'intérieur de chacun de ces modèles, des versions diverses et quelques peu contradictoires ont cours.

Tel est le premier bilan que l'on peut présenter en réponse à la question posée.

Essayons une seconde approche qui est celle de la science politique plutôt que du droit constitutionnel. La classification juridique que l'on vient de rappeler présente deux particularités. On a relevé la première : sous le même nom (régime parlementaire, régime présidentiel, etc.) l'on désigne des réalités politiques fort différentes entre elles. Quant à la seconde particularité, elle est inverse : des agencements constitutionnels juridiquement très différents peuvent procurer des résultats identiques. C'est que les mécanismes et la mécanique constitutionnelle sont utilisés de telle manière que, volontairement ou non, ils produisent des résultats comparables.

Prenons le premier chapitre de la démonstration. On distingue en droit le Président élu par le peuple, ce qui relève d'un régime présidentiel ou semi-présidentiel et le Premier Ministre qui est issu d'une majorité

Le second type dont la racine est dans la Constitution des États-Unis est le régime présidentiel caractérisé par le fait que l'exécutif est aux mains d'un Président élu au suffrage universel et qui gouverne avec des ministres de son choix qui ne sont pas responsables devant les chambres. En revanche, celles-ci ne subissent pas l'exercice de certaines prérogatives de l'exécutif tel que notamment le droit de dissolution.

Enfin, du moins si l'on en croit certains juristes il existerait un système mixte qui se nommerait régime semi-présidentiel. Sa caractéristique tiendrait à ce que le président élu au suffrage universel et doté de pouvoirs non négligeables ne peut cependant gouverner qu'avec des ministres responsables devant le parlement. On pourrait ranger dans cette catégorie des pays européens comme la France, le Portugal, la Finlande et peut-être certains des pays issus de l'éclatement de l'Union Soviétique.

Cette classification a le mérite un peu limité de dresser un tableau synoptique et simplifié des règles de droit relatives aux mécanismes et aux mécaniques régissant l'exercice du pouvoir politique.

En réalité, elle a une portée précaire. Par exemple, la pratique du régime parlementaire peut être profondément différente de nation à nation. Dans un pays comme la Grande Bretagne on peut la décrire sommairement mais sans caricature de la manière suivante : par les élections le peuple choisit l'un des deux grands partis et par cet intermédiaire le chef du gouvernement. La direction des affaires est tout entière aux mains de ce parti qui délègue ses dirigeants au gouvernement et dont les députés ont pour mission de soutenir inconditionnellement celui-ci. La démocratie n'est pas cependant en péril car l'opposition est libre dans le cadre d'un État de droit et d'un régime de libertés publiques. La véritable responsabilité est celle du parti au pouvoir. Il la met en jeu devant le peuple lors des élections générales qui peuvent conduire à l'alternance.

Au contraire, sous le nom de régime parlementaire l'on peut développer une pratique politique dont la IV° République française et la République italienne ont fourni des exemples. La multiplicité des partis, leur discipline relâchée n'engendrent pas de majorité parlementaire stable. L'instabilité parlementaire multiplie les crises ministérielles et favorise l'instabilité gouvernementale.

Sans que l'on puisse développer ce point, il est évident que le régime présidentiel américain ne comporte pas en fait la séparation rigide des pouvoirs que sa théorie implique et que les variations dont il peut être l'objet

Mieux assurées de leur indépendance elles pensent aujourd'hui à ce que celle-ci serait encore mieux garantie par des unions régionales dotées de pouvoirs réels. D'autre part la décomposition de l'Union Soviétique, champion de la souveraineté dans le passé a également favorisé cette évolution.

Si les grands principes constitutionnels généralement reconnus ou en tout cas proclamés dans une grande partie du monde relèvent incontestablement de la mondialisation, ce que l'on pourrait appeler les "mécanismes" et la "mécanique" du jeu politique sont évidemment moins concernés par la tendance à l'unification. Mais les choses sont plus complexes qu'il ne paraît et méritent l'analyse.

Le seul mécanisme politique véritablement mondial est celui du suffrage universel masculin et féminin. Contrairement à ce qui s'est passé dans l'histoire politique des pays européens dans les siècles précédents le suffrage universel dans les Constitutions du XX° Siècle et particulièrement dans les plus récentes ne résulte point d'une conquête étape par étape à partir d'un régime de suffrage restreint. C'est d'emblée que le suffrage universel est reconnu dans les constitutions.

Il faut mettre à part les hypothèses malheureusement trop nombreuses ou l'affirmation du principe démocratique n'est pas suivie d'effet. C'est le cas évidemment des quelques pays qui sont restés fidèles au communisme comme la Chine ou Cuba et qui donnent au terme de démocratie une signification particulière et contestable. C'est autant les cas où le principe bien qu'affirmé n'est pas respecté par une confiscation du suffrage souvent accompagnée d'un refus de tout pluralisme résultant souvent de l'institution du parti unique.

Si l'on met entre parenthèses ces pays-là, le paysage constitutionnel (décrit d'un point de vue purement juridique) offre trois types d'institutions politiques.

Le premier concerne les régimes parlementaires caractérisés par le type de relations établies entre l'exécutif et le législatif. L'essentiel est que le gouvernement puisse être renversé par la ou les chambres élues au suffrage universel, cependant qu'en contrepartie le gouvernement exerce certaines prérogatives au regard du parlement notamment par l'exercice du pouvoir de dissolution. Ce régime dont le prototype est fourni par la Grande Bretagne est le régime dominant dans les pays d'Europe et dans certains autres pays tel que le Canada, l'Inde ou le Japon.

Les constitutions renferment de façon presque unanime, sous une forme ou sous une autre, des énoncés concernant les droits de l'homme et les libertés publiques, c'est-à-dire ce que l'on appelle couramment les droits fondamentaux, en faisant référence quelquefois, comme le fait la Constitution marocaine, à des déclarations ou traités internationaux relatifs à ces droits.

De plus en plus les constitutions mettent en place des systèmes de contrôle de constitutionnalité tendant à vérifier que les gouvernants, au sens le plus large du mot, ne s'écartent pas des prescriptions constitutionnelles tant en ce qui concerne les droits fondamentaux qu'en ce qui concerne les règles du jeu politique. Le contrôle juridique, accompagnés d'autres de même nature, est l'un des éléments de l'État de droit qui oblige les gouvernants à respecter le droit et, le cas échéant, à obtempérer aux décisions des juges indépendants.

Une troisième observation encore plus récente doit aussi être relevée. Elle concerne la vie internationale soit sous son aspect régional soit sous son aspect universel. Sous des formes diverses les Constitutions admettent non seulement que les États peuvent accepter par la voie de traités des limitations à l'exercice de leur souveraineté, mais elles autorisent un abandon partiel de celle-ci au profit d'organismes internationaux. L'exemple le plus topique est donné par l'organisation régionale dont l'intégration a été poussée le plus loin, l'Union européenne. Nombre de Constitutions de tels ou tels États en faisant partie comportent initialement ou à la suite de révisions une disposition permettant aux pouvoirs publics de ces États de souscrire à des conventions constituant un véritable abandon de souveraineté, tel que celui qu'implique la création d'une monnaie unique dont le statut échappe à chacune des nations participantes et serait géré par un organe communautaire.

Ce mouvement qui constitue un des traits les plus actuels de la mondialisation a été facilité par deux évolutions. Tout d'abord il a correspondu à la création d'entités régionales qui se multiplient de façon spectaculaire. Ceci apparaîtrait avec force par exemple si les projets de Maghreb uni était mis en oeuvre dans des circonstances favorables. Nombre de ces entités à ambitions et à pouvoirs initialement limités ressentent le désir de progresser dans la voie d'une véritable intégration et cette aspiration implique naturellement la permission constitutionnelle des abandons non illimités mais sensibles de la pleine souveraineté. En second lieu un certain nombre d'obstacles à ce mouvement ont été levés depuis une décennie. En effet les nations récemment décolonisées nourrissaient une défiance naturelle envers les abandons même partiels d'une souveraineté difficilement conquise.

les juristes appellent un sens matériel : elle renferme l'énoncé des principes fondamentaux de l'État, la définition des droits et des libertés attachés à la qualité d'homme ou de citoyen, ainsi que les conditions par lesquelles les gouvernants acquièrent le pouvoir et peuvent l'exercer. Les deux sens ne sont pas identiques mais ils coïncident très largement dans la pratique puisque ce sont évidemment les règles essentielles de l'État que l'on énonce dans un document solennel qui ne peut être que difficilement modifié.

Or, la constitutionnalisation est réellement un phénomène mondial. Voici longtemps que le constitutionnalisme s'est développé mais il avait été longtemps réservé aux pays européens ou américains et n'existait pas dans d'autres régions du monde en particulier dans les pays colonisés, la colonisation étant d'ailleurs généralement consacrée par la Constitution de l'État colonisateur. Ce mouvement a, il est vrai, épargné la Grande Bretagne qui continue à offrir un système paradoxal mais qui mériterait une réflexion instructive. En effet, en Grande Bretagne toute règle de droit relève de la loi ordinaire c'est-à-dire très simplement d'un vote à la simple majorité par la Chambre des Communes puisque la Chambre des Lords ne dispose pas d'un véritable droit de veto et que la Reine ne peut pas refuser son assentiment à la loi votée. C'est dire que théoriquement les règles les plus importantes du pouvoir politique en Grande Bretagne peuvent être changées très facilement. Mais précisément, ces règles sont en fait beaucoup plus immuables que celles posées par de véritables constitutions au sens formel du terme. Ainsi la tradition de la pratique et d'une culture politique peut engendrer une stabilité supérieure à celle résultant de précautions juridiques.

Dans la deuxième moitié du XX° siècle et avec l'avènement de la décolonisation les Constitutions se sont multipliées. Non seulement elles sont apparues comme utiles en tant qu'instruments juridiques, mais elles sont devenues le signe même de l'indépendance. Se donner une Constitution c'est affirmer ce que les juristes appellent la "compétence de la compétence" et que l'on peut traduire par le terme de souveraineté qui est un synonyme de l'indépendance puisque la souveraineté implique l'autorité supérieure de l'État sur les hommes vivant sur son territoire et la dénégation de toute dépendance à l'égard d'autres États.

La mondialisation du constitutionnalisme à l'époque contemporaine s'accompagne de phénomènes généraux concernant le contenu des constitutions. En exergue, la démocratie est reconnue comme principe de gouvernement. Elle est entendue comme impliquant que tout pouvoir procède, sous une forme ou sous une autre, des gouvernés eux-mêmes.

DANS QUELLE MESURE PEUT-ON PARLER DE LA MONDIALISATION DES INSTITUTIONS POLITIQUES ?

Georges Vedel

Certains aspects de la mondialisation sont familiers. Ainsi en est-il pour tout ce qui concerne le domaine économique, le domaine culturel et d'une façon générale le monde de la communication.

On a beaucoup moins parlé d'une éventuelle mondialisation dans le domaine du politique et l'on a même quelques difficultés à énoncer le problème qui est ainsi évoqué. En effet veut-on parler de la mondialisation du droit politique, c'est-à-dire du droit constitutionnel ? Veut-on parler de la mondialisation des systèmes politiques, ce qui est assez différent ? Peut-être pour pouvoir réunir droit et fait, faut-il employer, comme nous le proposons, le terme *institutions politiques.*

Or, précisément l'on s'aperçoit que la mondialisation, si elle existe, doit être mesurée par deux approches différentes qui correspondent précisément d'une part au droit constitutionnel d'autre part au système politique qui se développe à partir des prémisses constitutionnelles sans leur être toujours extrêmement fidèle.

En un certain sens la mondialisation du droit constitutionnel est au moins pour certaines de ces parties un phénomène évident.

Tout d'abord la plupart des pays du monde se sont donné une constitution. Au sens généralement reçu par ce mot, la Constitution se définit en premier lieu formellement parce qu'elle ne peut être modifiée que par une procédure différente de celle des lois ordinaires. Ceci implique la supériorité de la Constitution sur les lois ordinaires. La Constitution a également ce que

ont intérêt à le propager. L'ère de l'information, nourrie par les avancées technologiques, rapproche les nations et les cultures pour le meilleur comme pour le pire. Il ne s'agit donc pas de freiner la marche du progrès technologique, mais d'oeuvrer pour limiter le coût social et économique qui en est souvent la contrepartie, au moyen de politiques sociales souples au bénéfice des défavorisés.

L'incidence est parfois lourde sur le plan culturel. Mais le souci de préserver une culture nationale n'exclut pas la modernisation. Au siècle dernier, à l'ère Meiji, la société japonaise passa du féodalisme à l'âge moderne quasiment d'un jour à l'autre, en optant de la manière la plus délibérée pour les technologies et les sciences de l'Occident. Ce qui frappe, ce n'est pas tant le développement qui en résulta, mais le fait que dans ce processus, les valeurs et l'identité japonaises aient été préservées. L'économie japonaise s'est développée grâce à un capitalisme planifié, fait d'un savant mélange de soutien de l'Etat et de paternalisme de l'entreprise. La société japonaise se caractérise par sa cohésion; les rapports y sont fondés sur la confiance. Cela explique le développement de multinationales dont le caractère communautaire, consensuel, voire familial, contribue précisément à leur succès à l'échelle mondiale. C'est précisément la vitalité culturelle de ce pays qui lui a permis non seulement d'absorber la modernisation, mais aussi d'exporter ensuite la recette de son succès économique. La clé de l'avenir est de savoir aujourd'hui même aller au devant de la mondialisation. A chaque culture de trouver en soi le ressort de son action. A travers son histoire, l'Islam a joué un rôle prépondérant dans le développement de l'esprit rationaliste et scientifique. Durant les premiers siècles du Moyen-Age, ce sont les universités islamiques d'Espagne et du Maroc qui ont su alimenter la flamme du savoir scientifique. C'est encore l'Islam qui a tissé le lien entre l'antiquité et la renaissance. Il reviendra peut-être à l'Islam de porter à nouveau cette flamme.

---

mondialisation ; pour nombre d'entre eux, l'Etat-providence demeure une composante indispensable de l'identité nationale. En dépit d'un taux de croissance de un pour cent, et d'un taux de chômage approchant les treize pour cent, alors même qu'il est clair que cet Etat-providence n'est plus à leur portée? Beaucoup se refusent à le remettre en question, et c'est l'indécision qui prévaut.

Aux Etats-Unis, le processus de dégraissage visant à contrer la concurrence japonaise avait, dans un premier temps, provoqué un barrage de presse amenant les électeurs à appréhender des coupes sombres dans le marché de l'emploi. Qui aurait su prédire à l'époque si ce régime draconien porterait des fruits, si les cadres licenciés pourraient reprendre leurs carrières interrompues, ou si le chômage atteindrait un seuil intolérable?

En fait, et malgré l'exportation croissante des moyens de production, on constate un recul du chômage accompagné d'une prospérité accrue. Aujourd'hui, aux Etats-Unis, l'heure est à un optimisme reflété par les cours de la bourse qui ne cessent de grimper, par la création constante d'emplois, et par les sondages.

En Europe, par contre, le chômage continue de croître. Sous la pression des pays asiatiques et des Etats-Unis, l'Europe a été amenée elle aussi à situer ses moyens de production dans une perspective globale, mais à un prix social et politique très élevé. Ainsi, en France, le Front National, parti xénophobe d'extrême droite, trouve un terrain propice dans le pessimisme conjoncturel qui lui a permis d'emporter plusieurs victoires dans des élections municipales en accusant la mondialisation d'entacher son image de la France et en rendant l'immigration et les forces du marché responsables du chômage élevé. En réalité, au niveau européen, c'est la rigidité de l'appareil de protection sociale qui en est responsable. Il ne s'agit pas de le démanteler, mais de savoir l'adapter, si l'on veut être en mesure de faire face à la nouvelle dimension globale de l'économie. Quant aux pays en développement, c'est l'Asie qui leur montre le chemin. L'éthique confucianiste ne constitue qu'un élément de réponse parmi d'autres. Les gouvernements des pays d'Asie ont eu la sagesse de définir leur politique sociale en fonction des impératifs de modernisation industrielle et technologique. Cela semblerait une solution simpliste si des pays tels que Singapour, la Corée du Sud, Taiwan, l'Indonésie ou le Vietnam ne nous avaient déjà démontré qu'un tel équilibre peut être atteint. Il est vrai qu'à l'échelle globale, l'écart entre les nantis et les démunis se creuse, mais la prospérité générale qui résulte de la mondialisation de l'économie est un facteur de paix. Les nations qui bénéficient de cet ordre économique global

ECONOMIE GLOBALE ET IDENTITE NATIONALE

Richard Stone

La mondialisation des économies et les percées technologiques sont des phénomènes irréversibles. L'intégration économique, assistée par une révolution des modes de communication et des technologies, ne cesse de rétrécir le temps et l'espace, tout en assurant le succès de ses partisans sur le marché international. Toutefois, les avancées en matière de diffusion et de traitement de l'information sont une arme à double tranchant, car, même si, en soi, la mondialisation n'est ni un bien ni un mal, elle n'en est pas moins responsable de profondes mutations qui touchent chaque société de manière bien particulière.

L'information constitue une arme culturelle. Prenons l'exemple du Minitel. En France, depuis maintenant dix sept ans, tout usager du téléphone peut disposer, grâce à ce système, d'un accès direct à certains types d'information. Ce réseau électronique a assuré pendant longtemps à la France une suprématie enviable dans ce domaine, et a donné à ce type de communication la dimension du quotidien.

Mais, faute d'avoir été systématiquement perfectionné et démarché à l'extérieur, il se trouve aujourd'hui dépassé, et la France voit donc se mettre en place un autre réseau, mondial celui ci, l'Internet, beaucoup plus perfectionné, perçu comme étant d'inspiration anglo -saxonne, et qui, de surcroît, véhicule la langue anglaise.

A l'échelle nationale, l'éclatement du cadre traditionnel des professions et des entreprises soumet les élus à des pressions pour qu'ils s'opposent à tel processus, en atténuent les retombées, et tempèrent les sentiments d'appréhension, voire de colère, de leurs électeurs. Dans le débat qui oppose les partisans du libéralisme global aux champions de la justice sociale, les Français se retrouvent en général dans le camp des critiques de la

Today the entire international community is the world of diversity, balanced by history and traditions. We should be mature enough not to strive for an "ideal global society" but to move with the help of modern global technology towards contemporary society without extremist zest for social cloning. It is impossible to calculate the global identity of humans without certain universal principles. At the same time human goals and ideals do not and never will belong to one country or a group of countries. Humans must learn to cooperate without hatred and prejudice. They should cooperate through dialogue of civilizations. Life itself will have the last word on our future.

model" of society is doomed to failure. All the empires failed and disintegrated due to the desires of their rulers to get rid of different cultures and impose their beliefs on others. Such cultural imperialism even with the help of international business is, in my opinion, unviable.

The path to the global identity and the cultural system goes along the road of toleration and cooperation of civilizations, including religions. The latter are the main base to organize human moral duties. New thinking helps us to free ourselves from certain stereotypes that help strong States and large societies to gain an upper hand over small States and weaker societies. In my opinion, global free trade may contradict conventional wisdom which teaches us to understand the consequences of every action. If "free trade" transforms into unregulated trade, smaller societies and ancestral cultures will become endangered and "extinct species".

New thinking tells us that one of the most important ethical imperatives for the global happiness and stability is a strict implementation of an important value - humanity does not need a global unrestricted free trade, which may destroy local communities and foster huge migration into the city slums, but global projects to help indigenous societies to avoid cultural shock and to preserve the best of their way of life and cultural identities.

Another example of political blindness. To the majority of the world population to solve the problem of water supply is more important than the game constantly played around with special interstate relationships and military block politics. Pragmatic approach is still alien to many political leaders, they still live with the 19th century mentality of power politics and old-fashioned ideas. It is precisely the political culture which lags behind any other culture. Military customs and beliefs die hard. Local and regional wars and hostilities flare up more often than agreements on conflict resolutions are concluded.

The emerging global culture first of all must create conditions which help societies develop positive potential for self-improvement. Liberal capitalism and socialism, which was never a monopoly of the Soviet Union, are two types of societies created by different revolutions. Capitalism and socialism incorporate many universal human principles, goals and ideas upon which the present human societies are founded. But they are not the only ones. Islam is the other way of life, with its own ideas that are penetrating many regions of the world.

forward lasting positive results and solve the problems of economic backwardness, demographic explosion, the third world debt crises and many other negative developments relating also to the spread of high technology.

A global value that is, in my opinion, crystal-clear but still unrecognized and put aside by many governments is a simple truth that in the modern world it is impossible to secure a lasting unilateral advantage for oneself to the detriment of the other side without ultimately impairing one's own interests. Genuine security for all always means stable regional and universal international security.

Many politicians and politologists speak today about "the end of the cold war" and of the benefits that "the victory of capitalism over communism" brought to international relations. At the same time there are States that try to insure security for themselves without security for the other side. They consider foreign policy in terms of "a gain to yourself is a loss to another". This is an illusion. The mirage of ostensible stability based on pure military power and superiority in technology is pursued in the Middle East and Europe. In fact we live in a period of "hot peace". In the meantime in both regions accumulative negative effects from unpragmatic actions are gaining strength. International security as a whole is fragile.

A part of human cultural-political identity is total rejection of war and nuclear weapons and renouncing force and coercion in international relations. Old thinking seeks to exploit conventional power politics through the use, or the threat to use, of sophisticated military technology.

The same manipulative approach quite often appears through the use of modern telecommunication systems. They are extensively applied for advancing interests of the major developed countries. Such trends undermine creative interaction of nations and peoples. New thinking works in the opposite direction forming the identity of a modern man in such a way that human life is more than mere survival. In a sense it teaches us that countries should be measured not only by their Gross National Product but by the degree of soical well-being, quality of life, in other words happiness of their citizens.

Happiness of humans cannot be achieved in a compartment global society where besides first class nations and citizens second and even third class nations exist. Such an approach to life needs constant effort on the part of militarily and technologically strong States to force diverse human cultures into one global civilization. It seems to me that every effort to create "the only

Once a mighty society, though with many flaws, Russia is on the verge of disintegration. It absorbed the western culture too quickly and indiscriminately, mostly its distorted version - crime and negative features of market economy.

Emerging global culture in many ways differs and contradicts national cultures. Such contradictions arise from human behaviour top to the bottom of a social and political ladder. It reflects the responsibility we feel to those nearest to us, to our family, community, country and only finally to humanity. This is a common public culture as the world approaches the 3-rd millennium.

Mutual planetary dependence is still to be organized into planetary culture system. The United Nations and the important regional organizations may do this job, or in the decades to come we are to witness an appearance of a rudimentary world government. We are just at the beginning of the road to a global system.

The proper arena to formulate cultural values is always the church, the State, enlightened individuals. Their vision of the good and evil was and to a large extent is still different. At the same time the range of options for some autonomous global choices is not large. Sometimes, as in the case of environment, it is limited to the extreme. Humans must preserve their nature and biological environment or it will degrade to the extent when polluted beyond recognition would do away with them. Humanity has the power to destroy its habitat -the earth. There is no choice in human cultures but to follow this global culture value and stop wiping out the thin layer of life support system - soil, water and air.

A fundamental global cultural value is recognizing that we live in the interdependent world that requires greater levels of trust and cooperation. Humanity must act on this knowledge that is a part of the emerging cultural system. There are already values that, in my opinion, are a part of emerging global new thinking which relfects globalization of international relations. Some of them were already formulated during the second world war, at the time when humanity waged a fierce battle against fascism. They were incorporatd into the United Nations Charter.

Another fundamental well-defined value for the human behaviour is to understand the object of economic development not only as an exercise in profit-making but as a quest for freedom from want and poverty. Only through this value a political theory for the world development will bring

humans to discover new possibilities for their development and spiritual existence. The effects of such discoveries flow from prominent scientists like ripples from the drop of water which falls into a pond. Together they form a powerful public opinion current that carries humanity forward and is a part of a mighty modern civilisation river. My impression is that little by little globalization, if to mention its positive results, leads to the formation of a cultural system with values that are yet not well-defined but already formed to a point when they become universal values.

It is important to remember that the word "culture" has many different interpretations and definitions, often influenced by different ideologies and religions.

Human national cultures have their own social dynamics. National culture consists of the language, religion, science, art and ethics. The latter includes morality and legal system (the law). To this I would add political culture that to a large extent, together with other factors, influences the foreign policy of states.

Every ethnic type human being has his own mental behaviour. A nation's cultural identity system produces original philosophy, politics, economics and technology. A firm construction of national culture, though it may have defects, constitutes the main pillar of stability and happiness of the people. Fanatic zeal, especially on the part of foreigners, to change other people is wrong and counterproductive.

The emerging new thinking and global identity system are adjustable. The latter is mainly based on modern technology and dissemination of information by the forces which control this system. In my opinion, modern mass-media institutions instead of demanding absolute freedom for themselves should be guided by political constraints in order to serve different ethnic human needs. First of all, they should not destroy basic institutions in local communities. Such mass-media produced cultural shock-revolutions are not substitute to healthy evolutionary practices that help to solve sensitive social problems.

Chauvinistic internal and foreign policy, especially if based on racism and dishonest messianic desire to change alien lands in accordance with one dominant culture, can be described by three simple words -"they are dangerous". Such policies are to a large extent responsible for the culture shock experienced nowadays by many local societies. Being in the past a messianic country itself, Russia today goes through a severe cultural shock.

NEW THINKING
AS A GLOBAL CULTURAL SYSTEM

Anatoli Andreï Gromyko

New political thinking stands for a process in which we ought to recognize each other's humanity as we move to solve today's complex problems dealing with social and political life, economies and global relations. We all live on the same planet - the Earth and, as all of us know, people differ in understanding what is good and what is wrong, which path leads to freedom, equality and happiness.

Modern technology, especially in the field of tele -and audio-communications, created an extraordinary situation where humanity is to find solutions that transcend our usual points of view. In this process, and this is, perhaps, the most important feature of the new thinking, we must learn to express our opinions without exciting in ourselves and others fear and hatred for those who think differently. At the same time new thinking rejects any action, especially on the state level, which undermines regional and global stability, destroys the climate of security and confidence.

The effects of globalization and the power of modern technology on international relations are enormous. There is no doubt, at least in my mind, that this power, even in the near future, will increase very fast, in a way that is difficult to imagine. The question arises : *"Will this globalization process affect the identity, especially cultural identities, of states and their people ?"*. If the answer is *"yes, it will"*, then the scientific community is responsible to explain the essence of this process, new opportunities that globalization and modern technology open for states, people and individuals and, unfortunately, new dangers that they bring.

Science, as well as religion, is a mighty tool based on the capacity of

5 - M'BOW (Amadou Mahtar) : Aux sources du futur, UNESCO, Paris, 1982.

6 - UNESCO - M'BOW (Amadou Mahtar M'Bow) - Le Monde en devenir : réflexions sur le nouvel ordre économique international, UNESCO, Paris, 1976.

7 - UNESCO - Scan MacBride - Voix Multiples, un seul monde : Communication et société aujourd'hui et demain. Rapport de la commission internationale d'étude des problèmes de la communication. UNESCO, Paris, 1980.

8 - Williams Preston Jr and others : Hope and Folly, The United States and UNESCO - 1945 - 1985. University of Minnesota Press - Minneapolis, 1989.

---

peut être que, lorsque peuvent s'entendre des voix multiples.

Il faut noter, par ailleurs, que les réseaux interconnectés d'information offrent pour la première fois des possibilités énormes d'épanouissement de la culture individuelle et collective. Si, par exemple, on pouvait déplorer, il y a peu de temps encore, la difficulté d'accès aux informations scientifiques et techniques disponibles dans le monde, il n'en est plus de même, dans une large mesure, aujourd'hui. Ceux qui désirent satisfaire leur curiosité, accroître leur savoir ou s'informer sur l'état de la recherche dans quelque domaine que soit, peuvent désormais consulter les banques de données, ou dialoguer même avec des spécialistes de tous niveaux. C'est une chance que les pays du Sud devraient saisir pour s'engager résolument dans la voie de l'intégration des acquis de la science et de la technique dans leurs propres cultures. En outre les réseaux interconnectés pourraient leur permettre de mieux diffuser à travers le monde les éléments les plus caractéristiques de leurs cultures et surtout d'en mieux expliquer le sens.

Conclusion :

En dernière analyse, et ce sera ma conclusion, toutes les cultures sont confrontées au défi de la mondialisation. Chacune d'entre elles doit chercher à relever ce défi selon son génie propre. Car chaque fois qu'une culture dépérit ou disparaît, c'est une part de la féconde diversité des cultures qui s'en va ; et chaque fois qu'une culture est calomniée comme le sont souvent les cultures islamiques dans les médias internationaux, c'est l'animosité entre les peuples qu'on cherche à attiser.

Bibliographie

1 - Convention créant une organisation des Nations-Unies pour l'Education, la Science et la Culture, adoptée à Londres le 16 novembre 1945 in *Manuel de la Conférence Générale de l'UNESCO, UNESCO, Paris, France.*

2 - Charte des Nations-Unies, signée à San Francisco le 26 juin 1945 - Département de l'information des Nations-Unies, New-York.

3 - Rapport de la Conférence des Nations-Unies en vue de la création d'une Organisation pour l'Education, la Science et la Culture tenue à Londres, du 1er au 16 novembre 1945, à l'Institute of Civil Engineers - Archives de l'UNESCO, Paris Eco/CONF/29.

4 - L'UNESCO, à la veille de son quarantième anniversaire, Paris, UNESCO, 1985.

La question qui se pose donc naturellement, est celle de savoir si les effets conjugués de la mondialisation doivent conduire immanquablement à un modèle uniforme de culture qui mettrait fin à la diversité qui a marqué l'évolution de l'humanité depuis l'aube des temps, donnant ainsi la primauté aux cultures issues de l'Occident industriel et de la société de communication. La réponse n'est pas évidente.

Les tendances uniformisatrices se heurtent déjà à un renouveau des spécificités ; là où l'identité est menacée, des réactions, parfois vives, se font jour. Des identités qu'une analyse superficielle condamnait au déclin regagnent de la vigueur.

Dans l'Occident industriel lui-même, des voies s'élèvent contre un individualisme qui rompt les chaînes de solidarité, accentue l'égoïsme et confine à la solitude ; et contre le culte de la violence, le recul du sens moral et la dérision du sacré.

Un renouveau de la spiritualité et un regain d'intérêt pour les croyances religieuses se dessinent un peu partout, en Europe comme dans les Amériques.

Le débat suscité en Europe par ce qu'il est convenu d'appeler "l'exception culturelle" est une autre indication des inquiétudes provoquées par les tendances actuelles. S'il est évident, en effet, qu'une culture ne disparaît que si la société qu'elle identifie cesse d'être, il n'en est pas moins vrai que les pressions extérieures qui s'exercent sur les différentes cultures sont lourdes de conséquences. Parmi ces pressions, il y a lieu de citer, par exemple l'idéologie, car il s'agit bien d'une idéologie, qui tend à imposer des normes individuelles ou collectives de conduite à tous, au nom d'une prétendue universalité.

Ces normes se révèlent à l'analyse n'être que des pratiques ou des habitudes propres à certaines cultures, au sein desquelles elles sont parfois contestées. Dans le domaine de l'éthique, l'universel ne peut dériver que de la somme de valeurs dans lesquelles se reconnaissent toutes les cultures ou, à tout le moins, la plupart d'entre elles.

Aussi, les pays dont les cultures subissent l'assaut de certains médias internationaux et de divers groupes de pression se doivent-ils d'investir plus activement le secteur de l'information médiatisée, afin de produire et de diffuser des messages conformes à leur propre vérité. La vérité ne peut s'apprécier que si peuvent s'exprimer des points de vue divers, et la liberté ne

occidentale fondée sur l'application des sciences et des techniques dans de nombreux domaines de la vie. Or la science et la technologie sont loin d'être neutres. Elles véhiculent, certes, des savoirs et du savoir-faire, mais aussi des idées, des comportements, des styles de vie, souvent sans rapport avec les bases de plusieurs cultures. Celles-ci sont confrontées à la nécessité de trouver les moyens de s'y adapter, en gardant leur âme, ou alors de courir le risque de dépérir.

L'exemple de certains pays d'Asie, ou même celui des élites intellectuelles de nombreux pays anciennement colonisés, montrent la possibilité qui existe d'une juxtaposition, ou mieux, d'une coexistence simultanée de deux types de culture, l'une enracinée dans la tradition, la seconde fondée sur le modernisme, ce que certains appellent la double structure.

Mais de telles options ne paraissent être offertes qu'à des sociétés où les systèmes d'éducation sont hautement développés, où les populations ont une conscience claire d'elles-mêmes et de ce que sont les autres, ainsi que des enjeux de leur propre évolution. Elles impliquent également des choix permettant de faire la part entre les éléments vivifiants de la tradition, au plan éthique et spirituel en particulier, et les pratiques sociales rendues obsolètes par les besoins d'épanouissement de l'individu et de la société.

Le choix pose donc le problème primordial de l'éducation, de ses objectifs, de ses contenus, de sa pratique, de son organisation et de son articulation avec les différents secteurs de la société, ceux issus de la tradition, comme ceux nés de la modernité occidentale.

L'identité et la diversité culturelle qui en est la conséquence, sont confrontées à un autre défi, qui intéresse aussi l'éducation au sens large du terme, c'est le défi de la révolution de la communication électronique. Les messages qui fusent de partout et qui peuvent atteindre la moindre des chaumières ont un contenu culturel, clair ou virtuel, inspiré de la modernité occidentale, qu'il s'agisse de l'information politique, sociale, économique ou de programmes issus des industries culturelles, ou même des spots publicitaires.

La conception de ces messages, leur caractère unidirectionnel et répétitif, leur donnent un pouvoir d'attraction sur la plupart des esprits dans une grande partie de la planète. Ceux qui les contrôlent s'assurent ainsi le pouvoir d'orienter les esprits, de façonner les goûts et les comportements, parfois de manipuler l'opinion.

Ni le Conseil de Sécurité des Nations-Unies, pour ce qui concerne les affaires politiques, ni le Conseil Economique et Social (l'Ecosoc), pour les problèmes économiques et sociaux, ni les institutions spécialisées dans leurs domaines respectifs de compétence, n'ont pu jouer un rôle à la mesure des défis résultant des mutations que notre planète a connues au cours des cinquante dernières années.

Par exemple, tous les efforts, déployés dans les années 1970 et 1980 en vue de l'instauration d'un nouvel ordre économique international ou d'un nouvel ordre mondial de l'information et de la communication se sont heurtés à un mur d'incompréhension (6,7,8).

Aussi, la mondialisation s'est-elle édifiée, plus dans un contexte de compétition mettant en jeu des rapports de force, que dans un souci de solidarité commune de l'humanité. Elle devait contribuer à la prospérité de tous, elle a renforcé la puissance des sociétés transnationales, mais affaibli les pouvoirs des Etats dans certains domaines économiques et financiers essentiels. C'est plus dans le cadre du Forum de Davos que semble désormais se décider le sort économique du monde, que dans les instances politiques nationales ou internationales. L'espoir d'une meilleure vie paraît ainsi s'éloigner pour des centaines de millions d'êtres humains. Si l'évolution actuelle se poursuit, et si la pauvreté et la marginalisation qu'elle engendre persistent, il est peu probable que la stabilité des sociétés et l'harmonie des nations puissent être préservées encore pour longtemps, dans plusieurs parties du monde.

Car, outre la pauvreté, de nombreuses sociétés subissent à la faveur de la mondialisation des pressions très fortes sur leurs systèmes de valeurs qui avaient pu leur assurer pendant longtemps une certaine cohésion interne.

IV - L'identité face aux défis de la modernité.

Les menaces les plus directes qui pèsent sur l'identité des peuples, et en conséquence sur leurs valeurs fondatrices, me paraissent provenir au moins de deux facteurs conjugués. D'une part, des bouleversements économiques et sociaux résultant des nouveaux modes de production des biens et des services, et des changements qu'ils introduisent dans les genres de vie, dans les rapports humains, dans les structures familiales, dans la pratique éducative, etc..., d'autre part, des effets de la révolution des systèmes d'information et de communication.

La compétitivité mondiale exige, désormais, le recours à la modernité

domaines de la création, comme dans ceux des idées ou de la spiritualité. Toutes les cultures évoluent aussi au gré de l'évolution des sociétés qui sont toutes confrontées aux nouvelles façons de produire, de vivre, d'apprendre, de s'informer qui sont le propre de la modernité occidentale qui est à la base du processus actuel de la mondialisation.

III - Le processus de mondialisation et l'intégration économique et sociale.

La mondialisation apparaît comme un mouvement qui tend à inscrire irréversiblement le devenir des sociétés contemporaines dans un espace qui s'élargit aux dimensions de la planète. Elle est attestée notamment par l'essor du commerce international, la part prise par les marchés financiers et la circulation des capitaux dans l'économie mondiale, les dérégulations et les délocalisations industrielles qui, sans égard aux considérations sociales ou nationales, n'obéissent qu'aux critères de rentabilité immédiate et d'accroissement des profits, le flot ininterrompu des migrations internationales de courte ou de longue durée, l'explosion des moyens de communication et d'information qui s'étendent sur l'ensemble du globe, et bien, au-delà, etc... (5).

Ce mouvement amorcé dès le XVè siècle, avec la circumnavigation, s'est accentué avec la révolution industrielle, et l'expansion coloniale. Les événements qui ont conduit à la deuxième guerre mondiale, et ont été des facteurs d'accélération significatifs, dans un climat, il est vrai, de concurrence, d'antagonisme et d'affrontement.

Aussi les problèmes de la mondialisation n'ont-ils pas échappé aux fondateurs du système des Nations-Unies, il y a cinquante deux ans. Forts des enseignements de la crise économique de 1929, sur les plans économique et social, et de la deuxième guerre mondiale, sur le plan politique, ils ont voulu créer un système international susceptible de promouvoir une intégration mondiale permettant d'assurer la paix et la sécurité ainsi que la prospérité commune de l'humanité, sans pour autant effacer les diversités, même si celles-ci étaient appelées, en toute logique, à s'atténuer.

Cette intégration, basée sur la concertation et sur la prise en compte de l'ensemble des situations dans le monde, s'est heurtée aux contradictions nées de l'après-guerre. Aussi le système international a-t-il été dans l'impossibilité de contribuer à une mondialisation aménagée de manière à satisfaire les aspirations des différents peuples auxquels les progrès scientifiques et techniques ouvraient de larges perspectives de bien-être.

Les fondateurs de l'UNESCO sont alors convaincus que la clé de la paix se trouve essentiellement dans la culture. Ce n'est que quand l'idée de paix sera enracinée dans la conscience de chacun, que les peuples pourront vivre en harmonie. La diversité culturelle au lieu de constituer un obstacle au rapprochement entre les peuples, doit, au contraire, être le levain du mouvement qui doit désormais pousser les peuples les uns vers les autres dans un élan de commune volonté de vivre ensemble.

II - La diversité culturelle et la coopération intellectuelle internationale.

Si la diversité culturelle est reconnue comme un facteur essentiel dans la recherche de la paix, elle ne s'imposera dans les activités de la nouvelle organisation de coopération intellectuelle internationale qu'avec la décolonisation. Ce sont les pays nouvellement indépendants d'Asie, d'Afrique et des Caraïbes qui, en adhérant à l'UNESCO, y soulèvent le problème de la pluralité des cultures et celui des relations interculturelles [4].

Ces pays, dans la ferveur de la souveraineté recouvrée, veulent retrouver leurs repères historiques et renouver avec leurs racines culturelles, longtemps occultées ou souvent travesties par le discours colonial, sans pour autant renier ce que la modernité occidentale leur a apporté d'enrichissant.

S'ils aspirent au développement économique et social, ils souhaitent qu'il soit fondé sur leurs réalités propres et sur les aspirations de l'ensemble de leurs peuples. S'ils sont conscients de la nécessité d'entreprendre, et vite, les changements imposés à tous les peuples par l'évolution du monde, et en particulier, par la révolution des sciences et des techniques, ils veulent préserver les valeurs spirituelles, sociales et humaines, qui ont permis à leurs peuples de survivre aux tourments de l'histoire. S'ils sont convaincus de la nécessité de promouvoir la compréhension réciproque et l'enrichissement mutuel des diverses cultures, ils veulent des relations interculturelles exemptes de toute velléité de domination.

Leurs élites intellectuelles, qui sont bien souvent le produit de deux ou trois cultures, savent par expérience, que l'on peut s'enraciner à soi, sans pour autant se fermer aux autres. Ils savent, aussi, qu'aucune culture ne peut désormais, s'isoler des autres, ni demeurer hors des bouleversements, qui agitent le monde.

Les contacts que les peuples établissent de plus en plus entre eux, sont en effet l'occasion d'échanges multiples, et d'enrichissement mutuel, dans les

caduque, ouvrant par là la voie à la possibilité d'une appréciation plus juste des cultures qualifiées naguère de primitives.

On doit cette nouvelle approche des relations entre les peuples et entre leurs cultures aux enseignements tirés de la deuxième guerre mondiale, comme cela ressort des déclarations des délégués à la conférence constitutive de l'UNESCO à Londres.

De ces déclarations, je retiendrai deux citations qui me paraissent refléter le sentiment général. La première est du Premier Ministre de Grande-Bretagne et l'Irlande du Nord, Clément Attlee qui déclare à l'ouverture de la conférence :

"Aujourd'hui les peuples du monde sont comme des îles qui se lancent des appels, par dessus des océans de malentendus. Ils ne se comprennent pas les uns les autres, ni dans leur histoire, ni dans leurs moeurs, ni dans leur mentalité, et pourtant, mieux ils se comprendront, plus ils se rendront compte de tout ce qu'ils ont de commun et pourquoi et en quoi, ils diffèrent les uns des autres. "Connais-toi toi même" disait le vieux proverbe, "connais ton voisin" disons-nous aujourd'hui, et notre voisin c'est le monde entier (3).

La seconde citation est de Archibald Mc Leish, chef de la délégation des Etats-Unis d'Amérique qui fait observer : "La conférence s'est réunie afin de préparer l'instrument destiné à développer la compréhension mutuelle dans toute l'humanité. Ce n'est que lorsque les peuples, tous les peuples, reconnaîtront qu'ils appartiennent à une humanité commune que le choix des esprits deviendra celui des coeurs".

Ce choix des coeurs renvoie encore à la culture par laquelle s'exprime la sensibilité individuelle et collective. Si la diversité des cultures est un fait de l'histoire, la compréhension mutuelle est une question de volonté des hommes et des femmes de toutes les nations. Elle est une création continue à laquelle chaque génération doit apporter sa pierre. Mais elle est devenue, surtout, d'une urgente nécessité face aux dangers que les nouvelles armes, et surtout la bombe atomique qui venait de révéler treize semaines auparavant sa puissance destructive, faisaient courir à l'humanité. Pour Archibald Mc Leish, en effet, "l'homme moderne se trouve devant une alternative, qui est une conséquence de notre progrès dans les sciences..., nous devons dire si nous préférons vivre ensemble... ou si nous préférons cesser de vivre, au sens littéral du terme" [3].

DIVERSITE CULTURELLE ET MONDIALISATION

Amadou Mahtar M'Bow

I - L'émergence de la notion de diversité culturelle sur le plan international.

La notion de diversité culturelle a commencé à s'imposer au sein de la communauté internationale, au lendemain de la deuxième guerre mondiale, avec la création du système des Nations-Unies. C'est aux fondateurs de l'Organisation des Nations-Unies pour l'Education la Science et la Culture, l'UNESCO, que revient le mérite d'avoir introduit, pour la première fois, dans un acte de droit international le concept de diversité des cultures (1).

La Convention créant l'UNESCO, adoptée à Londres le 16 novembre 1945, indique, en effet, que les signataires *"décident de développer et de multiplier les relations entre leurs peuples en vue de mieux se comprendre et d'acquérir une connaissance plus précise et plus vraie de leurs coutumes respectives... Et que, soucieuse d'assurer aux Etats membres l'intégrité et la féconde diversité de leurs cultures et de leurs systèmes d'éducation (la nouvelle organisation) s'interdit d'intervenir dans aucune matière relevant essentiellement de leur juridiction interne"*.

Les buts assignés à l'Organisation sont de *"contribuer au maintien de la paix et de la sécurité en resserrant, par l'éducation, la science et la culture, la collaboration entre nations, afin d'assurer le respect universel de la justice, de la loi, des droits de l'homme et des libertés fondamentales pour tous, sans distinction de race, de sexe, de langue ou de religion que la Charte des Nations-Unies reconnaît à tous les peuples"* (2).

Certaines idées ainsi exprimées annoncent une rupture avec la pensée dominante jusqu'alors. La négation de la culture des peuples promis à la conquête coloniale à la fin du XIXè siècle et au début du XXè, est rendue

Among the aims of Britain's overseas development programme are support for economic reform; the promotion of good governance; the promotion of human development, including better education and health; the financing of activities directly benefiting poor people; the enhancement of productive capacity; and the improvement of the status of women. Britain supports basic education for children and adults, especially women, and is helping countries to improve their educational systems and look for ways of reaching vulnerable and disadvantaged people. In order to encourage the creation of small businesses, Britain is providing loans, grants, technical help and advice.

A substantial proportion of British aid is already focused on social development. The Development Assistance Committee of the Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) which monitors international development aid, has praised Britain for her highly concessional, business-like approach to aid, and for the emphasis she places on helping the very poorest developing countries. Nevertheless, the British Government is keen to increase the effectiveness of its aid still further. It has drawn up, and gives priority to, a set of inter-related themes, against which the purpose of every aid project is evaluated.

Although I do not, of course, speak on behalf of the British Government, or express its official policy, it is clear that my Government certainly believes that the technologically advanced nations have a major role to play in addressing the problems of globalization and world order the emerging knowledge society.

References

«Understanding Media» : Marshall McLuhan : London, 1964

«The New Realities» : Peter Drucker : New York, 1989

«The Search for Global Order» : Ed. Hans d'Orville : New York, 1993

«Earth in the Balance» : Al Gore : London, 1992

«The Information Superhighway» : Institute of Directors : London, 1995

a truly global civilisation. It is arguable that this may be a little over optimistic - there are still major pockets of resistance occupied by corporate greed, economic nationalism and religious bigotry standing in the way of this desirable philosophical advance. Yet the emergence of the knowledge society may provide an effective catalyst for change. It is now up to the pathfinders among our international political leaders to decide whether the global village is likely to become a reality.

In conclusion, as one of the subjects for discussion at this session, is the role of the technologically developed powers, I would like to add a brief word about how I see the approach of the British government to some of these problems. Working with her partners in the European Union, Britain was closely involved in drawing up the Summit Declaration and the Programme of Action at the Copenhagen meeting. Most of the issues to be addressed by the Summit already form a part of Britain's domestic and international policies, and many are reflected in the priorities of her overseas development aid programme.

Alleviating poverty in the least developed countries is a primary objective of British aid policy, and targeted debt relief can be an important aspect of this objective. Britain has already remitted over £1,100 million of old aid loans. In September 1990, at the Commonwealth Finance Ministers' meeting in Trinidad, John Major, then British Chancellor of the Exchequer and now Prime Minister, proposed the "Trinidad terms" to make the debt burden of eligible countries more manageable. The agreement of the Paris Club of official creditors, in December 1994, to implement the Trinidad terms in full, was the culmination of four years' effort by Britain.

Britain's present Chancellor of the Exchequer, Kenneth Clarke, in his multilateral debt initiative, has called on the international financial institutions to consider what more they can do to help their members deal with their debt service burden. In particular, he has proposed that the International Monetary Fund (IMF) should convert a small part of its gold reserves into income-earning assets, which could then be used to provide larger loans on easier terms to those of the IMF's poorest, most indebted members which had shown a sustained commitment to economic reform. This would improve countries' ability to cope with repayments. The underlying assets would form part of the Fund's reserves, thereby ensuring that its financial soundness was not compromised. This proposal is due to be considered by the Boards of the IMF and World Bank at their spring meetings.

some 80 million people will come on to the minor roads leading to the information superhighway in the first part of the next century.

Much of this is, of course, outside the scope of national governments. It will be a matter for industrial and business management and ultimately for the millions of individuals who will have to make their own decisions about how to adopt and utilize the new technologies. There is a very real danger, as Vice-President Gore has suggested, that a new business and cultural *élite* will emerge composed of computer-literate people with access to the new information networks and the ability to exploit them. Already in informed and intelligent debate in the United States, there are apocalyptic warnings of the social perils of the emergence of a new information underclass. It is an imperative obligation of civilised political leadership to ensure that such a dangerous schism is not allowed to happen. The information society must be the inheritance of all mankind. It is a matter of concern that that kind of understanding of the political and social implications of the new industrial revolution does not seem yet to have spread outside the United States.

It has been said that, in politics as in industrial management, there are two categories of executive - the doorkeeper and the pathfinder. The instinctive reaction of the doorkeeper is to regard fundamental change as a threat. He sees it as his sacred duty to preserve the *status quo*. To be a pathfinder requires something more. It requires a readiness to take risks in embracing fundamental change. There is an urgent need now for a pathfinder approach. It may well be that Vice-President Gore, although his concerns seem to be mainly environmental and ecological, can lay reasonable claim to being categorised as a pathfinder. In his book called *"Earth in Balance"* published in 1992, he set out a blueprint for what he described as "a global Marshall Plan" designed to ensure that the new global economy must be an inclusive system that does not ignore or exclude entire regions. Just as, after the Second World War, the original Marshall Plan took a broad, comprehensive view of Europe's problems, this must now be achieved on a global scale. Indeed, it can be argued that the end of the Cold War and the dissolution of the Russian Empire has completed a tectonic movement which has been in progress for most of this century - the shift from Eurocentric to global perception of political and social issues.

Vice-President Gore identifies three areas in which human beings have made important choices, the first two being democracy in preference to totalitarianism, and free markets rather than command economies. The third choice, he suggests, is that most individuals now feel themselves to be part of

States is rapidly developing a national information infrastructure which will provide across the United States a massive network of computers, databases and consumer electronics - personal computers, television sets and so forth - which, within the foreseeable future, will put vast amounts of information at everyone's fingertips. It will change forever the way in which people live, work and relate to each other.

At the heart of the revolution lies one of the proliferating acronyms of the new industrial revolution; that is, EDI or electronic data interchange. In its simplest form, this is the transmission of structured information by means of common electronic standards. It is a move towards global electronic commerce, a world in which most, if not all, significant business and economic activity will operate in an environment dominated by information technology. This, then, is the new industrial revolution. Like the 19th century model, it will call for considerable qualities of political leadership and vision. The first industrial revolution, however, was relatively gradual in its commercial and sociological impact. The information revolution is of such a radical nature and of so accelerating a pace that it is not too extreme to say that the challenge of the 21st century will be for humanity to adapt to that technological change.

The management of such change is a political challenge of a new dimension. It is no longer merely a matter of applying a series of remedies and improvements to existing methods and cultures. It has become a matter of questioning and possibly discarding many of the assumptions on which we have hitherto conducted our businesses, industries, economies and the greater part of our lives. Furthermore, all this is becoming an essential instrument of international commerce. It is not too extreme to say - I can confirm it from my own experience of the United States and Japan - that in the 21st century it will be difficult, if not impossible, for any country in the world to engage in serious technological commerce with the United States, Japan or any of the other advanced industrial societies unless they understand the principles of the new technological revolution. That will be of special importance in the export market for information systems, which is enormous. The significance of the developing world can scarcely be over-estimated in that context. Perhaps I may take one example. In India, with a population today of 900 million, probably rising to well over a billion in the first quarter of the next century, the percentage of the population using information technology is likely to rise from 2 per cent to 10 per cent in the same time-frame. If my mathematics have not entirely deserted me, that means that

At the heart of the matter, however, is the urgent need for the UN to undertake a radical review of its management and decision-making processes. Layers of bureaucracy should be stripped away, the proliferation of affiliated organisations should be drastically pruned and the composition and functions of the Security Council need to be restructured in order to reflect current global concerns rather than those of the Cold War. It is important that the United Nations should address these matters seriously when the General Assembly will hold a special session to review the issues raised at the 1995 Copenhagen Summit. ECOSOC may well be an important player in this phase.

Policies and institutions are, of course, important factors in the construction of a new world order. Much more important, however, is the explosion, described above, of new technologies, especially those of information and communication. This is, in effect, nothing less than another industrial revolution which brings with it the need for skilful, imaginative management of the profound changes - psychological and sociological, as well as commercial and industrial - which will inevitably accompany the exponential technological developments of the next twenty years. To cope with this new industrial revolution, we are going to need a cultural and intellectual revolution as well. As the century ends, we are witnessing the emergence of a new society, in which the most powerful human resource is information, rapidly and accurately disseminated - what has been described by Peter Drucker, the American management expert, as "the knowledge society".

Drucker's proposition is that the advance of information technology has created what he describes as an "entrepreneurial surge", which began in the United States in the 1970s and which within ten years has spread throughout the developed world. It is, he suggests, the fourth manifestation of this phenomenon, the earlier examples being the massive expansion of trade in the 17th and 18th centuries, the classic Industrial Revolution of the 19th century, and a further industrial transformation in the 20th century as a result of the impact of electricity, the telephone, cars and aeroplanes. It is suggested that the current fourth entrepreneurial surge will lead to the emergence of an information-based *Knowledge society*.

Although this holds promise of massive benefits for mankind, it is not without its dangerous aspect. Already the United States Vice President, Al Gore, has begun to speak of the dangers to democracy of the growing gap between the "information rich" and the "information poor". The United

and ideological conflict or even ideological conflicts in religious disguise. Whether the new global order will eventually emerge will be to some extent a matter of leadership at the international level. What is certain is that there will be a need for mechanisms and institutions to provide an effective infrastructure for whatever global order can be devised. There is, at present, no forum in which globalization and global problems can be adequately discussed and managed.

One of the obvious candidates for this role is, of course, the United Nations. However, it will have to be transformed into a much more credible organisation if it is to operate effectively. The Cold War had a paralysing impact on the UN, which became little more than a theatre of confrontation between the superpowers supported by their clients, virtually impotent when it came to addressing serious global issues. If the UN is to be an effective instrument in the emergence of a New World Order, some serious attention will have to be given to the peace-keeping role, to the possible need for stand-by international police and military forces, and the United Nations role in monitoring the international commerce in military equipment. It can, furthermore, be argued that in a new global order, bilateral and multilateral security treaties and agreements should become progressively the remit of the United Nations.

It is not, however, in the field of security and military conflict alone that an effective global institution is needed. It is true that Article 1 of the United Nations Charter, which sets out the purposes of the Organisation, opens with a paragraph dealing with international peace and security; but Articles 1(2) and (3) place equal emphasis on the socio-economic dimension. Article 1(3) is of special relevance to the current debate on a new global order:

"... to achieve international co-operation in solving international problems of an economic, social, cultural or humanitarian character ..."

Yet, in the half century since the Charter came into force, the record of the United Nations in socio-economic affairs has been hardly more impressive than that in the field of security and peacekeeping. One of the measures proposed by the Petersberg group is reform of the Economic and Social Council (ECOSOC) by reducing its membership, streamlining its procedures and providing ministerial representation on the lines of G7 or the OECD.

- the goal of full employment and the promotion of employment opportunities, particularly focusing on long-term and youth unemployment and the promotion of equal treatment of women and men, especially regarding pay;

- supporting social integration by fostering societies that are stable, safe and just and based on the promotion and protection of all human rights ;

- promoting respect for human dignity and achieving equality and equity between women and men, including in access to education and health care. Specific mention is made of universal access to reproductive health care, consistent with the Programme of Action of the International Conference on Population and Development, held in Cairo in September 1994;

- the goal of universal and equitable access to quality education and the highest attainable standard of health. Special attention is paid to rectifying inequalities relating to social conditions and discrimination on grounds of race, national origin, gender, age or disability; and to the importance of children's access to education, adequate nutrition and health care, in accordance with the Convention on the Rights of the Child;

- the economic conditions in, and development of, Africa and the least developed countries, calling for increased official development assistance, consistent with countries' economic circumstances and capacity to assist;

- ensuring that when structural adjustment programmes are agreed to, they include social development goals, in particular for eradicating poverty, promoting full and productive employment and enhancing social integration;

- better utilisation of resources allocated to social development. Particular references were made to existing debt-relief arrangements, including the Paris Club's Trinidad terms and to a call on the international financial institutions (IFIs) to seek new ways of alleviating the debt burden of those low-income countries with a high proportion of multilateral debt;

- improving the framework of international, regional and sub-regional co-operation for social development, through the UN and other multilateral institutions.

The urgency expressed by the Petersberg group is underlined by a number of dangerous tendencies which have emerged, or become more prominent, in the aftermath of the Cold War, including new types of religious

The first organised attempts to address these issues began in the late 1980s and early 1990s, and in January 1992 a group of senior statesmen met at Petersberg in Germany to discuss the theme of "The Search for Global Order: The Problems of Survival". In the report which followed their meeting, they identified some of the new dangers of the post-cold war era and came to the conclusion that *"the new era is inconceivable without a redefinition of the interrelationship between national and global interests, without new institutions, mechanisms and instruments ..."* The proposition advanced by the group was that a new co-operative global order must be devised, as a matter of urgency, to provide a framework within which the new problems might be addressed and resolved.

In March 1995, the World Summit for Social Development in Copenhagen set out to give focus and impetus to this search for a new order. Governments of developed and developing countries and of those in transition committed themselves to a number of shared goals for social progress, focusing on three core issues: alleviating poverty, promoting productive employment and increasing social integration. The Summit and the documents issuing from it, the Copenhagen Declaration and Programme of Action, were the conclusion of more than two years of negotiations between the participating countries, at preparatory committees and in expert groups.

Non-governmental organisations (NGOs) were very much involved with the preparations for the Summit, and attended the parallel NGO Conference. The British Government sought to involve and consult NGOs throughout the process, including through the auspices of United Nations Environment and Development-UK (UNED-UK), which has played a similar role in other international fora. Britain provided finance to help UNED-UK carry out its role.

The Summit agreed 10 commitments, which are set out in the Copenhagen Declaration. They deal with:

- creating an environment to enable people to achieve social development, through a stable legal framework, the promotion of human rights and the implementation of international agreements;

- eradicating absolute poverty and substantially reducing overall poverty by eliminating hunger and malnutrition and providing food security, education, employment and livelihood, primary health care services (including reproductive health care) safe drinking water and sanitation ;

without constraint, without gatekeepers, without editors. These news and information systems can either be used for globalizing what is true and balanced about our society or, if they go unchecked, may become a prime source of information and entertainment reflecting the views of the ill-informed, the extreme and those with an interest in undermining our democratic society, not in protecting and promoting it.

McLuhan's concept of the global village has, however, a wider connotation than that of instant communication and universally disseminated information. The image of the village is one of a community whose members are all interdependent and the resources of which are readily available to everyone. In this environment people come to identify themselves as members of the community as a whole, not just of some part or sector of it. In the 1970s, the world economy began to move towards a model of this kind as it became dominated by a transnational dimension with power to control the domestic economies of nation states. One of the results of this has been that sovereign national governments no longer have real control over money and capital markets. They are obliged to react to the dynamics of transnational economies. In effect, the nation state has ceased to function as the predominant economic unit; power is now shared in regional groupings, operating in what is virtually an autonomous world economy of money, credit and investment flows.

Like the revolution in communication and information technology, this economic system knows and recognises no national boundaries. Similarly, ecological concerns, like economic and technological imperatives, demand transnational or global policies, globally enforced. Globalization, then, is a reality, but the world has yet to come to terms with it. Economic and social policies are still, for the most part, approached and formulated on the assumption that the nation state is still the central element of the world political structure. Although the end of the Cold War gave rise to much debate and a certain amount of optimistic speculation about a New World Order, much of it was still concentrated on the familiar aspects of strategy, security and defence, ignoring both the phenomenon of the globalization of international markets and, more significantly, the emerging challenges which were replacing the military threats implicit in the superpower confrontation - issues involving population explosion, development, poverty, environmental vandalism, global warming, the mass movement of population and the almost random proliferation of weapons of mass destruction and the means to deliver them.

even small personal computers to connect to the rapidly expanding universal network. Anyone with access to a microcomputer and the appropriate software can move into the global network and, as the scientific director of Sun Microsystems has said *"What they will find there is limited only by the power of the human imagination."* And these sources of information will continue to escalate dramatically.

Just after the year 2000, Bill Gates, the founder of Microsoft and Craig McCaw, who have together established the Teledesic Corporation, will launch 840 communications satellites, at a cost of $90 billion, to "wire" the world. These satellites will carry interactive voice, data and video services. As a result, every corner of the world will be able to obtain instant information from anywhere else on the planet.

The impact of these technologies is multiplied still further by the fact that, according to one estimate, over 50% of the world's population has neither made nor received a telephone call. They will now have at their disposal instant information, instantly available, globally, in real time; and a computer will not be necessary to access it. A television, telephone or some other affordable, hand-held device will do. We already have a medium today - the Internet - which illustrates how difficult it will be to protect the interests of the majority in this very near future.

Currently the Internet links more than 32,000 computer networks to connect at least 2 million computers and over 30 million users via modems and telephone lines in 135 countries in a world-wide web. Within three years there may be as many as 52 million users. For the first time in mankind's history, we have today a single-language, global, completely interactive medium which can pinpoint one person as easily as reaching tens of millions.

The Internet and all the other burgeoning technological media will provide a new way of thinking, of getting news, of being entertained - usually in an interactive way. However, this will provide threats as well as opportunities to our democratic societies because, with all this power, the network will have no gatekeepers. Anyone can have access to it anytime and anywhere in the world. There are no rules regarding truth and falsity. Carefully presented lies can receive global currency. Unfounded rumour can appear of international importance. These networks provide world-wide public platforms for literally anyone - pressure groups, political extremists - endowing their views with an authority and a currency no traditional mass media system would countenance. We face a world of information overload,

GLOBALIZATION, WORLD ORDER AND THE KNOWLEDGE SOCIETY

Lord Chalfont

Once again His Majesty has identified, and presented for our consideration, one of the most important and pressing issues confronting the human condition. The concept of globalization is by now familiar to most of us - indeed as long ago as the 1960s the Canadian writer Marshall McLuhan was referring to "the global village", implying that the media of communication were causing the world to shrink into a relatively small and interrelated community. In his book *Understanding Media*, published in 1964, he had already begun tentatively to comprehend some of the implications of globalization.

"The result of electric speed-up in industry at large", he wrote, *"is the creation of intense sensitivity to the interrelation and interprocess of the whole, so as to call for ever new types of organization and talent."*

In the 1970s and 1980s other writers such as Alvin Toffler and Buckminster Fuller also predicted dramatic economic, political and social changes as a result of the revolution in information and communications technology.

More recently, this revolution has given rise to a number of economic and technological developments which have combined to turn their visions, once regarded as somewhat eccentric and over-dramatic, into imminent reality. There has been a significant advance in the development of open, transnational standards both for computing and telecommunications; and new technologies have provided the capacity to cope with the exponential increase in the dissemination of information. New, relatively cheap software allows

(8) Les deux tombes ont été transférées après le séisme d'Agadir, fin février 1961 ; celle de R. Khlifa est actuellement dans le nouveau cimetière juif d'Agadir. Quant à celle de Lalla Sofia, elle se trouve dans l'enceinte du marabout sidi Bu-Qnadel, dans le port de la ville.

(9) La version abrégée Qissur Sisat Nobel Sbi a éte imprimée en 1737, par David Mildola à Amsterdam, par Jacob Emden à Altona en 1757, puis à Odessa en 1867. La version complète a été publiée récemment, accompagnée d'une longue introduction par I. Tishbi, à Jérusalem, en 1954.

(10) S.D. Goitein, *Mediterranean Society* 1, 51/54 et note 59, p. 403, qui se réfère a Helen Waddel, *The Wandering Scholars*, 1932 et 1954 (Pelican Books).

(11) Levi Provençal, *Historiens des Chorfa.*

universelle inscrit dans les écritures saintes : biblique, évangélique et coranique .

La quête de fortune et de science signifie la recherche des valeurs universelles dans la Création, dans les rapports avec les créatures, l'association et le partage avec l'autre, la quête de valeurs suceptibles d'aboutir à un peu plus de justice, de responsabilité, de générosité et d'amour.

NOTES

(1) *Pirqe Abot* (Traité des Pères) "Traité des Pères" II, 2; III, 21; IV,7; *Qiddushin* 29a et 30b; *Berakhot* 8b

(2) S.G. Goitien, A Mediterranean Society, vol. I (Economic Foundations), University Of California Press, 1967 ; vol. II *(The Community)*, 1971 ; vol. III *(The Family)*, 1978.Voir aussi *Letters of Medieval Jewish Traders*, Princeton University Press, 1973, et Some Basic Problems in Jewish History (hébreu et résumé anglais), dans *Proceedings of the Fifth World Congress of Jewish Studies* (Jerusalem, août 1969), Jérusalem, 1972, Tome II, p. 101/ 106 et 113 (résumé anglais). Pour ce qui concerne la littérature des *Responsa* du Moyen-Age hispano-maghrébin, la tâche du chercheur est largement facilitée aujourd'hui, grâce à la parution récente de la grande concordance (Index historiques, index matières, index des sources, etc.), des *Responsa* des rabbins espagnols et maghrébins, oeuvre réalisée sous la direction de Menahem Elon (The Institute for Research in Jewish Law, The Hebrew University of Jerusalem).

(3) S.D. Goitein, *"Some basic problems in Jewish History"*,op. cit.

(4) Tome II, p. 586.

(5) Voir les cercles d'études réunis par Ibn Killis, juif islamisé ministre des rois fatimides Al-Moïzz et Al-'Aziz, en Egypte, et ceux tenus en Espagne musulmane par Hasday Ibn Shaprut, à Cordou, et Ibn Nagrila à Grenade.

(6) *The Hebrew Impact on western Civilisation* edited by Dagobert D.Runes, New-York; 1965 224-239 (The Jewish Contribution to the Exploration of the Globe by Hugo Bieber); Adler Elkan N. Jewish Travelers, London 1930; Introduction to the Itinerary of Benjamin of Tudela, Oxford, 1907.

(7) Voir Les Juifs du Maroc, p. 165.

Les relations avec les communautés de Terre Sainte ; les Rabbins Emissaires-Quêteurs (R.E.) :

Les interrelations de la diaspora maghrébine avec la Terre Sainte sont étroitement associées à l'institution millénaire des Rabbins Emissaires-Quêteurs, ces délégués itinérants des communautés de Jérusalem, de Tibériade, de Safed et d'Hebron qui sillonnent le monde Juif pour collecter les dons consacrés à leurs mandants et diffuser la science juive, particulièrement la pensée des maîtres palestiniens par l'enseignement, la prédication, le prêt ou la distribution des livres imprimés dans le reste du monde qu'ils parcourent.

Dans *"Les Juifs du Maroc .... Taqqanot et Responsa pp. 196-210"*, nous avons consacré un long chapitre à cette question relative aux Rabbins-Emissaires-Quêteurs. On peut seulement évoquer ici les itinéraires d'un certain nombre de ces Rabbins-Emissaires-Quêteurs d'origine marocaine, inscrits dans leurs carnets de voyage; le périple méditerranéen de Rav Hida (Haim Yosef David Azoulay XVIIIème siècle), celui de Yossef Ben Moïse Maimaran en Asie centrale et son séjour à Boukkhara dont la communauté croyait descendre des Dix tribus perdues d'Israél, celui de Raphaël Ohana en Inde, en Birmanie et au Kurdistan etc...

Ces lettrés-voyageurs marocains, on les trouve ailleurs, en Europe et dans les Amériques: Isaac Uziel de Fès est le guide spirituel de la communauté d'Amsterdam au XVI° siècle, Isaac Attias, son disciple remplit les mêmes fonctions à Hambourg et à Venise; Eliyahu Ben Amozeg est le fameux éditeur livournais qui dut quitter Essaouira, sa ville natale après les évènements de 1844 qu'il décrit dans la préface de l'un des ouvrages marocains qu'il éditait à Livourne ... J'ai raconté, ailleurs, les aventures d'un lettré d'Agadir (XVIII° siécle) et le périple africain et européen d'un Rabbin du Haut-Atlas (Tinghir Todgha XVII° siècle).

Dans le dialogue des cultures et des civilisations, dans les échanges des idées et des marchandises, l'exemplarité du lettré-voyageur et homme d'affaires médiéval est une leçon pour l'actualité de la mondialisation des techniques industrielles et commerciales, une mondialisation qui doit être un espace de sagesse sociale, de civilisation des cultures, de l'universalisation des valeurs éthiques qui sont à l'origine de l'humanité et à défaut desquelles elle ne peut survivre.

Le destin du lettré-voyageur et homme d'affaires que nous décrivons est aussi un message à délivrer à nos sociétés, un message de sagesse

reste, affluaient périodiquement les lettrés des autres communautés d'Occident et d'Orient, comme en témoigne une documentation abondante et digne de foi. Ainsi voit-on, au XIII° siècle, un rabbin de France, Joseph Ben Gershom en visite à Alexandrie (Egypte), puis à Bagdad où du reste il mourut peu de temps après son arrivée dans la ville. L'histoire de Masliah Ben Eliyah date du XIème siècle. Juge au tribunal rabbinique de Palerme, il se rendait en Egypte et en Palestine pour les besoins de son négoce (il faisait le commerce de la soie) et n'hésitait pas à poursuivre jusqu'à Bagdad pour rendre visite à Hay Gaon et s'instruire à son école. Parmi les savants et les maîtres issus des grandes *Yeshibot*, il en était qui émigraient pour aller fonder ailleurs de nouvelles "maisons d'étude". La documentation de la *Genizah* du Caire nous en fournit de nombreux exemples. C'est là qu'on apprend comment fut créée l'illustre *Yeshibah* de Kairouan, à la fin du XXème siècle, par un savant oriental venu d'Italie, comment la communauté du Vieux-Caire connut une renaissance des études hébraïques sous la direction d'un rabbin tunisien. On sait comment l'illustre Saadya (philosophe, grammairien, exégète et traducteur de la Bible), originaire de Fayoum (Egypte) devint gaon à Bagdad (XX° siècle), un destin que connut aussi l'espagnol Isaac Ben Moses. La même documentation (celle de la *Genizah*) nous révèle que le plus éminent scholarque de l'Académie de Jérusalem, Salomon Ben Yehudah (Al-Maghrebi), mort en 1051, n'était pas palestinien, mais avait vu le jour à Fès (Maroc). C'est du Sud marocain, la région du Draa, que fut appelé à Alexandrie, vers le début du XIIème siècle, Abraham Ben Jacob Al-Dar'i, pour y être investi des hautes fonctions de président du tribunal rabbinique et de chef spirituel de la Communauté. On notera que les grands voyages et les randonnées lointaines qu'on entreprenait périodiquement ou une fois dans sa vie répondaient également à une autre exigence qui, au regard de l'orthodoxie religieuse ou d'un ritualisme cultivé par la tradition, a au moins autant d'importance que la quête de la science. Il s'agit de la visite aux lieux saints, du pélerinage sur les tombes des "justes". C'est un devoir impérieux pour le musulman, un acte méritoire pour le juif, on notera que l'accomplissement de cette prescription pouvait se combiner parfaitement avec un voyage d'affaires. On sait que, dès l'origine, il a existé un rapport étroit entre le pélerinage à la Mecque et le grand commerce international (transcontinental ou maritime), et il s'est maintenu tout au long de l'époque médiévale, voire des temps modernes. S.D. Goitein (op. cit.) rappelle cette formule où s'exprime le voeu qui accompagne le pélerin : *"hajj maqbul wa dhanab maghfur, wa tijara lantabur"* "Que ton pélerinage soit agrée, ton péché pardonné, ta marchandise vendue sans perte ni déchets".

ville haute d'Agadir (Talborjt), est un lieu de pélerinage judéo-arabe, comme, du reste, sa réplique musulmane, la tombe d'une sainte locale, Lalla Sefia, elle-même revendiquée et honorée par les juifs du pays(8).

Le personnage lui-même est fort peu connu sinon par le culte qui lui est ainsi rendu, par un procès jugé devant les magistrats juifs d'Agadir, de Marrakech et de Meknès et signalé dans un responsum de Jacob Aben Sur, et dans le domaine de la littérature rabbinique par quelques fragments de l'un de ses ouvrages actuellement disparus, intitulé *Kafnaqi*, "Main propre" (voir les *Juifs du Maroc*, p. 216).

Il n'est peut-être pas hors de propos de mentionner ici le nom de Jacob Sasportas, éminente personnalité juive maghrébine. Né à Oran en 1610, il occupe plus tard, à Tlemcen, de hautes fonctions. Contraint de quitter le pays, on le trouve en Europe (Allemagne, Italie, Angleterre). Revenu au Maroc, il est chargé par le sultan d'une mission auprès du roi d'Espagne. En 1693, à l'âge de 83 ans, il est rabbin de la ville d'Amsterdam. On rappellera d'un mot le rôle capital qu'il joua, à Salé, dans la lutte contre le sabétaïsme, la notoriété de ses écrits pamphlétaires, réunis après sa mort dans l'ouvrage fameux *Sisat Nobel Sbi* (8) et dans lesquels sont dénoncés le nouveau messie, Sabbetai Zvi, et son prophète, Nathan de Gaza, et qui contribuèrent à la décadence du mouvement et à sa mort...

Ce bref propos sur Jacob Sasportas nous sert, en quelque sorte, de prologue à la partie de notre exposé consacrée au lettré-voyageur et au problème des relations exclusivement culturelles.

Les lettrés-voyageurs

Le lettré-voyageur est une figure familière aux médiévistes et aux historiens de l'Europe chrétienne du Moyen-Age(9). En Terre d'islam aussi la quête du savoir exigeait de longs voyages et de lointaines randonnées. On en trouve des récits dans les biographies et *fihrasa-s* de la quasi- totalité des savants illustres et dans les *rrihla-s* des grands pélerins(10). Dans les sociétés juives, on voyageait également pour s'instruire. L'étude était déja le but de fréquentes pérégrinations quand la Palestine était encore, dans l'Antiquité, le centre spirituel d'une diaspora établie dans le monde méditerranéen et en Asie (en Perse notamment). Quand, à son tour, la Babylonie (l'Irak des siècles suivants) devint, plus tard, le premier foyer d'études juives, aller de l'un à l'autre de ces deux pôles de science rabbinique était chose banale et, durant le Haut-Moyen Age et au-delà, les échanges de maîtres et d'étudiants étaient monnaie courante entre les "Académies" *(Yeshibot)* de ces deux pays où, du

son père, entre autres instructions, les recommandations suivantes : *"Rappelle-toi! chaque fois que tu auras une heure de loisir, tu devras la consacrer à l'étude, spécialement à la lecture des livres de droit, car il est bien évident que ceux qui font acquisition de savoir et de science livresques sont plus intelligents, plus futés que les autres..."*

L'Antiquité greco-latine a certainement connu ce phénomène social du lettré-homme d'affaires ; quelques sages de la Grèce antique (Platon, semble-t-il, a été l'un d'eux), ont parcouru le monde de leur époque, à la recherche de fortune et de science.

Pour ce qui concerne plus spécialement le judaïsme, le phénomène que nous décrivons semble avoir des racines dans une longue tradition, une pratique et des usages qui remontent aux époques talmudiques et mishnaïques, voire bibliques, avec des références au comportement des patriarches eux-mêmes, le patriarche Jacob notamment.

La société juive marocaine des temps modernes (XVI°/XIX° siècles) connaît, en de multiples exemplaires, ce prototype de carrière de lettré-artisan et de lettré-homme d'affaires.

Comme exemple de lettré-artisan, nous avons signalé le cas de l'une des figures les plus attachantes du judaïsme marocain du XVIIè siècle, Rabbi Judah Ben'Attar, maître puis collègue de Jacob Aben Sur avec lequel il signa un grand nombre de *Taqqanot* (ordonnances rabbiniques) et *Responsa*. Il est dit de lui qu' *"il était un orfèvre de talent, qu'il vivait de son métier (litt. de la peine et de la fatigue de ses mains) et refusait d'être rétribué sur les deniers de la communauté pour ses fonctions de haut magistrat et président du tribunal rabbinique de Fès"*. (7).

Cette même sociéte juive marocaine des XVI°/XIX° siècles nous offre des exemples nombreux de notables, à la fois hommes d'affaires et fins lettrés, érudits en *halakhah* et poètes.

On retiendra plus spécialement ici le nom de Rabbi Khlifa ben Malka, l'une de ces fortes personnalités rabbiniques qui dominent la mémoire collective du Sud marocain et dont le renom et la célébrité dépassent parfois le cadre du judaïsme.

Gros commerçant, exportateur de produits locaux et importateur de marchandises européennes, talmudiste, et poète, Khlifa ben Malka vécut essentiellement à Agadir, entre la fin du XVII° et le début du XVIII° siècle, et finit en odeur de sainteté. Sa sépulture, située dans le vieux cimetière de la

géographes. Les Juifs de Mayorque étaient considérés comme ayant détenu le monopole de cette science. Du reste, Cresqas avait utilisé, pour établir sa carte, les rapports de Benjamin de Tudèle et de ses disciples qui avaient pénétré en Afrique, traversant le Maroc, l'Algérie, le sahara jusqu'à Tambouctou. Judah Cresqas, le fils d'Abraham, contraint de se convertir au christianisme, était une autorité en matière de géographie et un illustre auteur d'instruments nautiques, un art et une science où se distinguaient les savants juifs. Déjà au XIème siècle, les astronomes juifs étaient familiarisés avec l'usage de l'astrolabe, et Jacob ben Mahir Ibn Tibbon, professeur à l'Université de Montpellier dans les années 1230 à 1312, inventa le quadrant. Abraham Zakuto, professeur aux Universités de Salamanque et Saragosse jusqu'à l'expulsion des Juifs d'Espagne, puis astronome du roi Jean II du Portugal, dut finalement se réfugier à Tunis (6).

Dans les siècles précédents se sont illustrés, notamment, en astronomie et dans les autres sciences, Abraham Bar Hiyya, Levi Ben Gershon (Gersonide), le célèbre mathématicien, Samwal Al-Maghribi, Juif islamisé, l'auteur de l'Algèbre *Al-Bahir*.

C'est dans l'élite cultivée que se recrute l'aristocratie, qui se confond, ici, avec la classe dirigeante. Dans la société juive elle est constituée par les rabbins officiels, les juges, *dayyanim*, détenteurs du pouvoir de décision en matière de droit, les membres du Conseil de la Communauté, *ansbe hama' amad* ; les notables qui portent divers titres honorifiques, les hommes de la finance et du grand commerce parmi lesquels est désigné le plus haut dignitaire de la Communauté, celui qu'on qualifie volontiers du titre flatteur de *nagid* et parfois même de *nasi'* "prince", qui joue souvent un rôle important à la cour royale (conseiller personnel du souverain, ambassadeur, intendant des armées, etc.) et assure la liaison entre la Communauté juive et les autorités officielles du pays.

L'homme d'affaires cultivé, le notable lettré, reste longtemps considéré, dans la société juive ainsi que dans la société musulmane, comme le véhicule de cette civilisation de haut niveau qu'a connue le monde méditerranéen médiéval. On peut, du reste, se demander si le phénomène décrit ici ne dépassait pas les frontières de l'univers judéo-arabe de l'Âge d'Or, s'il n'était pas plus général, s'étendant à d'autres espaces, à d'autres cultures et à d'autres époques plus anciennes de l'histoire, comme le relève S.D. Goitein *(Letters of Medieval Jewish Traders, p. 10)* pour ce qui concerne un jeune Norvégien qui, au treizième, préférant le grand commerce d'outremer et la marine marchande au métier des armées sous la bannière royale, recevait de

communiquer leurs noms et leurs titres (leurs liens de parenté avec le défunt notamment) au *Nagid* de Tunisie et aux Anciens de Kairouan qui se chargeraient de prendre l'affaire en main.

Cette simple correspondance confirme (s'il en était besoin) un fait notoire, constaté par ailleurs, à savoir que les communautés non musulmanes formaient un Etat, non seulement à l'intérieur de l'Etat islamique, mais au-delà de ses frontières parfois. Il fallait plusieurs mois de voyage pour aller de Bagdad à Kairouan et de Kairouan Sijilmassa; plusieurs frontières séparaient les pays à traverser, pour aller du Maghreb au Mashreq. Nulle référence n'est faite aux gouvernements des pays concernés. L'affaire relative au patrimoine du marchand en question reste du ressort des autorités juives rabbiniques et laïques et elle est traitée comme une affaire exclusivement juive. Y a-t-il plus éloquent témoignage du caractère éminemment autonome d'une communauté non musulmane en terre d'islam ?

A l'époque medièvale, des marchands juifs s'aventuraient dans les terres inconnues du Nord de l'Europe. En Asie centrale et en Afrique, ils rencontraient des Juifs qui vivaient dans des lieux ignorés des Européens, qui comprenaient l'hébreu, accueillant fraternellement leurs coréligionaires errants et leur offrant vivres, marchandises et une documentation utile. Au temps où Charlemagne envoyait le Juif Isaac en mission diplomatique à Bagdad, les Radanites, un groupe de marchands juifs célèbres, organisaient régulièrement des expéditions commerciales en Chine.

Un Juif aventurier, Eldad le Danite (880-940) traversa l'Est de l'Afrique et revint de ses pérégrinations avec des récits fascinants sur les descendants des dix-tribus perdues d'Israël. Abraham Ibn Ezra, poète et savant exégète, né à Tolède, en 1092 et mort probablement à Rome en 1167, voyagea en France, en Angleterre, en Italie, en Palestine, en Egypte, en Inde, visitant ces pays et leurs peuples, étudiant leurs langues, leurs moeurs, leur science (mathématiques, astronomie). Le plus illustre des voyageurs juifs de l'époque fut Benjamin de Tudèle (Espagne) qui, partant de Saragosse en 1160, acheva, treize ans plus tard, un périple qui comprenait l'Espagne, la Provenence, l'Italie, la Grèce, l'Asie Mineure, la Palestine, la Mésopotamie, la Perse, l'Inde, le Tibet et la Chine, le Yémen. Ses descriptions constituent une documentation précieuse qui a servi à plus d'un explorateur et nourri l'imagination de plus d'un auteur de fiction.

En 1375, Abraham Cresqas, un Juif de Mayorque, dessina son "Atlas catalan" qui fut l'une des oeuvres cartographiques les plus appréciées par les

vie spirituelle plus élevée, à des exigences intellectuelles plus étendues, à des goûts plus raffinés, et se vouaient, comme dans la société musulmane et chrétienne de même rang, à l'étude des sciences, de la poésie, à des activités artistiques ou à des occupations à la mode, sérieuses ou frivoles. On assiste à l'extension des communautés juives dans les pays islamiques, à des migrations d'une contrée à l'autre, au développement des voyages, à l'apparition d'une marine juive, etc.

La symbiose judéo-arabe revêtait alors des aspects variés et se manifestait en de nombreux domaines. Les intérêts économiques et culturels créaient des liens étroits entre les adeptes des deux confessions. Des juifs influents, tels que les banquiers et les conseillers des rois et des princes, étaient constamment en contact avec leurs confrères musulmans. Les savants fréquentaient leurs collègues des autres confessions et entretenaient avec eux des relations professionnelles et amicales[(5)].

Entre commerçants aussi, en dépit de la différence de leurs confessions, il se créait des liens solides d'intérêts, d'amitié, d'intelligence et de culture, durant les longs et périlleux voyages, en mer ou sur les difficiles voies terrestres des caravanes.

Dans une étude sur le recours des tributaires juifs à la justice musulmane *(Studia Islamica LXIV, Paris, 1986, pp. 125-149)*, j'ai signalé sur la foi de la documentation de la *Genizah* du Caire, l'extraordinaire liberté de mouvement et de communication qui caractérisait le monde méditérranéen ainsi que sa remarquable unité culturelle et socio-économique, des phénomènes notoires qui expliquent, à certains égards, le haut degré d'autonomie des communautés juives. Le fait suivant en mesure l'ampleur :

Le post-scriptum d'une lettre émanant d'un représentant des *Yeshibot* (Académies juives) bagdadiennes à Kairouan et adressée en l'an 1016/7 à Ibn' Awkal, gros commerçant et personnalité publique éminente (il est le chef du district africain qui siégeait au vieux-Caire, contient la requête que voici :

Un marchand juif originaire de Bagdad était mort à Sijilmassa (aux confins sahariens du Maroc), à l'autre bout du monde musulman. Les autorités juives locales avaient informé l'auteur de la lettre que le défunt commerçant avait laissé des biens en place et qu'il avait, en outre, confié des marchandises à ses associés de Kairouan.

L'auteur de la lettre demande à Ibn 'Awkal de requérir les autorités juives de Bagdad de nommer le représentant légal des héritiers, ou de

des mers, David périt à la suite d'un naufrage ; le négoce familial dépérit et Moïse Maimonide dut prendre une profession pour gagner son pain, toujours soucieux de ne pas monnayer sa science sacrée, refusant péremptoirement durant toute son existence d'être rétribué pour ses activités publiques, au titre de *dayyan* "juge" et de *nagid* "prince" ou "chef" de la communauté, comme pour les services qu'il était souvent appelé à rendre à ses coreligionnaires, à titre individuel et privé ; il se conformait ainsi, très strictement, à la règle fixée par l'enseignement des Pères : "Tu n'en feras point une pioche pour creuser ton champ ", et par les commentaires qu'il fit lui-même de cette sentence dans son *Kitab-al-Sirâj*, son commentaire de 18 *Mishnah* (Traité d'Abot, IV, 7). Cette préoccupation de ne pas échanger sa science religieuse contre un salaire, on la retrouvera chez quelques uns de nos rabbins maghrébins d'une époque plus tardive.

Huit ans après la mort violente de son frère David, Maïmonide rappelait son souvenir en ces termes : *"Le plus grand malheur de ma vie a été le décès du saint homme, que sa mémoire soit en bénédiction, noyé dans la Mer des Indes, emportant dans son naufrage ma fortune, la sienne, celle de tiers, me laissant une petite fille orpheline et une veuve... Huit ans sont passés, et j'en pleure encore. Comment m'en consoler ? Il a grandi sur mes genoux, a été mon frère et mon élève. Il commerçait sur les marchés (du monde), gagnait notre vie, me laissant le loisir de rester chez moi et d'étudier en toute sécurité. Il était versé en Bible et en Talmud, connaissait parfaitement la grammaire et toute ma joie était de le regarder et de converser avec lui..." (S.D. Goitein, Letters of Medieval Jewish Traders, Princeton, University Press, 1973, p. 207).*

On peut se demander si, à l'époque considérée, celle concernée par la *Genizah*, l'influence de l'environnement musulman (révolution économique, paysage culturel) n'a pas été décisive dans l'essor d'une carrière telle que celle de l'homme d'affaires-lettré. La question mérite un examen approfondi dont il ne sera possible d'évoquer ici que certains des aspects les plus saillants.

Notons aussi que la "révolution bourgeoise" des VIIIè et IXè siècles fut marquée, en terre d'islam, par l'émergence d'une société juive entièrement nouvelle, très différente de celle de l'Europe chrétienne médiévale. Alors qu'à l'époque préislamique, les juifs étaient, pour la plupart, fermiers ou petits artisans, on les voyait désormais dans les affaires publiques et la haute administration, dans l'industrie, la finance et les professions libérales. Disposant de loisirs et de ressources, ces nouvelles élites prétendaient à une

sources cairotes nous en fournissent bien d'autres, appartenant à d'autres sociétés orientales et méditerranéennes, de l'Inde à l'Espagne : Rabbénu Hanan'el Ben Hushshi'el, la plus grande figure talmudique de Kairouan(XI° siècle), avait laissé, après sa mort, un patrimoine d'une valeur de dix mille dinars (l'équivalent de plus d'un million de dollars actuels) qui ne lui venaient sûrement pas de ses honoraires de grand rabbin. Samuel Hanagid lui-même, le grand chantre de la poésie hébraïque andalouse, avait commencé sa carrière dans le négoce où il acquit une grande fortune, avant de devenir un brillant diplomate et le grand vizir du royaume de Grenade (993-1056). On rencontre ce type de lettré-homme d'affaires en Espagne à une époque plus tardive. Dans son *Anthologie de Poésie Hébraïque...*(4), J. Schirmam en donne, comme éminent exemple, Don Shelomo ben Moshe Halévi, le fameux Don Pablo De Santa Maria, ainsi nommé après sa conversion, et qui, devenu un prince de l'Eglise espagnole, fut élevé, en 1414 à la dignité d'archevêque de Burgos, sa ville natale... Cet exemple attira, a plus d'un titre, l'attention de notre regretté collègue qui, à son propos, s'exprime en ces termes :

"C'est le type parfait de l'intellectuel et marchand (négociant) tout à la fois, dont l'érudition en matière de halakhah (droit hébraïque) lui valut les éloges de Rabbi Isaac Ben Sheshet. Ecrivain d'expression hébraïque, il fut aussi poète".

L'un des documents publié par Jacob Mann *(Texts and Studies in Jewish History and Literature, vol. II, p. 196/198)* et daté de 1315 de l'ère séleucide (1004 de notre ère) concerne le partage d'une succession dans une famille karaïte de Fustat. On a alors recours à l'arbitrage de gens avertis, à la fois grands lettrés connaissant le droit et experts en matière commerciale, eux-mêmes marchands et praticiens de la profession.

Quand la famille de Maïmonide arriva en Egypte et s'installa à Fustat (Vieux Caire), vers la fin de 1165, sa subsistance provenait de la participation des deux frères, Moïse et David, au commerce égypto-indien des pierres précieuses dans lequel d'autres de leurs coreligionnaires avaient aussi des intérêts. David voyageait et menait pratiquement seul l'affaire, tandis que son frère, tout en apportant à ces occupations séculières une contribution somme toute bien réduite, était par contre appelé à consacrer le meilleur de son temps à des besognes non lucratives, à savoir l'étude, l'enseignement, et à ses activités littéraires, conformément à un usage ancien, à une tradition qui date des temps bibliques et selon laquelle une telle répartition des tâches existait entre les deux tribus issues des deux frères Issakhar et Zebulon, fils du patriarche Jacob et de Lea. Mais au cours de l'une de ses randonnées au-delà

sans rien perdre de leurs spécificités et de leurs identités respectives.

Alors que ce concept connaît aujourd'hui un éclat médiatique considérable, c'était alors un mode d'existance et de vie.

Dans les sociétés méditerranéennes médiévales plus spécialement, les préoccupations de culture et de science se conjuguaient admirablement avec les soucis, les besoins, les nécessités, les exigences de la vie économique, et l'on a pu même constater que l'essor des relations commerciales constituait bien souvent un important levier pour les échanges culturels et la diffusion de la science.

Ce phénomène, on le perçoit éminemment à l'époque où l'islam apparaît, associé à la naissance de ce que S.D. Goitein appelle la "Révolution bourgeoise", un événement capital pour l'histoire du monde méditerranéen dès lors marqué pour de longs siècles par le rayonnement d'une civilisation nouvelle.

Ce phénomène, c'est aussi le destin du lettré-homme d'affaires courtier de la civilisation et de la culture, financier et commerçant itinérant, ses pérégrinations de l'Orient à l'Occident et vice-versa, du Midi au septentrion méditerranéen, le mettaient en contact avec les élites intellectuelles et marchandes des sociétés qu'il visitait et contribuaient à lui assurer la science et la fortune. L'islam connaissait aussi ce type d'homme "sage" et parfait, specimen caractéristique de l'Âge d'Or de la civilisation médiévale judéo-arabe où la libre circulation de la science était souvent associée à celle des biens, des produits de l'artisanat, de l'industrie et du commerce.

La documentation de la Genizah du Caire (période classique, X°/XIII° siècles nous fournit de nombreux témoignages sur ce type d'homme. Notre regretté S.D, Goitein, qui connaît très bien cette documentation qu'il a systématiquement et méthodiquement dépouillée et analysée [(2)] cite l'exemple fameux de Rabbi Nehoray Ben Nissim, un homme de Kairouan, qui a vécu en Egypte et en Palestine durant plus de cinquante ans (1045-1096). Plus de trois cents écrits de la Genizah le concernent personnellement ; ils temoignent non seulement de ses activités dans le domaine du commerce international, de la banque et de la finance, ils nous apprennent aussi qu'il portait le titre rare de "grand maître de la *Yeshibah*", la plus haute institution académique de l'époque, et qu'il a exercé des années durant, en Egypte, les fonctions de juge de tribunal rabbinique et de Rab, guide spirituel de la communauté.

L'exemple de R. Nehoray Ben Nissim n'était pas unique[(3)]. Les mêmes

l'éthique et de la métaphysique.

Les sages juifs et musulmans pouvaient parfaitement être docteurs de la loi, détenteurs de la science religieuse, gardiens et légataires des traditions ancestrales d'une part, et d'autre part, cultiver les sciences profanes, voyager et pratiquer le commerce et l'industrie.

C'est précisemment au lettré-voyageur et homme d'affaires que je dédie mon propos aujourd'hui, à cette figure de sage que j'ai conçue à partir d'une sentence talmudique, deux fois millénaire, extraite du *Traité des Peres* (Pirqe Abot), le livre fondamental de l'Ethique juive qui préconise l'exercice de *Torah u-mlakhah* (étude et métier) *Torah Ve-qemah* (étude et subsistance) littéralement farine et pain, *Torah Ve-dereh /k 'erets* (étude et voie de la terre, humanités techniques et économiques, instruction et profession), une sentence qui a sûrement son équivalent dans d'autres lieux de sagesse, d'autres civilisations et cultures, une sentence où s'inscrivent les deux assises constitutives du système d'éducation élaboré par les docteurs du Talmud, assurant un idéal d'équilibre et d'harmonie.

Certains auteurs sont formels. Puisque l'on ne doit tirer aucun avantage matériel des connaissances acquises à la "Maison d'Etudes", il faut apprendre un métier pour subvenir à ses besoins [1].

Cette figure de sage, sur laquelle j'étais amené à réfléchir, à méditer, je l'ai également élaborée (édifiée, dessinée) à partir d'une investigation dans l'histoire et la mémoire des peuples méditerranéens.

C'est un phénomène existentiel, une aventure vécue, une figure exemplaire, attachante, fascinante à divers titres.

Ce produit de synthèse, lettré-homme d'affaires, marchand-lettré, qui poursuit une double quête, de science et de fortune, était déjà très répandu dans le monde juif depuis le début de l'exilarcat babylonien et le développement des *yeshibot* (Académies mésopotamiennes, IIIème siècle de l'ère chrétienne) dont il a sûrement contribué à assurer l'essor et l'épanouissement.

Ce type d'homme, témoin d'une transnationalité et d'une mondialisation avant la lettre, a joué un rôle primordial dans les échanges des idées et des marchandises après l'éclosion de l'islam.

Disons d'entrée de jeu, que les sociétés mediterranéennes antiques et médiévales, ont vécu sous des formes diverses, le concept de mondialisation,

DIALOGUE DES CULTURES ET CIVILISATION L'EXEMPLARITE DU LETTRÉ-VOYAGEUR-HOMME D'AFFAIRES

Haïm Zafrani

C'est dans le cadre du IVème axe du projet soumis à notre réflexion que se situera le thème de ma communication : dialogue des religions, des civilisations et des cultures.

Le dialogue des idées et des cultures qui est au centre de nos préoccupations, plonge ses racines dans un passé lointain, celui de la littérature sapientielle biblique représentée par les livres des proverbes, de Job, de l'Ecclésiaste et les chapitres sapientiaux des Psaumes, une littérature d'essence universaliste, un lieu de rencontre privilégié des civilisations et des peuples anciens : les Juifs, les Arabes et les autres, une littérature de caractère supra-historique et source du monothéisme.

Les conquêtes arabes entre 632 et 711 créent, en Méditerranée orientale, un immense espace qui réunit, sous la bannière islamique, des peuples précédemment soumis à l'empire de Perse de Byzance et de Rome, un espace qui connut un mode de vie spécifique aux époques omeyade et abbasside, poursuivant son cours en Occident Musulman sur les terres fécondes du Maghreb et de la péninsule ibérique durant huit siècles jusqu'en 1492, survivant après cette date tragique dans la conscience historique et culturelle judéo-musulmane, durant les quatre derniers siècles, y demeurant la référence privilégiée et sans doute un modèle à imiter.

L'islam, et le judaïsme à sa suite, pouvaient, sans prendre de gros risques d'hétérodoxie et d'hérésie, formuler leur credo en termes de philosophie. Davantage encore, des penseurs musulmans et juifs entreprirent, pour elle même l'étude pour ainsi dire désintéressée, des problèmes de

NOTES

(1) *"Identity and the life style"* (International University Press, Inc.New York 1959).

(2)*"Nacionalismo Vasco y autodeterminación"* Revista "Claves de razón práctica"Nº 70, marzo de 1997, pags 44-52 Madrid.

personalidad difícilmente discutible; y es definida por sus caracteres presentes como por sus propias realizaciones en el marco de la historia y el devenir humanos. Entonces, la justificación y la fortaleza del ente nacional así constituído son aún mayores. La identidad sería, pues, una identidad superior en la que los factores diferenciadores originales estarían integrados y superados por la dinámica histórica.

La tentación más peligrosa de ciertos nacionalismos que insisten sobre sus elementos diferenciadores más que sobre sus posibilidades de futuro, consiste en la pretensión independentista a ultranza, en la creación de un nuevo estado que, con frecuencia, se desgaja de otro estado ya preexistente, que no surge *ab ovo* sino ejerciendo un supuesto "derecho de autodeterminación" que sería en realidad una secesión mutiladora del Estado existente, introductora de graves daños a una sociedad que estaba construída, y de un caos en el orden político y en las relaciones internacionales. Como ha dicho el profesor Juan Jose Solozábal, de la Universidad del País Vasco, en España, es preciso no olvidar que el Estado es un ente histórico, una creación cultural; no es un ente "natural", en el sentido de lo congénito, lo irrenunciable e imprescindible para cualquier grupo nacional. Es, simplemente, un instrumento sin valor absoluto y cuya justificación histórica es la de servir para garantizar la convivencia pacífica y la protección de los derechos fundamentales, que se verían dañados con el caos polítco. Entenderlo como objetivo de valor "eterno", absolutamente necesario a una comunidad determinada, puede equivaler a abrir la puerta al minifundismo político y al desorden internacional. No por ello, dice el citado profesor vasco, deben negarse a una comunidad étnico-cultural sus derechos colectivos, que pueden consistir simplemnte en el autogobierno, la autonomía, lo que sería perfectamente garantizable dentro del Estado preexistente, siempre que éste no niegue la expresión normal de una identidad perfectamente razonable.(2)

Para terminar, vemos que entre la mundialización que, ignorando las diversidades culturales de nuestro mundo, pudiera poner en peligro las identidades confirmadas por la historia, y la identidad exagerada, hiperestésica, que condujera a localismos, fragmentaciones, tribalismos propicios al caos político y humano - como los que hemos contemplado en este siglo y aún contemplamos en regiones de Europa, Africa y el Próximo Oriente-, hay un justo medio de respeto a las relevantes creaciones de la historia, a las significativas diversidades culturales y políticas, y al mismo tiempo a los derechos fundamentales de grupos étnicos -culturales auténticos. Un justo medio entre la "aldea global" y la "aldea tribal".

Un distinguido psicoanalista, el doctor Erik H. Erikson, en un ensayo titulado "Identity and the life cycle" explicaba que ante cada transformación esencial de las circunstancias históricas y sociales que puedan amenazar la identidad personal hay una reacción de protección más intensa de la identidad actual o la búsqueda de una nueva identidad. Trasladando esta tesis al terreno de la colectividad, tendríamos que, cuando han sido rotas por el paso del tiempo otras vinculaciones antiguas, cualquier situación de crisis puede hacer surgir en los individuos más cultos de la colectividad una búsqueda de nueva identidad diferenciadora que equivalga a una "nación" en potencia.(1)

Pero cuando en el proceso de autoidentificación se extreman los perfiles que intentan definir aquella personalidad, se puede llegar al absurdo. Decía el filósofo español Ortega y Gasset, definiendo al individuo, *"yo soy yo y mi circunstancia"* ; es decir, cada personalidad se encuentra condicionada y, en parte, construida por lo que la rodea; y nadie es una "mónada" aislada en el universo. Si así ocurre con los individuos, más aún ocurrira con los grupos. Llevada la idea de la identidad de grupo a sus últimas consecuencias, por un exceso de sentimiento de peligro, podría producirse una suerte de "autismo", un encerramiento tal del grupo en sí mismo que éste quedara aislado totalmente, incomunicado e inaccesible a su entorno; un ente de imposible convivencia con los demás grupos y de posible choque violento. Estaríamos en la *"aldea tribal"*.

Este sería el caso de ciertos nacionalismos desmesurados que quisieron construirse sobre un reduccionismo absoluto de la identidad de grupo. La nación, que tal como la entendemos hoy es un concepto moderno, resulta algo más que un conjunto de datos diferenciadores objetivos; algo más que la raza, la lengua, la religión u otros posibles elementos distintivos- teritorio, economía, etc. Es más que una percepción de "los otros" frente a "nosotros". Es un acto de voluntad colectiva; como diría Renán, "un plebiscito cotidiano"; o, quizás, con más precisión, tal como ha dicho también Ortega y Gasset, "un proyecto sugestivo de vida en común". La comunidad así definida, podría albergar en su seno elementos internos de diferenciación-razas, lenguas, creencias diversas-y sin embargo encontrarse unida en torno a una tarea asumida colectivamente e incitante para todos; una unión de posibles pluralidades en la que queden superados aquellos elementos internos diferenciadores. Se caracterizaría así la nación más como un futuro abierto que como un pasado concluso. Pero, naturalmente, cuando la comunidad posee un pasado durante el cual ha ejercido un rol histórico significativo, un rol que continúa ejerciendo, la identidad adquiere un más visible relieve, una

sufrido en este medio siglo, así como sus consecuencias o las amenazas de otras que padecemos actualmente. Entonces, lo que parecía una esperanza nos hace temer que fuese una utopía.

Sin embargo, el proceso de *mundialización* de la vida internacional continúa, y es ya, más que una utopía, una realidad que se nos acerca en nuestro horizonte vital

En cierta medida, constituye ya una circunstancia palpable de nuestra vida cotidiana. A ella parece imposible negarse. Pero el ajuste de las diversas realidades del mundo heterogéneo en que vivimos a los esquemas homogéneos de la mundialización puede resultar sumamente difícil. Pensemos, no ya en las guerras y violencias fuera o dentro de las fronteras de muchos países, sino, simplemente, en los significados bien diferentes que pueden tener para gentes muy diversas, conceptos jurídicos y éticos fundamentales como "derechos humanos", "autodeterminación", "libertad religiosa", "respeto racial", "estado", "nación", "identidad", etc. Y comprobaremos entonces que acaso debamos empezar por esclarecer y definir, de manera válida para todos, conceptos previos y básicos como el concepto de "hombre", "mujer", "libertad", "igualdad"; y encontrar una conformidad en la definición de "estado", "nación", "autodeterminación". Y, tristemente, nos asalta la duda de si no habrá que comenzar por definir el "bien" y el "mal", a fin de que podamos discernir lo bueno o lo malo de nuestras acciones. Tal es la confusión conceptual en que vivimos.

Ello exigirá una labor de diálogo, de estudio, de enseñanza y profundización cultural de muy largo alcance a fin de que nuestro lenguaje sea básicamente el mismo. Y esto tomará mucho tiempo, requerirá un esfuerzo de varias generaciones.

Pero la *mundialización* será, inevitablemente, una realidad efectiva que el hombre está creando, aunque tarde aún en llegar.

En el otro extremo de la dicotomia que nos ha sido propuesta para esta reunión, se encuentra el concepto de identidad; identidad que quizás muchos puedan considerar en peligro ante el proceso de mundialización. Como en todo extremismo, si la mundialización, formulada ingenuamente, podría no pasar de una utopía o de un objetivo a muy largo plazo, el concepto de identidad, simplificado al máximo, puede constituir una tentación no exenta de peligros. Quede claro que la identidad, entendida como conciencia de sí misma - sea un individuo o un grupo - es la base misma de la personalidad. De ello no cabe duda.

MUNDUALIZACION E IDENTIDAD
LA ALDEA GLOBAL Y LA ALDEA TRIBAL

Alfonso de la Serna

La velocidad de las comunicaciones y transportes actuales; la globalización de la economía mundial; la universalización de la técnica y la ciencia modernas; la aceptación generalizada y aparentemente sincera del Derecho Internacional, de la Carta de las Naciones Unidas y, en suma de las normas de la comunidad de naciones; la extensión mundial de unos pocos idiomas en los cuales pueden entenderse los gobernantes, políticos y hombres cultos de todo el mundo; y, en fin, la gran revolución técnica de los "ordenadores" y sus redes de comunicación, todo ello ha hecho pensar a muchos que, si no hemos llegado, estamos acercándonos a la llamada *"aldea global"*. La inmensa transformación de las condiciones de vida, aunque no sea universal, invita a creer que, al fín, los espacios físicos y, sobre todo, las distancias materiales y espirituales que separaban a los pueblos de la tierra, están siendo vencidos. Invita, en fín, a persuadirnos a nosotros mismos de que alcanzaremos pronto la *mundialización* de nuestras vidas y con ella, quizás, el entendimiento mutuo y la *"paz perpetua"* en la que pensaba, hace unos dos siglos, un sabio "privat dozent" de la Universidad de Könisberg llamado Enmanuel Kant.

Esa es la esperanza actual de muchos hombres. Enfrente, se nos aparece el contraste que, con la inquietante realidad de hoy, ofrecían unas palabras, también llenas de esperanza, con las que comenzaba el preámbulo de la Carta de las Naciones Unidas, firmada en San Francisco el 26 de junio de 1945: "Nosotros, los pueblos de las Naciones Unidas, resueltos a preservar a las generaciones venideras del flagelo de la guerra que dos veces durante nuestra vida ha inflingido a la humanidad sufrimientos indecibles (...)"etc. Cincuenta y dos años después de tan decidido propósito de paz, podemos recordar las guerras que hemos contemplado y que muchos han

Sur les quinze dernières années, le Maroc a connu une croissance annuelle moyenne de l'ordre de 3%, et nos ambitions affichées sont pour l'an 2000 une progression de 2 à 3 points de plus par rapport à cette performance. Enfin, le politique et l'économique se rejoignent désormais autour d'un socle social qui devrait permettre, à moyen terme, une répartition de la richesse créée, plus ordonnée, mieux répartie et un équilibre social plus performant qu'il s'agisse de l'emploi, de l'éducation, de la santé ou du logement.

L'approche marocaine se caractérise également par un réalisme régional dont il ne faut pas minorer l'impact et les atouts. Qu'il s'agisse du Maghreb, du Moyen-Orient, de l'Europe ou de la Méditerranée, les progrès de la coopération régionale sont indispensables et incontournables pour optimiser la situation créée par l'accélération et l'approfondissement de la mondialisation. Fondée sur l'histoire, la géographie, la culture, la langue et la religion, la Région peut être et doit être la plate-forme décisive du succès dans cette compétition, et c'est dans ce contexte qu'il faut situer l'accord de partenariat conclu par le Maroc avec l'Union Européenne ou les perspectives nées du Sommet économique de Casablanca pour plus de coopération économique horizontale, entre les pays du Moyen-Orient et d'Afrique du Nord.

Fort de sa réalité nationale, de la solidité et du rayonnement de son leadership, le Maroc a donc l'ambition d'être un acteur à part entière dans ce monde où la globalisation des économies n'est pas nécessairement conflictuelle, un monde où les percées technologiques qui sont irréversibles, constituent une opportunité historique exceptionnelle qui peut nous permettre d'accélérer et d'approfondir l'émergence positive du Maroc.

C'est ce choix délibéré et responsable qui, pour conclure, m'autorise à dire que la mondialisation de l'économie ne peut pas être un jeu à somme nulle, où certaines économies réussissent aux dépens du niveau de vie, de la croissance et de l'emploi, ailleurs. Il nous faut aborder cette révolution de l'économie et des échanges, avec détermination et ambition, d'une part en allant au devant des opportunités nées de cette situation nouvelle, et d'autre part en renforçant notre capacité à construire un Maroc compétitif et qui saura mobiliser au mieux toutes ses ressources.

- 12 millions d'ordinateurs sont connectés en réseau Internet aujourd'hui. Il y en aura 500 millions dans 10 ans.
- 50 millions d'internautes aujourd'hui (utilisateurs d'internet - ménages et entreprises). Il y en aura 400 millions en l'an 2000.
- la capacité des lignes de télécommunication progresse dans les mêmes proportions :
  - Il y a vingt ans, en 1977, 12 lignes téléphoniques pouvaient transiter sur un support cuivre
  - en 1997, 70 millions de lignes sont logées dans deux fibres optiques
- la vitesse du changement s'accélère :
  - en 1984, on prévoyait que le marché de la téléphonie mobile aux Etats-Unis serait de 900.000 appareils en l'an 2000. Mais dès cette année, on enregistre 40 millions d'appareils en activité, générant 60 milliards de dollars de chiffre d'affaires par an.

L'approche marocaine

Partie prenante de cette mutation, le Maroc a adopté une approche pragmatique et sereine qui s'appuie sur un projet global de société, qui se consolide et se renforce progressivement tant au plan politique, qu'économique et social. Le Maroc contemporain se présente à la communauté internationale avec les atouts et les obligations nés de la cohérence et de l'interaction qui sont les caractéristiques d'une société où le politique, l'économique et le social sont solidaires et interactifs. Ce sont les équilibres que nous sommes en train de construire à ces trois niveaux, qui donneront au Maroc les atouts, la crédibilité et les moyens de maîtriser, voire d'optimiser les nouveaux enjeux nés de la mondialisation.

Le Maroc, avec raison et patience, s'attache à un projet démocratique qui s'affine et se précise au fil des années, là où les autres, dans la Région notamment, constatent chaque jour un peu plus amèrement, les effets pervers de choix idéologiques qui ont failli. Cette démocratie est elle-même nourrie par une stratégie de croissance économique qui fait fi des obstacles et des faiblesses structurelles de notre pays pour démontrer, sur la durée, que nous avons les moyens de nos ambitions.

- En Asie, cette évolution est particulièrement spectaculaire en Chine où l'on prévoit qu'à l'horizon 2010, le PNB chinois avoisinera des performances comparables à celles du monde occidental. On dit qu'en Chine, on enregistre la création d'une nouvelle entreprise toutes les heures

- Aux Philippines, la population vivant au niveau du seuil de pauvreté est tombée de 35% à 21% sur les 20 dernières années, et qu'elle est passée de 60 à 20% en Indonésie

- De façon plus générale, les pays en voie de développement participent désormais de plus en plus activement aux échanges mondiaux. La part de leur commerce extérieur en biens et services atteint aujourd'hui près de 50% de leur PIB contre à peine 30% il y a à peine dix ans. Durant la même période, les pays en voie de développement ont vu leurs importations venant du monde industrialisé passer de 20% du total des échanges mondiaux à un peu plus de 25% aujourd'hui.

L'analyse de ces indicateurs ne signifie ni adhésion, ni rejet par rapport à une réalité qu'il faut connaître et mesurer. Toutefois, cette redistribution des cartes et peut-être de la richesse ne doit pas masquer l'ampleur des défis sociaux qui l'accompagne. C'est pourquoi le rôle de l'Etat en tant qu'élément d'impulsion et de protection des nécessaires équilibres et arbitrages sociaux, s'impose plus que jamais, mais probablement dans un périmètre d'intervention qui prend en compte les nouvelles données de la compétition économique dans le monde.

Plutôt que d'opposer une frilosité dangereuse à cette dynamique, le Maroc a choisi le camp de ceux qui sont acteurs d'une mondialisation maîtrisée qui passe, j'y insiste, par le renforcement et la réhabilitation des pouvoirs publics. Une réhabilitation d'autant plus nécessaire et légitime que cette compétition et les enjeux qui l'accompagnent, sont aussi l'expression d'un nouveau rapport de forces dû à la révolution technologique qui aujourd'hui, influe directement sur l'économie, les échanges et l'investissement. Là aussi, il est fondamental de prendre la mesure exacte de la révolution que nous sommes en train de vivre, à partir de quelques données significatives :

- il y avait 50.000 ordinateurs il y a plus de 20 ans.

- il y en a 150 millions aujourd'hui.

- il y en aura 500 millions en l'an 2000.

a / Données globales

- Depuis le début des années 1990, l'augmentation de 50% du commerce mondial a enrichi de quelques 10.000 milliards de dollars le PNB de la planète. A titre d'exemple il faut noter que les échanges mondiaux (biens et services) ont dépassé 6.000 milliards de dollars en 1996.

- En 1996, le flux des investissements directs internationaux a atteint près de 400 milliards de dollars, soit 45% de plus qu'en 1995. Sur ce chiffre les pays du Sud ont enregistré l'an dernier le montant record de 120 milliards de dollars, donc plus du quart du total. Contre moins de 10 milliards en moyenne entre 1970 et 1980

- A ce jour, les société multinationales ont investi 2.700 milliards de dollars sur tous les continents et créé quelques 300.000 filiales et sociétés du Nord au Sud et d'Est en Ouest

- En quelques années, le nombre de personnes vivant en économie de marché est passé de 1,5 à 5 milliards de personnes

- Enfin, chaque jour dans la sphère financière internationale, 1.000 milliards de dollars, changent de mains, soit l'équivalent du tiers des exportations annuelles mondiales de marchandises.

b / Mesures et impact

L'intégration croissante de l'économie mondiale dont nous venons de découvrir quelques aspects, a été généralement le moteur d'un enrichissement mutuel, certes inégalement réparti, mais qui n'a pas, et de loin, exclusivement profité aux plus riches, en appauvrissant les plus pauvres, comme s'attachent à vouloir le démontrer ceux qui veulent diaboliser cette dérégulation. Voyons là aussi ce que donnent les chiffres :

- Depuis le début des années 90, les économies émergentes connaissent un taux de croissance annuel moyen de l'ordre de 4%. En Afrique, le taux moyen de croissance a été de 5% en 1996. C'est le chiffre le plus élevé enregistré sur ce continent depuis 20 ans. Entre 1985 et 1995, ce chiffre, toujours en Afrique, a été en moyenne annuelle, négatif de 1,1%

- Sur le continent européen, pour la première fois depuis la chute du mur de Berlin, la croissance est en train de redevenir positive et l'on prévoit dans cette région un taux de 4% en moyenne entre 1996 et 2005

LA MONDIALISATION NE PEUT PAS ÊTRE UN JEU À SOMME NULLE

André Azoulay

Le Maroc, installé dans la logique et les règles de l'économie de marché depuis plusieurs décades, est entré dans l'ère de la mondialisation, conforté par une démarche nationale lucide, volontariste et ambitieuse. Une démarche relayée par la communauté des entrepreneurs qui ont pris une juste mesure d'une part des atouts et des opportunités que leur offre un monde ouvert à tous les échanges et à un partenariat novateur, et d'autre part des dangers qui résulteraient d'une attitude frileuse ou attentiste, dans un univers où l'économie ne peut plus être saisie comme la simple addition d'un ensemble d'économies nationales. La réalité dans laquelle le Maroc a choisi d'évoluer et de se développer, est une réalité complexe, nationale et mondiale, hiérarchisée et tissée en plusieurs trames, internationales, transnationales et plurinationales.

Cette mutation irrépressible qui, à l'aube du troisième millénaire, fait entrer le monde dans l'ère de la globalisation et de la révolution du virtuel, est caractérisée par une exceptionnelle redistribution des flux économiques, commerciaux et financiers. Une redistribution qui s'accommode mal des états d'âme ou du seul débat idéologique ou philosophique. Trop souvent divinisée ou diabolisée, la mondialisation doit à mon avis d'abord s'apprécier à partir de critères objectifs.

La mondialisation en chiffres : le village planétaire

Commençons donc, si vous le voulez bien, par passer en revue quelques données chiffrées pour savoir de quoi l'on parle, et pour situer concrètement les véritables enjeux de cette révolution.

vocation à être un *melting pot* où les influences s'harmonisent dans un dialogue permanent des civilisations, où l'universalité ne contredit pas l'identité, où l'identité éprouve son ouverture dans l'expérience de la mondialisation et se hisse à la hauteur des défis du temps. C'est l'objectif de l'agenda national de gagner le pari de l'émergence économique et sociale, la bataille de la croissance, celle de la formation des hommes et celle de la présence dans l'économie planétaire.

Cet effort rappelle que les compétences sont nécessaires, que l'investissement est indispensable, que l'intervention des pouvoirs publics est inévitable dans les domaines liés à l'éducation et aux impératifs de la démocratie sociale. Il y a au Maroc des jeunes ingénieurs qui réfléchissent à cette question dans un cadre plus large.

L'optimisme international caractérise notre pays qui croit à l'éducation et respecte les vrais éducateurs. Former les ressources humaines est une exigence universelle et une priorité du développement national. Quand Malthus découvrait la supériorité de la puissance démographique par rapport à la puissance agraire qui alimentait les hommes, il a été contredit par l'émigration, l'amélioration de la production agricole et la révolution industrielle. Ces trois réalités se transposent dans nos soucis actuels : 1) la démographie - maîtrisée au Maroc; 2) le problème de l'eau - si fondamental et prioritaire que S.M. le Roi a pu recommander, lors de l'inauguration du barrage Al-Wahda, d'être très parcimonieux, car *"le monde connaîtra le prochain siècle,... une période marquée par la rareté de l'eau.... Certains pays seront donc amenés, sous l'effet des besoins, à acheter l'eau potable à d'autres pays de leur voisinage."* Et enfin, 3) celui de la formation, et celui des compétences capables de créer et d'innover. C'est dire qu'en définitive il n'est de richesse que d'hommes.

V. L'agenda national

Qu'est-ce à dire ? Que la mondialisation en cours est en train d'esquisser le meilleur des mondes ? Certes non. On dit déjà que la mondialisation est entrée dans une phase très critique. On relève aussi l'absence de toute régulation monétaire. Ainsi comme Janus civilisant les premiers habitants du Latium, la civilisation de la veille du vingt et unième siècle est double. A la fois divine et diabolique, elle livre les moyens de nouvelles libertés, mais annonce l'aggravation des déséquilibres. Cela signifie que l'histoire n'a pas de fin tant qu'il y aura des hommes. Et que l'homme n'a jamais fait autre chose que pagayer à travers les obstacles et tenter de réaliser, comme disait Parménide *"le mélange propre à ses membres prodigues de mouvement, car c'est ainsi que l'esprit éclaire l'homme, se met à penser en lui"*. Or la vocation de ce pays, par son expérience historique, par sa géographie, par sa culture, est sa perpétuelle capacité de contrôler son destin. Elle montre que l'identité n'est pas un mur, ni une défense simple. Elle est l'énorme responsabilité d'une ouverture multiséculaire, enracinée pour ainsi dire dans notre sol, fortifiée par la tradition scientifique de l'Islam, par la diversité de ses réalités internes, la convergence des esprits, et la

bureaucraties étatiques inadaptées au changement avec l'illusion qu'on peut vivre sans Etat, c'est se mettre dans la situation de la colombe légère qui, sentant la résistance de l'air, pourrait s'imaginer qu'elle réussirait bien mieux dans le vide! Ce serait quitter le monde réel pour des utopies sans intérêt. La fin des utopies sociales ne peut signifier la réussite des utopies mercantiles. Et c'est l'Etat, expression de l'identité nationale qui est garant des équilibres nécessaires.

La mondialisation ne peut être ni divinisée ni diabolisée. C'est une dynamique en cours qui peut susciter, sous couvert d'identité, des refus, des ressentiments ou la tentation de l'intolérance et du renfermement. C'est pourquoi les identités les mieux ancrées, avons-nous dit, sont les plus capables de relever le défi des bulldozers mondiaux, pour contribuer à la mondialisation par leur croissance. Le nombre de ces pays augmente. Les premières statistiques sur l'évolution du commerce mondial en 1996 livrent déjà l'image d'une croissance plus calme, mieux répartie, comme si la mondialisation devenait chaque jour un peu plus mondiale. Aux pays de l'Asie puis de l'Est, c'est la croissance des pays d'Amérique latine qui représente, pour 1996, le double de celle de l'Amérique du Nord, le triple de celle de la Communauté européenne et de celle des dragons asiatiques. Elle ne va sans problème comme viennent de nous le rappeler les manifestations brésiliennes, mais elle marche. Malgré les difficultés, l'Afrique fait des progrès et ne semble avoir besoin que d'une ouverture plus grande, de taux de change plus réalistes et de démembrement des monopoles intérieurs qui encouragent la paresse nationale.

IV. Les défis d'Internet

Sans vouloir transposer aux médias ce que Balzac disait dejà de la presse: "Si les médias n'existaient pas, il ne faudrait surtout pas les inventer", on peut se demander comment réagir à Internet et aux communications électroniques qui mondialisent une langue globale suivant l'expression utilisée par un article de *"The Economist"* de décembre 1996, un anglais devenu presque une *lingua franca* avec laquelle on communique, et qui dispose d'un dictionnaire spécial avec 2000 entrées. Il se crée une diglossie universelle, y compris en anglais. Une diglossie étrange qui développe, à côté de l'anglais de Shakespeare à Faulkner, un autre anglais écrit, celui du courrier électronique ! Face à cette réalité, nos langues et nos cultures doivent attirer et réapproprier les nouveaux outils. Mais la maîtrise des outils du cyberespace exige un effort de création linguistique, d'innovation technique pour l'adopter et pour ainsi en baisser le prix et l'utiliser dans nos langues.

de différenciation. En effet, dans la mesure où la culture d'une nation véhicule des éléments de sophistication dans la conception d'un produit, elle favorise la compétition et offre des avantages compétitifs aux firmes les mieux avisées. Les firmes les plus performantes dans les instruments optiques profitent de la culture des pays où la précision est une tradition.

Bien que les firmes multinationales considèrent la capacité d'un pays à protéger la propriété intellectuelle comme un avantage compétitif, ce qui trahirait leur égoïsme technologique, elles peuvent transférer des technologies et des savoir-faire. Leur culture d'origine est d'autant plus significative qu'elle est la source de leurs compétences et de la confiance qu'elles inspirent. Par là, elles diffusent les qualités qui ont assuré les avantages compétitifs des grandes traditions industrielles occidentales. Elles favorisent des symbioses que certains pays asiatiques ont su réaliser. Eles sont alors un stimulant pour l'identité culturelle sûre d'elle, qui ne cesse de s'enrichir au contact des cultures modernes, d'aguerrir les traditions et d'éprouver ses valeurs.

De fait, seule la stagnation menace l'identité culturelle. Les nations qui s'offrent comme marchés conquis d'avance par des firmes dynamiques répondent de l'usage qu'elles font de leur identité. Aucune culture vivante, aucune identité agissante n'est un aliment digeste pour les autres, à moins qu'elle n'y consente. Bien au contraire, les défis que représente la rencontre de l'autre culture constitue un facteur de stimulation et de motivation pour une culture digne de survivre. Ils favorisent la revivification d'une tradition scientifique affaiblie par les contingences de l'histoire. Aussi la revendication de l'"exception culturelle", comprise en terme de frontière ou de protection, est-elle moins opérante que la production, la création, l'imagination mobilisées pour la production.

L'ère des ressources données est finie, celle des ressources créées commence. Elles puisent dans l'identité. La mondialisation ne signifie pas que le monde sera gouverné par les multinationales. Si les Etats n'ont jamais été les meilleurs entrepreneurs, les entreprises n'ont jamais eté les meilleurs garantes de l'ordre public. Cet ordre n'a jamais éte un ordre privé.

Il est la condition de l'existence de l'entreprise privée, condition de l'équilibre social sans lequel la démocratie reste une forme vide. On comprend pourquoi au moment où les organisations internationales s'affaiblissaient, le doute sur leur efficacité n'a jamais été assez fort pour s'opposer à la création de l'O.M.C. Car confondre la critique des

C) L'apport de la diversité culturelle à la nouvelle industrie

La spécialisation distingue la firme mondiale actuelle de la firme du milieu de ce siècle. Si on part du modèle américain, la grande firme avait un centre de commandement, une armada de travailleurs digne de son gigantisme, une production phénoménale, et en général, une production de masse. Aujourd'hui, elle ne planifie pas, ne produit pas en grandes quantités, ne dispose pas de grands déploiements d'usines, n'est plus un lieu de promotion pour des travailleurs routiniers. Elle se réduit en fait, à une façade, à peine américaine, derrière laquelle fourmille une multitude de groupes et de sous groupes éloignés, décentralisés, spécialisés dans la production de services satisfaisant les besoins exclusifs de clients exigeants. Elle est passée à une production très ciblée, ce qui favorise l'évolution vers une industrie où s'estompe -cinquième caractéristique- la différence entre les biens et les services. On est passé de la production de l'acier à celle des aciers résistants à la corrosion, des alliages spéciaux, des polymères particuliers, etc. On comprend pourquoi le premier groupe sidérurgique français s'est recentré sur les produits inoxydables et les aciers spéciaux pour assainir son bilan financier et réduire son ratio d'endettement. Cela va ensemble avec la stratégie d'implantation en Inde, en Chine et en Amérique latine, où il devra composer avec les valeurs et les données du lieu afin de vaincre la concurrence.

La différenciation des produits exige de transformer en paramètres opérationnels des informations liées aux valeurs ou vertus culturelles. Une firme peut puiser dans ce trésor les moyens de consolider sa réputation. Il en est ainsi de la cosmétique et des parfums. Une firme spécialisée peut tirer un avantage compétitif de sa présence à Paris ou à Rome. Elle peut utiliser sans coût sur un marché japonais des connaissances acquises sur le marché européen. La presse commerciale et les revues techniques peuvent valoriser cet ancrage dans une région à prédominance culturelle favorable sans qu'il en coûte aux firmes. La culture d'un pays et ses traditions scientifiques et techniques sont un avantage compétitif certain et recherché.

D) La culture est un avantage compétitif et comme ressource

C'est tout l'intérêt d'une nation sans ressources naturelles : elle peut créer des ressources non naturelles plus avantageuses pour une vocation mondiale. Comme l'a montré Michael E. Porter, l'avantage compétitif d'une nation est créé et maintenu par un processus spécifique. Les différences sur le plan des structures, des valeurs, de la culture, des institutions et de l'histoire contribuent profondément au succès dans la compétition. L'identité est facteur

III. Identité intermédiaire

A) Identité et culture

Pour une identité multiséculaire sur le plan de la culture comme sur celui des institutions politiques, la mondialisation n'est pas un risque. L'identité est à envisager comme un concept dynamique. Appliqué à la culture, il nous rappelle que les identités se façonnent et se restructurent, restent liées à une volonté naturelle d'affirmation. Mais pour une culture ouverte, l'identité est une impropre intermédiaire. Elle mobilise. s'engage, favorise la communication et peut modifier et enrichir la signification particulière de l'action au sein de la collectivité. Culture et identité, c'est tout un sur les valeurs essentielles. C'est pourquoi il est aisé de réaliser un consensus national quand l'identité culturelle recouvre l'identité nationale. Nous vivons, au Maroc par exemple, dans une culture disposée au dialogue des cultures. C'est pourquoi l'image que nous nous faisons de l'autre est toujours *a priori* favorable à la compréhension. Le Maroc s'est ouvert aux aspects positifs de la mondialisation. L'Asie, principale bénéficiaire de cette situation, n'a pas perdu son dynamisme culturel. Ces exemples montrent l'alliance entre identité et ouverture, authenticité et mondialisation.

B) La culture comme motivation

Les traditions les plus vivantes sont des traditions de l'ouverture. Leur patrimoine leur permet de reconnaître leurs valeurs dans les aspects valables de la mondialisation. Comme résultat de la liberté du marché, de la tendance du monde à l'unité, une culture ouverte se retrouve dans une mondialisation civilisée, soumise aux règles qui en permettent la maîtrise. Nous avions évoqué l'éloge que faisait Fernand Braudel de la culture marchande de l'Islam; est-il nécessaire de rappeler que cette culture est une éthique du marché ?

On a vu d'ailleurs combien l'éthique a favorisé l'économie des firmes japonaises, coréennes et asiatiques, et combien elle soutient l'essor malaisien et indonésien. L'identité, qui véhicule la discipline morale, est un facteur d'amélioration, de stimulation et de créativité. C'est une valeur durable. L'identité, qui est une tradition du savoir riche en compétences, s'adapte aux nouveaux savoirs. Pour des stratégies de firmes audacieuses, les valeurs culturelles se convertissent naturellement en variables maîtrisables au niveau de la production, et, précisement, utiles comme variables des nouvelles formes de spécialisation.

la CEI en font partie. La compétitivité des Américains sur ce marché international ne dépend plus du sort d'une firme ou d'un secteur industriel américains. Elle dépend des fonctions qu'ils occupent, de la valeur qu'ils créent, de la contribution qu'ils apportent à l'économie mondiale. Promotions de carrière et structure de l'emploi en sont affectées. Juristes, économistes, biotechniciens, auteurs de logiciels, spécialistes de stratégie sont requis pour leur haute valeur ajoutée. Leurs services et leurs connaissances s'inscrivent dans une échelle mondiale. Cependant, l'emploi le plus prestigieux reste vulnérable à la concurrence s'il se dégrade en tâches de routine.

c) Finance et communication

La mondialisation est de fait un ordre économique mondial fondé sur un ordre financier. En 1970, la croissance est essouflée et l'inflation est menaçante. Les politiques publiques affrontent à la fois chômage et inflation. Le sommet de Tokyo fait de la lutte contre l'inflation la priorité des priorités. Libéralisme et monétarisme s'imposent. Puis, immédiatement, la déréglementation et la création du marché mondial du capital financier. Cette évolution favorise la mondialisation en supprimant les entraves à la libre circulation des capitaux. Le système monétaire international est dès lors régulé par le marché, aux dépens de la souveraineté monétaire des gouvernements. La boîte de Pandore s'est ouverte.

Avec la mondialisation, l'économie de marché triomphe sur toute la planète. Tous les pays du monde sont en concurrence pour bénéficier de la sous-traitance de tâches manufacturières, à condition de disposer de travailleurs de qualité, comme en Inde où le salaire de l'ingénieur est en dessous du SMIG européen. Dans cet espace planétaire sans frontières imperméables, l'augmentation de la puissance des ordinateurs, des logiciels, des satellites, des câbles à fibres optiques et des transactions électroniques fournissent aux réseaux économiques mondiaux des moyens d'efficacité et de rapidité inédits. On peut disposer d'une centrale d'achat située à Singapour pour regrouper tous les besoins des usines du groupe en composants, qui en fait l'acquisition et fournit les chaînes de production en juste-à-temps. Chaque forme de mondialisation a la puissance que lui donne son système de communication. Celle que nous vivons traverse tous les secteurs, les croise, multiplie leur efficacité en un temps si court qu'il n'est plus le temps de la vie quotidienne, mais celui de la communication électronique. La mondialisation a changé les rythmes de la vie et le rythme du monde. Et c'est un monde "sans frontières".

les opportunités dont ils profitent. Elle le fait au niveau mondial parce que l'économie de marché a pris une extension planétaire.

Mais cette compétition s'est exacerbée, en outre, en raison du nombre, de la portée des multinationales et des enjeux de leur essor : la croissance économique et le progrès technologique. Ainsi la mondialisation est-elle devenue visible. Elle se manifeste dans la vie quotidienne. Comme le notait l'éditorial du Figaro du 27/04/1997, nous mangeons les prunes du Chili et portons les montres du Japon. Mais si la mondialisation n'était que cela, alors notons qu'il y a plus d'un siècle, l'économiste anglais Jevons exultait déjà de pouvoir prendre du thé chinois, de porter du coton américain et de mettre des habits de laine d'Australie. Mieux : il y a neuf siècles, un commerçant d'Aden commandait des produits de Géorgie, du Kurdistan, du Liban et de l'Espagne. La première différence avec le phénomène actuel est sans doute que tous ces besoins n'étaient pas produits en masse et disponibles pour chacun. La "mondialisation", épiphénomène de la démarche globale des nouvelles entreprises, suppose la recherche constante d'avantages compétitifs. Ceux-ci, et c'est la deuxième différence, justifient la délocalisation des industries. Enfin, troisième différence, les compétences intellectuelles se placent, dans cette logique, avant la localisation spatiale. L'intelligence prime et occupe le premier rang dans l'echelle des valeurs qui commande le succès économique, c'est-à-dire la victoire sur les concurrents par l'ingéniosité perpétuelle.

La mondialisation aujourd'hui n'est pas tant qu'on puisse vendre et acheter n'importe quoi de n'importe où, mais l'existence de firmes capables de le faire et qui sont entre elles dans une rivalité sans merci. Comme le dit Robert Reich, quand une firme "américaine" comme General Motors obtient des profits conséquents, c'est une bonne nouvelle pour ses courtiers-stratèges de Detroit, pour ses investisseurs américains, pour les autres dirigeants de General Motors, ses sous-traitants et ses investisseurs, quel que soit l'endroit où ils travaillent dans le monde. Mais ce n'est pas forcément une bonne nouvelle pour ses travailleurs à la chaîne à Detroit, parce qu'il est peu probable que beaucoup d'entre eux conservent leur emploi à Detroit ou ailleurs aux Etats-Unis. Ni forcément une bonne nouvelle pour les quelques Américains qui travaillent sur des chaînes de montage aux Etats-Unis et qui sont payés par des firmes établies à Tokyo ou à Bonn.

La mondialisation engendre donc une quatrième différence avec la période qui l'a précédé : le marché international du travail. L'Asie, l'Afrique, l'Amérique latine, l'Europe de l'Ouest et, de plus en plus, l'Europe de l'Est et

des cités italiennes, ne dérive pas de l'Empire romain. Il prend la relève des splendeurs islamiques des XIe-XIIe siècles de cet Islam qui a vu naître tant d'industries et de production pour l'exploration, tant d'économies à large rayon. Les longues navigations, les caravanes régulières impliquent un capitalisme actif et efficace."

Cette aire, méditerranéenne au sens large du terme, s'est brusquement élargie lorsque l'Europe voisine a voulu dominer la route des épices qui conduisait à l'Inde. L'on découvrit alors l'Amérique. L'Europe du Sud s'est liée commercialement à l'Europe du Nord et permit à celle-ci de s'introduire dans le commerce des Indes. *"Une fois pour toutes"*, dit Braudel. L'Amérique et l'Asie furent intégrées à l'espace économique européen désormais englobant.

Dans le cadre qui élargissait l'espace économique hérité de l'Islam à l'Europe du Nord et à l'Amérique, apparaissent les premières firmes modernes. Elles ont pour nom les Caponni d'Anvers (XVIe siècle); les Saminiati au XVIIe siècle, et bien d'autres. Elles sont les ancêtres directs des sociétés nées plus tard, comme les banques privées cosmopolites de la fin du XIXe siècle et les sociétes déjà multinationales qui leur ont succédé.

Ce développement avait permis, dès le XVIe siècle la naissance des sociétés anonymes par actions, restées longtemps un monopole des Pays-Bas. Il est intéressant de rappeler que l'origine s'en trouve dans la commandite pratiquée par les musulmans pour le commerce avec l'Inde, l'Insulinde et la Chine. A cet égard, la lettre de change européenne, diffusée dans les villes italiennes, âme maîtresse du commerce en Occident, est également née en pays d'Islam. C'est pourquoi Fernand Braudel insiste sur l'ouverture des grandes civilisations aux apports et aux innovations venues d'horizons différents des leurs.

b) Compétition et marché mondial

La mondialisation doit son existence d'abord à la compétition. Celle-ci a joué le rôle le plus important dans la globalisation des industries, l'internationalisation des grandes firmes et la mondialisation de l'économie. Selon les économistes, la compétition est la souplesse avec laquelle l'entreprise s'adapte au changement. Mais cette adaptation est active et productive. Elle correspond à la capacité de produire des biens et des services en rapport avec les exigences, variables et différenciées des marchés internationaux. Plus agressivement, cela signifie pour une entreprise travailler pour mieux se placer sur le marché que les concurrents, et conquérir toutes

c'est davantage de profits et davantage de puissance". Le pouvoir de négociation des firmes s'est accru au point que François Perroux le décrivait dès la fin des années 50 de façon saisissante comme celui de "grandes firmes face à de petites nations". Aujourd'hui, il est celui de très grandes firmes face aux plus grandes nations, et parfois face à de grands groupements régionaux. Est-ce à dire que leurs réseaux forment un gouvernement planétaire occulte, comme le prétendent certains journaux ? La peur paranoïde ou trop nationaliste suscitée par la mondialisation est-elle justifiée ? Celle-ci est-elle compatible avec l'identité des nations et des cultures ? Répondre à ces questions nous invite d'abord à rappeler que la mondialisation est un processus historique, une perception de l'économie du monde contemporain et surtout un ensemble de réalités singulières comme l'ordre financier et celui de la communication.

B) Le phénomène de mondialisation

a) le processus historique

En effet, les grandes civilisations ont engendré des aires économiques qui sont comme la protohistoire du phénomène que nous vivons. Nul doute que l'empire romain, qui s'étendait économiquement du Rhin et du Danube à la mer Rouge, à l'océan Indien et à l'Extrême-Orient, constituait déjà ce que Fernand Braudel appelait, à la suite de l'école allemande, une économie-monde. Une économie à l'échelle du monde antique, c'est-à-dire du monde tel qu'il était connu à son époque. L'oublier, signifierait pour l'Occident d'aujourd'hui, dit l'éminent historien, "*prendre position contre le rôle matriciel de l'Empire romain(...), nombril du monde et de notre histoire (...), vaste zone de circulation et d'échange de Gibraltar à la Chine*".

Cette mondialisation ancienne a entamé sa préhistoire avec l'aire économique islamique. Plus vaste que celle de Rome, celle-ci rejoignait les trois continents alors connus. Les échanges commerciaux avaient intégré plus profondément l'Inde et la Chine. La diversité des pays musulmans formait une unité économique depuis l'Europe du Sud et le Maroc jusqu'à l'Asie centrale et l'Inde, sans oublier l'Afrique subsaharienne, partenaire multiséculaire et privilégié des échanges avec le Maroc. L'éminent historien parle à ce propos de "civilisation commerciale", de culture, de respect pour le marchand. "Le marchand, dit le Prophète-le salut et la bénédiction sur Lui-jouit de la félicité à la fois dans ce monde et dans l'autre". "Cette image de l'Islam, c'est, à l'avance, une image de l'évolution à venir de l'Europe marchande. Le commerce au loin du premier capitalisme européen, à partir

Par suite, l'idée de globalisation s'est mise à exprimer le fait que la position compétitive de la firme multinationale dans un pays affecte sa position dans les autres pays et réciproquement. Mais cela ne signifie pas que l'acteur, banque ou firme multinationale, est nécessairement capable d'intervenir partout dans le monde. Toutes les firmes ne sont pas capables de répondre aux attentes des clients dispersés. Toutes ne sont pas en mesure de se poser en acteurs sur la scène internationale. Mais la perspective globale demeure l'idée régulatrice fondamentale pour toute stratégie de développement de l'activité économique internationale. Sans doute, la situation est-elle différente selon qu'il s'agit du domaine financier ou manufacturier. La globalisation financière est préoccupée essentiellement par le développement des flux de capitaux transfrontières; en revanche, une firme multinationale manufacturière se soucie essentiellement des défis économiques auxquels se heurte la délocalisation de ses unités de production.

La globalisation comme méthode n'est pas née par génération spontanée. On vient d'évoquer la réflexion mondiale sur les modèles globaux; il faut y ajouter que les acteurs économiques multinationaux en ont profité pour de multiples raisons. Ils ont été encouragés par la prise de conscience, intervenue dans la décennie 80, que le marché pouvait être plus efficace que l'Etat, pour stimuler l'industie et accroître la productivité, ce qui a conduit aux privatisations. Ensuite, les gouvernements ont changé d'attitude à l'égard des grandes industries en raison de l'essor exceptionnel du secteur des services. Enfin, le dynamisme des firmes multinationales et l'intensification des échanges internationaux ont transformé un phénomène micro économique et méthodique, l'application de modèles globaux pour adapter les entreprises multinationales aux situations créées par la délocalisation de leurs unités, en support d'un mouvement de mondialisation de l'économie fondé 1) sur la régulation de la monnaie par les marchés à l'échelle planétaire, 2) sur la libéralisation des échanges internationaux, ce qui signifie que la technologie, l'information et les marchandises traversent les frontières avec une facilité déconcertante. Jusqu'à la fin des années 80, le financement du développement économique était assuré par l'épargne nationale. Désormais, il est lui-même mondialisé. Autrement dit, l'épargne des nations est rassemblée, mobile, à la recherche des rémunérations les plus élevées. L'investissement privé vagabonde, comme dit un économiste, à travers le monde.

La revue *Fortune* a exprimé cette tendance plus agressivement en disant que les firmes "ont bouscalé les frontières pour se saisir de nouveaux marchés et absorber de nouveaux concurrents locaux : davantage de pays,

MONDIALISATION ET IDENTITÉ

Mohamed Allal Sinaceur

I. Une question de sémantique

Depuis la fin de la deuxième grande guerre, l'économie mondiale a connu une croissance générale supérieure à celle de toute l'histoire de la civilisation. D'après le rapport du PNUD pour 1996, le revenu mondial a été multiplié par 6 de 1960 à 1993. De plus en plus dynamique, l'économie a dû s'organiser, ou plutôt se globaliser, c'est-à-dire adopter un modèle global comme moyen de maîtriser la diversité des données et d'agir dans un cadre qui garantit le maximum de cohérence, d'efficacité et de fiabilité. Ce sont les banques d'investissement qui ont appliqué les modèles globaux et qui ont parlé de "globalisation", terme traduit en français par "mondialisation" et en arabe par "'awlama". Malheureusement l'arabe comme le français confondent le sens strict de "globalisation" avec son sens large, mieux rendu par le français "mondialisation" que par son équivalent arabe.

II. Globalisation et mondialisation

A) La globalisation est une méthode

Précisons mieux les termes. La "globalisation" se référait, à l'origine, à un modèle global qui intègre toutes informations pertinentes pour une décision stratégique. Pour une banque d'investissement, ce modèle pouvait intégrer, en particulier, deux grandes préoccupations tout aussi essentielles, mais distinctes: les responsabilités mondiales par ligne de produit et les responsabilités locales par entité géographique. De fait, le modèle de stratégie de développement global fut adopté par ce genre de banque. Il s'est diffusé dans toutes les firmes soucieuses de prendre en compte de manière méthodique tous les paramètres exprimant les diverses contraintes à articuler dans le cadre d'une démarche rationnelle mais appropriée à une unité active complexe.

COMMUNICATIONS

Mesdames et messieurs,

Je ne doute pas que la présente session sera, comme les précédentes, distinguée par d'importantes communications qui donneront lieu à des échanges d'idées, qui apporteront à leur tour davantage de lumière au thème de la mondialisation confrontée à l'identité. Je souhaite un grand succès à cette rencontre et vous remercie de votre aimable attention.

Monsieur le Secrétaire perpétuel,

Monsieur le Chancelier,

Mes chers collègues,

Nous tenons cette session alors que certains de nos collègues ont quitté la vie. Monsieur Mohammed Bahjat Al-Athari nous a quittés le 23 mars 1996. Surnommé Al-Athari par sa filiation au Prophète de l'islam, Sidna Mohammad, le défunt était l'un des grands dans les sciences islamiques et la langue arabe. Il a formé des générations de chercheurs, mis à jour nombres d'éditions critiques de manuscrits qui ont contribué à une meilleure connaissance de l'histoire et de la littérature arabes. Il était aussi docte en calligraphie arabe, et notre Académie, ainsi que son pays l'Irak, ont perdu en cet homme un illustre érudit.

Monsieur Mohammed Mikou est décédé le 15 septembre 1996. Il était premier président de la Cour suprême et président du Conseil consultatif des droits de l'homme.

Monsieur Ahmed Abdu-Salam est mort le 21 novembre 1996. Il reçut le Prix Nobel de physique et dirigeait le Centre international de physique théorique de Trieste. Il était membre de plusieurs académies et instituts du monde.

Le temps viendra, à l'occasion de la nomination de leurs remplaçants, de parler plus longtemps des ces collègues disparus, dont l'apport à cette Académie était grand. Nous prions Dieu le Tout Puissant d'avoir les défunts en Sa sainte miséricorde.

Mesdames et Messieurs,

Il nous est particulièrement agréable de recevoir officiellement dans notre Compagnie deux nouveaux membres résidents. Il s'agit de monsieur Chakir Al-Fahham, président de l'Académie de Damas, qui occupera le siège de feu Mohammed Bahjat Al-Athari, et de monsieur Omar Azimane, professeur à la faculté de droit de Rabat, qui occupera celui de feu Mohammed Mekki Naciri. Sa Majesté le Roi a bien voulu leur conférer l'honneur de siéger au sein de cette Académie pour leur valeur intellectuelle et leurs travaux. C'est un immense plaisir que je ressens en leur souhaitant en votre nom la bienvenue parmi nous. Je suis certain que nos deux éminents collègues participeront aux activités de notre Compagnie avec l'enthousiasme et l'esprit constructif qu'on leur connaît.

Si la politique d'ouverture économique permet aux capitaux nationaux et étrangers des investissements dans des projets économiques ou hautement technologiques afin de réaliser le développement, il demeure - aux yeux de certains - que la stabilité des relations économiques internationales ne peut être expliquée que par l'action d'une puissance dominante qui crée ces relations et impose des critères de régulation, y compris des facilités commerciales accordées et des mesures de rétorsion.

L'observation permet de constater l'inadéquation des réglementations juridiques traditionnelles devant certains problèmes économiques ponctuels. Ainsi, lorsqu'on recherche une adéquation économique aux solutions juridiques, on dit que l'on vit une époque où l'on pratique le droit à partir d'idées qui n'ont rien à voir avec le droit.

Il y a dans cette orientation une déliquescence des pouvoirs de l'Etat au profit des ensembles et des partenariats. La puissance économique ainsi libérée ne devra cependant pas être un instrument de dépossession d'autrui, ou d'hégémonie idéologique.

Il y a une tendance générale à l'intégration, mais la vraie intégration, qui garantit l'identité et les racines culturelles, ne pourra être atteinte que si l'on crée les conditions d'équilibre entre toutes les parties concernées, et l'on élimine les barrières psychologiques.

L'identité de l'individu est l'ensemble des facteurs qui constituent sa personne, qui l'identifient par rapport aux autres, qui participent à son existence dans son groupe et dans la grande communauté des hommes, dans une dynamique où l'on remarque ses activités et perçoit ses sentiments. La personne est ainsi bien individualisée dans ses spécificités propres. De même, chaque ensemble d'individus, chaque nation composée d'ensembles ont des spécificités identitaires. Aussi est-il dangereux pour l'équilibre de l'homme qu'il n'y ait pas de référentiel constitué d'éléments ethniques, historiques, culturels et cultuels. L'absence de référentiel peut mener à un vide, à des secousses au niveau du groupe, voire à des perturbations qui mettent à mal une société. Les nations à forte identité nationale, bien enracinée dans l'histoire, résistent mieux, et se doivent de défendre leur identité devant toute tentative de dénaturation. C'est le voeu que doivent fomuler tous ceux qui craignent les retombées de la mondialisation. En ce qui nous concerne, nous avons à débattre ici des chemins qui mènent à la conciliation de l'identité avec la mondialisation.

DISCOURS D'OUVERTURE DES TRAVAUX DE LA SESSION

Idriss Alaoui Abdellaoui
membre de l'Académie
Directeur des seances

En déclarant ouverts les travaux de cette première session de 1997, j'ai le plaisir et l'honneur de souhaiter la bienvenue aux honorables membres de cette Académie, ainsi qu'aux distingués experts invités pour l'occasion, et à tous nos hôtes et amis.

Le Fondateur et le Protecteur de notre Académie, Sa Majesté le Roi Hassan II a bien voulu proposer à cette session un thème d'une grande importance, porteur d'interrogations multiples relatives au présent et au futur de l'humanité. « La mondialisation et l'identité » est le thème en question; il vient à point nommé comme tous les autres sujets proposés par Sa Majesté le Roi, qui interpellent sur des problèmes que vit le monde actuel. C'est l'occasion d'exprimer notre gratitude à notre souverain pour sa grande sollicitude.

Mesdames et messieurs,

Le rapprochement des peuples est un moyen de leur survie. Mais à notre époque, ce rapprochement n'est plus une fin en soi, il est le moyen de réaliser le bonheur de l'humanité entière. Il n'est plus possible à un Etat de vivre isolé. Aussi, la coopération reste le chemin de la continuité et du bien pour tous. A cette fin, les frontières, la toute puissance des Etats doivent être reconsidérées pour faciliter les passages et permettre la coopération des peuples.

La mondialisation aspire à établir un ordre qui puisse promouvoir l'homme, à le faire progresser dans son savoir, dans sa communication avec les autres hommes, et dans son bien-être moral et matériel.

Séance publique

La terminologie et les idées exprimées ici engagent la seule responsabilité de leurs auteurs

2 - RESUMES :

(Les communications en langue arabe sont reproduites in extenso selon la numérotation de la table des matières de la langue arabe, leurs résumés sont traduits et reproduits ci-après) :

TABLE DES MATIERES

MONDIALISATION ET IDENTITÉ

AXES PROPOSÉS
POUR L'ÉTUDE DU THÈME

I° AXE : LA MONDIALISATION :

SES MANIFESTATIONS, SES DIMENSIONS AUX PLANS ÉCONOMIQUES, TECHNOLOGIQUES ET CULTURELS.

-ROLE DES PUISSANCES TECHNOLOGIQUEMENT AVANCÉES.

-ROLE DES ORGANISMES INTERNATIONAUX ET DES MULTINATIONALES.

II° AXE : IDENTITÉ ET MONDIALISATION :

-EFFETS DE LA MONDIALISATION SUR LES IDENTITÉS ET SPÉCIFICITÉS CULTURELLES.

-LA RÉVOLUTION DES MOYENS DE COMMUNICATION

-LA MONDIALISATION EST-ELLE UN SYSTÈME CULTUREL PORTEUR DE VALEURS DÉTERMINÉES ?

III° AXE : LES PAYS EN VOIE DE DÉVELOPPEMENT FACE À LA MONDIALISATION :

-POTENTIALITÉS ET DÉFIS.

-ACTIONS SIMULTANÉES D'ADAPTATION AVEC LA MONDIALISATION ET DE PRESERVATION DES SPÉCIFICITÉS.

IV° AXE : NÉCESSITÉ D'ÉTABLIR UN SYSTÈME D'ADHÉSION DES HOMMES DE TOUTES LES CIVILISATIONS, TENANT COMPTE DES SPÉCIFICITÉS, DANS LE CADRE :

-DU DIALOGUE DES RELIGIONS

-DU DIALOGUE DES CIVILISATIONS

-DU DROIT À LA DIVERSITÉ CULTURELLE

IV/MONDIALISATION ET DROIT DES NATIONS À LA DIVERSITÉ CULTURELLE

4. Collection "Les séminaires"

1 - "Falsafat Attachrie Al Islami" 1° séminaire de la "Commission des valeurs spirituelles et intellectuelles" de l'Académie, 1987.

2 - "Actes des séances solennelles consacrées à la réception des nouveaux membres". (1980-1986), décembre 1987.

3 - "Conférences de l'Académie" (1983-1987), 1988.

4 - "Caractères alphabétiques de la langue arabe et technologie", février 1989.

5 - "Droit canonique, fiqh et législation", 1989.

6 - "Fondements des relations internationales en Islam", 1989.

7 - "Droits de l'homme en Islam", 1990.

8 - "Interactions cuturelles de l'Orient et de l'Occident", 1993.

9 - "Problèmes de l'usage de la langue arabe au Maroc", 1993.

10 - "Le Maroc dans les études orientalistes", 1993.

11 - "La traduction scientifique" décembre 1995.

5. La revue "ACADEMIA"

1. "ACADEMIA" est la revue de l'Académie du Royaume du Maroc. Son numéro inaugural comprend les actes de la cérémonie d'inauguration de l'Académie par Sa Majesté le Roi Hassan II, le 21 avril 1980, la réception des académiciens, les discours prononcés à cette occasion et les textes constitutifs de l'Académie.

2 - "ACADEMIA", N° 1, février 1984.

3 - "ACADEMIA", N° 2, février 1985.

4 - "ACADEMIA", N° 3, février 1986.

5 - "ACADEMIA", N° 4, novembre 1987.

6 - "ACADEMIA", N° 5, décembre 1988.

7 - "ACADEMIA", N° 6, décembre 1989.

8 - "ACADEMIA", N° 7, décembre 1990.

9 - "ACADEMIA", N° 8, décembre 1991.

10- "ACADEMIA", N° 9, décembre 1992.

11- "ACADEMIA", N° 10, septembre 1993.

12 - "ACADEMIA", N° 11, décembre 1994.

---

24 - "Les chefs d'Etat face au droit à l'autodétermination...", avril 1994.

25 - "Les pays en voie de développement entre l'exigence démocratique et la priorité économique", novembre 1994.

26 - "Quel avenir pour le bassin méditerranéen et l'Union européenne ? ", mai 1995.

27 - "Droits de l'homme et emploi, compétitivité et robotisation", avril 1996.

28 - "Et si le processus de paix au Moyen-Orient devait échouez ?" décembre 1996.

2. - Collection "Le patrimoine"

1 - "Al-Dhail wa Al-Takmilah", d'Ibn Abd Al-Malik Al-Marrakushi, Vol. VIII, 2 tomes (biographies maroco-andalouses), édition critique par M. Bencharifa, 1984.

2 - "Al-Ma' Wa ma warada fi chorbihi mine al-adab", (apologétique de l'eau), de M. Choukry Al Aloussi, édition critique de M. Bahjat Al - Athari, 1985.

3 - "Maâlamat Al-Malhoune", 1ère et 2ème parties du 1er volume, Mohamed Al-Fassi, 1986, 1987.

4 - "Diwane Ibn- Fourkoune", recueil de poèmes andalous présentés et commentés par Mohamed Bencharifa, 1987.

5 - "Aïn Al Hayah Fi Ilm Istinbât Al Miyah" : (Source de la vie en science hydrogéologique) de A. Damanhouri, présentation et édition critique par Mohamed Bahjat Al-Athari, 1989.

6 - "Maâlamat Al-Malhoune" 3° volume des "Chefs d'oeuvre d'Al-Malhoune", Mohamed Al-Fassi, 1990.

7 -"Oumdat attabib fi Mârifati Annabat" (Référence du médecin en matière des plantes) d'Abou Al-Khaïr Al-Ichbili, 1° et 2° volumes, édition critique par Mohamed Larbi AL-Khattabi, 1990.

8 - "Kitab attayssir fi al-moudawat wa tadbir" (Le "Tayssir") d'Avenzoar, Abou Marwan Abdelmalik Ibn Zohr, édition critique par Mohamed Ben Abdellah Roudani, 1991.

9 - "Mâalamat Al-Malhoune" 1° partie du 2° volume, par Mohamed Al-Fassi, 1991.

10 - "Mâalamat Al-Malhoune" 2° partie du 2° volume, par Mohamed Al-Fassi, 1992.

11 - "Boghyat wa Tawashi Al - Moussiqa Al Andaloussia", par Azeddine Bennani, 1995.

12 - "Iqad Ashoumou'e (musique andalouse), par Mohamed Al-Bou'ssami, éd. critique par Abdelaziz Benabdeljelil, 1995.

13 - "Mâalamat Al-Malhoune" : "Myat qassida wa qassida", par Mohamed Al-Fassi, 1997.

14 - " La Rihla d'Ibn Battouta" (le périple d'Ibn Battouta), édition critique par Abdelhadi Tazi, 5 vol. 1997.

3. Collection "Les lexiques"

1 - "Lexique arabo-berbère", 1° tome, par Mohamed Chafik, 1990.

2 - « Lexique arabo-berbère », 2ème tome, par Mohamed Chafik, 1996.

LES PUBLICATIONS DE L'ACADEMIE

1. Collection "Sessions"

1 - "Al Qods : Histoire et civilisation", mars 1981.
2 - "Les crises spirituelles et intellectuelles dans le monde contemporain", novembre 1981.
3 - "Eau, nutrition et démographie", 1° partie, avril 1982.
4 - "Eau, nutrition et démographie", 2° partie, novembre 1982.
5 - "Potentialités économiques et souveraineté diplomatique", avril 1983.
6 - "De la déontologie de la conquête de l'espace", mars 1984.
7 - "Le droit des peuples à disposer d'eux-mêmes", octobre 1984.
8 - "De la conciliation entre le terme du mandat présidentiel et la continuité de la politique intérieure et étrangère dans les Etats démocratiques", avril 1985.
9 -"Trait d'union entre l'Orient et l'Occident : Al-Ghazzali et Ibn-Maïmoun", novembre 1985.
10 - "La piraterie au regard du droit des gens", avril 1986.
11 - "Problèmes d'éthique engendrés par les nouvelles maîtrises de la procréation humaine", novembre 1986.
12 - "Mesures à décider et à mettre en oeuvre en cas d'accidents nucléaires", juin 1987.
13 - "Pénurie au Sud, incertitude au Nord : constat et remèdes", avril 1988.
14 - "Catastrophes naturelles et péril acridien", novembre 1988.
15 - "Université, recherche et développement", juin 1989.
16 - "Des similitudes indispensables entre pays voulant fonder des ensembles régionaux", décembre 1989.
17 - "De la nécessité de l'homo oeconomicus pour le décollage économique de l'Europe de l'Est", mai 1990.
18 - "L'invasion du Koweit par l'Irak et le nouveau rôle de l'O.N.U.", avril 1991.
19 - "Le droit d'ingérence est-il une nouvelle légalisation du colonialisme ?", octobre 1991.
20 - "Le patrimoine commun hispano-mauresque", avril 1992.
21 - "L'Europe des Douze et les autres", novembre 1992.
22 - "Le savoir et la technologie", mai 1993.
23 - "Protectionnisme économique et politique d'immigration", décembre 1993.

LES MEMBRES CORRESPONDANTS

Richard B. Stone : U.S.A. Charles Stockton : U.S.A.
Haïm Zafrani : Royaume du Maroc

* * *

Secrétaire perpétuel : Abdellatif Berbich
Chancelier : Driss Dahak
Directeur des séances : Idriss Alaoui Abdellaoui

* * *

Directeur scientifique : Ahmed Ramzi

LES MEMBRES DE L'ACADEMIE DU ROYAUME DU MAROC

Léopold Sédar Senghor : Sénégal
Henry Kissinger : U.S.A.
Maurice Druon : France
Neil Armstrong : U.S.A.
Abdellatif Benabdeljelil : Royaume du Maroc
Abdelkrim Ghallab : Royaume du Maroc
Otto de Habsbourg : Autriche
Abderrahmane El-Fassi : Royaume du Maroc
Georges Vedel : France
Abdelwahab Benmansour : Royaume du Maroc
Mohamed Habib Belkhodja : Tunisie
Mohamed Bencharifa : Royaume du Maroc
Ahmed Lakhdar-Ghazal : Royaume du Maroc
Abdullah Omar Nassef : R. d'Arabie Saoudite
Abdelaziz Benabdallah : Royaume du Maroc
Abdelhadi Tazi : Royaume du Maroc
Fuat Sezgin : Turquie
Abdellatif Berbich : Royaume du Maroc
Mohamed Larbi Al-Khattabi : Royaume du Maroc
Mahdi Elmandjra : Royaume du Maroc
Ahmed Dhubaïb : Royaume d'Arabie Saoudite
Mohamed Allal Sinaceur : Royaume du Maroc
Ahmed Sidqi Dajani : Palestine
Mohamed Chafik : Royaume du Maroc
Lord Chalfont : Royaume-Uni de G. B.
Amadou Mahtar M'Bow : Sénégal
Abdellatif Filali : Royaume du Maroc
Abou-Bakr Kadiri : Royaume du Maroc
Hadj Ahmed Benchekroun : Royaume du Maroc
Abdellah Chakir Guercifi : Royaume du Maroc
Jean Bernard : France
Robert Ambroggi : France
Azeddine Laraki : Royaume du Maroc
Donald S. Fredrickson : U.S.A.
Abdelhadi Boutaleb : Royaume du Maroc
Idriss Khalil : Royaume du Maroc
Abbas-Al-Jirari : Royaume du Maroc
Pedro Ramirez-Vasquez : Mexique
Mohamed Farouk Nebhane : Royaume du Maroc
Abbas Al-Kissi : Royaume du Maroc
Abdellah Laroui : Royaume du Maroc
Bernardin Gantin : Vatican
Abdallah Al-Fayçal : R. d'Arabie Saoudite
Nasser Eddine Al-Assad : Royaume de Jordanie
Anatoly Andreï Gromyko : Russie
Georges Mathé : France
Kamel Hassan Al Maqhour : Libye
Eduardo de Arantes E. Oliveira : Portugal
Abdelmajid Meziane : Algérie
Mohamed Salem Ould Addoud : Mauritanie
Pu Shouchang : Chine
Idriss Alaoui Abdellaoui : Royaume du Maroc
Alfonso de la Serna : Royaume d'Espagne
Al-Hassan Bin Talal : Royaume de Jordanie
Vernon Walters : U.S.A.
Mohamed Kettani : Royaume du Maroc
Habib El Malki : Royaume du Maroc
Mario Soares : Portugal
Othmane Al-Omeir : R. d'Arabie Saoudite
Klaus Schwab : Suisse
Driss Dahak : Royaume du Maroc
Ahmed Kamal Aboul Majd : Egypte
Michel Jobert : France
Mania Saïd Al-Oteiba : Emirats Arabes-Unis
Yves Pouliquen : France
Chakir Al-Faham : Syrie
Omar Azimane : Royaume du Maroc

ACADÉMIE DU ROYAUME DU MAROC

Charia Imam Malik, Km 11, B.P. 5062
code postal 10.100
Rabat, Maroc

Téléphones : 75.51.13 / 75.51.24
75.51.35 / 75.51.89
Fax : 75.51.01

Dépôt légal : 1269/1997
ISBN : 9981 - 46 - 014 - 1

IMP. EL MAARIF AL JADIDA RABAT



Publications
de l'Académie du Royaume du Maroc
Collection «Sessions»

MONDIALISATION ET IDENTITE

Thème de la 1° Session 1997

Rabat
5 - 7 Mai 1997



Publications de l'Académie du Royaume du Maroc

Collection «Sessions»

MONDIALISATION ET IDENTITE

Thème de la 1° Session 1997



Rabat

5 - 7 Mai 1997